

شغب الكتابة

اسم الكتاب : شغب الكتابة

اسم المؤلف : د. رفعت السعيد

الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠٠٨م

عدد الصفحات : ٤٨٤ صفحة

الـقـطـع : ١٧ × ٢٤ سم

رقم الإيداع : ١٧٩٩٤ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي : 977-5130-43-3

الناشر : شركة الأمل للطباعة والنشر

al_amal@alamalprintshop.com

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للمؤلف.

• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن

كتابي من المؤلف.

شغب الكتابة

د. رفعت السعيد

فى الأصل كان عنوان الغلاف « شغف الكتابة » لكننى
أحسست أنه وفى زماننا هذا ما من كتابة تستحق هذا الشغف
إلا إذا كانت مشاغبة.
فكان أن تعدل العنوان

إلى حفيدتى الأصغروالأجمل
ليلى حسام فهمى
وعندما تكبرين قد تعجبك هذه الكتابة
أو لا تعجبك • لكنك ستبقين
دوماً أجمل زهرات الحياة •

محاولة للتبرير

مت بدء الصمت خير من كلام

إنما العاقل من أجم فاه بلجام

هكذا يحاول المثقف الخائف أن يبرر الصمت لنفسه ولغيره . لكن الصمت لا يفيد ،
فالخائف لا يكتفي في أغلب الأحيان بصمته وإنما يتحصن بمديح من لا يستحق
والخضوع لإرادته فمن لا يستطيع أو لا يريد أن يقول الحقيقة ، لماذا لا يقول غير الحقيقة
سعيًا وراء صعود أو ربح أو منصب . . . ونحصد من مثل هذا الموقف ثمارا مريرة مثل :

* إن الخليفة قد أبي

فإذا أبي شيئا أبيته

* أبوك خليفة وكذاك جدك

وأنت خليفة وذاك هو الكمال

وما من حدود لقدرة المثقف علي النفاق . فالنفاق فن بلا سقف ، وأن تماذي صاحبه لا
يقف أمامه شيء . لا خلق ولا عقل ولا دين .

* ما شئت لا ما شاعت الأقدار

فاحكم فأنت الواحد القهار

فكأنما أنت النبي محمد

وكأنما أنصارك الأنصار

ولا يكتفي المثقف المنافق بأن يكسب لنفسه ما لا يستحق وإنما يدوس بنفاقه علي
أعناق الآخرين ، المنافسين أو الأقل موهبة في النفاق .

* وأنت الذي بلغتني كل رتبة

مشيت إليها فوق أعناق حسدي

ولقد يأتي المثقف مخادعاً، فيشن هجوماً بلا هدف، ويعلو صوته فيما لا يستوجب الاعتراض، فقط ليغطي علي ضعفه إزاء من يستحقون أن نعارضهم أو ما يجب أن نعارضه.

فالذي يقرأ قول المتنبي:

أي مكان أرتقي . أي عظيم أتقي

وكل ما خلق الله وما لم يخلق

محتقر في ملتي كشعرة في مفرقي

يخيل إليك وانت تقرأ شعرا كهذا أنك أمام عملاق لا ينحني لأحد . ولا يهتم بأحد، ويرتفع شامخاً بأنفه ورأسه فوق كل أحد . . خاصة عندما يزهو بأنه لا يهتم لا بكبير ولا بصغير ولا بموت أو هلاك .

وأيا كنت يا طرقي فكوني

نجاة أو أذاة أو هلاكا

لكن مثل هذه الأقوال رغم فصاحتها اللغوية واتساح المبالغة فيها قد تودي بصاحبها، إذ يُروى أن سيف الدولة الحمداني قد أرسل بعض رجاله لاقتفاء أثر المتنبي وقتله انتقاماً لهجائه له . فلما رآهم في أثره فر هارباً لكن خادمه ذكره بهذا الشعر فقال له «قتلني قتلك الله» وعاد وقاتل وقتل .

لكن المتأمل في سيرة المتنبي يكتشف أن الشعر عنده كان مهنة يرتزق منها شأنه شأن كثير من المثقفين في كثير من الأزمنة . كان يستعطي بشعره فمن أعطاه مدحه . استعطي سيف الدولة الحمداني فأعطاه فمدحه، ثم استزاده فلم يزد فغادره وهجاه .

وهكذا كان الأمر مع كافور الأخشيدي . مدحه راجياً ما يمنح فلم يمنحه فهجاه هجاء

مشينا

* عيد بأية حال عدت يا عيد

لما مضى أم لأمر فيه تجديد

ثم ٠٠

* من علم الأسود المخصي مكرمة

أجداده السود أم آباءه الصيد

ولعله بهذا الهجاء قد حفر اسم كافور في ذاكرة التاريخ بأكثر ممن مدحهم.

لكن المثقفين لم يكونوا جميعاً أن هذا الصنف فإن البعض قد أفلت بنفسه من الاسترزاق بكتابته فأبي أن يمدح الحاكم الذي لا يستحق المديح.

* أنا لا أذود الطير عن شجر

قد بلوت المر من ثمره

* لئن قيدوا مني اليراع وأوثقوا

لساني فقلبي كيفما شئت ينطق

* إذا ما الملك رام الناس خسفاً

أبيناً أن نقر الخسف فينا

ولقد ينتفض المثقف غضباً، أقصد غضباً صادقاً مثل غضبة ولي الدين يكن

* فجاءوا يسوسون الأمور سياسة

سدي لم تتسبها قبل ذاك البهائم

فكم عالم صاحوا به أنت جاهل

وكم جاهل قالوا له أنت عالم

صحا كل شعب فاسترد حقوقه

فياليت يصحو شعبك المتناوم

ثم هو يقول في قصيدة أخرى

بغال تسوس الأسد شر سياسة

ما ساس أسداً قبل ذاك بغال

لكنك لا تلبث أن تكتشف إذ تتأمل الحال أن ولي الدين الشاعر المرفه الحس والليبرالي المنطلق قال ذلك كله ويده في الماء البارد . كان يقوله ضد الحكام العثمانيين وهو مقيم في هناء وهدوء في مصر التي كانت تحت حكم الإنجليز أعداء العثمانيين .

ولقد يكون هذا المثقف وأمثاله يقولون هذا الشعر الشديد القسوة والذي يتبدون به أبطالا أمام من لا يعرف الحقيقة، يقولونه مجازاة أو مداراة أو حتي استدراجاً لكسب عبر هجاء خصم بعيد لحساب من هو قريب . وأخشي أن اقول أن ولي الدين يكن وبقدر ما هاجم العثمانيين امتدح الاحتلال البريطاني . . فكان أن انفض الناس من حوله . ولعل يكن كان يتمثل قول زميل قديم له .

* ودارهم ما دمت في دارهم

وحيهم ما دمت في حيهم

وأحسن العشرة مع بعضهم

يعينك البعض علي كلهم

وهذا الأمر ينطبق علي عدد من المثقفين الشوام الذين أتوا إلي مصر فراراً من الظلم العثماني وعاشوا في كنف مصر المحتلة من الإنجليز . فقالوا ما قالوا تنفيساً لغضب أو حتي إبداء لموقف . . لكنهم في واقع الأمر كانوا يتبعون النصيحة المناقفة .

ودارهم ما دمت في دارهم

ومثل هؤلاء المثقفين يمثلون خطراً حقيقياً علي الفكر والفكرة، فلقد يستدرجونك إلي موقف مغلف بحماس كلامي ثم لا تلبث أن تجد نفسك في المعسكر الآخر .

ألم يقل جراهام جرين «ليس اعداؤنا هم هؤلاء المجرمون الجهلة والبسطاء، بل هم هؤلاء الأذكيا الفاسدين» .

فمثل هؤلاء المثقفين المرتجفين أو المنافقين سواء الذين يتخذون من الكتابة أداة للصعود علي أعناق الآخرين أو الذين يطلقون كتابات مغلفة بالحماس لكنها في الواقع تنحني بك نحو الهدف الخطأ، كل هؤلاء يسهمون مع الظلم في تحقيق المزيد من الظلام، وهم الأشد خطراً من الحاكم الظالم أو الحاكم المستبد . فكثيراً ما يأتي الاستبداد ليتحكم في أرواح

خاوية، محطمة بفعل كتابات قد تبدو براءة لكنها تتحني بالأرواح نحو الهاوية والعقول نحو
الظلام.

ألم يقل جيرار لوكير «إنهم قبل أن يعتدوا علي أجساد الشعوب يمزقون أرواحها».
ولعل البحتري قد فعل فعلة كهذه فكتب معتذراً

فإذا محاسني اللاتي أدل بها

كانت ذنوبي فكيف أعتذر

لكن البعض يمضي ويتمادي ولا يعتذر.

ولعل هذا المناخ المليء النفاق والبعد عن الحق واستنكار الحقيقة والمخادعة بالرأي
والقول. وإعمال المصلحة علي حساب أي شيء وكل شيء هو ما دفع عباس العقاد إلي
القول في زمان كان رغم كل شيء أفضل من زماننا ومناخ لم يلوثه بعض المثقفين والكتاب
كما فعلوا بزماننا الحزين.

* فشت الجهالة واستفاض المنكر

فالحق يهمس والضلالة تجهر

والصدق يسري في الظلام ملثماً

والزور يمشي في النهار فيسفر

بئس الزمان لقد حسبت هواه

دنسا وأن بحاره لا تطهر

وكأن كل الطيبات يردها

فيه إلي شر الأمور مدبر

ولعله هو الذي دفع فاروق جويده إلي الآنين :

ضيعت عمري أغني الحب في وطن

شيئان ماتا عليه الحب والأمل

ضيعت عمري أبيع الحلم في زمن

شيئان عاشا عليه الزيف والدجل
لكنه مع ذلك يعود ليصرخ فينا أمراً كل شريف فينا
اغضب فإن الله لم يخلق شعوباً تستكين
اغضب فإن الأرض تحني رأسها للغاضبين
اغضب ستلقي الأرض بركانا
ويغدو صوتك الدامي نشيد المتعبين

لكن صوت الحقيقة، وحقيقة الموقف الذي يتبدي دون نفاق صارخاً بالحرية والحق
والعدل لا يلبث أن تشوش عليه آليات معدة سلفاً، ومستعدة دوماً لإرضاء الحاكم ومناقضة
كل قول قد يجرح مشاعره ولو بأقل قدر. والاستعداد الدائم لنفاق الحاكم يصل بصاحبه
إلى حدود لا تحتل. فعندما وقع زلزال مدمر في مصر المحروسة وبدلاً من أن يتحدث
الشاعر عن الضحايا والقتلى يجدها فرصة ليفرط في النفاق إلى حدود الجنون.

ما زلزلت مصر من كرب ألم بها
لكنها رقصت من فرط عدلكم طرباً

تماماً كالشاعر الذي تملق فقال للحاكم:

لم يبق للظلم في عهدكم أثر

إلا الذي في عيون الغيد من حور

ومثل هذه الأقوال قد تبدو في نظرنا سخفاً لا يرضي أحداً، ويقنعه، لكنني أكاد أجزم
أن كثيراً من الحكام لا يهناؤون بغير هذا النمط من النفاق، ولا يتقبلون من الشاعر أو
الكاتب أو المثقف شيئاً غيره، فالنفاق عندهم يجب أن يتكامل فلا نصف النفاق يجدي ولا
ما هو أكثر من النصف وإنما النفاق يكون كاملاً وبغيره «كاملاً» لا يرضي الحاكم. ولقد-
أقول لقد- يبدأ الحاكم باحتقار مثل هؤلاء المنافقين، ولقد يعرف في قرارة نفسه أنهم
منافقون وساعون نحو مصلحتهم. ولقد يكون النفاق سمجاً وفاضحاً لكنه وبعد فترة
يصبح قوتاً ضرورياً ليس فقط للمنافق وإنما أساساً للحاكم الذي يزداد تلذذه وإعجابه
بذاته كلما تصاعد جنون المنافق ونفاقه. وبعد فترة من زمان يكتسي بأداء ثقافي كهذا

الذي رأينا فإن الكثير من الحكام يستكثرون من المنافقين ويستمتعون بنفاقهم ولعلمهم يصدقون ما يقولون فيزدادون يقينا بأنهم وحدهم الأفضل والأقدر والأجدر بالحكمة، وبالحكم.

ومن ثم يصبح النفاق هو العملة الوحيدة المتداولة في سوق النخاسة الثقافي ولا يكون أمام المثقف العاقل الذي يحترم نفسه ويحترم موقفه إلا أن يتواري أو يتباري .
يتواري وهو يردد :

ويا لهفي كم يقتل العقل نابغاً

وكم عاش بالجهل الهني جهول

ومتبعاً قدي سقراط : «إفرح بما لم تنطق به من الخطأ، أكثر من فرحك بما نطقت به من صواب».

ولأن الشعر هو الأكثر قدرة علي تطويع اللغة فقد اتخذناه مثالا لكتابه المثقف كيفما أتت نثراً أو شعراً، كتابة أو خطابة.

* * *

والحكام يعرفون مثقفهم ، وكيف يتعاملون معهم . فللمنافقين العطاء وللرافضين العناء . بل لعلهم يتصورون أن كل الناس معهم . أو تحت أمرهم، وأن لكل ثمنه .
ويلخص الخليفة المنصور هذه الرؤية في وصيته لابنه المهدي قائلاً «إنني تركت لك الناس علي ثلاثة أصناف: فقيرا لا يرجو إلا غناك . وخائفا لا يرجو إلا أمنك، وسجيناً لا يرجو إلا عفوكم».

ولعل الكثيرين من الحكام وعبر مختلف الأزمنة قد صدقوا هذا التقسيم ناسين أن هناك صنفاً رابعاً، صنف قد يكون فقيراً لكنه يترفع علي عطايا الحاكم، وخائفاً لكنه يستقوي بالحق وبالناس وبالقدرة علي النصيحة، ولا يستقوي بغير ذلك، وسجيناً يفضل السجن علي الاتحناء للظلم . هذا الصنف الرابع موجود وهو مناط أمل كل شعب وكل جيل وكل زمان .

هذا الصنف من المثقفين الذين يرفضون من الحكام عطاياهم ويسلقونهم بأسنة حداد

ويحاولون أن يردوهم إلي صوابهم، ويستنهضوا الناس من أجل النهوض بالوطن وبالحق وبالعدل وبالحرية.

هؤلاء المثقفون وجدوا في كل مكان وكل زمان ومازالوا يوجدون.
ونتأمل ..

* فيما كان الإسكندر الأكبر منبهراً بالإسكندرية ومكتبتها وفلاسفتها أتوا به إلي الفيلسوف «ديوجين» وكان جالساً علي الأرض مفكراً فاقتحم الإسكندر بموكبه عزلة الفيلسوف وقال محاولاً إغراءه «يا سيدي هل تطلب مني أي شيء أحققه لك؟ فقال ديوجين نعم . أرجوك تنح بعيداً فأنت ورجالك تحجبون عني الشمس».

* ويقول هاريت تايمان: هناك أمران قليل لي إن علي أن أختار أحدهما الموت أو الحرية . واكتشفت أنني إذا استطعت أن أحصل علي أحدهما حصلت علي الآخر» .
نعم .. مازال هناك مثقفون يعاندون ويقاومون الموج ويرفضون الانصياع ويصرخون مع عبد الرحمن الخميسي:

أني أقول لهذا الظلم في صلف

اشرب دمائي واثمل أيها النهم

هيهات تبلغ إذلالي وتخضعني

أني قوي عتي ثائر برم

ولأن الكلمة قد تصبح مشنقة . وسبيلا لطمس معالم المثقف فلا يسمع عنه أحد ليعيش محاصراً بالانكار او التجاهل فإن «غاندي» ظل يحذرنا ولم يزل «سوف يتجاهلونك، ثم يستخفون بك، ثم يهاجمونك ثم تنتصر» .

فالمقاومة تحتاج إلي إصرار وإلي مواصلة وإلي تجديد دماء الغضب والرفض . وقد تحتاج إلي مواقف لا يحتمل نتائجها الكثيرون، فالمجتمع نسيج من أناس عاديين قد لا يحتملون عناء معاندة الحكم والحاكم لكنهم وعلي الدوام يحتاجون وينتظرون من يواجه الظلم بشجاعة قد لا يستطيعونها هم فإن أتى اعجبوا به، فإن واصل اقتدوا به .

وفي مسرحية جاليليو التي كتبها ارنولد بريخت نجد الحوار التالي:

التلميذ : يا ويلتاه علي الوطن الذي لم يعد ينبج ابطلاً.

جاليليو: بل قل يا ويلتاه علي الوطن الذي يحتاج إلي أبطال كي ينهض»

وهكذا وحتى وإن كان الأمر صعباً فإنه ضروري. لأن الوطن يحتاجه كي ينهض كي يتخلص من ثقافة النفاق والظلام والظلامية وكي يتماسك ويحتضن ثقافة الحق والعقل والعدل.

وها هو عمر الخيام ينادينا في رباعياته.

انهض الآن.

فالشمس التي طوقت بالنجوم

بعيداً عن حقول الليل

قد اطاحت بالليل من السماء

فلنخترق قلعة السلطان برماح من الضوء

لا حيلة لنا إذن إلا أن نكتب. وإلا تأتي كتابتنا شغبا في نظر البعض، وشفاء لوجدان البعض الآخر.

فالصمت في هذه الأيام ليس من ذهب وإنما من خوف ومذلة. فما جدوي عشق العاشق إذ يكون خائفاً. أو لا يقبل بالمذلة، فالعشق يفترض بل ويفرض علي العاشق أن يكتب ويواصل الكتابة، يقول ويواصل القول، ويفعل ويواصل الفعل. وكلما ازداد الظلم ازدادت كلماته شغبا ورفضاً.

ما حيلة العاشق إذا كانت الكلمات توجع ضميره فتفرض عليه أن يطلقها ليواجه من يستحقون أن يصيبهم ما بها، وليحامي بها من يستحقون أن يحيمهم مما بهم.

قال كافكا «أشعر بالسكينة عبر الكتابة، ولا أظفر بالكتابة عبر السكينة» فالسكينة لا يتوالد منها وعنهما سوي كلمات باهتة وربما ميتة ولا يملك الإنسان والمنقف الحق في السكينة إلا إذا دافع عن شعبه وعن وطنه.

وهكذا فإنني أبرر هذه الكتابات التي ستطالعها إن أردت -عزيزي القارئ- في الصفحات القادمة بأنها كانت مجرد بحث يأس عن السكينة لنفسه، لكن السكينة تأتي أن

تأتي . لأن ما يحيط بنا من أخطاء وخطايا يحتاج إلي كتابات لا ينتهي فيضها ، وإلي
إصرار ومواصلة لا ينضب معينها . ويحتاج إلي قلم يزداد قسوة وعنفا ضد جلود سميكة
وتزداد سمكاً ولعلها تزداد سمكا بفعل الإحساس بأن هناك من يبرر لهم ويدافع عن
خطاياهم فيتصورون أن القائلين بالحقيقة قلة قليلة .

فتعالوا لنمضي معا . لنبحث عن السكينة معا . فهي لا تأتي إلا عبر قول وكتابة وفعل
يدين الظلم والظالمين والظلاميين وإلا عبر الانتماء إلي ساحة الوطن والشعب .
وحتى إذا كان الأمر صعباً . . فلنحاول .

د . رفعت السعيد

١٧ أغسطس ٢٠٠٨ *

* تفرغت لكتابة هذه المقدمة لأقدمها هدية وعرفانا بالجميل لأستاذي خالد محيي الدين في عيد ميلاده
الذي هو يوم تمامها .

أوجاع الظلم الاجتماعي

عن الدعم ومن يستحقونه

وابتداءً نقرر أن مثل هذه المساحة لا تكفى لحديث مفصل عن قضية تتسم بالتعقيد كهذه. ولهذا نستأن في أن نكتفى بإشارات موجزة معتمدين على أن الجميع شركاء في الإحساس بوطأة المسألة بما يمنحهم القدرة على التلقى الذكى.

* والحقيقة الأولى التى يجب تأكيدها هى أن الدعم ليس صدقة تقدم لمحتاجين ، لكنه واجب يؤديه الحكم . ويتأكد هذا الواجب إذ يدرك الجميع أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى أثمرت ضرورة الدعم وحتميته هى ثمرة لسياسات نحن نختلف معها والبعض يختلف مع اختلافنا هذا، لكننا نتفق جميعاً على أن الحالة التى أوجبت ضرورة الدعم هى ثمرة كانت متوقعة لهذه السياسات التى طبقت ولم تزل تطبق.

* إن عبارة وصول الدعم لمستحقيه تفتح الباب أمام تساؤل بسيط ولكنه ضرورى وهو " من يستحق الدعم؟" وهنا يتعين أن نتفق أولاً على تعريف لكلمة "الدعم" وأنا ممن يعتقدون أن الدعم هو ذلك الذى يسد الفجوة المتسعة والتى تزداد اتساعاً بين الأجر أو الدخل وبين القدرة على توفير المتطلبات الضرورية ، والتى تمنح المستحق له القدرة على أن يحيا حياة مستقرة وإنسانية. وهنا نكتشف أن الكثيرين جداً يستحقون ما يسد هذه الفجوة . فحتى كبار الموظفين والشرائح التى اعتادت على مهابة الموقع والمنصب كأساتذة الجامعات والقضاة والأطباء والمهندسين والجمهرة الغالبة من الصحفيين وغيرهم كثيرون يعانون معاناة جدية ومؤلمة من هذه الفجوة المتسعة والتى تزداد اتساعاً بين الدخل والحاجات الضرورية.

* ولعل هذه الفجوة ناجمة عن معادلة خاطئة هى الأساس فى تفاقم المشكلة . فالجميع يشترون السلع والخدمات بالسعر العالمى . ويتقاضون رواتب وفق العرف والمنطق المصرى . وتمثل هذه المعادلة المفارقة الأساسية فى الموضوع ، فأى شخص منا يشتري السلعة أو الخدمة بذات السعر الذى يشتريه بها المواطن الفرنسى مثلاً؟ لكن المواطن الفرنسى

الأستاذ الجامعى أو الصحفى أو القاضى أو الطبيب أو العامل يحصل على أجر يساوى على الأقل عشرين ضعف قرينه المصرى أو حتى أكثر.

* ومثل هذا الخل لا تحله الجرعات المخففة . فإعطاء منحة أو بدل إضافى أو زيادة جزئية فى الأجر تبدو كمحاولة لعلاج مرض خطير بقرص أسيرين فزيادة الأجر سرعان ما يلتهمها ارتفاع الأسعار الذى يتفاقم وبلا ضابط.

* وليس صحيحاً ما يقوله بعض المسئولين من أن النظام الاقتصادى المطبق لا يسمح بأى تدخل فى عملية التسعير، فكل المجتمعات الرأسمالية تتدخل إذا ما وجدت ضرورة ملحة أو تصاعداً غير منطقى فى الأسعار . ولدى أى نظام أدواته ووسائله لتحقيق ذلك.

* والنتيجة العملية لذلك هو ما نشاهده الآن من مطالبات تتطور من المطالبة التى لا يصفى إليها أحد، ثم إلى الإلحاح فى المطالبة فلا يصغى أحد ثم الإضراب أو الاعتصام فيستجيب من لم يستجب منذ البداية ، وكأنه يقول للناس اعتصموا أو إضربوا . فيضرب بذلك مثلاً يحتذيه الآخرون.

* وهنا يتعين عليّ أن أحذر وبصدق من أن ما نشاهده الآن هو مطالبات فئوية لكن تكرارها لا يعنى فقط المزيد من تحرك فئات أخرى، وإنما يعنى فتح الباب أمام التحول من التحرك الفئوى إلى النهوض المجتمعى. وأكتفى بهذه الإشارة التى أعتقد أنها كافية ليقاظ من لم يستيقظ بعد.

* لكن المفارقات لا تنتهى فالمعادلة التى تحدثنا عنها فى السابق تأتى معكوسة بالنسبة لكبار أصحاب رؤوس الأموال . فهم مثلاً يحصلون على الطاقة بالسعر المدعوم ثم يبيعون بالسعر العالمى . فيكون هامش الربح المتحقق هائلاً وفوق كل هامش فى أى اقتصاد رأسمالى آخر.

* والأمر هنا ليس مجرد خطأ اقتصادى ، بل إن له تداعيات إجتماعية ومجتمعية شديدة الخطر . فالثروات المتراكمة بكثرة غير محدودة لدى البعض من كبار المستثمرين خلقت فجوة هائلة فى نمط الحياة بين أعلى شرائح الطبقة الوسطى ومتوسطى الأغنياء وحتى كبارهم وبين هذه المجموعة التى تتباهى وتتسابق فى التباهى بما تنفق وما تمتلك فتثير حفيظة الفئات الوسطى التى هى صمام الأمان فى أى مجتمع وتدفع هذه الفئات إلى

سخط لم يعد خافياً.

* ثم إن الخصخصة أصبحت هدفاً مقصوداً لذاته وليست مصلحة يتوخى النظام تحقيقها . فمصانع الأسمنت مثلاً جرت خصخصتها جميعاً بدون تأن، فانتهى الوضع إلى ما نحن فيه . فالأسمنت هو أكوام من تراب يتحول بفضل كميات هائلة من الطاقة إلى سلعة غالية الثمن. والطاقة تقدم مدعومة والنتيجة هي أن المستثمر فى الأسمنت إذ يبيع سلعته بالسعر العالمى كما يحدث الآن يحقق ربحاً سنوياً قدره ٨٠٪ من إجمالى رأس المال وهذه نسبة تصل إلى درجة الجنون ، ولا تتحقق بل ولا يسمح لها أن تتحقق فى أى بلد رأسمالى. ويقال رداً على هذه الملاحظة إن تطوير هذه المصانع كان يحتاج إلى عدة مليارات . والاجابة أن المشتريين اقترضوا من البنوك هذا المبلغ، ولم يدفعوه من جيوبهم . فلماذا لم تفعل الحكومة ذلك؟ وحتى لو لم تفعل ذلك فلماذا لم تستبق لنفسها نصيباً يمكنها من توجيه التسعير أو حتى المشاركة فى الأرباح الهائلة؟.

* ونحن تعاقدنا ومنذ سنوات وفى تعجل لا أدرى مبرره على بيع الغاز بأسعار متدنية جداً ، أقل كثيراً من السعر العالمى ، ولدة طويلة جداً غير مبررة أيضاً فلماذا؟ ثم نعود الآن لنشكو من دعم الطاقة؟.

* ونحن نحدد شرائح الضرائب بصورة مثيرة للدهشة ولعلها تتم تحت ضغط من يستطيعون الضغط فالذى يكسب ٤٠ ألف جنيه فى السنة يدفع ذات الشريحة التى يدفعها من يكسب مليارات، ناسين أن ٤٠ ألف جنيه تعنى أكثر قليلاً من مائة جنيه فى اليوم وهو ما قد يكسبه سائق تاكسى أو ميكروباص فكيف يدفع ذات الشريحة التى يدفعها كبار كبار المستثمرين . ويجرى الآن ترتيب أن يتم ذلك أيضاً بالنسبة للضرائب العقارية . فهل هذا منطقي؟ .

وهل يحدث هذا فى أى بلد رأسمالى آخر؟.

* وخلاصة ما أريد أن أقول أن هناك فئات عديدة وواسعة العدد والتأثير تحتاج إلى تغيير جذرى فى أجورها، وإلى تدخل جدى لتثبيت الأسعار، وذلك حتى تضيق الفجوة بين أجورها وحاجاتها الفعلية . ونحن نحتاج أيضاً إلى نظام معقول للدعم فمن يريد أن يبيع بالسعر العالمى عليه أن يشتري كل مدخلات عملية الإنتاج بالسعر العالمى. ونحتاج إلى

نظام ضرائبي تزداد فيه الشرائح بحيث يدفع كبار الكبار ما يتعين عليهم دفعه . ونحتاج بعد ذلك إلى نظام متقن يميز مثلاً بين من يمتلك طائرة وعشر سيارات قيمة كل نوع منها بالملايين وبين من يمتلك سيارة ١٢٨ متهاكة لكنها ضرورية له ، فكيف يدفع الجميع ذات السعر للبنزين ، وربما يتحقق التوازن عبر مضاعفة رسوم الترخيص عديداً من المرات . وأخيراً نحتاج إلى أن نخصص الدخل المتحقق من تلك الإجراءات لدعم الفئات الأكثر احتياجاً ولا نتركه كى تلتهمه الموازنة العامة، ولإنفاق حكومي كثيراً ما يفتقد الشفافية .

هذه بعض المقترحات لكن هناك الكثير يتعين القيام به لتحقيق التوازن المجتمعي بهدف تحقيق الاستقرار المجتمعي.

* * *

و الحقيقة أننا نخطئ كثيراً لو قبلنا وفقط اقترح الحكومة بحوار مجتمعي عن "الدعم ومستحقية" . فالحوار مطلوب نعم، ولكن حول أصل المشكلة . ذلك أن الحاجة المتزايدة للدعم هي مجرد نتيجة لسياسات اقتصادية ومجتمعية خاطئة في اعتقادنا ، ومن ثم فإننا نرى أن الحوار المجتمعي المطلوب يتعين عليه أن يدور حول جوهر القضية وهي هذه السياسات التي ولدت لنا مشاكل عديدة من بينها توفير الدعم.

ذلك أنه لا مخرج لنا إلا بالإقرار بأن هذه السياسات تحتاج إلى إعادة نظر عبر حوار مفتوح تمثل فيه مختلف شرائح المجتمع و عبر آليات اعلامية أكثر إنفتاحاً مما هو متاح الآن.

وابتداء نقرر أن مسألة الدعم تقدم للجمهور وكأنها عبء ثقیل لا يستطيع المجتمع احتماله وتحاول الحكومة أن تبريء نفسها وسياساتها من أي مسئولية إزاء الأوضاع الاجتماعية المتفاقمة.

وأول مظاهر الخطأ في الصورة التي تقدمها الحكومة هو أنها تخطط وعن عمد بين الواجبات الاجتماعية مثل: التعليم والصحة والتأمين الصحي والنقل والإسكان الشعبي وتوفير لبن الأطفال .. إلخ وبين الدعم المطلوب . «فالواجبات الاجتماعية هي حقوق مقررّة للمواطنين ، والانفاق الكافي عليها وتطويرها والارتقاء بها حتى تليق بالاحتياجات الفعلية وبالمستوى الإنساني هو المبرر الأساسي لما تقتضيه الحكومة من ضرائب متنوعة وبمعنى

أوضح فإن الإنفاق المقرر والذي تتوجب زيادته يخرج من إطار الدعم وينتمى إلى إطار آخر هو الإنفاق الواجب الأداء». (تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية).

وثانى مظاهر الخطأ يأتى من الإيحاء بأن المشكلة تكمن فى توفير الخبز وبعض السلع الغذائية بسعر أقل من سعر السوق لشريحة من الفقراء. فالأمر أكثر تعقيداً من ذلك بكثير . إذ أن المشكلة الأساسية تكمن فى خلل فادح فى هيكل الأجور ، وهو خلل يشمل جميع موظفى الدولة والقطاع العام والخاص ويتضمن شرائح ليست مشكلتها الأساسية الحصول فقط على الخبز والزيت والسكر بسعر مدعوم ، وإنما تمتد إلى توالى انخفاض مستوى معيشتها ومستوى قدرتها على الاحتفاظ بمستوى يليق بوضعها الاجتماعى والوظيفى مثل أساتذة الجامعات والقضاة والدبلوماسيين والأطباء والصحفيين وكبار ومتوسطى الموظفين وأيضا متوسطى أصحاب المهن الحرة وغيرهم . ويثير ذلك قضيتين أساسيتين:

الأولى: هى توالى انحدار مستوى معيشة الطبقة الوسطى ومستوى فعاليتها فى الأداء الاجتماعى . وهى الطبقة التى ظلت على الدوام العمود الفقرى للأداء الاجتماعى ، نهوضاً أو هبوطاً .

والثانية: هى أن نسبة الذين يعانون من انخفاض مستوى دخولهم وعجزهم عن الوفاء بمتطلبات حياة إنسانية لائقة أصبحت أعلى بكثير مما تقوله الحكومة ولنطالع أرقاماً قد لا تعجب وزير المالية لكنها على أى ليست أرقامنا وإنما أرقام مؤسسات رسمية .

* ٤٤٪ من المصريين أى ٣٢ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر . (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار).

* إن عدد من يحتاجون إلى تعديل جذرى فى دخولهم أو فى الحصول على الدعم تحقيقاً لعدالة توزيع الدخل أى تحقيق البعد الاجتماعى للتنمية يصل إلى ٦٠٪ من إجمالى السكان (ورقة: تقويم الدعم - المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية).

* ويشير ذات التقرير إلى الحلقة الأساسية التى يتعين الامساك بها والتى تتناقض تماماً مع توجهات الحكومة فيدعو والنص " إلى إدخال قدر أكبر من العدالة فى توزيع الدخل وفى تمكين نسبة كبيرة من المجتمع من مواجهة تكاليف الحياة فى ظل الارتفاع المطرد فى الزيادة السكانية ، والارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة وفى الأسعار ، وارتفاع

معدل البطالة، ووجود فجوة بين دخول القلة ودخول الغالبية".

* ويشير إلى ذلك- وإن بصراحة أكثر- تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات إذ يقول " وإذا كانت حكومة الدكتور أحمد نظيف قد حققت نجاحاً فى مجال الإصلاح الاقتصادى ، إلا أن ما تحقق من إنجازات اقتصادية لم ينعكس على الحياة اليومية للأغلبية العظمى من الموظفين فلم يشعر البسطاء والفقراء ومحدودو الدخل بل والطبقة المتوسطة بانجازات الحكومة الاقتصادية حيث إن عائد الإنجازات الاقتصادية لا يتساوى بالضرورة مع كل فئات المجتمع ولا يتم توزيعه بشكل عادل . ومن ثم يرى الجهاز ضرورة أن تكون السياسات المالية والاقتصادية للحكومة أكثر انحيازاً للغالبية العظمى من المواطنين وبما يحقق العدالة الاجتماعية" . هكذا بالنص.

* وبطبيعة الحال فإن هذه الملاحظات الخاصة بالعدالة الاجتماعية لن تعجب عدداً من الوزراء لأنها تهدم- وعن حق تماماً وبإحساس بالمسئولية إزاء الشعب ومستقبل الوطن- تهدم مجمل البناء الفكرى الذى أقاموا عليه وبرروا به السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة ، والتى يتماهى أصحابها فى تطبيقها رغم ما سببت من تداعيات خطيرة أكاد ألمح أنها قد تصل إلى حد الكارثة إذا ما استمرت.

فإذا كانت الأمور قد وصلت إلى هذه الدرجة رغم استيلاء وزارة المالية على أموال التأمينات الاجتماعية (٢٦٥ مليار جنيه) ورغم حصيلة الخصخصة ورغم تصاعد الدين العام إلى ٧٩٩ر٨ مليار جنيه بنسبة ١٠٩ر٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى . بحيث وصل نصيب الفرد من الدين ٨٢٤١ر٥ جنيه - (تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات) . وإذا كانت وزارة المالية بحكم تحكمها فى مختلف الموارد قد أرجأت صرف أعباء مالية مستحقة قيمتها ١٠٣ر٥ مليار . مع وجود التزامات مالية لم تسدد جملتها ٣١ر٤ مليار ، فماذا سيحدث لنا بعد عدة سنوات عندما تتراكم هذه الأعباء وتنضب إمكانات التمويل عبر اقتناص ما ليس من حق وزارة المالية مثل أموال التأمينات والمعاشات وتنضب موارد الخصخصة ويتوجب سداد ما تهربت الحكومة من سداد؟ هذا هو السؤال الأكثر إلحاحاً، وهو سؤال يستوجب فى اعتقادنا إعادة النظر فى مجمل السياسات الاقتصادية المطبقة والتى أثبتت أن وزراء الحكومة قرأوا كتاب "الرأسمالية قراءة سطحية ولم يدركوا على الإطلاق واجبات الحكومة فى ظل هذا المجتمع . الذى يمكنه إذا لم يكبح جماحه بقواعد

صارمة أن يتحول إلى مجتمع متوحش أخشى أن أقول إنه لا يمكن ضمان استقراره.

ونعود إلى التذكير بأن السياسة الضريبية للحكومة سياسة خاطئة تماماً فإن كان من يربح أعلى من ٤٠.٠٠٠ ر.جنيه في السنة (٢٣٠٠ جنيه في الشهر) يخضع لأعلى شريحة بحجة تشجيع الاستثمار فإن الحكومة ستظل على الدوام عاجزة عن الوفاء بما يتعين عليها القيام به، وستستمر في الاقتراض. هذا مع ملاحظة أن الجهاز المركزي للمحاسبات قد رصد أن عدداً من كبار المستثمرين لم يسددوا ما هو واجب عليهم من ضرائب حتى على هذه الشريحة الضئيلة. والمخرج الطبيعي والضروري هو فرض ضرائب تصاعدية أقصد تصاعدية حقاً. كذلك فإن الجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية يشكوان معنا من عجز الحكومة عن مواجهة الاحتكار والفساد والارتفاع الجنوني للأسعار خضوعاً لآليات متوحشة لا علاقة لها بأى مجتمع رشيد. وإنما تملينا علينا حفنة محدودة جداً تريد أن تضاعف من ثرواتها التي تضاعفت بغير حساب.

وهكذا فإننا نرى أن الأمر لا ينحصر فقط في توفير بعض من خبز وسكر وزيت لمن لا يستطيعون شراءها، وإنما يتعداه إلى تغيير شامل في السياسات الاقتصادية التي فرضتها الحكومة بزعم أن هذا هو السبيل للتنمية. وأكرر دون مزيد من قول إنها سياسة لم يعد من الممكن استمرارها.

ويبقى أن أعود إلى تقرير المستشار جودت الملط -الذي قدمه ليس باسم" الجهاز المركزي للمحاسبات وحده، وإنما باسم مصر وشعبها - لأنقل فقره تستحق من الجميع التوقف أمامها تقول نصاً "إن بعض المسؤولين بالدولة لا يأخذون الأمور الحياتية للناس بالجدية المطلوبة، وغير قادرين على التنبؤ بالمشكلات، وعاجزين عن مواجهة المواقف والأزمات والتصدي للمشكلات العامة، ويفتقدون القدرة على المبادأة وليس لديهم القدرة على العطاء والإبداع" وأضيف من عندي: لكنهم يمتلكون القدرة على الحديث عن إنجازات وهمية وصك أرقام مضروبة واستصدار شهادات دولية تمجد ما يفعلون.. وفوق هذا لا يمتلكون القدرة على التعامل المفترض مع من ينتقدونهم. مع أنهم يستحقون نقداً أكثر وما هو أكثر من النقد. وهكذا يصبح التغيير ضرورة حتمية. ليس مجرد تغيير أشخاص وإنما تغيير السياسات.

* * *

لكننا نتحدث كثيراً ، بل وكثيراً جداً عن هذا الوهم الذى لا يأتى ولا يتحقق، والمسمى بالعدل الاجتماعى، ربما لأن المشكلة تكمن فى عدم تدقيق الشعارات ، وربما لأننا لم نحدد بعد مفهوم ومعنى هذا الذى ندعو اليه .

ولعله من المجدى أن نبدأ أولاً بتحديد مفهوم هذا العدل الاجتماعى ونعتقد أنه يعنى فى نهاية الأمر تحقيق حالة من الإشباع - ولو فى الحد الأدنى منه - للاحتياجات الأساسية لمجموع الشعب . والاحتياجات الأساسية ليست مجرد توفير كمية قلت أو كثرت من الخبز والسكر وزيت الطعام وانما هى سكن لائق ، وملابس كافية وخدمات تعليمية وصحية وغيرها من وسائل انتقال وتدريب وترفيه . هذا هو المعيار العالمى والإنسانى للإشباع . وإذا نتأمل ذلك فاننا نكتشف أن المسألة أعمق بكثير مما تتخيله كتابات وبحوث وخطب كثيرة . وإذا دخلنا من بوابة التواضع ومحاولة التوصل إلى مفهوم مخفض للغاية لحالة الإشباع فاننا نكتشف أن كل الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها إلى مادون ذلك فى السلم الاجتماعى يعانون من افتقاد الإحساس بالإشباع وهو إحساس يتفاوت بطبيعة الحال من مستوى اجتماعى أو وظيفى لآخر.

ومن هنا نأتى إلى الفهم الحكومى للتنمية . تردد الحكومة أو عدد من وزرائها على الأقل مقولة تشبه "لاتقربوا الصلاة" فيقولون اننا إذ نسعى إلى زيادة الاستثمار عبر تشجيع المستثمرين، نتحقق بالضرورة زيادة مطردة فى الناتج القومى العام ومن ثم يتم مايسمى بفعل " تساقط " ثمار التنمية على الجميع فيكون "الإشباع " العام فى المجتمع، فالبطالة تقل والدخل القومى يزيد ، والانفاق على الخدمات يزيد .. إلخ ومن ثم ينكمش الفقر أو يكاد . لكن " التساقط " لا يتحقق بسبب منظومة القوانين الضريبية والممارسات التى تنحاز فيها الحكومة تماماً وبشكل مبالغ فيه لكبار المستثمرين. ولو أن فكرة التساقط هذه تعمل بالفعل لأمكن القول وفقاً للأرقام الحكومية التى تقول إن معدل النمو بلغ ٧,١٪ فى العام السابق وأنه سيرتفع إلى ٧,٥٪ فى العام الحالى وسيتزايد فى الأعوام التالية لأمكن القول أن تحقيق الإشباع الاجتماعى واختفاء الفقر والفقراء سوف يتحقق خلال بضع سنوات، وساعاتها لن نحتاج إلى دعم أو إلى حديث عن تحقيق العدل الاجتماعى .

لكننا وللأسف نجد فى الواقع العملى أن هذا الحلم بعيد المنال . بما يعنى أن جوهر الأداء والتوجه الحكومى لا يستند إلى حقائق واقعية . ويتضح ذلك من ملاحظات نورد

بعضاً منها على سبيل المثال :

* هناك فى مصر ٥٠٠ مليونير وملياردير (البنك الدولى) .

* هناك خلل واضح فى توزيع الدخل ، الأمر الذى ينعكس فى زيادة الفوارق بين دخول فئات المجتمع (المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية) .

* تراجع نصيب العاملين بأجر من الناتج القومى العام من ٤٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ٢٦٪ عام ٢٠٠٦ . ويعنى ذلك استمرار عملية تركز الثروة فى يد حفنة صغيرة وتزايد عملية إفقار العاملين بأجر مع ملاحظة الاستمرار فى ارتفاع الأسعار وعدم توافق ارتفاعها مع الأجر .

* وحتى عملية توزيع الدعم فإنها تكشف عن انحياز واضح من جانب الحكومة لكبار الأغنياء الأمر الذى يتضح من أن دعم السلع الغذائية الأساسية أى الدعم الموجه أساساً للفقراء يمثل ١٩٪ من قيمة الدعم . (موازنة عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) فى حين أن دعم المنتجات البترولية أى الدعم الموجه أساساً لمصانع المستثمرين يمثل ٧٤٫٦٪ فى ذات الموازنة .

* ومراجعة مفردات دعم المواد البترولية توضح (ذات التوجه) . فالدعم المقدر لهذه المواد فى العام الحالى ٥٩ مليارات المخصص منه لأنابيب البوتاجاز أى ما يستهلكه الفقراء هو ٩ مليارات والباقى أى الخمسون ملياراً يذهب دعماً للمستثمرين الكبار الذين — بالمناسبة — يحصلون على الغاز وهو من أهم مدخلات الإنتاج بسعر مدعوم بينما يصممون على بيع منتجاتهم بالسعر العالمى .

* يرد فى تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية الفقرة التالية " وقد أجمع الخبراء على أن ٣٠٪ من الأسر التى تستحق الدعم لا تحصل عليه ، وأن حوالى ٣٥٪ من الأسر الفقيرة لا تحصل عليه أصلاً على اعتبار أنه لم تستخرج لها بطاقات تموين وفق المقرر .

* ثم إن البنك الدولى يقول فى إحدى دراساته " إن ٣٤٪ فقط من المبالغ المخصصة للدعم تصل للمستحقين بينما يتسرب ٦٦٪ من هذه المبالغ الى غير المستحقين من القادرين والأثرياء (نقلاً عن تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية) .

* هناك قوانين عديدة منها قانون حماية المستهلك رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ وغيرها صدرت لتبقى حبراً على ورق ولم يجر فى كثير من الأحوال تفعيلها ، وإن طبقت فهى تطبق بشكل انتقائى يفتح الباب أمام تساؤلات بلا إجابات.

* هناك عبارة وردت فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات يمكنها أن تلخص كل مانريد أن نقول "إن ماتحقق من إنجازات اقتصادية لم ينعكس على الحياة اليومية للأغلبية العظمى من المواطنين فلم يشعر البسطاء والفقراء ومحدودو الدخل بل والطبقة المتوسطة بالإنجازات الاقتصادية للحكومة" .

ونتوقف أمام هذه العبارة لنذكر أمرين أولهما أن الطبقة الوسطى التى تعاني الآن وبشدة من افتقاد "الإشباع " لاحتياجاتها الضرورية كانت وعلى مدى التاريخ المصرى العصب الأساسى لنهوض أو تراجع المجتمع .ومعاناتها تنعكس سلباً على إمكانات أى نهوض جدى . أما الأمر الثانى فهو أن حالة " التساقط " التى يشار إليها فى النظرية الاقتصادية للسوق الحر وللمجتمع الرأسمالى عموماً لايجرى تفعيلها ، بل على العكس فإن الحكومة بنظامها الضريبى الذى يرفض الأخذ بأبسط أشكال اقتضاء حق المجتمع لتوفير أبسط أشكال العدل الاجتماعى وهو الضرائب التصاعدية ، وكذلك المجاملات والسكوت على الأخطاء ودعم كبار الأغنياء وقوانين العمل المجحفة بالعاملين كل ذلك يغرى كبار المستثمرين بمنع عملية التساقط هذه والسعى نحو الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الناتج القومى العام بحيث تقف الحكومة عاجزة عن اقتضاء حق المجتمع الأمر الذى سوف يمكنها من تقديم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية عادلة ، ويجري ذلك كله فى ظل خلل فادح فى توزيع الدخل القومى .

بل إن الحكومة قد أسهمت فى إغلاق كل منافذ الرحمة التى قد يتسرب منها بعض من رذاذ عملية "التساقط " المفترضة فهى تسهم فى إضعاف الحركة النقابية التى يفترض أنها عنصر توازن أساسى فى العملية الإنتاجية، والمستثمرون يتحسبون من أى نشاط نقابى فيمنعون - فعليا وواقعيًا - العمل النقابى فى مصانعهم . ثم إنها سدت كل المنافذ لتساقط ثمار الإنتاج دونما اهتمام بالمواطن العادى ألم يحدث أن صفيت المجمعات الاستهلاكية وكانت منفذ رحمة لبيع السلع الضرورية بأسعار غير ملتبهة ؟

وباختصار فإن العدل الاجتماعى يحتاج إلى رؤية أخرى للعملية الإنتاجية ، وإلى رؤية مختلفة لعملية التنمية ولتوزيع الدخل القومى ولفرض آليات تحكم عملية اندفاع الثروة إلى أعلى واندفاع الفقر بالاتجاه الآخر .

وهى آليات يتم اللجوء إليها فى أى مجتمع رأسمالى رشيد .

خلاصة الأمر أن التنمية حتى وإن تحققت فإنها وحدها لن تحقق العدل الاجتماعى وإنما يحققها توزيع ثمار التنمية بشكل عادل.

* * *

ولأن العدل الاجتماعى هو عدل مجتمعى بمعنى أنه يتعين عليه لكى يتحقق أن يشمل بمظلتها كل الأقاليم وكل الخدمات الأساسية حتى يمكن أن نكفل فرصاً متكافئة للجميع فى تحقيق "الإشباع" المتكامل فى مجالات الدخل والتعليم والصحة والنقل والإسكان وغيرها ، فإن الحديث يتواصل بحثاً عن مدى تحقق ذلك.

ولأن البعض من المنظرين المدافعين عما يجرى من ممارسات لا يزالون يتحدثون عن نظرية "التساقط" بمعنى أن ثمار التنمية وإن صعدت إلى أعلى حيث الفئات الأكثر ثراءً ، فإنها لا تلبث أن تتساقط لتشمل الفقراء والأقاليم المحرومة ، فإننا إذا ما تأملنا الوضع فى الخدمات العامة التي تقدم للأقاليم المختلفة وخاصة أقاليم جنوب الصعيد سنجد أن هذه الثمار تصعد ولا تتساقط ولا يبقى للتساقط سوى الإهمال والتمييز والفقر.

ولهذا يلح تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات مؤكداً "عدم نجاح الحكومة فى الارتقاء بالرعاية الصحية للمواطنين التى لا زالت دون المستوى المطلوب ، وعدم نجاح الحكومة فى تطوير التعليم سواء التعليم العام أو الفنى أو الجامعى من منطلق أن التعليم بأنواعه يمثل قضية أمن قومى" . ثم يؤكد التقرير "وبصفة عامة فإن قيام الحكومة بأداء دورها فى تقديم الخدمات العامة والاجتماعية والجامهيرية يقل كثيراً عما حققته فى بعض الجوانب الاقتصادية ومثال ذلك خدمات النقل والإسكان ومياه الشرب والصرف الصحى وغيرها".

وهذه العبارة الأخيرة وبرغم أنها مهذبة جداً فإنها تتضمن معنى خطيراً جداً فالجوانب الاقتصادية تتقدم لكن الخدمات العامة لا تتقدم بل هى فى إعتقادنا تتدهور فأين تذهب ثمار التنمية الاقتصادية؟ هذا السؤال تكمن الإجابة عنه فى عملية الاستحواذ من قبل

مجموعة محدودة على نسبة غير محدودة من ثمار التنمية الاقتصادية.

ولا يبقى أمامنا إلا أن نراجع مدى تراجع بعض جوانب "العدل الاجتماعي"، ولنبدأ بالأقاليم المهمة لنجد أرقاماً مفرعة وهى بالمناسبة مستقاة من كتاب "وصف مصر بالأرقام- مركز معلومات مجلس الوزراء ٢٠٠٦" ونتأمل الأرقام:

* محافظة أسوان: معدل البطالة لحملة المؤهلات ١٩٪ وذلك برغم أنها مزار سيحى مهم. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ١٦ فى الألف . وللتأمين الصحى مستشفى واحد به مائتا سرير فقط لمحافظة سكانها مليون ومائة وأربعة وثمانون ألفاً.

* محافظة سوهاج: معدل البطالة لحملة المؤهلات ٢٠.٢٪، وللتأمين الصحى مستشفى واحد به ٧٩ سريراً فقط.

* محافظة بنى سويف : معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ٢٩٪ فى الألف وبها مستشفى واحد للتأمين الصحى به ١٧٦ سريراً لمحافظة سكانها قرابة الثلاثة ملايين.

* أما فى محافظة أسيوط فانها تقدم رقماً عالياً جداً لوفيات الأطفال الرضع إذ يصل إلى ٤٢ فى الألف.

والبطالة تتزايد لسبب أساسى هو أن المستثمر يريد أن ينتج بالقرب من السوق الأساسى لمنتجاته كى يوفر نفقات النقل، ولهذا نجد مصانع ٦ أكتوبر مثلاً تطلب عمالة ماهرة بينما محافظات عديدة فى الصعيد والدلتا متخمة بالمتعطلين الذين إن عملوا حيث المصانع سيحتاجون سكناً ومصروفات انتقال وغيرها.

ويمثل ضعف التعليم العام أحد هذه الأسباب .فالخريجون لا يعرفون ، وربما لا يتعلمون شيئاً رغم حديث مكرر عن ضمان جودة التعليم بينما مدارس التعليم الخاص وخاصة المدارس "السوبر" تكفل لتلاميذها حالة من "الدلع" التعليمى" وتعليماً حقيقياً ولغات يتقنونها وتمتد الفوارق إلى ما بعد التخرج فخريجو التعليم العام بمستوياته المختلفة لا يجدون عملاً وأكاد أقول لانهم لم يتعلموا شيئاً مفيداً، بينما خريجو الجامعات الخاصة وخاصة الأجنبية وهى الأعلى فى المصروفات، أقول الأعلى لأن أبناء الطبقة الوسطى وحتى شريحتها العليا لا يستطيعون احتمالها، تسرع إليهم الوظائف ،وهكذا ينعكس افتقاد العدالة طوال مراحل التعليم وحتى مرحلة ما بعد التخرج فالبعض يجد وعلى الفور وظائف

بمرتبات عالية وربما خيالية، والغالبية من خريجي الجامعات الحكومية يجرى تخزينهم فى مخازن البطالة.

وإذا أتينا إلى مجال الصحة نجد أن الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج القومى العام ٢٧٪ وهى نسبة محدودة جداً . ولعل وزير الصحة يمكنه أن يدرك مدى تحقق العدل الاجتماعى فى مجال الصحة إذا ما قارن بين مستشفى يعرفه تماما هو "دار الفؤاد" وبين المستشفيات العامة التى يشرف عليها ولست أدري إن كان يعرفها على حقيقتها أم لا؟ لكننى سأسوق مثلاً قاسياً حدث بالفعل لصديق أثق فى صدق روايته كان يمشى أمام أحد المستشفيات العامة الشهيرة ، فوجد سيدة يبدو من ملابسها ومظهرها أنها من أسرة ميسورة أو بالدقة كانت ميسورة . كانت تبكى بمرارة وسألته يا أستاذ تشتري "الغوايش" دى، كانت فى يدها عدة غوايش ذهبية ، سألها لماذا؟ وعرف، بالمصادفة كان معه مبلغ سحبه لتوه من البنك ، ولأنه خشى محاولات مشابهة للنصب ، فقد صحبته معها جريا إلى داخل المستشفى كانت تلهث لهاث سيدة كبيرة فى السن وغارقة فى البكاء وتحكى له : زوجها كان موظفا محترماً ، فى شركة خاصة ، لم يسرق ولم يرتش ، زملاؤه فعلوا العكس وعندهم الآن قصور فى التجمع الخامس ، هو معاشه لم يكف للدواء الذى ترتفع أسعاره ، فتوقف عن تعاطى الدواء ليكفل لنفسه وزوجته طعاماً، فسقط مريضاً. فى المستشفى ألقوه فى المشى لا سرير مجاني خال. ويجب إجراء جراحة والإخصائى لم يحضر. مبدئياً مطلوب ثمن ثلاثة أكياس من الدم، وسداد مقدم لسرير بالدرجة الثانية، وإجراء تحاليل وأشعة مقطعية وهذا كله يتطلب الدفع مقدماً ، كانت تجرى و هو يجرى خلفها . سدد عنها المبلغ المطلوب وخلعت "الغوايش" فرفض ووعدها بزيارتها غداً ليحصل على المبلغ بعد أن تباع هي الغوايش بمعرفتها . عاد فى اليوم التالى ليلغوه أنه توفى. هذه القصة حقيقية وليست منقولة عن فيلم هندى . وهى تعكس وبشكل واقعى حقيقة ومدى توافر العدل الاجتماعى فى مجال الصحة .

وفى مجال النقل يمكننا أن نتحدث كثيراً وطويلاً. وكذلك الاسكان. لكننا نتوقف أمام خدمة أساسية ومهمة وهى مياه الشرب النقية . فمتوسط نصيب الفرد وفق كتاب "وصف مصر بالمعلومات - مجلس الوزراء - عام ٢٠٠٥" وصل ٢٦٥ لتراً للفرد فى اليوم (عام ٢٠٠٣) لكن ذات المرجع يقدم لنا نماذج صارخة للتمييز بين المحافظات فنصيب الفرد فى

محافظة المنيا يهبط إلى ٧٨ لتراً وبنى سويف ٩٧ لتراً ، وأسيوط ١١٥ لتراً بينما نصيب الفرد فى القاهرة ٦٩٩ لتراً . وسكان القاهرة يشكون من نقص مياه الشرب فما بالناسكان المنيا وغيرها من المحافظات المهملة فى الجنوب؟.

كذلك الأمر بالنسبة لاستهلاك الفرد من الكهرباء للإنارة نجده فى القاهرة ١١١٤ كيلو وات سنويا بينما هو فى أسيوط ٤٠٥ وفى بنى سويف ٣٨٥ وفى المنيا ٣١٢.

وخلاصة ما نريد أن نقول أن الأمر يتعدى حدود البحث عن الدعم ومن يستحقونه ، وإنما يمتد بالضرورة إلى تحقيق توازن عادل بين المحافظات والأفراد فى تلقي الخدمات التى هى أحد الواجبات الأساسية للدولة وهى المبرر لاقتضاء الضرائب من المواطنين . ومن ثم فإن النظر فى كيفية تحقيق العدل الاجتماعى يتعين عليه أن يبدأ أولاً فى توفير ايراد كاف لموازنة الدولة يمكنها فى ظل أولويات عادلة وإنفاق شفاف وخال من الفساد أن تحقق توازنا فى الانفاق على التعليم والصحة ومياه الشرب والصرف الصحى ومختلف الخدمات المجتمعية مع توفير نوع من التمييز للمحافظات التى طال أمر اهمالها ، وللمواطنين الذين يتقلمهم الفقر ، ومن ثم فإن تحقيق "الإشباع" المطلوب لتوفر حياة تقترب من المستوى الإنسانى يتطلب فى اعتقادنا ضرورة اللجوء إلى فرض ضرائب تصاعدية والإقلال من الانحياز لكبار المستثمرين سواء فى الدعم وخاصة دعم الطاقة، أو فى النظام الضرائبى أو فى توزيع الأعباء.

وهذا هو المخرج وربما كان وفق اعتقادنا المخرج الوحيد إذا أردنا عدالة اجتماعية حقاً .وليس قولاً فقط.

* * *

وإذا كنا جميعاً نقول بأن غاية الحكم - أى حكم - هو تحقيق الرضاء الاجتماعى. كهذا تقول الخطب والشعارات والبرامج، هكذا فى كل مكان من العالم، لكن البعض يتحول بالكلمات إلى أفعال ومن ثم ينال رضاء اجتماعياً حقيقياً، والبعض يكتفى بالقول والادعاء بتحقيق نجاحات، ويصك إنجازات على الورق، وأرقاماً مصنوعة على مقاس التصريحات وليست على مقاس الواقع، وحتى المشاريع يفتتح كل منها عدة مرات استناداً إلى افتقاد الشفافية، وأحياناً إلى افتقاد الذاكرة.

وتحقيق الرضاء الاجتماعى أمر مفترض، لكنه ليس مفروضاً فلكى يفرض يتعين أن يمتلك الحكم إرادة تحقيقه فعليا، أو تفرضه إرادة الجماهير على أرض الواقع، والجماهير تفرض إرادتها عبر إعلان غضبها هنا أو هناك والاستجابة لهذا الغضب تتوقف على حساسية الحكومة وقدرتها على تلقى إشارات الغضب والعمل جديا على تلافى أسبابه. وأيضا فإن الجماهير تفرض إرادتها فى التغيير عبر صناديق الانتخاب، ولهذا أكد جان جاك روسو «أن الديمقراطية الحقيقية تتحقق عندما يصدق عضو البرلمان على القوانين ليس وفق رؤيته هو وإنما وفق رؤية الذين انتخبوه»، و«الذين انتخبوه» هذه تتطلب شفافية تستقر فيها الإرادة الشعبية كما هى وبشفافية كاملة فى صناديق الانتخاب، وهكذا تتحقق علاقة طردية أو عكسية فكلما تحققت شفافية الانتخابات زاد الالتزام النيابى ومن ثم الالتزام الحكومى «أى حكومة الأغلبية النيابية» بتحقيق الرضاء الاجتماعى ضمانا لاستمرار الحكومة فى الحكم والعكس صحيح.

والرضاء الاجتماعى هو تعبير عن مشاعر ومصالح ورؤى ملايين من البشر يختلفون فى مصالحهم الاقتصادية، وفى رؤيتهم السياسية والاجتماعية وفى مواقفهم تجاه عشرات من القضايا ويختلفون حول كل منها كثيرا أو قليلا، لكنهم فى نهاية الأمر تنتظمهم مشاعر أو أحلام أو حتى هواجس قريبة من التوحد.

شئ ما يشعر الإنسان به فينعم به أو يغضب منه ويسرى هذا الإحساس إيجابا كان أو سلبا كنسيج كهربائى ينزلق إلى مشاعر الغالبية فيحتويها ليحركها كى تحتويه وتتمسك به باعتباره يحقق لها ما تريد، وتتوزع حالات الرضاء: بعضها وطنى (ضد أعداء الوطن ومع من يحققون الإرادة الوطنية) وبعضها اجتماعى سعيا لتحقيق العدل الاجتماعى (ضمان توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا أو شبه عادل وضمان تعليم وإسكان وعلاج صحى وفرص عمل بمستوى لائق) وبعضها متعلق بالمرأة (مساواتها فى الحقوق والواجبات مع الرجل) وهنا تصطف طلائع النساء ومعهن قوى ليبرالية وتقدمية.. وهكذا، ومن هذا كله يتكون مزيج سحرى يصعب تحليله إلى عوامله الأولية، يسرى بتحقيقه أو عدم تحقيقه رضاء عام أو غضب عام.

وميزة الحكم الرشيد تكمن فى حسن تقديره لحالات الرضاء والغضب، لكن افتقاد شفافية الانتخابات ومن ثم افتقاد ممكنات تداول السلطة بين مختلف الأحزاب يمنح

الحكومة حصانة ضد الشعور والإحساس بالواقع الجماهيري ويساعدها على ذلك ما يلتف حولها من مثقفين وساسة يتخذون من تزيين ما هو غير صحيح والادعاء بصحته حرفة مربحة وفنا متقنا يجدون عبره سلما للصعود فيكسبون لأنفسهم بقدر ما يخسر الناس، بل وبقدر ما تخسر الحكومة من رضا اجتماعى فهم يتحولون بكتاباتهم ومواقفهم ومجاراتهم للأخطاء إلى غشاوة تخفى الحقيقة، بحيث يستمر الحكام فى استشعار وهم زائف وإحساس خاطئ فتزداد الممارسات خطأ ويزداد الغضب الاجتماعى تفاقما.

ويكون شعور الحكم بالرضا المبني على أسس غير واقعية سبيلا لاستمراره فى تنفيذ سياسات خاطئة بل وتتزايد جرعة خطئها، ويساعده على ذلك إحساسه بأن البقاء فى الحكم مضمون ودائم، وبهذا يتحول الحزب الحاكم وبسبب افتقاد الشفافية سواء فى الانتخابات أو فى الممارسات إلى قوة ضغط سلبية لأنه يغرى الحكومة على التصرف دون أن تعبأ بالرضا الاجتماعى فتتفاقم الأخطاء ويتفاقم التباعد بين الناس والحكومة، وافتقاد الشفافية فى الانتخابات يؤدى فى بعض الأحيان إلى أن يكون رضا الحزب أى الرضاء عن الموقف من إجراءات وتصرفات الحكومة هو معيار الاختيار ومن ثم معيار الاستحواذ على مقعد البرلمان، وهكذا وبدلا من مقولة «جان جاك روسو» التى تحت النائب على أن يصوت فى البرلمان وفق رأى من انتخبوه، تكون ممارسة أخرى تم اكتسابها عبر التجارب المتتالية وهى أن يصوت النائب ليس وفق رأيه وإنما وفق رأى من «اختاروه» ومنحوه المقعد فى المجلس، والفارق متسع جدا بين كلمتى «انتخبوه» و«منحوه»، والحقيقة أن تجارب التاريخ فى بلدان عديدة تؤكد أن تهميش دور الجماهير والرضوخ لإرادتها لا يعنى على الإطلاق إلغاء هذا الدور أو إضعافه، بل على العكس فالتراكم السحري المحتوى والمضمون للغضب الاجتماعى لا يتبدد، وإنما يتجمع ثم يحدث وبدون سابق إنذار ما لم يتوقعه الكثيرون.

وما دمنا نتحدث فيما هو عام فإننا نود أن نقرر أن الرضاء الاجتماعى لا يمكن اصطناعه وإنما تتعين صناعته وهو يصنع عبر انصياع الحكم لإرادة الجماهير ولمصالحها وتحقيق حقوقها، تحقيقا فعليا وليس بالتصريحات ولا الخطب ولا بتلفيقات المحيطين والمنفعين.

أما تصور إمكانية تجاهل إمكانات وضرورات تحقيق هذا الرضاء وخاصة ما تعلق منها بالعدل الاجتماعى وتوفير الاحتياجات المعيشية لعامة الناس وغالبيتهم الغالبة، فذلك وهم، أكرر مجرد وهم، فالمواطن - أى مواطن - عندما يستشعر نظرات أبنائه المتسائلة

عن متطلبات حياتهم طعاما وملبسا ومسكنا وتعلّما وعلاجاً، والمتسائلة لماذا نحن هكذا؟ ولماذا البعض - أقصد البعض القليل العدد والكثير الثروة - يعيش بمثل هذا الترف المجنون فى ترفه، والأكثر جنونا فى رغبة أصحابه بالزهو به دون تستر، ودون أن يسألهم أحد من أين؟ وكيف؟ ولماذا؟، هذا المواطن لن تغريه كلمات ولا شعارات ولا كل محاولات تزيين الواقع المرير.. ويبقى أن نسأل ثم ماذا؟ فهل سأل أحدكم نفسه ثم ماذا؟.

وكان ذلك فيما هو عام فإذا أتينا إلى الواقع المصرى الذى يؤكد دون شك وجود حالة - قد نختلف حول مساحتها- من عدم الرضاء الاجتماعى، وأعتقد أن القول بغير ذلك مسألة لا يقبلها عاقل.

وإذا كان افتقاد الرضاء عن السياسات المطبقة قائما، وإذا كانت الحكومة لا تستطيع أن تستبدل الشعب لتأتى بشعب آخر أكثر قدرة على احتمال سياساتها فإن الأقرب إلى المنطق هو تغيير السياسات تغييرا جذريا بحيث يمكن ليس فقط تصحيح الأخطاء وإنما مداواة الجراح الغائرة فى الجسد المصرى والتي تراكت عبر عقود من ممارسات غير صحيحة.

لكن الحكومة لا تستطيع تغيير الشعب ولا ترغب ولا بأقل قدر بتغيير السياسات وتحاول أن توجد لنفسها ذرائع تستند إلى الخارج وحده، فارتفاع الأسعار.. مسئولية أزمة عالمية، والفساد.. كل العالم يعمه الفساد، والبطالة.. كل الدنيا فيها بطالة، ناسية أن الآخرين يداوون جراح الشعب بإجراءات اقتصادية واجتماعية أكثر صوابا وأكثر إحساسا بمشاكل الجماهير، فالذى يتحدث عن ارتفاع الأسعار فى العالم، أو عن ضرورة بيع السلع بالسعر العالمى عليه أن يقارن بين متوسط الأجر فى مصر ومثيله فى دول أخرى.. هذا إن كنا نريد مقارنة صائبة أو عاقلة، ولقد حاولت الحكومة أن تتجمل بعد حديث - مجرد حديث - عن العدل الاجتماعى فأصدرت قرارا بزيادة الأجور بنسبة ٣٠٪، لكنه فيما يبدو أن أحد أطراف الحكم لم يعجبه هذا التوجه فقرّر وعلى الفور توجيه ضربة قاضية له بزيادة متعجلة وكبيرة فى أسعار عديد من السلع الحاكمة مثل المواد البترولية وغيرها، الأمر الذى التهم هذه الزيادة بل وأكثر منها، وينشر الأهرام (٢٨ يوليو ٢٠٠٨) موضوعا عن اجتماع للمجلس القومى للمرأة، الذى تصدى لهذا الأمر ربما لأنه لم يجد من يتصدى له من الذين يفترض اهتمامهم به، وفى مقدمة الموضوع نقراً سطرا واحدا يلخص كل المشكلة «ضرورة مواجهة الارتفاع الشديد فى أسعار المواد الغذائية خاصة فى ظل

الاستهلاك الاستفزازي»، هذا السطر يلخص كل شيء لأنه يمكّن بطرفي المعادلة ويربط أحدهما بالآخر مشيراً إلى خلل فادح في توزيع ثمار الثروة في مصر، وتنقل الأهرام «تحقيق أمينة شفيق» أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت في مايو ٢٠٠٨ مقارنة بمايو ٢٠٠٧ بنسبة ٢٧٪ أما تفصيل هذه الزيادة فهو أكثر إثارة للفرح لأن السلع التي يستخدمها الفقراء تزداد نسبة ارتفاعها عن غيرها: الزيوت والدهون ٥٦٪، الحبوب والخبز ٢٨٪، والألبان والجبن ٢٨٪، وهكذا وفيما يبدو، فإن البعض حاول أن يلحق الناس درسا فقال لهم لا تطلبوا زيادة الأجور فالزيادة ستؤدي إلى ارتفاع في الأسعار وأنتم ستزدادون فقرا، لكنه درس خاطئ،

والأكثر خطأ منه هو السؤال الذي يسأله أحد الوزراء كلما طُلب بمطلب يحقق ولو قليلا من الرضاء الشعبي.. «أجيب لكم منين؟»، ولست أعتقد أن أحدا عاقلا يمكن أن يصدق، لكن هذا الوزير يعزز سؤاله ويبرره بأن العجز الكلي بالموازنة العامة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بلغ ٦٧,٨ مليار جنيه، والرقم فادح وقاضح، فإذا كانت الحكومة تستسلم أمام فقر الفقراء وعجزهم عن الحصول على أبسط متطلبات العيش الإنساني أو شبه الإنساني فإنها يتعين عليها أن تستأسد أمام أى تعبير جماهيري عن حالة عدم الرضاء الاجتماعي، وهنا تترافق عملية الإفكار مع عملية التخلي عن بعض الهوامش الديمقراطية، فيتضاعف عدم الرضاء ويصبح الوضع أكثر خطورة وأشد.

وبرغم أن السؤال البائس «أجيب لكم منين؟» لا يثير شفقة أحد على الوزير أو الحكومة أو السياسات المطبقة فإننا سنحاول الإجابة عنه، ولعل لا أضيف جديدا إذا قلت أو حتى صرخت وبأعلى صوت بضرورة تعديل النظام الضريبي الذي تم تفصيله على مقاس كبار كبار الأغنياء بحيث يعاد تفصيله على مقاس الوطن فإذا لم يكن هذا المقاس مغريا فعلى الأقل يجرى تفصيله على مقاس استقرار الأوضاع العامة عبر تحقيق ولو أقل قدر من الرضاء الاجتماعي.

والحقيقة أن الحكومة قد حاولت جهدا تقليص عجز الموازنة ولكنها فعلت ذلك عبر ارتكاب خطأ أكثر فداحة فمطالعة الخطة العامة لعام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (ص ٣٠) تكتشف تقليص مخصصات بناء المدارس والعلاج المجاني والتعليم العالي والبحث العلمي إلخ تقليصا شديدا وهكذا تتم معالجة الداء بدواء مسموم، ولا يبقى أمامنا إلا تعديل النظام

الضريبي بفرض ضرائب تصاعدية، فليس عاقلاً ولا معقولاً أن نفرض سقفا للضريبة العامة على الدخل قدره ٢٠٪ على الجميع، من يكسبون ٤٠ ألف جنيه في السنة (١٠٧ جنيهات في اليوم) تماماً مثل من يكسبون المليارات العديدة، والأكثر عقلاً هو فرض ضريبة تصاعدية تتزايد شريحتها بتزايد الدخل، لكن وزير المالية يرفض بحجة تشجيع الاستثمار وهذا غير صحيح على الإطلاق. وأنا ممن يعتقدون أن البعض قد قرأ كتاب الرأسمالية بفهم خاطئ، ويتصور أنه كلما تصاعدت الثروة إلى أعلى وتركزت في يد عدد محدود من المستثمرين فإنها لن تلبث أن تتساقط على الفئات الفقيرة في صورة فرص عمل وتعاطف اجتماعي وخدمات اجتماعية مجانية ويضربون مثلاً ببيل جيتس وكيف تبرع بالمليارات لمرضى السرطان وللأبحاث العلمية وغيرها، فلماذا لا يتم هذا «التساقط» عندنا؟ والإجابة واضحة، فإذا كانت هناك ضرائب تصاعدية فإن كبار المستثمرين سيجدون أن الأفضل لهم هو تقديم خدمات اجتماعية مجانية أو شبه مجانية ليحققوا هدفين.. الأول أن يكسبوا هم ومعهم النظام الرأسمالي عامة الرضاء الاجتماعي، والثاني أن يخفصوا شريحة الدخل ومن ثم شريحة الضرائب حيث إن هذه التبرعات تخصم من الوعاء الضريبي فتتخفف الشريحة، ولكن إذا كانت الضريبة ٢٠٪ فقط على الجميع فلا حاجة لأي تساقط، فيزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

ويبقى أن نقرر أن أغلب المجتمعات الرأسمالية التي لا يمتلك وزرائها ذات الثقافة وذات القدر من الحساسية الاجتماعية والسياسية تفرض ضرائب تصاعدية تصل إلى ٩٠، ١٪ في السويد و ٦٠٪ في فرنسا و ٤٠٪ في كل من كندا وجنوب أفريقيا إلخ، وهكذا فإذا أردنا أن نتحدث عن زيادة الأجور أو زيادة مخصصات التعليم والعلاج الصحي والبحث العلمي والإسكان الشعبي فلا حل سوى الضرائب التصاعدية، ويبقى على الحكومة أن تختار بين الرضاء الشعبي أو رضاء كبار المستثمرين، لكن السؤال الأهم هو.. هل تهتم الحكومة أصلاً بتحقيق الرضاء الاجتماعي؟.

* أتت هذه الكتابة بعد لقاء مع د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء ناقشنا فيه مسألة الدعم ومستحقه وكيف يكون... ولبن.

الغضب الاجتماعى ٠٠ وكيف يأتى

تحدثنا عن أهمية تحقيق الرضاء الاجتماعى وضرورته . وكيف أن الحكومة لا تستطيع أن تغير الشعب، ومن ثم فهى ملزمة بتحقيق ممارسات ملموسة فعلا، وليس قولاً، وتقديم ما يحتاجه الشعب حتى يشعر بالرضاء .

وفى المجتمعات الديمقراطية يعبر المواطنون عن رضائهم أو غضبهم عبر صندوق الانتخاب، فإن لم يتيسر مثل هذا التعبير تفجر الغضب الاجتماعى بطريقة أو بأخرى .

لكن لمصر وشعبها خصوصية مهمة لا يدركها إلا الدارسين لعلمى التاريخ والاجتماع . فالمصرى صبور تعلم الصبر وترسخ فى أعماقه عبر تعلمه للزراعة . ينتظر الفلاح الفيضان بلا ملل . ثم يلقى البذرة وينتظر الحصاد بلا ملل، واعتاد المصرى منذ قديم الزمان على أن اجتلاب لقمة العيش أمر شاق ويحتاج جهداً وعرقاً . ويفعل ذلك دون تبرم أو حتى الشعور بقسوة الحياة . ثم إنه وطوال فترة انتظاره للفيضان أو لنضج المحصول يكدح بقسوة فى بناء معبد للآلهة أو هرم يدفن فيه الفرعون .

أما الخاصية الأخرى التى تترتب على ذلك فهى أنه يصبر، ثم يصبر، حتى يتصور الآخرون أنه كائن خاضع، خانع ولن يفيق، لكنه إذ يأتى غاضباً يأتى من حيث لا يتوقعه أحد . وبحدة لم يتعودها أحد . هكذا كان الأمر دوماً وحتى منذ العصر الفرعونى . فالمصرى يصبر ويكدح، ويحتمل ويغفر ثم يكون الغضب الاجتماعى المصرى الأول . فمع تصاعد الظلم الاجتماعى وزيادة جبروت الاقطاعيين من الحكام واتباعهم، ومع تصاعد حالات الفساد سواء فى إدارة المعابد أو دواوين الحكومة . . انفجر الغضب المصرى .

ففى نهاية هد الأسرة العاشرة وفق الباحث موريه (النيل والمدنية المصرية - ص ٢٥٦) أو بعد سقوط الدولة القديمة مباشرة (سليم حسن ج ١ - ص ٤٠٠)، وبرغم القول «بأن من يقف ضد الفرعون لن يكون له قبر وترمى جثته فى الماء» ثار المصريون ، ونقرأ فى الوثيقة التالية والمعنونة «تحذيرات كبير الكهنة» وهى رسالة موجهة إلى الفرعون «غلت مراحل الغضب فى كل البلاد، سطا الناس واللصوص على الاغنياء وسلبوهم أموالهم، وترك

الفلاحون زراعة الأرض رغم فيضان النيل لفقدان الأمن والطمأنينة» (بيرين - تاريخ النظم والقانون الخاص في مصر). وباختصار ثار العامة واستولوا على أموال الأغنياء. وينقل سليم حسن عن أحد البرديات عبارة تلخص كل آثار هذا الغضب الاجتماعى «والذين كانوا يرتدون الكتان الجميل أصبحوا فى خرق بالية.. ومن كان لا يملك شيئاً أصبح صاحب ثروة، فكان الأمير يمتدحه تملقا. والنساء اللاتى كن على أسرة أزواجهن أصبحن ينمن على مضاجع خشنة، ومن كانت تشاهد وجهها فى الماء أصبحت صاحبة مرآة» (ج ١ -ص ٤٠٤) وكان طبيعيا أن يمتد غضب الشعب إلى الفرعون، ويروى الحكيم الذى تحدث عن هذه الثورة بغضب «البلاد حرمت من حكم الفرعون بسبب أناس لا شعور لهم، فقد أظهروا العداء للملك الذى جعل الأرضين فى سلام وطردها الحكام الذين أصبحوا ينامون فى المخازن» (المرجع السابق- ص ٤٠٤). تحرك العامة غاضبين وأطاحوا بكل شىء. «دار العدالة خربت، وسلبت الوثائق التى تثبت الملكية، ومجموعات القوانين أُلقيت فى الشارع لتدوسها الأقدام» ثم «استولى اللصوص على أموال الأغنياء والأشياء أصبحت نهبا لهم وكل إنسان يأخذ منها ما يريد».

ونلاحظ أن كبير الكهنة ومن بعده الحكيم قد وصفا القائمين بهذا الغضب بأنهم «اللصوص» و«الغوغاء». ومع فارق زمنى كبير جدا، وفارق فى التحليل الاجتماعى والمجتمعى لا نملك إلا أن نتذكر وصف البعض لحالة غضب اجتماعى شعبى فى عام ١٩٧٧. بذات الأوصاف، وأسموها «انتفاضة الحرامية».

ويبقى أن نسأل لماذا؟ وكيف تراكم هذا الغضب الاجتماعى وكيف تفجر؟

فى البدء كانت هناك حلقة من كبار الموظفين ومن كبار الكهنة أحاطت بالفرعون وتحكمت فيه وبدأ نفوذها يقوى ويزداد قوة وتحت ضغوطهم بدأ الملك يمنحهم اقطاعات من الأراضى. ثم بدأ يعفى هذه الإقطاعات من جميع أنواع الضرائب. وكان الكهنة ينالون اقطاعات ضخمة مقابل أن يتعهدوا بتقديم القرابين فى مقابر هؤلاء الملوك، وهكذا «ضعفت سلطة الملوك وعظم شأن هؤلاء المقربين المحيطين بهم فتكونت منهم طبقة من الخاصة تمتعت بالامتيازات يمكن تسميتها بطبقة الإشراف» (د. شفيق شحاتة- تاريخ القانون المصرى- ص ٦٧). وزادت سطوة هذه الحلقة المحيطة بالفرعون، وتحول الأمر من أعفائهم من الضرائب إلى حقهم فى جباية الضرائب من سكان الاقطاعات التى

يملكونها . وسيطر هؤلاء «الأشراف» على القضاء فأصبح القضاء منهم، وانتهى الأمر بأن أصبحوا حكاما فعليين لاقطاعاتهم . وفرض الاقطاعيون على المزارعين فى اقطاعاتهم علاقات جائرة بحيث امتدت التزاماتهم أمام الاقطاعى إلى أولادهم من بعدهم . ثم انتهى الأمر بأن أصبح عقد الايجار الجائر وراثيا يرثه الابن عن ابيه ومنه إلى الحفيد والتصدق المزارع بالأرض فى ظل علاقات جائرة فقام ما يسمى نظام التبعية . أى تبعية المزارع للأرض وهى تبعية لا فكك منها حتى بالموت . وثمة مرسوم أصدره الملك بيبى الثانى يقول «تقرر الأجرة المستحقة على المستأجرين بصفة مؤبدة» وهكذا أصبح المزارع خاضعا خضوعا تاما للمالك بحيث كان ينظر إليه من الناحية القانونية على أنه من ملحقات الأرض . وبهذا يمكن القول وفقا للدكتور شفيق شحاتة «أن العلاقة التعاقدية بين المالك والمزارع قد تلاشت مع الزمن وحلت محلها علاقة تابع بمتبوع» وباختصار ضعف الملك، زادت سطوة الأغنياء، وسيطروا على كل شىء، ازدادوا ثراء فإزدادوا غطرسة وظلما . وانتهى الأمر بأن فرض كبار الأغنياء والملاك وضعا قانونيا غريبا، ففى أى نزاع مع المزارع يكون القاضى هو الاقطاعى . ووصل الأمر إلى أن نقرأ نقشا فرعونيا يقول : «إنهم يخدعون حتى الآلهة، يذبحون الأوز كقرايين زاعمين أنها ثيران» .

وباختصار اختلت الموازين الفرعونية . فالعدل والقانون واحترام الحقوق وسيادة النظام كل هذه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المحترمة التى أورثتنا هذه الحضارة العظيمة أخفتت، وساد التدهور مع سيادة الظلم .

واستمر الغضب حتى تعدلت الأوضاع واستعاد المزارعون حقوقهم، وتلاشى الفساد . . واستعادت مصر عافيتها . واستعاد الفرعون صفاته الثلاث المقدسة : ماعت (العدل والحق والاستقامة) هو (السلطة الرشيدة) سيا (الإدراك العاقل للأمر) هكذا ترجمها جون ولسون فى كتابه الحضارة المصرية . وتبقى مصر دوما متطلعة إلى حكم ثلاثى الأبعاد: ماعت . هو . سيا .

* * *

وإذ تأتي مصر إلى زمن الممالك حيث تترس الظلم والقهر والقسوة يبدأ الغضب المصري بالنكته والقفشات والأسماء فأطلقوا على الممالك أسماء مثيرة للضحك «سم الموت»، «فار الشقوق»، «حداية» أما خاير بك فقد اسموه خاين بك .

لكن المماليك يستمرون في ظلمهم وعسفهم ونلجأ لمطالعة الجبرتي: «وفي شهر جمادي الأولي سنة ١٢١٨ أرادوا عمل فردة وأشيع بين الناس ذلك فانزعجوا، هذا مع توالي الكلف والمغارم حتي خربت الكثير من القرى وجلا أهلها عنها . وفي منتصف هذا لشهر نقص النيل نقصاً فاحشاً، فانزعج الناس وازدحموا علي مشتري الغلال وزاد سعرها، فمنع الغني من شراء ما زاد علي الأردب ونصف والفقير لا يأخذ إلا وبة ويمنعون الكيل بعد ساعتين» هذا بينما كان الأمراء وكبار رجال الدولة «يأخذون الغلال القادمة بمراكبها قهرا عن أصحابها ويخزنونها لأنفسهم، وقل الخبز في الأسواق والطوابين» ولم يجد المصريون سوي اللجوء إلي مشايخ الأزهر . وأراد البعض تلهية العامة عن إعلان غضبهم فنادوا بإقامة صلاة الاستسقاء . لكن أحدهم قال إن الشرع حدد شروط قبول صلاة الاستسقاء وهي رفع المظالم والتوبة عن الذنوب . وذهب المشايخ إلي الحاكم المملوكي الفعلي إبراهيم بك وعرضوا الشروط فقال «الصلاة نعم . أما الشروط فهذا أمر لا يمكن ولا يتصور ولا أقدر عليه» فصاحوا في وجهه مهددين إذن سنهاجر من مصر جميعا . ورد عليهم الأمير الماكر «وأنا معكم أهاجر» .

وأيقن المشايخ أن الأمير لا يرضي بغير الظلم ولا يمكنه أن يقبل بغيره . وهكذا تتراكم موجبات الغضب . وذات يوم «ركب حسين بك بجنوده إلي الحسينية فداهم منزل متولي رئاسة دراويش الشيخ البيومي ونهب كل ما فيه حتي مصاغ النساء والفراش» وبدأ الغليان الشعبي «ففي صباحها ثارت جماعة من الأهالي وحضروا إلي الجامع الأزهر ومعهم طبول والتف عليهم عديد من العامة بأيديهم نباييت فخرج معهم الشيخ الدردير وأغلقوا أبواب الجامع وصعد جماعة علي المآذن يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالأسواق وأغلقوا الحوانيت، وصاح فيهم الشيخ الدردير غدا نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم ونهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا، ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم» وارتعب إبراهيم بك من هذا الغضب الثائر والذي لم يعتد عليه . . . ونمضي مع الجبرتي «فأرسل إبراهيم بك من طرفه سليم أغا مستحفظان ومحمد كتحدا ارناؤوط فذهبوا للشيخ الدردير وتكلموا معه وخافوا من تضاعف الحال وقلا له اكتب قائمة بالمنهوبات ونأتي بها لك من محل ما تكون واتفقوا علي ذلك، وقرأوا الفاتحة وانصرفوا» لكن الشيخ الدردير وبعد مشاور مع زعماء الانفاضة وجد أن هذا الاتفاق لا

يكفي ولا يضمن أن يوقف الممالك ظلمهم ونهبهم . فركب إلي إبراهيم بك تتبعه جموع غفيرة وأصر علي إحضار حسين بك لحاسبته في المجلس . وحضر حسين بك وظل إبراهيم بك يعنفه ويلومه ، وقال له : عيب يا بك أن تنهب أموال متولي رئاسة الدرايش» فانفجر حسين بك صائحا أمام الجميع «كلنا نهابون . انت يا بك تنهب ومراد بك ينهب وأنا أنهب . وانفض المجلس علي ذلك» . وهنا أدرك الشيخ الدريدر الحقيقة فليس بإمكان الحاكم أن يردع الممالك الصغار عن النهب إذا كان هو نفسه ينهب . وأدرك أنه لابد من ردع إبراهيم بك ومراد بك أولا حتي يتوقف نهب الصغار وخرج الشيخ إلي رجاله وأوصاهم باستمرار المنادة من فوق المآذن والجلوس في الأزهر ودعوة العامة إلي الخروج وإلي إغلاق الحوانيت ورفع القمح والبضائع من الأسواق . . إنه الإضراب العام واستمر الممالك علي رعبهم وفزعهم وخوفهم من الخروج إلي الشوارع أو الأسواق . ثم عاد سليم أغا مستحفظان ومحمد كتحدا إلي الشيخ الدريدر فصاح في وجوههم مردداً قول حسين بك «كلكم نهابون» فاسترضوه ووعدوه بالكف عن الظلم» وكما قال الجبرتي متعجبا «ثم بردت المسألة» .

وإذا كانت المسألة قد بردت عند الشيخ الدريدر ومستحفظان فإنها لم تبرد عند العامة . ويظل الغضب يتراكم حتي زاد الظلم فانفجر العامة لكنهم في هذه المرة وجدوا قيادة أزهرية أكثر صلابة هي الشيخ عمر مكرم وقيادات شعبية أهمها حجاج الخصري زعيم فتوات بولاق وابن شمعة شيخ الجزائريين . . وتحركت المحروسة تحت قيادتهم، وكان أن أرسل السلطان واليا جديدا واختاره ظالما لا يعرف الرحمة، مغرورا بلا حدود، ولصا لا يعرف الشعب وإمعانا في تعزيز مكانته أعطاه خط شريف بمنحه ولاية مصر مدي الحياة فلما كان «ثاني شهر صفر الخير ركب المشايخ إلي بيت القاضي واجتمع معهم الكثير من المتعممين والعامة، والاطفال حتي امتلأ بهم الحوش والمقعد وصاحوا: شرع الله بيننا وبين الظالم، وتعالى هتافهم: يارب يا متجلى إهلك العثمالي، وارسل القاضي في طلب المتكلمين في المحروسة فحضر سعيد أغا الوكيل وبشير أغا وعثمان أغا قبي كتحدا والدفتر دار والشمعدانجي» وأصر العامة على عزل الوالي لكن أقطاب الممالك راوغوهم فما كان لهم ان يوافقوا على عزل الوالي ثم «كتبوا عرضحال بالمطلوب وانفضوا على ذلك» لكن العامة ثاروا وصمموا على عزل الوالي ونواصل مطالعة الجبرتي «وأصبح الناس وتجمعوا فركب

المشايع والجمع الغفير من العامة، والعصب والجعيدية والوجاقلية واهالى الحسينية والعطوف والقرافة والرميلة والحطابة والصليبية ومعهم الطبول والبيارق والاسلحة واحترسوا فى أخطاطهم» ودارت معركة ضارية لم تعرفها مصر من قبل بما دفع الجبرتي للدهشة قائلاً «وحصل بالبلدة فى تلك الليلة من ضرب النار من كل ناحية ما هو عجيب من المستغربات واختلط الحابل بالنابل، وصار الضرب على القلعة بالمقاليع والبنب والسواريح وكذلك على البلد من القلعة مع ضرب الطبول والمزامير والنقرزانات وكانت ليلة من الغرائب. وأصبحوا على هذا الحال من الرمى بالمواقع والبنب ثم «واستمروا فى الكرنكة ومحاصرة القلعة، وبنى حجاج الخضرى ورجاله حائطا وبوابة على الرميلى، وحمل الناس الاسلحة والنبابيت حتى أن الفقير كان يبيع ملبوسه «ويستدين ويشترى سلاحا». وانتصر المصريون.. وطردهوا الوالى الظالم.. ولم يفده «خط شريف يوليه حكم مصر إلى الأبد».

* * *

ونمضي سريعا إلى عصر محمد علي، الذي كان جباراً متجبراً لكنه كان يعرف كيف يبني ويدير أمور دولته بحكمة. فقد كان يؤكد دوماً «أن مصر هي جنة الله في الأرض ولو منحني الله ألف حياة غير حياتي هذه لبدلتها في سبيل امتلاكي لها». وقد أحاط محمد علي نفسه بحاشية من أشخاص يماثلونه في قسوته وانضباطه. لكنه لم يكن لأحد منهم أن يزداد ثراؤه عن حد معلوم لأن ثراء الحاشية يقوي من سلطتها فيقلل من سلطته. كما كان يدرك أن زيادة ثراء الحاشية يزيد من غضب الفقراء وهو ما كان يتحاشاه.

ونطالع حكايات عديدة. ويروي الجبرتي «فلما كانت غرة شهر المحرم سنة ثمان وعشرين ومائتين وألف وصل من الجهة القبلية بأن إبراهيم بك ابن الباشا قد قبض علي أحمد أفندي ابن حافظ أفندي الذي بيده دفاتر الرزق الاحباسية وشنقه، وضرب قاسم أفندي ابن أمين الدين كاتب الشهر علقة قوية. وكان قاسم أفندي خصيصا به مثل الوزير ومقبولا منه علي الدوام كالصاحب والصديق ورتب له الباشا في السنة ثمانين كيسا وشرط عليه المناصحة في كشف المستورات، وكل ما يكون فيه تحصيل الأموال» ويبدى الناس دهشتهم من انقلاب الباشا علي أخلص رجاله، وتصوروا أن هذه هي البداية

للقضاء علي الظلم والفساد . لكن الجبرتي عين مصر الساهرة والمدرک لخفايا الحكم ولمكر ودهاء الباشا اكتشف الحيلة «فالباشا يحملها أمام الناس وزر ما أمرهما هو بفعله» ثم أن «إبراهيم بك صادر كل ما كان هذان الشخصان قد جمعا واخذه لنفسه مظهرا أنه إنما أنزل بهما ذلك عقوبة علي ارتكابهما السرقة» وهكذا تصور الوالي الماكر أنه كسب كل شيء رضا العامة، ومالا وفيرا، وزعما بأنه يواجه الفساد .

لكن الأمور رغم ذلك تزداد سوءاً . ونعود مرة أخرى إلي الجبرتي «وفي يوم رؤية هلال رمضان المبارك خرج المحتسب عثمان أغا الورداني علي رأس موكب مشايخ الحرف في موكب الرؤية، وأثبتوا رؤية الهلال» لكن المحتسب يعود بالبشري ليجد نفسه معزولا ، فالوالي استشعر حالة غضب تتزايد عند الناس فقرّر أن يهدئ الناس بعض الشيء . فالمحتسب هو المسئول عن ضبط الأسواق والأسعار، لكن الأسعار تلتهب بشكل كبير «وفيما يهل رمضان يجد الناس أن السمن والعسل والقمح قد شحت من الأسواق أو هي غير موجودة أصلا ومن أرادها يبحث عنها سرا وبالسعر الزائد» ويروي الجبرتي كيف أن عثمان أغا أقسم للوالي أنه فعل كل ما يجب فقد خزم أنوف الجزائريين وعلق فيها قطعاً من اللحم، وقطع أذان تجار السمن وأمر بحبس الكثيرين، بل لقد شق منذ أيام تاجرا علي باب زويلة، وعلق في عنقه ريال فرانسه كان قد زاده علي السعر» . لكن محمد علي كان يخشي غضب الناس، وقد أحس بأنهم يعانون من ارتفاع الأسعار وأنهم علي قول الجبرتي «في كرب عظيم» فعزل المسئول وأتي بمحتسب جديد هو مصطفى كاشف كرد واستدعاه، وقال له أمام أعضاء المجلس «اني اطلق يدك فافعل ما تشاء في هؤلاء التجار . ورد كاشف كرد» استطيع إن شاء الله يا مولاي ولكن أرجو أن تأذن لي بأن أبدأ بكبار التجار . فآذن له .

وترك المحتسب الجديد مجلس الوالي «ونزل مباشرة من القلعة ليس إلي الأسواق وإنما إلي بولاق حيث يقيم كبار رجال الدولة الذين كان يرسلون أتباعا لهم يترصدون الفلاحين الآتين إلي المحروسة بمحاصيلهم فيأخذونها منهم بالإكراه بالاثمان الرخيصة ثم يخبئها الكبار في حواصلهم ليبيعونها بأفحش الأسعار» وإلي هذه الحواصل توجه المحتسب الجديد «ليخرج قمحا وسمنا وعسلا وخيرات كثيرة وحملها رجاله ليطرحوها في الأسواق بالسعر المفروض» .

وفي بادئ الأمر تحداه التجار الكبار فأمرؤا بإغلاق الحوانيت وأوقفوا البيع والشراء لكن كاشف كرد لم يعبأ بهم بل وجه ضربة جديدة لهم، فأخذ رجاله إلي بولاق مرة أخرى وهاجم بهم حاصل واحد كبار العسكر ليخرج منه «ثلاثمائة وخمسين ماعونا، وحضر كبير العسكر في حشد من جنوده، لكن كاشف كرد لم يعبأ به ولا بجنوده ووبخه قائلاً «أنتم رجال دولة ولكم رواتب وعلائق ولحوم وسمن وخلافه، فهل يجوز أن تحتكروا ايضاً أقوات الناس وتبيعونها بالثمن الزائد». وكان أن تراجع الجميع عن احتكارهم للسلع وعن فسادهم وإفسادهم ويكمل الجبرتي الحكاية «وعندما رأي التجار كباراً وصغاراً وأرباب الحوانيت الجد وعدم الإهمال وعدم الموالسة فتح المغلق منهم حانوته، وأظهروا مخبوءاتهم، وملأوا السدريات والطسوت من السمن وأنواع الجبن وكان التاجر يقول لزميله لقد فعلها المحتسب مع فلان فهل يتركنا نحن؟».

ووقعت واقعة مماثلة «في شهر ذي القعدة سنة ١٢٣١هـ. وفيه حصلت شحة في الصابون وانعدم وجوده في الأسواق، ذلك بأن تجاره بوكالة الصابون زادوا في ثمنه زيادة فاحشة، وكلما أمر الكتخدا بسعر يدعون الخسران ويبالغون في التشكي، فحاسبهم وزادهم خمسة أنصاف عن كل رطل وحلف ألا يزيد عن ذلك ثم أرسل شخصاً من طرفه إلي خان الصابون لمباشرة البيع وعدم الزيادة لكن الكبار أرسلوا عساكرهم وأتباعهم ليحاصروا خان الصابون ويشترون كل ما يباع بالسعر المقرر ولا يتمكن خلافهم من أهل البلد من أخذ شيء ويخرج أتباع الكبار فيبيعون الرطل بقرشين وقد اشتروه بقرش». وذات يوم استدعي الباشا أحد المشايخ فحضر وقد غطي وجهه وسأله الباشا عن السبب فقال: لثلاثة أيام لم أغسل وجهي بسبب شحة الصابون. هاج الباشا واستدعي الكتخدا وثار في وجهه أمراً بتخفيض السعر وإنهاء الاحتكار فقال الكتخدا «يا مولاي امنع الأكابر من الاتجار تكثر الأرزاق ويختفي الاحتكار وتنخفض الأسعار».

أليست حكمة بليغة.

* * *

وعندما كان إبراهيم باشا يفتح الشام بجيشه أظهر أحد الجنود شجاعة فائقة فقررت رتبته إلي رتبة الضابط. فلما سمع محمد علي بذلك كتب له غاضباً «من المعلوم يا ولدي أننا نحاذر من ترقية أبناء الفلاحين إلي رتبة الضابط تحسباً لما قد يكون بعد مائة عام.

(فالتنين شيرول- المسألة المصرية . ص ٢٢) . لكن مصر اسقطت حسابات محمد علي .
فقد أتت الثورة العربية أسرع بكثير مما توقع .

لكنها لم تأت -كعادة المصريين- إلا بعد تراكم الأخطاء والمعاناة والصبر الطويل .
فما أن رحل محمد علي حتي تدهور كل شيء ، النظام والقانون والتعليم وزاد الظلم
وبدأت مصر في التراجع . ومع ضعف النظام يضعف الحاكم ويقوي الأغنياء وأصحاب
النفوذ . وأخذ الخديوي إسماعيل يبعثر آلاف من الأفدنة علي خاصته معززاً الاقطاعيين
الذين زادت ثرواتهم فإزدادوا شراهة ووحشية . والأرقام مثيرة للدهشة ونقرأ «قائمة
بالأطيان التي صار إيهابها وإحسانها بأمر الخديوي إسماعيل باشا : ١٠٢٥ فدان لدولتو
منصور باشا - ١٠٠٠ فدان لأحمد طلعت باشا - ١٠٠٠ فدان لمصطفى باشا محافظ
مصر- ٦٠٠ فدان لعلي سري باشا رئيس مجلس العسكرية» . (أحمد عرابي- كشف
الستار عن سر الأسرار - ج١- ص ١٩) والقائمة طويلة جداً وهناك قوائم أخرى «١٠٠
فدان للأسطي فرج الطباخ ١٥٠ فدان للأسطي حسن الحلاق» (محمد صبيح - مواقف
حاسمة- ص ١١٩) وخضع سعيد ومن بعده إسماعيل فتوفيق للضغوط الاستعمارية
وسمحو للأجانب بأن يواصلوا نهبهم لثروات مصر . فإزداد المصريون فقرا وصاروا بين
شقي الرحي الإقطاع والأجانب . ويصرخ عبد الله النديم .
أهل البنوكا والأطيان .. صاروا علي الأعيان أعيان
وابن البلد ماشي عريان .. ممعاه ولا حق الدخان

ومع تراكم الظلم والفقر كانت الثورة العربية . وقبلها بزمان قصير أرسل «اتحاد فتيان
مصر» مذكرة إلي الخديوي توفيق يحددون فيها مصادر الخلل وهي «اجتماع السلطة في
يد فرد واحد - عدم وجود قانون يبين الحقوق والواجبات للحاكم والمحكوم - عدم وجود
حقانية (قضاء) مستقيمة الأحكام» وتؤكد المذكرة : «أن السبب في الشقاء الحالي إنما هو
الحكومة الاستبدادية (لائحة إصلاح - ١٨٧٩) ص ٢) ويتحرك الثوار داعين الأعيان
والمواطنين إلي تختيم (أي الختم) العرائض مطالبين برفع الظلم . وقبل حركة ٩ سبتمبر
بأيام يكتب مراسل التاييمز اللندنية « في القاهرة مئات من المشايخ كل منهم يمثل قريته
يحملون عرائض تطالب بتخفيض الضرائب . وقد كونوا حشودا أمام أبواب والنظارات
يعترضون النظر وعرائضهم تملأ مكاتب الموظفين» (سليم خليل نقاش - ج١- ص ٢٠) .

فعرابي لم يتحرك في ٩ سبتمبر ١٩٨٢ إلا عندما تأكد من وقوف الشعب معه، والحقيقة أن عرابي، كان نموذجاً للقائد المصري ذو الجذور الفلاحية. يقول مؤرخ الثورة العرابية ويلفريد بلنت «عرابي فلاح، أنه واحد من الفلاحين وليس مجرد زعيم لهم، وهو ببشرته السمراء يبدو وكأنه قطعة مجسدة من طمي النيل» (التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر - ص ١٣٩ - الطبعة الإنجليزية الأولى) ويروي بلنت عن زيارته لعرابي وسؤاله له عن برنامجه وكان البرنامج : إلغاء نظام السخرة الذي يفرضه الاقطاعيون - القضاء علي اقطاع الماء واحتكار الباشوات لمياه الري- حماية الفلاحين من المرابين- إصلاح القضاء الملئ بالفساد- نشر التعليم للرجال والنساء علي السواء- انتخابات حرة لبرلمان جديد- إلغاء نظام العبيد» (ص ٢١٠).

ونأتي إلي معاصر آخر هو صابونجي لنقرأ «الفارق بين عرابي والإصلاحيين الأزهرين هو أنهم كانوا ينادون ببعث لحركة إسلامية، أما هو فكان يستهدف بعث أمته وكانت حركته في جوهرها حركة وطنية شعبية» (إدوارد ديسي- انجلترا ومصر- ص ٦٢- من الطبعة الانجليزية ١٨٦١)- وكان عبد الله النديم هو المفكر والخطيب والمنظم لجماهير الثورة ونقرأ له «مسلكي أن كشف حقائق الأمور ملتزماً جانب التصريح متجافياً عن التعريض والتلميح وأن أوضح معائب اللصوص الذين نسميهم اصطلاحاً أولي الأمر، ومثالب الخونة الذين ندعوهم وهما أمناء الأمة، ومفاسد الظلمة الذين ننعتهم جهلاً ولاة النظام» (أنور الجندي- الصحافة السياسية في مصر - ص ١٢٢) ويصيح النديم في شجاعة ومقدرة «وأعلنت حب العسكر والتعويل عليهم، وناديت بانضمام الجموع إليهم وأوغلت في البلاد، ونددت بالاستبداد، وبينت مثالب الحكام الظلمة، لا أسميهم إلا الجهلة الأسافل ولا أبالي بهم وهم ملئ المحافل» (د. علي الحديدي- عبد الله النديم- ص ١٢١) وينشر النديم محاوره بينه وبين «تلميذ» يقول فيها «يجب ألا نحكم علي الأغنياء والرؤساء إلا بعد معرفة أسباب ثرواتهم، فإن كانت بجدهم واجتهادهم كانوا أحرص الناس علي حفظ الهيئة الاجتماعية، وإن كانوا جمعوا الثروة بطريق الظلم والنهب والرشوة كانوا أشد ضرراً ، لحبهم الظلم الذي منحهم هذه الثروة بعد أن كانوا لا يملكون شيئاً» (التنكيث والتبكيث - ١٨-٩-١٨٨١).

تراكم الغضب وقامت الثورة، واندفع الفلاحون وكل الجماهير الشعبية للإسهام في

الثورة . ونقرأ ما كتبه عبد الرحمن الرافعي «الكثيرون من الأهالي تبرعوا بكل ما يمتلكون أو اقتسموا مع الثورة نصف ما يمتلكون من أموال وغلل ومواشي، والذين لا يمتلكون شيئاً قدموا حياتهم أو حتي قدموا أولادهم ليحاربوا مع الثورة»(الثورة العرابية-ص٤١١).

وإذ كان الفلاحون يعانون من المرابين الذين استغلوهم أسوأ استغلال مستندين إلي سلطة ظالمة، ولأن أغلب المرابين كانوا من الأجانب فقد استندوا في استقلالهم للفلاح إلي سلطة القناصل . ويكتب مستر كارترائب نائب القنصل البريطاني بالإسكندرية إلي وزارة الخارجية البريطانية معرباً عن فزع شديد ويقول «الفلاحون يهاجمون المرابين الأجانب وينتزعون منهم بالقوة الكمبيالات التي تثبت مديونيائهم . وقد تلقيت خبراً رسمياً يفيد أن مرابيا أجنبيا قد قتل في ناحية بنها لأنه امتنع عن إعطاء الفلاحين كمبيالاتهم» (سليم نقاش- مصر للمصريين ج٥- ص٤٩) بل أن بعض الفلاحين كانوا يقتسمون الأرض مع الاقطاعيين، ويقولون لهم هذا أرضنا نحن . فكان كبار أصحاب الأراضي في بلاء عظيم وفي تحمل للذل والهوان» (المرجع السابق- ص١٤٩).

.. فاض الغضب وقامت الثورة ولكن وكما قال المصريون «الولس هزم عرابي» .

* * *

ونتأمل كل ما سبق وعلي مر العصور المصرية لنكتشف أن تكاد أن تكون متشابهة في مختلف الأزمان فهل يدرك الحكام «كيمياء الغضب المصري» وكيف يأتي؟

عن هرم الإسكان المقلوب

وقد انقلب هذا الهرم منذ فترة ، انقلب ولم يزل ، بل هو يزداد انقلاباً.

فقط نتأمل كم المساكن والمنتجات والمدن التى تبنى للقادرين على دفع ما لا يتصوره أحد من ثمن حتى ولو كان باهظاً ومبالغاً فيه . هذه القاعدة المتسعة جداً والتى تبشرنا إعلاناتها كل يوم بضرورة اللحاق بركب المشتريين لأن المرحلة الأولى قد نفذت ، وعلى الراغبين أن يلحقوا بالركب قبل أن يفوت الآوان.

والذين يشترون يواصلون الشراء فى كل مكان يبرز فيه مشروع جديد بما يوحى بخلل واسع وعميق فى توزيع الدخل .

هذه القاعدة الواسعة جداً تثبت عبر هرم مقلوب آخر. هو هرم الدخل.

فتقرير التنمية البشرية يقدم لنا صورة الهرم المقلوب والموازى لهرم الإسكان ، والمسبب له..

* أغنى ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٤٣٦٪ من الدخل القومى.

* أفقر ٢٠٪ يحصلون على ٨٦٪ (تقرير التنمية البشرية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومعهد التخطيط-٢٠٠٥).

وهكذا فالواقع يعطينا الصورة الحالية: قاعدة متسعة جداً للعشرين بالمائة أو بالدقة لأقل بكثير من العشرين بالمائة .. ثم نترج إلى أسفل حتى نصل إلى أفقر الفقراء لنجد نقطة بحجم سن الإبرة بما يعنى أن للفقراء صفر أو أكثر قليلا من عمليات بناء المساكن. وأستميحكم عذراً فى بعض الأرقام المخيفة.

* عدد سكان العشوائيات ١٢ مليوناً (تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب).

* عدد الوحدات السكنية التى تجب إزالتها أو إحلالها حوالى ٣ ملايين وحدة. (وزارة التخطيط -الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢-٢٠٠٧).

* عدد السكان الذين يسكنون فى وحدات تضم الواحدة منها أكثر من أسرة ٤ مليون. عدد أفراد الأسر التى يعيش كل منها فى غرفة واحدة مليون و٧٠٠.٠٠٠ (تعداد السكان ١٩٩٦) .. وأعتقد أن الاعداد زادت خلال السنوات العشر الماضية .

* كما أن ذات التعداد يقرر أن هناك ١٣٨٥٠٠ مسكن جوازى أى أكشاك وعشش وخيام.
* أما سكان المقابر فى القاهرة وحدها فأرقامهم تزيد على المليون لكن المثير للدهشة أن ١٢٪ منهم خريجى جامعات ، ١٣٪ منهم موظفون (د. محمود الجوهري-ظاهرة ساكنى المقابر بالقاهرة-جامعة عين شمس) . وبهذه الكثافة فى سكان القبور أصبح من المستحيل نقل المقابر من وسط القاهرة فنقل الأموات قد يكون سهلا، أما توفير مساكن لجيرانهم من الأحياء فهو أمر صعب.

ثم نأتى إلى الفئات الوسطى لنكتشف صعوبة وربما استحالة حصول أى فرد من أفرادها بدخله المعتاد والشفاف على مسكن. لماذا؟ لأن أسعار المساكن اشتعلت ، وتزداد اشتعالا مرة أخرى.. لماذا؟.

* زادت أسعار الأراضي خلال السنوات العشر الماضية إلى ما يزيد على مائتى ضعف فى كثير من الأحيان.

* زيادة أسعار الأسمنت بصورة مبالغ فيها.

* زيادة أسعار حديد التسليح زيادة تصل إلى درجة الاشتعال.

* أدت الزيادات المفاجئة والملتهبة لهذه الأسعار وعدم مبادرة الدولة لدعم متوسطى وصغار المقاولين الذين وجدوا أنفسهم فى ورطة حقيقية إلى إفلاس كثيرين منهم، إلى درجة أن الراغب فى بناء مسكن متوسط يصعب عليه أن يجد مقاولا. والنتيجة أن أسعار الوحدات السكنية أصبحت فوق طاقة الفئات الوسطى فى المجتمع..

-فهل يمكن لوكيل وزارة لم يمد يده إلى "السحت" أن يشتري شقة لابنه أو ابنته؟.

-وهل يمكن لخريج الجامعة- هذا إن وجد عملا- أن يشتري سكنا حتى لو أذخر كامل مرتبه من بداية توظيفه حتى يوم خروجه على المعاش؟.

ثم نسأل هل هناك حلول؟.

والاجابة نعم.

فإذا كانت مكونات البناء(حديد تسليح-أسمنت-وغيرها) ومن ثم الوحدات السكنية تباع بالسعر العالمى فلماذا لا تكون الأجور والمرتبات فى المستوى العالمى...؟.

وإذا كان منتجو الأسمنت والحديد مثلاً يبيعون منتجهم بالسعر العالمى فلماذا تقدم لهم الدولة الكهرباء والغاز وسائر الخدمات بسعر مدعوم ؟ فليدفعوا بالسعر العالمى، وليدخر الفارق لدعم إسكان متوسطى ومحدودى الدخل.

وفى حوار تليفزيونى شرفت بالمشاركة فيه تقدم أحد كبار البناة العقاريين باقتراح قال إن مثيلاً له مطبق فى المكسيك وهو سن قانون يفرض على كبار القائمين على البناء العقارى ضريبة اضافية لتكن ثلاثة من الألف فى المائة وتحتجز حصيلتها لتقديم دعم لبناء وحدات سكنية لمتوسطى الدخل . وخلال حوار خصب اتفقنا على أن هذه النسبة ليست صدقة، لكنها عمل مشترك يستهدف منح هذه الشركات إمكانية توسيع سوق عملها بضم شرائح جديدة إلى سوق شراء المساكن .. تماماً مثل الإعلانات التى تخصصها الشركات الكبرى لجذب مساحة أكبر من المشترين.

وهناك اقتراح آخر.. هناك تدفق كبير لاستثمارات خليجية فى سوق العقارات المصرى لأسباب عدة منها زيادة أسعار البترول، ومنها الاهتمام الخليجى بالاستثمار العقارى والذى يواجه الآن بتشبع سوق العقارات فى دول الخليج.

وعند تخصيص الأراضى لهذه الاستثمارات نكتشف أن الجانب المصرى يحركه فقط ما يمكن تسميته -تهذباً- بـ «البعد المالى» أى الحصول على أكبر قدر من الثمن، بينما هناك بعد آخر يمكن تسميته بـ «البعد الاجتماعى». فلماذا لا نقتضى الثمن المكافئ ونشترط بالمقابل أن تقوم الشركة بإنشاء عدد محدد من وحدات الإسكان المتوسط يتناسب مع مساحة الأرض المشتراة ويحدد سعر الوحدة وأسلوب السداد بما يسمح بإمكانية حصول متوسطى الدخل على مثل هذه الوحدات؟.

هناك كذلك موضوع بيع الأراضى بالمزاد.. ولا اعتراض لنا على ذلك ، بل نحن نؤيد وبشدة بيع الأراضى بالمزاد، ولكن نرى أن يقتصر ذلك على الأراضى المخصصة للإسكان الفاخر، وعلى أن تحتجز نسبة من ثمن الأرض وربما كل الثمن فى صندوق خاص لإسكان

محدودى الدخل أو إسكان الفقراء. أما أراضي الإسكان المتوسط والشعبى فتقدم بسعر مخفض وربما بالمجان بهدف تخفيض سعر الوحدة..

وهناك اقتراح آخر، وهو أن تفرض ضريبة اضافية على الوحدات السكنية التى تزيد مساحتها علي ٣٠٠ متر مربع.. وتخصص الحصيلة لصندوق الإسكان الشعبى. ومثل هذه الأموال يجب ألا يسمح لوزارة المالية بالاستيلاء عليها وانما تحال وبقوة القانون إلى صندوق الإسكان الشعبى.

ومثل هذه الاقتراحات وغيرها يمكنها أن تصحح ولو بقدر ما حالة الهرم المقلوب ويمكنها أن تقدم حلا ولو جزئيا لمشكلة إسكان متوسطى ومحدودى الدخل.

وبعد ذلك يتعين أن ننظر بشكل جدى فى تطوير عمليات التمويل العقارى وإعطاء أولوية لمتوسطى ومحدودى الدخل والدخل واستخدام جزء من متحصلات الضرائب الإضافية التى أشرنا إليها سابقا لتخفيض سعر الفائدة للقروض التى يحصلون عليها.

ويبقى أن نقرر أن المصرى تترسخ فى أعماقه حالة تعتبر أن السكن أيا كان نوعه هو "الستر" الذى لا يمكن التخلى عنه.

أكرر لا يمكن التخلى عنه.

وعلىنا جميعا أن ندرك ذلك.

وأن ندرك أنه بدون مثل هذه الإجراءات لا يمكن ولن يمكن توفير سكن شبه لائق لنسبة كبيرة من المصريين.

وانه من الضرورى أن تخصص الدولة جهداً أكبر بكثير، وان تخصص أموالاً أكثر بكثير لتوفير مثل هذا السكن لمتوسطى الدخل .. وللفقراء.. وإذا كان من الممكن التوصل إلى حلول مع شركات البناء العقارى الكبرى لايجاد بعض من حلول للإسكان المتوسط فان مسئولية توفير مساكن للفقراء تقع على عاتق الحكومة.. فهذا التزامها بحكم العقل والدستور ولضمان القدر الكافى من الاستقرار الاجتماعى فإن تخلت عن هذه المسئولية فانها قد تفتح بيديها أبواب جهنم أمام هذا الاستقرار .. إن لم يكن اليوم فغداً.

فلتقم الحكومة بواجباتها إزاء إسكان الفقراء ، دون تردد وبدون تأخير.

ليست منطقية

وليست عاقلة



أسماك لا تعرف السباحة!

فى زيارة متعجلة لدمياط استمتعت بانجازات مبهرة، سواء فى كورنيش المدينة أو مشاريعها الحضارية أو فى رأس البر التى يمكن أن تتحول إلى مزار سياحى جفيل . ودهشت من إصرار البعض على مواقف غير مفهومة فمدينة دمياط الجديدة تبقى ولست أدرى لماذا تابعة لجهاز المجتمعات العمرانية الجديدة لتبقى بقعة بلا خدمات لأنها- وبلا منطق- مستقلة عن المحافظ وعن المحافظة وتتبع جهازاً آخر.

لكن الصديق العزيز د. فتحي البرادعى محافظ دمياط أبى أن يخوض فى هذا الأمر ربما تباعداً عن الخوض فى جدل بيروقراطى، واكتفى بأن نتحدث عن أحلامه لهذه المحافظة . وفيما أحاول استدراجه للحديث عما تحقق تشبث هو بأن أهم ما حققه هو نجاحه فى تخليص الإنسان المصرى من ذلك السمك المسموم الذى كان يربى فى الأقفاص الحديدية ، والذي كان يكس داخل هذه الأقفاص ليتغذى على المخلفات العضوية للبشر وعلى كل ما تحمله من سموم.

وفيما كان يتحدث بهدوء الذى يغيظنى أحياناً قال: كان السمك يتغذى على السموم، وصحيح أنه كان هناك اتفاق غير مكتوب بعدم بيعه فى دمياط، لكنه كان ينشر سمومه وسط المصريين فى أماكن أخرى، ثم استطرد فى مزيد من الدهشة .. "السمك.. يستزرع ويكس ويكبر فى قفص حديدى ويبقى فيه دون قدرة على الحركة وبعد أن رفعنا الأقفاص دهشنا، فالسمك لا يتحرك ولا يعرف السباحة . تربى مكساً وبلا حركة ففقد ما منحه الله من قدرة على السباحة وبقيت الأسماك واقفة مكانها فى الماء فى متناول كل من يريد الإمساك بها.

ومنذ غادرت دمياط وصورة السمكة الواقفة دون حراك حتى تمسكها الأيدي .. السمكة التى فقدت أهم ما منحه إياها الخالق وهو القدرة على السباحة ، هذه الصورة لم تبارح مخيلتى.

ولم تزل السمكة التى لا تعرف العوم تؤرقنى.

كيف يمكن أن يفقد الكائن موهبة وقدرة وأدوات أتاحها له الخالق بسبب من سوء التعامل مع هذه الموهبة؟ وتتداعى أمثلة عديدة تكاد أن تتطابق مع قصة السمكة الواقفة دون حراك.

فذلك الإنسان الذى يعطل عقله بفعل تلقين غير صائب وغير متطابق مع صحيح الدين، يعطل العقل ويكتفى بالتطلع خلفاً ليرجع بنفسه ومواقفه إلى الوراء ، وينسى المنطق، وينسى الفهم والوعى والواقع والمصلحة واحترام الآخر ويبقى أسيراً لما تلقنه عبر أدوات ثقافية- أو هى بالدقة أدوات منزوعة الثقافة-تكرس لديه أن ما كان فى الماضى هو بالضرورة صحيح ، وأن ما هو قائم الآن وما يستتبعه من تطلع للمستقبل ينهض بالعقلانية والليبرالية واحترام الآخر وإعمال العقل والتوقف عن الاكتفاء بالنقل .. كل هذا هو بالضرورة خاطئ.

هذا الإنسان هو نموذج للسمكة التى حشرت فى قفص حديدى ففقدت القدرة على السباحة.

كذلك الطالب الذى تقوم مدارسنا على تنشئته على أساس الحفظ والتلقين ، وتحرمه من حق النظر الانتقادي لما يتعلمه ، فيتعطل عقله، يتوقف عن العمل، ولا يبقى له سوى ذاكرة تمكنه من الحفظ واجترار ما حفظ دون حذف ودون قدرة على الإضافة . هذا الطالب الذى تسهم وزارة التربية والتعليم فى تقليص أظافر بل وأصابع عقله فتحرمه من حق التأمل الواعى والرؤية الانتقادية لما يدرسه ، بل وتقدم له ما لا يتصوره أى تربوى عاقل أو حتى نصف عاقل، تقدم له ملخصات لتسهل له جريمة الاعتماد على مجرد الحفظ غير الواعى ، فقط الحفظ الذى تجرى استعادته دون إعمال لعقل. وبعد ذلك تقدم له اجابات نموذجية ليحفظها دون فهم ودون معرفة حقيقية.

مثل هذا الطالب هو أيضاً مجرد سمكة لا تعرف السباحة . فهو ومهما وعت ذاكرته من كلمات سكبت على الورق ثم استعادها ليسكبها هى بذاتها على الورق، يبقى عاجزاً عن تحقيق أى تقدم أو فهم أو تطوير أو حتى تحويل لما تلقن. يبقى إنساناً عاجزاً عن التحرك للأمام أو حتى التطلع للمستقبل.

وغنى عن القول أن مثل هذا النوع من التعليم لا يحقق فائدة حقيقية فهو مجرد اجترار لما كان قد كتب فى الماضى دون أى قدرة على التطلع إلى المستقبل . فيبقى الطالب ومهما حصل على شهادات ودرجات عاجزاً عن السباحة نحو المستقبل.

وحتى المثقف الذى يقرأ ويواصل القراءة دون أن يتمثل ذلك كله عبر عقل واع ومتفاعل مع الواقع ومع ما يستوعب، عبر نظر إنتقادی يثمر فكراً جديداً متطعاً إلى التطور قدماً نحو الأمام ، يبقى كتلك السمكة التى نرثى لحالها والتى تعجز عن الحراك فهو يبقى مجرد وعاء معرفى مختزن وبلا فعالية كالسمكة تكبر وتكبر لكنها لا تعوم.

وحتى لو كان هذا المثقف مستنيراً محتفظاً بإستنارته لنفسه ، يسكبها فى وعائه الخاص ويحفظ عليها خشية المغامرة بقول قد يغضب أحداً ، أو يستجلب ضرراً ، حتى لو كان كذلك فهو أيضاً كتلك السمكة العاجزة المنزوعة القدرة والموهبة.

فالمثقف المستنير بنفسه ولنفسه ، والذى لا يتجاسر على أن يخوض مغامرة انتقاد الراكد وتحريك الساكن ، والقيام بفعل تنويرى ، يغضب هذا المناخ النائم أو المتناوم سيان ، يغضبه حتى ولو ارتد الأمر عليه ضغطاً أو هجوماً أو غضبا، سيبقى هو أيضاً بلا فعالية ، وحبيساً بإرادته أو بخوفه لذات القفص الحديدى ، سواء كان مصنوعاً من تهاون أو خوف أو طموح أو أى شىء آخر.

وهؤلاء جميعا الذى يستشعرون ظلماً أو تجاهلاً أو عدم مساواة مع نظرائهم مثل المرأة ومثل الاقباط ثم يكتفون بالصمت وابتلاع الغضب أو التظاهر بابتلاعه ويضعون أنفسهم بأنفسهم فى ذات القفص الحديدى فلا يقولون ولا يكتبون ولا ينطقون تاركين القوى المناهضة للتقدم والمعادية للمساواة والليبرالية واحترام الآخر وإعمال العقل والدستور والقانون كى تفرض مناخها الملوث بأوهام وغيوم لا تعرف عقلا ولا تحترم حقوقا ولا منطقاً . هؤلاء الصامتون عن خوف أو عن تهاون أو تهاون يتركون المواجهة أو حتى التعبير عن التمسك بالحق مكتفين بالرضوخ لما هو قائم فيصنعون من صمتهم وإستسلامهم ذات القفص الذى تتوالد منه أسماك لا تعرف العوم ، ويبقون مثلها بلا حراك وفى متناول أي يد تختطف منهم ما تبقى من قدرة وحيوية . وتحرمهم من كل حق يكفله لهم المنطق والدستور وتفرضه أبسط حقوق الإنسان

فإذا ما أتينا إلى ساحة الفكر الدينى نكتشف أن أسماكاً كثيرة قد فقدت موهبة السباحة . فكثيرون لا يكتفون بالثبات دون تحرك ، بل لعلهم يتطلعون خلفا للارتداد بفكرهم وفتاواهم بعيداً عن الواقع ، وبعيداً عن حديث الرسول (صلعم) "إن الله يبعث على رأس كل مائة من السنين لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها" لكنهم لا يفكرون ، فكيف يجددون؟ وتبقى هذه الأسماك عاجزة عن التجديد فى الفكر الدينى ناسية القول الفقهى "حيث تتحقق مصلحة الناس فثمة شرع الله" ومصلحة الناس تتحقق مع إعمال العقل للتلاؤم مع الواقع وليس عبر النقل عن أقوال بشرية تحتمل بالضرورة الصحة والخطأ، فضلا عن أنها كانت تتلاءم مع واقع اندثر وزمان مضى. وهكذا يفتح الباب واسعاً أمام فضائيات لا تتقى الله فى دين ولا فى دنيا تستجلب من يفتى عن غير علم، فإن أورد علماً فهو علم مسموم تماماً كهذه الأسماك المسمومة.

وعندما نتحدث عن مستقبل الوطن ويدور حديث حول حوار بشأنه، وهو حوار نعتقد أنه يجب أن يكون مفتوحاً ومفتوحاً بحيث يشارك فيه كل رأى ويستنير بكل حجة ، ويستضىء بالرأى والرأى الآخر ليأتى الجديد عبر مشاركة الجميع ذلك أن المستقبل يخص الجميع ، لكن المثير للدهشة هو أننا وفى هذا الغمار نكتشف بعضاً عاش زمناً فى ذات الأقفاص الحديدية واطمأن فى كفها ، وصعد بهذا الاطمئنان ، بل لعله أتنقن فن التقلب مع الأقفاص الحديدية مهما تنوعت.

هذا البعض يستشعر رهبة من اتساع مجال السباحة أمام الجميع ، فيتمسك بما كان ويحاول أن يفرضه على الحاضر وحتى على المستقبل ، فهو لا يتقبل حواراً مفتوحاً يشارك فيه أكثر من رأى حتى لو اختلف، معه بل يهوى وفقط أن يتحاور وحيداً. يتحاور مع نفسه بنفسه ولنفسه ودون أى رأى آخر . الأمر الذى يحجب الحوار المنشود ويحوّله إلى مهرجان لخطيب واحد، بما يباعد بين الرأى العام ومسألة التعديلات بمجملها.

وأود أن أحذر من أن مثل هذه الخطب لن تقنع أحداً ، حتى ولو تصور أصحابها أنها كاملة الصحة . فما نزيده هو إشراك الجماهير فى الحوار لتكون طرفاً وشريكاً وشاهداً ، وحتى تتخلص من وطأة التباعد والاعتراب عن الشأن العام.

وإذ أستبعد كل أصناف هذه الأسماك الفاقدة لموهبة السباحة، وللقدرة على استخدام العقل أتذكر القول الفنلندى القديم " لا يعرف البط المنزلى حقيقة مأساته الا عندما يرى

البط البرى محلقة فى الفضاء " . فأكشف أن هذه الأسماك المسمومة لا تستشعر أي غضاضة إذ ترى كل أسماك العالم تسبح وتنطلق أماماً بينما هى لا تستشعر نقصاً إذ تقف عاجزة عن الحراك والجميع يتقدمون . والمأساة الحقيقية هى أن هذه الأسماك المشلولة الحركة لا تدرى حقيقة مأساتها .

.. وتبقى المفارقة وهى أنها أسماك مسمومة ، ليس فقط لأنها تغذت على السموم وتنقل السموم إلى كل من يتعامل معها وإنما لأنها تغذى المناخ الرديء بمزيد من السموم .
أليس كذلك؟.

ووزراء لا يعرفون السباحة

والأصل في هذا العنوان أني - ومنذ زمن بعيد - قرأت عبارة لم أستطع أن أنساها بمضي المدة، والعبارة تقول: أنت لا تستطيع أن تتعلم السباحة من الكتب، هذه العبارة التي تتبدي بسيطة تلخص معاني عميقة وكثيرة، وهي فوق ذلك واقعية تماما فمهما تقرأ كتباً عن السباحة، ومهما طبقت التمارين المدونة في الكتب وأنت خارج الماء، فإنك فور نزولك للماء سيضيع كل ما قرأت وتتبقى لك احتمالات الفرق.

وما يعنيها نحن - وفي هذه الأيام بالذات - من هذه العبارة، أن الفارق كبير جدا بين ما هو مكتوب في الكتب، خاصة تلك التي تتعلق بالتطبيقات الاقتصادية في دول أخرى والواقع الواقعي في مصر، وقد قلت الواقع الواقعي متعمدا، فالبعض من المسؤولين ومنهم بعض وزرائنا يعتبرون أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مصر هو بالتحديد ما سطره هم أو رجالهم من أوراق وتقارير وحتى مقالات ودراسات تحتوي علي تحليلات منقولة هي أيضا من الكتب والإرشادات الآتية من الخارج، وإن وقع خلاف بين الواقع الواقعي وبين ما يزعمون هم أنه الواقع لجأوا الي حيلة مبتكرة وهي استنباط تعريفات جديدة لمفردات استقرت تعريفاتها المستقرة منذ أمد طويل، كمثال علي ذلك أننا نلاحظ تعريفات مبتكرة أو بالدقة جرت صياغتها علي المقياس الذي يريدونه لمفردات محددة مثل: حد الفقر، ما هو، ومن هو الفقير؟ فأحيانا يقول أحد أصحاب المعالي إن المتعارف عليه دوليا هو أن حد الفقر يبدأ بمن كان دخله دولارا واحدا في اليوم أو أقل، أي خمسة جنيهات ونصف تقريبا، ثم ومع تداعيات ليست غائبة عنا جميعا يتطوع وزير آخر ليبرر ما لايمكن تبريره مؤكدا أن التعريف المعترف به دوليا هو إن حد الفقر يبدأ عندما يصل دخل الفرد الي جنيه واحد في اليوم، جنيه واحد يعني أقل من ثمن تذكرة مترو نهابا وعودة، أي يذهب للعمل ويعود.. وخلص، لا أكل ولا شرب ولا ملابس ولا حتي لقمة خبز، ثم يأتي مسئول آخر ليقرر انه لا يوجد شيء اسمه حد الفقر أصلا.

لكن الأهم من ذلك كله، هو فساد فكرة نقل حد أو حتي عدة حدود من هذا الكتاب أو ذاك، ومن هذه التقارير الإرشادية أو تلك، فحد الفقر يتحدد وفق معايير عديدة تختلف من بلد لآخر، لأنه يحدد مدي افتقاد القدرة علي توفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة، ومن ثم فإنه يختلف من مكان لآخر وفق مدي توافر العوامل التي تحدد ضروريات الحد الأدنى، مثل: مستوي الأسعار - علاقة الأجر بالأسعار - أسعار الخدمات الأساسية - متوسط عدد أفراد الأسرة - نسبة البطالة في كل أسرة وعدد العاملين من أفرادها - متوسط أجر المسكن وفرص توافره - وهل ثمة تعليم حقيقي بمجانية حقيقية أم تعليم «نص نص» بمجانية «نص نص» وعلاج صحي كذلك؟

كل هذه المعايير يفترض ضرورة مراعاتها عند تحديد مستوي حد الفقر، ومن ثم فإن النقل عن تعريفات الآخرين، أو اصطناع تعريفات مضروبة أو أرقام غير دقيقة، توضع خصيصا لتبرير أو تمرير ما لا يمكن تبريره أو تمريره، لا يمكنه أن يحل أي مشكلة بل لعله يفاقمها.

وما كان ذلك إلا مجرد مثال لأسلوب تعلم الاقتصاد من الكتب والاكتفاء به دون قراءة الواقع أو انعكاسات تطبيق هذه السياسات علي الواقع، أقصد الواقع الواقعي، أي هذا الذي يسمى بـ «مصالح أو مشاعر أو طموحات أو آلام الجماهير».

ولأن الاعتداد بالكتب والإرشادات وبما فيها من نظريات صماء وإرشادات لا تقبل الجدل أو التبديل أو التعديل أو الملاءمة، هذا الاعتداد ينعكس علي من يتعلمه أو يلتزم به، فيجعل منه معتمدا وملتزما ومنفذا لحرفية هذه الأحرف مهما تعاكست مع الواقع، فنجد البعض من الوزراء ينظرون في سخرية لمن يعترضون علي نتائج قراراتهم، وهي سخرية تتحول الي ترفع علي واقعية الواقع، فالواقع عندهم ليس مهما حتي ولو انعكس في الأيذاء لجموع المواطنين، فإن شعرت هذه الجموع بالأذي أو ضجرت من سوء انعكاسات هذه القرارات أو غضبت أو حتي تمردت، فهي مخطئة لأن الكتب أكدت أن القرار صحيح، ولهذا فإننا نندهش إذ نجد وزيرا يقول، مبتسما في سعادة لا أدرى من أين يستوردها، إن قراره صائب تماما ولو كانت هناك ملايين من البشر تقول إنه خاطئ وضار أو هو علي الأقل يزيد أوضاعهم المعيشية تردياً.

إن معاندة الواقع والتمسك بما يرد في الكتب الصماء يعكس نقصا في الوعي

السياسي، فالوزير يهتم بما يقرره هو وبالدفاع عنه حتي لو انعكس هذا القرار علي الجماهير سلبا، ومن ثم ينعكس علي جماهيرية الحكم والحزب الحاكم بالسلب أيضا، ولعل هذا هو المصدر الحقيقي للسؤال اللغز الذي تردد في مؤتمرات الحزب الحاكم، هذا السؤال المثير للدهشة والذي يقول : لماذا لم تشعر الجماهير بآثار ونتائج الإصلاح الاقتصادي؟، والإجابة لا يمكن أن تكون بالطبع أن الجماهير مخطئة. أو أنها فاقدة الإحساس. وانما تكون بالضرورة، ومع استخدام العقل ولو في الحدود الدنيا أن السبب هو أن هذه القرارات لا تهتم بأن تضع الجماهير في حساباتها، فتأتي وهذا منطقي - متعكسة مع المصالح الآنية للجماهير، ولا يغني عن ذلك الوعد بأن النتائج ستأتي فيما بعد ففيما بعد هذه لا تأتي. بل تتواصل القرارات قصيرة النظر ويتواصل معها الوعد القائل فيما بعد ولأن الجماهير أكثر ذكاء مما يفترض وزراء الكتب، ولأن الأمر يتعلق بحياتها اليومية ومعاناتها المستمرة والتي تزداد تفاقمًا، فإنها قد سئمت وبدأت في مراكمة مواقف وتداعيات وتحركات لم يتوقعها الحكم ولا الحزب الحاكم، لكن المثير للدهشة هو أن متخذي هذه القرارات من وزراء التعلم من الكتب وحدها لا يزالون يبتسمون ويعاندون مشاعر الملايين من المصريين مؤكدين أنهم وحدهم يفهمون أكثر من الجميع، كل الجميع.

ولعل هذه الحالة تستدعي ما كان في زمن سابق عندما روج البعض لفكرة أهل الثقة وليس أهل الخبرة، ولست أدري لماذا تتناقض الثقة مع الخبرة، ولماذا لا تأتي الثقة إلا لعديمي الخبرة؟ وكان ما كان.

والآن يبدو أننا بحاجة الي نوع مختلف من الوزراء، ووزراء يعرفون، يمتلكون العلم ويقرأون الكتب ولكن يقرأونها بعين ناقدة، ويطالعونها بأنفاس مصرية، ويقارنون ما فيها بما يفرزه الواقع، ويتعلمون من الواقع تماما كما يتعلمون من الكتب وربما أكثر، ويمتلكون الإحساس بمصالح الجماهير ومشاعرها وحقوقها ويتخذون من هذه المشاعر والحقوق معيارا لصحة القرارات والقوانين.

ونحن نعتقد أنه آن الأوان لتغيير أسلوب اختيار مثل هؤلاء المسؤولين بحيث يتم اختيارهم من بين من يعرفون ويتحسبون للأثر الاجتماعي والمجتمعي لقراراتهم، أي وببساطة للأثر السياسي لما يتخذونه من قرارات وما يلحون علي إصداره من قوانين، وإلا فإن الحزب الحاكم سيظل يدفع ثمن تحدي هؤلاء الوزراء لمصالح الجماهير ومن ثم

لمشاعرها التي لا يهتم بها البعض إلا في زمن الانتخابات.

وثمة مسألة ضرورية أخرى، هي أن هؤلاء الوزراء تجريبون، أي ان فكرة ما قد تأتي في كتاب فيقررون تجربتها، ناسين أن هذه التجارب قد تؤذي، وقد تترتب عليها مراكز قانونية واقتصادية ومالية، ثم وفجأة وبعد عدة أشهر من دفاع مستميت من اتخاذهم القرار التجريبي يتراجعون فيطالبون بتغيير ما استماتوا دفاعا عنه، ولسنا بحاجة الي القول بأن هذا أمر غير صحيح بل وغير لائق لأنه يفقد المواطن الثقة في القانون، والثقة في البرلمان ومشروعية ما يقرره بل يفقده الثقة في الحكم.

أخيرا، وبما أننا بصدد الحديث عن الوزارة والوزراء فإننا نعتقد أنه قد وقع خطأ ما في اختيار رجال أعمال ليتولوا وزارات تتماس بل وتتداخل مع استثماراتهم - فإذا كان من الجائز -وهذا يحتاج الي مراجعة- أن يتولي رجل أعمال، وزارة لا غلاقة لها بالبيزنس الخاص به، فإنه ليس من اللائق ولا من المستحسن أن يتولي رجل سياحة وزارة السياحة، ولا مستثمر أساسي في صناعة النقل وزارة النقل، وأنا هنا لا أتهم أحدا، ليس هذا في نيتي ولا هو من طبعي، وإنما هي الملاءمة، ذلك أن هذا التداخل سيفتح الباب واسعا أمام الأقاويل وأمام سوء التفسير أو حتي سوء القصد في التفسير، والملاءمة السياسية تقتضي أن يكون القرار السياسي منزها عن سوء التفسير حتي ولو أتى هذا القرار صحيحا، ولقد - أقول لقد - يقول البعض ان الخبير في النقل هو الأصلح لوزارة النقل، ولكن أليس لدينا آلاف من خبراء النقل المملكين لما يكفي من خبرة، ثم من قال إن أكبر مستثمر في فرع ما يكون وزيراً ناجحاً في الوزارة المتعلقة بهذا المجال، ثم إن الاستثمار الرأسمالي هو سعي نحو أكبر قدر من الربح بينما قرارات الوزير هي - أو يفترض أن تكون - سعي نحو تحقيق المصلحة العامة، أي مصلحة الجمهور الأكبر من المواطنين، وشتان ما بين الأمرين وما بين العقليتين.

وما كان كل ما سبق إلا محاولة للحث علي إعادة النظر في المعايير، فالمعايير الموضوعية هي السبيل الأفضل نحو نتائج أفضل.

الهجرة غير الشرعية ٠٠ هل يمكن إيقافها؟

ورغم أنهم يعرفون، ورغم كل ما جرى ويجرى من غرق وهلاك، ونصب وقبض وترحيل، رغم كل المخاطر يواصلون، يحاولون، ويكررون المحاولة، مطبقين المثل الشعبي «إيه اللي رماك على المر؟ المر؟ اللي أمر منه».

فما هو المر؟ وما هو اللي أمر منه؟ هذا ما تحاول هذه الكتابة أن توضحه.

والحقيقة أن مشكلة الهجرة قد ازدادت تعقيدا في السنوات الأخيرة بحيث يصبح من الصعب على الباحث المدقق أن يجد منها مخرجاً. وهى لا تزداد صعوبة فحسب بل تزداد وحشية فالدول المتلقية للهجرة غير الشرعية تشدد من رقابتها وإجراءاتها وعقوباتها على المهاجرين غير الشرعيين. ويؤدى ذلك إلى تنامى قيام شبكات للتهريب تتجسد فيها أشد أشكال الجريمة المنظمة ضراوة ووحشية. فالمهاجر غير الشرعى شخص بلا حقوق ولا سند فى مواجهة أنظمة عاتية ازدادت شراسة مستندة إلى أحداث ١١ سبتمبر وإلى الجرائم الإرهابية فى أسبانيا وبريطانيا وغيرهما.

والأمر يحتاج إلى إيضاح.

- بعد ١١ سبتمبر ازداد الخوف من الأجانب، وخاصة العرب والمسلمين واتخذت إجراءات صارمة فى منح تأشيرات الدخول للدول الأوروبية والأمريكية، فأدى ذلك إلى زيادة عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

- وفى ظل العولة ومناطق التجارة الحرة المتسعة وقعت مفارقة مهمة، فمن ناحية ازدادت سهولة وسرعة تدفق رأس المال سواء فى مجالات التجارة أو الاستثمارات الأجنبية، بينما ازداد التشدد والتضييق على انتقال العمالة.

- وفى ظل التقدم التكنولوجى نواجه بمفارقة أخرى وهى تزايد معدلات نمو الناتج الحقيقى فى البلدان الرأسمالية بينما تتضاءل فرص العمل وفى أحيان كثيرة يكون معدل

- ومع اتساع نطاق أوروبا الموحدة واستيعاب دول شرق أوروبا تدفق المتعطلون من هذه البلدان إلى الدول الأكثر ثراءً. ومن ثم لم تعد هناك فرص عمل للقادمين من دول الجنوب. بينما يسود منطق زيادة الربحية والتنافسية والإنتاجية عبر تقليل كثافة العمالة وتضييق فرص العمل.

- ووفقاً لأرقام الأمم المتحدة بلغ سكان العالم ٦.٥ مليار نسمة سنة ٢٠٠٥. يعيش ٨١٪ منهم في دول ذات دخل منخفض، وثمة تقرير آخر للأمم المتحدة يقول إن نسبة النمو السكاني في العالم ١.٨٪. وأن نسبة النمو السكاني في الدول الغنية أقل من نصف في المائة وتكون أحياناً بالسالب بينما يصل نمو السكان في الدول الفقيرة إلى ٢.١٪. ومن ثم، فوفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يدخل إلى سوق العمل في الدول النامية حوالى ٢٨ مليون فرد سنوياً يبحثون عن عمل فإن لم يجدوه في بلادهم يبحثون عنه خارجها.

- وتقول تقارير منظمة العمل الدولية إن قرابة ٣٪ من سكان العالم أى ١٩١ مليون يعيشون خارج بلادهم الأصلية أي مهاجرين.

- والمهاجرون بحثاً عن عمل لا يسعون فقط لاقتناص فرصة عمل خارج أوطانهم وإنما في كثير من الأحيان يستهدفون تحويل جزء من دخلهم لإعالة أسرهم داخل بلادهم الأصلية. ويقول تقدير البنك الدولي (عام ٢٠٠٦) إن التحويلات المالية المسجلة رسمياً بلغت ٢٠٩ مليارات دولار وإن التحويلات غير الرسمية تصل إلى ٥٠٪ من هذا الرقم. وبهذا تصل التحويلات المالية من العمالة المهاجرة إلى بلادها الأصلية ضعف المعونات التي تتلقاها الدول الفقيرة من الدول الغنية. وهكذا فإن إغلاق أبواب الهجرة يعنى أن الدول الفقيرة تخسر أكثر كثيراً مما تحصل عليه من مساعدات.

- وثمة جانب سلبي آخر وهو أن القيود المفروضة على الهجرة هي قيود تمييزية بحيث يفتح الباب أمام أنواع محددة من الهجرة ويغلق في وجه أنواع أخرى إما لأسباب أمنية ودعاوى مواجهة الإرهاب، أو بحثاً عن مهاجرين ذوي كفاءات متميزة (وهؤلاء لا يتوافرون في جمهور المهاجرين الآتين من البلدان الفقيرة)٠٠ والمثال على ذلك هو المشروع الذي أعده الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوربي والذي يعرف باسم مشروع البطاقة الزرقاء التي

تخول للرعايا الأجانب الإقامة والعمل في دول التكتل الأوربي ويشترط المشروع أن تمنح هذه البطاقة لذوى التأهيل المهني والعلمى المتميز.

- والحقيقة أن أوروبا بالذات تجد نفسها في مأزق حقيقي فوفق الدراسات المتوافرة ستعاني أوروبا في عام ٢٠٥٠ من نقص في قواها العاملة حيث سيبلغ ثلث سكانها سن الخامسة والستين ويصبح الأوروبيون في مجملهم ٤٪ من سكان العالم بينما هم الآن ٨٪. وهكذا نجد أوروبا نفسها ملزمة بالبحث عن عمالة مهاجرة، لكن تزايد نسب البطالة عندها، وتزايد شراسة النظام الرأسمالى الذى يسعى إلى الربحية والتنافسية دونما نظر لمنح فرص عمل للمحتاجين إليها، ومع تصاعد الدعاوى العنصرية والتطرف الدينى ونمو المخاوف من الإرهاب يجعل الدول الأوروبية تفرض من القيود والإجراءات التمييزية ما يجعل «البحر الأبيض المتوسط مقبرة تلتهم آلاف من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا» وذلك وفق تعبير تقرير أعدته كتلة اليسار فى البرلمان الأوربي.

- لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد. فالفقراء المهددون هم وأسرههم بالجوع والمزيد من الجوع يغامرون حتى بحياتهم فى مقابل فرصة عمل غير شرعية فى أوروبا. وبهذا يوقعون أنفسهم فى شرك شبكات وحشية تحولت سريعا من عملية شحن المهاجرين غير الشرعيين إلى عملية «الاتجار فى البشر». وهذه الجريمة الجديدة لم يجر الحديث عنها بما يكفى عندنا، لكنها موجودة وتتزايد وتهدد عمالتنا المهاجرة. ويؤكد تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية بعنوان «التحالف ضد العمل القسرى» «أن الاتجار فى البشر واستعبادهم سواء فى مجال الاستغلال الجنسى للنساء والأطفال أو فى مجال العمل كعبيد بالنسبة للشبان يتزايد بصورة مخيفة». ويقول تقرير الخارجية الأمريكية (عام ٢٠٠٧) إن هناك أكثر من مليون طفل يجرى استعبادهم للعمل فى المناجم فى خمسين بلدا فى آسيا وأمريكا الجنوبية، ويبقى العبيد عبيدا عندما يصبحون رجالا.

- ويؤكد تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية بعنوان «تقرير عن الاتجار فى البشر عام ٢٠٠٦» أن الاتجار فى البشر كعبيد يحتل على مستوى العالم المرتبة الثالثة من حيث الربحية فى الجريمة المنظمة بعد تجارة المخدرات والسلاح وأنه يحقق أرباحا تصل إلى ٩٥ مليار دولار سنويا.

- وتؤكد تقارير منظمة العمل الدولية أن هناك حوالى خمسة ملايين شخص يجبرون

على العمل فى المناجم والمزارع والمصانع كعبيد أو يجبرون على القتال فى الصراعات المسلحة، ويجرى استعباد هؤلاء البشر بعد تجريدهم من هوياتهم، وكل ما يثبت شخصيتهم أو اسمهم أو جنسيتهم، وقد يتم إخضاعهم تماما عبر تحويلهم قسرا إلى مدمنين للمخدرات فلا يجدون مقرا إلا الخضوع للحصول على الجرعة اليومية من المخدر. ويدخل ضمن هؤلاء ما يقرب من ١٨ مليون طفل من ضحايا الاستغلال الجنسى (تقرير اليونيسيف : دولة أطفال العالم - ٢٠٠٧).

- وهناك ما هو أكثر وحشية من الاستبعاد وهو الاتجار فى الأعضاء البشرية وهو ما لاحتاج إلى مزيد من التفصيل فيه.

وبرغم ذلك كله، يتدفق المهاجرون غير الشرعيين لأن لا أمل لهم فى الحياة على أرض بلادهم الفقيرة والتي تزداد فقرا بفعل استغلال واستنزاف الدول الغنية لمواردها. ولا يبقى بعد ذلك إلا أن نتأمل حال الهجرة غير الشرعية فى بلادنا. وابتداء نقرر أن المصريين لم يعرفوا الهجرة للعمل فى الخارج إلا مؤخرا.

وعندما تعرض الفلاحون المصريون للظلم فى عهد محمد على هاجر البعض منهم إلى فلسطين وخاصة إلى عكا حيث لم تزل هناك عديد من الأسر تحمل اسم «المصرى» لكن «محمد على» استعاد الكثيرين منهم بعد استسلام والى عكا.

لكن مطلع القرن الماضى شهد هجرة واسعة من الريف إلى المدن حيث فرص العمل أوسع والحياة أكثر يسرا.

ثم ومع تردى الأوضاع الاقتصادية فى بداية سبعينيات القرن الماضى وارتفاع أسعار البترول كواحد من تداعيات حرب ١٩٧٣ وبرز مصطلح البترول- دولار تدفقت العمالة المصرية على دول الخليج والسعودية والعراق وليبيا بالأساس وقد تدافعت أعداد كبيرة للعمل بالخارج، لكنها كانت فى أغلبها هجرة مؤقتة، فبعد أن يدخر المهاجر مبلغا كافيا من المال يعود ليحقق ما كان يطمح إليه من استقرار. ولأن نسبة كبيرة من هؤلاء كانوا من سكان القرى فقد أدت عودتهم إلى متغيرات اجتماعية جذرية فى القرية المصرية منها تغير شكل ونمط المسكن- اختفاء الاقتصاد المنزلى، فالقرية تستورد طعامها من المدينة بدلا من إنتاجه محليا- ظهور نشاطات جديدة فى القرية (محلات تجارية- محلات فيديو- إصلاح

أجهزة كهربائية) - زيادة حدة المضاربة على الأراضى الزراعية- انكماش عدد المشتغلين بالزراعة مما أدى إلي ارتفاع أجورهم ومن ثم ارتفاع تكلفة المنتج الزراعى (بحث للدكتور عبد الباسط عبد المعطى- مجلة دراسات سكانية - ١٩٨٤) .

وثمة دراسات عديدة للمؤثرات الاجتماعية لهذه الهجرة فأوجه صرف المدخرات التى جمعها العامل خلال هجرته كانت وفق دراسة ميدانية كما يلى : ٢٩٪ من المدخرات لشراء أجهزة منزلية - ١٦٪ شراء أرض وبناء منزل- ١١٪ شراء ماشية (بحث عن دوافع وأثار هجرة العمالة فى قرية مصرية للدكتور محمد أبو مندور) أما الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فقد رصد زيادة كبيرة فى شراء السلع المعمرة فى القرى المصدرة للهجرة مثل : تليفزيون ملون- ثلاجة- فيديو- موتوسيكل (١٩٨٥) .

أما أسباب الهجرة فقد رصدها بحث آخر للدكتور عبد الرؤوف الضبع بعنوان «ظاهرة البطالة وأثرها على الأسرة» وكانت إجابات الساعين للهجرة من المناطق الحضرية تقول: ٩٣٪ الحصول على مزيد من الدخل- ٧٢٪ الحصول على مسكن بعد العودة- ٤٨٪ عدم وجود عمل- ٧٠٪ فقدان الأمل فى الزواج والاستقرار .

لكن هذه الأحلام ما لبثت أن تلاشت فحرب الخليج الثانية، ثم احتلال أمريكا للعراق أخلي العراق من عمالة مصرية قدرت بحوالى نصف مليون عامل عادوا إلى مصر حيث لا فرص عمل، وعادت معهم من الأردن أعداد كبيرة بسبب عودة ٤٠٠ ألف عامل أردنى من العراق إلي بلادهم (د . رمزى زكى - الاقتصاد السياسى للبطالة ص ١٧) ثم بدأت عملية تقليص فرص العمل فى دول الخليج والسعودية أما بسبب تشغيل المواطنين أو بحثا عن يد عاملة رخيصة من باكستانيين وهنود وفلبينيين وغيرهم . كما أن العمالة المصرية فى ليبيا قد تعرضت إلي ما دفعها للعودة .

ويصل الأمر بالشباب المصرى إلى الهجرة لإسرائيل واضعين أنفسهم ومعهم نحن جميعا فى تعقيدات حقيقية مثل مئات حالات لزواج مصريات من رجال من عرب إسرائيل (أكثر من مائة حالة مسجلة فى الشهر العقارى المصرى) ويزداد التعقيد بزواج شبان مصريين بيهوديات من إسرائيل (راجع الوفد- ٧-١٠-١٩٩٩) التى تقول إن الشيخ أبو زياد مأنون يافا قد عقد قران ١٣٩٠ مصرىاً على فتيات إسرائيليات . ولسنا بحاجة إلى تفصيل فى سرد التعقيدات السياسية والوطنية والدينية التى تترتب على ذلك .

ويكون ذلك كله فى ظل تقليص فرص العمالة فى مصر بسبب من الخصخصة أو المعاش المبكر أو غيرهما. وهناك ما يدفع البعض للقول باحتمال وجود قدر من الانفراج بسبب زيادة الاستثمارات الأجنبية بما أدى إلى تدفق أموال أجنبية إلى السوق المصرى بهدف الاستثمار فأدى الأمر إلى ثبات سعر العملة المصرية إزاء النقد الأجنبى، ولكن المستثمر سيحتاج بعد ثلاث أو أربع سنوات إلى تحويل أرباحه إلى بلده الأصلى وهنا تحدث هجرة معاكسة للدولار واليورو بما يحتمل أن يؤدي إلى انخفاض فى سعر العملة المصرية. فتزداد صعوبات الحياة.

وعلى أى حال فإن أحدا لم يزعم إنه بالإمكان حل مشكلة البطالة بسهولة، لكننى أعتقد أن البعض يقدم صورة وردية عن احتمالات مضاعفة فرص العمل والقضاء على البطالة أو تقليصها. وهى صورة اعتذر إذ أقول إنها غير دقيقة.

فالنظرة العلمية تقدم لنا صورة غير وردية على الإطلاق. فإذا كانت قوة العمل تتزايد سنويا بنسبة تقترب من ٣٪ فإنه يتعين علينا أن نحقق معدلا للنمو الاقتصادى لا يقل عن ٦٪ سنويا حتى يمكننا امتصاص الزيادة التى ستطرأ على قوة العمل، أما إذا أردنا أن نمتص رصيد المتعطلين المتراكمين منذ زمن فإن الأمر يتطلب أن ترتفع بمعدل النمو الاقتصادى إلى مدى يصل إلى ٩٪ وأن يستمر ذلك عبر عقد من الزمان، وإذ يقرر الاقتصاديون أن معامل رأس المال للناتج هو ٣ : ١ فإن تحقيق هذه الأهداف سيتطلب على أقل تقدير ألا تقل زيادة معدل الاستثمار الصافى عن ٢٧٪ من الدخل القومى. وهذا مستحيل بالنسبة لنا فى ظل المنظومة الاقتصادية الحالية.

وأعتقد أن الحل لن يكون إلا بنهضة اقتصادية شاملة تتخطى العقبات التى تعترض النمو الصحى والسريع للاقتصاد يمكن تلخيصها فى :

- التخلص من ضعف تكوين العمالة وانخفاض مستوى إنتاجيتها بإحداث متغير جذرى فى نظم التعليم والتدريب وتنمية المهارات.
- معالجة قصور الاستثمار المحلى وضعف القدرة الادخارية الوطنية بسبب انفلات معايير الاستهلاك والاستيراد.

- بناء قاعدة علمية وتكنولوجية مصرية والقدرة على بلورة تكنولوجيات أكثر تلاؤما مع

مرحلة تطور الاقتصاد المصرى ومع نمو قوة العمل .

- وضع استراتيجية وطنية للتصنيع، أى تحديد خطوط عامة موجهة للنشاط الصناعى الجديد، وتطوير المنشآت الصناعية القائمة، وربط الجديد منها بالقديم، وربط المؤسسة الكبيرة بالمؤسسات الصغيرة بما يعزز النهوض بالإنتاج والإنتاجية فى كل منهما . (د . إبراهيم العيسوى- هموم اقتصادية مصرية - ص ١١٠) وبطبيعة الحال يحتاج الأمر إلى مواجهة صارمة للفساد وإلى قدر كبير من الشفافية . وإلى حماية ما تبقى من مؤسسات مهمة من توجهات الخصخصة المتعجلة .

وأكد أعتقد أن مثل هذه الخطى لم يتم الأخذ بها بعد . قد نتكلم عنها لكن الكلام يبقى كلاما . وأكد أعتقد أيضا أن التركيز ينصب على ما يعتقد البعض أنه المعيار الوحيد للنجاح وهو إحصاء الاستثمارات القادمة من الخارج، ناسين أن المستثمر الأجنبى لا يأتى من أجل حل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية، وإنما هو يسعى بالطبع نحو مجتمعات ناهضة اقتصاديا وأسواق منتعشة فهو يأتى ليربح، وليحول أرباحه للخارج .

أننا لسنا ضد الاستثمارات الأجنبية لكننا نعتقد أن وضع خطة متكاملة لنهوض اقتصادى، تعليمى، اجتماعى، مجتمعى، صحى سوف يستطيع أن يوفر فرص عمل بجهد محلي وسوف يستدرج فى ذات الوقت مزيدا من الاستثمارات الأجنبية .

ويدون ذلك سيظل الشاب المتعطل متطلعا إلى هجرة غير شرعية مهما كانت مخاطرها، ووحشية القائمين على تنظيمها .

* * *

وذات يوم قال لى زميلى بمجلس الشورى نحن بلديات، ولأننى ابن المدينة سألتته من أي قرية فأجاب بمראה مغلفة بالكآبة " احنا اللى ناسبنا إسرائيل " وبدأت حكاياته تتدفق حول من تزوجوا من إسرائيليات فوضعوا أنفسهم ووضعوا الجميع فى مأزق دينى وقومى . سألتته ما السبب وأجاب " البطالة والتعليم الفنى " .

وكنتم لم أزل أحاول استيعاب مرارة زميلى عضو الشورى التى امتزجت بممارتى حتى قرأت ما زاد الأمر مرارة . شبان مصريون قبض عليهم بعد أن دخلوا ناميبيا بتأشيرات مزورة . ولكى لا يختلط الأمر على القارئ ويتصور أن ثمة خطأ مطبعيا أكرر

اسم البلد "ناميبيا" نعم ذلك البلد الإفريقي الأشد فقراً تسلل إليه فقراؤنا بحثاً عن عمل ولقمة خبز.

وفرض الأمر نفسه مرة أخرى . وبدأت البطالة كسبب رئيسى لهذه الهجرة إلى الضياع أو إلى الموت سيان.

حفظت ضمن أوراقى التى أعدتها لكتابة هذا المقال تصريحاً للدكتور رشيد محمد رشيد يقول إن نسبة البطالة ٩٪ . وفيما أقلب مزيداً من الأوراق وجدت رقماً رسمياً آخر ٩٧٪ (الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء -يناير ٢٠٠٤).

لكننى تعثرت فى أرقام أخرى وردت فى وثيقة يفترض أنها رسمية وأنها أكثر دقة .. ونتأمل الأرقام .

* نسبة البطالة إلى قوة العمل عام ٢٠٠١ كانت ٩٢٪.

* نسبة البطالة إلى قوة العمل عام ٢٠٠٢ ارتفعت إلى ١٠٢٪.

* ثم عاودت الارتفاع فى عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١١٪ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- وصف مصر بالمعلومات -يوليو ٢٠٠٥).

ونعود إلى الأرقام الرسمية من مصدر آخر فالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء (يناير ٢٠٠٤) يؤكد الرقم ١١٪ ويقول إن عدد المتعطلين ٢٤٠.٠٠٠ ٢ر متعطّل . من قوة عمل قدرها ٣٥٨.٠٠٠ ٢٠ر فرد وأن نسبة البطالة فى الحضر ترتفع إلى ١٤ر٤٪ .

وبطبيعة الحال يتفق الجميع على أن كل عام جديد يشهد إضافة جديدة يختلفون حول مقدارها إلى أرقام المتعطلين . فتتراكم البطالة لتتراكم همومنا معها .

ثم توجهت بالبحث إلى موضوع المدارس الفنية المتوسطة فوجدت أنها تضم قرابة ٢ مليون طالب (بالتحديد ١٩٦ مليون) وتمثل فى ١٨١٠ مدارس (زراعية- صناعية- تجارية) . وأن كثافة الفصل تصل فى المتوسط إلى ٣٨٢ طالب، (الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى- الملاحق-ص٨٥- عام ٢٠٠٧).

والمشكلة ليست فى الأرقام وإنما فى نوعية التعليم . وأقرأ تصريحاً لرئيس مجلس أمناء مدينة العبور يقول "إن منظومة التعليم عندنا تحتاج إلى إعادة نظر لأنها لا تتناسب

مع إحتياجات سوق العمل، أقول ذلك لأننى على علم كامل بأن منظومة التدريب العملى فى المدارس الثانوية الفنية الصناعية غير جيدة" (نهضة مصر-١٩-١١-٢٠٠٧) ثم يتعزز هذا الوصف المذهب بوصف آخر تورده وزارة التربية والتعليم فى خطتها الاستراتيجية المشار إليها سابقا إذ تعزو سبب التدنى فى المستوى المعرفى والعملى لخريجى المدارس الثانوية الفنية بمختلف أنواعها إلى "عمل بعض القيادات بطريقة روتينية متخلفة وجامدة، ولا تحاول التطور والتحديث والتكيف مع المتغيرات ، وعدم وضوح رسالة وأهداف التعليم الفنى فى أذهان بعض المسؤولين عن إدارة المدارس الفنية" (الرجع السابق) . لكن وزارة التعليم إذ تلقى اللوم على قيادات التعليم الفنى وتتهمهم بالروتينية والتخلف والجمود تنسى شيئا مهماً وهو أن هذه المدارس تشبه المعدات الهيكلية التى تستخدم لتضليل العدو فى الحروب. إذ تصنع هياكل من الخشب تشبه الدبابات وغيرها من المعدات . فهى يمكن أن تسمى مدارس تجاوزاً لكن الواقع الحقيقى يقول إنها ليست مدارس ولا فنية. فهى أماكن عديدة الفصول لا تكفى الطلاب فيتجمع الباقون فى حوش المدرسة ويتسللون خارجه دون رقابة ولا حساب ، كما أنها ليست مؤهلة لتعليم أو تدريب ، فمدارس الزراعة بلا أي مساحة مزروعة، ومدارس التجارة أقصى ما تمتلكه من معدات للتدريب آلات كاتبة متهاكة ولم يعد أحد يستعملها، أما المدارس الصناعية فهى بلا آلات ولا معدات، وقال لى محدثى عضو الشورى إن المدرسة الصناعية القريبة منهم بها ورشة تضم فقط ماكينة ديزل موديل ١٩٣٦ لم يعد لها مثيل وتصلح فقط لأن توضع فى متحف، ولا قيمة عملية للتدرب عليها. ولعل من حقى أن أذكر أن شخصا أحضر إلى طالباً لكي أبحث له عن عمل ، ولما كنت أعرف أن هذا الباحث عن عمل مدرس بإحدى المدارس الصناعية بالقاهرة(وليس فى قرية بعيدة) سألته أألسـت مدرساً؟ قال: أنا مدرس ورشة، والمدرسة لا يوجد بها ورشة أصلا، ومن ثم فأنا لا أذهب ولا أحد يحاسبنى" . وهكذا يتخرج الطالب وقد تعلم الزراعة شفويا، هذا إن تعلم أصلا، وخريج التجارة سمع عن الكتابة على جهاز كمبيوتر دون أن يراه، بل دون تعليم حقيقى، بل لعله نسى حتى ما تعلمه فى مدارس التعليم الأساسى من قراءة وكتابة. وبعد هذا أود أن أشير إلى أن ٨٠ ٪ من العائدين من رحلات الموت هم والذين لم يعودوا من خريجى المدارس الفنية، وأن إحصاءات زمن الإرهاب البغيض كانت تقول إن ٧٠٪ من الإرهابيين من خريجى هذه المدارس.

ويكمل زميلي عضو الشورى الصورة قائلا: الطالب امتلاً بأحلام تقول إنه لم يعد فلاحاً وأصبح أفندياً ولم يعد يصلح أو حتى يقبل أن يعمل عاملاً زراعياً. والأفضل له أن يرحل إلى أوروبا أو حتى ناميبيا بحثاً عن لقمة خبز.

ثم نأتى إلى قصة التدريب المهنى التى تحاول أن تسد هذه الثغرة ، وابتداءً أسأل هل مصر غنية إلى درجة أنها تنفق على تعليم الطالب سواء كان خريجاً جامعياً أو خريج المدارس الثانوية الفنية ثم تعود لتكتشف أنه غير صالح للاندماج فى سوق العمل، فتنفق عليه كى يتدرب؟ وتقول أرقام وزارة القوى العاملة أن هناك ٩٤٥ مركزاً قامت بتدريب ١٢٣.٠٠٠ متدرب. وتضم هذه المراكز مجموعتين مجموعة تابعة لوزارة القوى العاملة وأخرى تابعة لمجلس التدريب الصناعى، ويرفض الكثير من رجال الأعمال المساهمة فى تكاليف عملية التدريب قائلين إنهم يسددون الضرائب والجمارك وليس مطلوباً منهم غير ذلك ، بل إن بعضهم يقول لست مكلفاً بأن أدرب عمالاً يشتغلون فيما بعد عند منافس لى(تصريح لرئيس شعبة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية -نهضة مصر- ١٩-١١-٢٠٠٧) ويقول أيضاً " إن الجهات المسئولة عن التدريب لم تقدم خدماتها سوى لعدد ضئيل جداً من المتدربين. ومن بين عقبات التدريب نقص الإمكانيات والمعدات وأن المتدرب يحصل على ٢٠٠ جنيه شهرياً ينفق أكثر منها بكثير على المواصلات فلا يواصل.

ولأن هناك أجوراً متدنية ومعاملة تتسم فى كثير من الحالات بعدم ضمان الاستقرار مثل إجبار العامل على التوقيع على استقالته قبل تشغيله، فإن العمالة الماهرة حقاً تهاجر إلى دول الخليج حيث المرتب هناك خمسة أضعاف المرتب فى مصر وتبلغ نسبة هؤلاء وفق احصاء شعبة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية ٥٠٪ من إجمالى العمال المهرة فى مصر. ويصرخ رجال الأعمال قائلين إن هناك ١٢٠ ألف فرصة عمل تبحث عن عمال مهرة، ويصرخ اعلان التلفزيون مطالباً الشباب بالحق بالقطار قبل أن يفوتهم . وينسى الجميع جوهر المشكلة وهو أن نظامنا التعليمى عاجز تماماً عن تخريج من يستطيعون اللحاق بفرص العمل . ينسى الجميع أن النظام التعليمى عاجز تماماً عن مواكبة روح العصر ومتطلبات سوق العمل وهو فى بعض الأحيان تعليم وهمى لا يفيد الطالب شيئاً. والحل فى اعتقادى ليس فى تخريج من لا يعرفون ثم نعيد تأهيل عدد منهم فيبقى الآخرون بلا عمل ومن ثم بلا أمل. وليس فى مطاردة أصحاب مراكب الموت ولا شركات تسفير العمالة ولا

فى تحذيرات الخارجية التى بلغت كما تقول مصادر الوزارة ٢٥ تحذيراً . ولا فى صراخ يطالب الشباب باللاحاق بقطار هو نفسه لا يعرف لنفسه طريقاً .. وإنما فى إعادة بناء منظومة تعليمية متكاملة وعصرية سواء عبر وزارة التعليم أو التعليم العالى . والتعليم العالى قصص دامية فالتصاريح تعطى لمعاهد وأكاديميات لا تعلم تلاميذها شيئاً وتستولى على أموال طلاب لا يتعلمون شيئاً، ويكتفون بشهادة تخرج لا تساوى شيئاً.

باختصار الحل فى تعليم حقيقى يلبي احتياجات العصر وليس قرارات التنسيق ويقدم ما يريده سوق العمل، ويبناء منظومة اقتصادية واجتماعية مختلفة و تصنيعاً جاداً يعطى فيه الدعم للصناعات كثيفة العمالة- وإلا فإن الشاب المتعطل سيلقى بنفسه بين أيدي المغامرة القاتلة ويبقى المسئولون هم المسئولون عن ذلك كله.

الحكومة تقتسم السلطة

يتجاوز البعض حدودهم مطالبين الحكومة الحاكمة بألا تحتكر السلطة ناسين أنها من فرط تساهلها أو بالدقة تسيبها قد اقتسمتها فعلا، والأمثلة بالئات لكننا سنكتفى ببعض قليل منها لمجرد إحقاق الحق والتأكيد على أن الحكومة العتيدة لا تحتكر وإنما توزعها باليمين والشمال.

* هناك حالة بلطجى القليوبية فالسيد «بربرى» امتلك إحدى القرى وأقام حولها سوراً وبوابة ضخمة ومنع الدخول والخروج منها إلا بإذن من سيادته، أى أنه أعلن الاستقلال، ومضى سيادته يسوم سكان القرية العذاب والتهديد والطرء من أرضهم ومن منازلهم، كل ذلك والسيد مأمور المركز لا يتحرك لا هو ولا السيد مدير الأمن ولا أى من مساعديه، ولم يتحرك أيضا أحد من قيادات الإدارة المحلية ولم يتحرك الحزب الحاكم والمتحكم، الجميع تنازلوا عن سلطتهم بمنتهى الديمقراطية ولم يشعر أى منهم بحزج إذ يجد نفسه بحاجة لأن يستأذن السيد البلطجى أو يحصل منه على «فيزا» لدخول مملكة سيادته المستقلة.

ولم يتحرك أحد إلا عندما تحرك مظلومون ليأخذوا حقهم بيدهم بعد أن عجزت الدولة بهيلمانها عن ردع السيد البلطجى وإعادة ضم مملكته إلى السيادة المصرية.

* وهناك حالة السيد المهاب سمير لولو بطل أحداث دير أبوفانا وبغض النظر عن التفاصيل والأقاويل المتبادلة فإن السيد لولو يفعل ما يشاء، يتصرف كما يشاء، ويأمر وينهى بحجة أنه «شيخ العرب» القادر على ضبط الأمور، وفى إحدى الفضائيات واجه أحد المحامين الزعيم «لولو» بأن ابنه قد ارتكب عشرات الجرائم وتحررت له عشرات المحاضر ما بين ضرب وإطلاق نار وحيازة أسلحة غير مرخصة واعتداء على أملاك الغير، والسيد لولو لا يحب الكذب أو لعله لا يجد ضرورة للإنكار لأن أحداً لا يستطيع أن يمسّه ولا أن يمس العزيز ابنه ولهذا كان المحامى يقرأ أمام المشاهدين المندھشين محضر ضرب يوم كذا ويرد الزعيم لولو وهو يهز رأسه بحماس حصل، محضر إطلاق نار، صح، محضر

تعدى، صح، صح، صح ويسأل مقدم البرنامج الزعيم لولو كل ده صح؟، فيجيب: أيوه صح. وابنك سنه كام سنة ونكتشف أن المحروس سنه لم يزل ٢٤ سنة، فماذا سيفعل فى الآتى من السنوات ويبرر المسئولون هذه السطوة غير المسئولة والمنفلتة بلا حساب بأن الزعيم «لولو» له نفوذ وأنه القادر على ضبط الأوضاع فى المنطقة، فهل يعنى هذا أن الدولة بسلطانها وسلطاتها وحالة الطوارئ وسجونها ومعقلاتها وأمنها المركزى أقل قدرة على ضبط الأمن من الزعيم لولو.

ويترتب على هذا التسبب أقاويل لا تنتهى كل منها أسوأ من الآخر.. فهل يحتاج الأمر إلى ما كان فى القليوبية حتى تتحرك الأجهزة؟.

* وحالة إنسانية أخرى تقتسم فيها الدولة سلطتها مع سيد مهاب جعل من نفسه سيدا فى حى مدينة نصر أى هنا فى القاهرة مقر الحكم والحكومة. والرجل تاجر سيارات كبير جدا صدر ضده حكم بضم أولاده إلى الزوجة، الزوجة حاولت تنفيذ الحكم فضربت هى وأهلها علقه ساخنة أمام أعين رجال الأمن، وحرر محضر، الأطفال الثلاثة أحدهم رضيع وسطوة الأب تمنع تنفيذ الحكم والأم تموت كل يوم مئات المرات، تموت وهى تراه جالسا فى محله كل يوم.. أكرر -كل يوم - بينما يرفض ضباط القسم تنفيذ حكم المحكمة بضم الأطفال بحجة «لم يتم العثور عليه»، والرجل الجالس فى مملكته يدين الساكتين عليه وعلنا بأنه «رش» عليهم جامد ولا أحد منهم يستطيع أن يفتح فمه.

الأسماء والوقائع معروفة لدى الدوائر العليا، والتعليمات تصدر «كده وكده» تنفيذ الحكم.. ولم يتم العثور عليه، وهو لم يزل يوميا فى محله ومنزله.

ألم نقل إن الحكومة تقتسم السلطة؟ وأن الذين يزعمون أنها حاكمة محكمة غلطانين، هى محكمة نعم لكنها أيضا متسبية ولا أريد أن أضيف أوصافا أخرى.

وخسر د. يوسف.. الرهان

وفور انتهاء الرئيس من خطابه في عيد العمال وإعلانه زيادة المرتبات والأجور بنسبة ٣٠٪ اتصلت بي إذاعة أجنبية تسألني رأيي فقلت «أخشي أن يخوض د. يوسف بطرس غالي رهاناً بائساً يحاول أن يثبت به للرئيس ولنا أنه لا جدوي من أي مطالبة بزيادة الأجور. فزيادة الأجور ستعني بالقطع زيادة كبيرة في الأسعار» ومن ثم فهو يحاول عبثاً أن يقنعنا بأنه لا جدوي من أي مطالبة أو إضراب أو اعتصام أو حتي الهمس الرقيق. فما هو مكتوب سيظل مكتوباً والفقراء سيظلون فقراء، وكبار كبار كبار الأغنياء سيظلون كذلك.. وخلاص.

هذه هي النظرية الساذجة التي لا يمل د. يوسف من تكرارها. والغريب أنه لا يتلقن الدرس ولا يعي بخطورة الانغماس في هذه الممارسة التي تفتقد لأي قدر من الذكاء أو الوعي بالمخاطر التي تترتب عليها.

د. يوسف قرأ في كتاب الرأسمالية أنه مادام حجم الناتج القومي علي حاله فإن زيادة الأجور ستعني بالضرورة زيادة التضخم وزيادة الأسعار، وهو لا يمل من أن يردد عبارات مفرطة في سذاجتها يرددها أمام المجلسين التشريعيين رغم أنني حذرت من أننا لسنا تلاميذ في مدرسة سيادته، والعبارات الساذجة يرددها د. يوسف مصحوبة بحركات تمثيلية ليمنحها -عبثاً- أي قدر من المصداقية. «إذا إحنا معانا عشرة جنيهات وبننتج عشر وحدات، يبقى الوحدة ثمنها جنيه، لكن إذا فضلنا ننتج عشر وحدات وبقي معانا عشرين جنيه، يبقى حتما سعر الوحدة سيكون إثنين جنيه» يعني باختصار مفيش فايدة.

لكن هذه القراءة غير الذكية في كتاب الرأسمالية تعبر عن تلميذ كسلان لم يستطع فقط أن يفهم حقيقة المعادلة ولكنه أيضاً لم يكمل قراءة الكتاب.

فكتاب الرأسمالية حتي في أكثر أشكالها وحشية يكمل المعادلة قائلاً «ان العبرة ليست فقط بإجمالي الناتج القومي العام وانما بكيفية توزيعه. فإذا كنا ننتج عشر وحدات وعددنا

عشرة أشخاص وكل شخص يحصل علي وحدة واحدة فإن الجميع سيكونون مهتمين بزيادة الإنتاج حتي يحصل الجميع علي زيادة في الدخل كذلك فإننا ومهما زدنا من إجمالي الناتج القومي العام وجري توزيعه بحيث يحصل فردان أو ثلاثة علي ثماني وحدات من الانتاج بينما توزع الوحدتان الباقيتان علي جميع المواطنين فإن أي زيادة جديدة في الناتج القومي العام سوف توزع علي هذا النمط الظالم، وهو ما لا يمكن لجموع المواطنين السكوت عليه، خاصة إن الزيادة في الاسعار تأتي من سوء توزيع الدخل ومن ممارسات احتكارية لحفنة محدودة جداً من «أصحاب الدكان» ومن ضعف شديد لجهاز الدولة إزاء هؤلاء «الديناصورات» بحيث تعجز عن حماية الأسعار من الإلتهاب، بل وتواصل ضخ العون المسمي بالدعم في جيوب السادة الأغنياء.

وهكذا فإن القراءة غير الذكية تنسي أو تغمض عينيها عن عمد أن ثمة أناسا إن شعروا بالظلم تحركوا، وبطونا ان جاءت ضجت، والويل للجميع عندما يتحرك المظلوم ويضج الجائع خاصة إذا كان يري أمام عينيه نماذج طائشة من ثراء سفيه، ثراء لا يتناسب بأي حال من الوضع الاقتصادي العام للبلاد.

وباختصار لقد فهم السيد يوسف أن الرأسمالية تقوم علي حكومة تكون خادمة مطيعة لحفنة محدودة جداً من كبار كبار السادة وفي نفس الوقت تقوم هذه الحكومة بقهر وإفقار بقية الشعب.

ومع تمدد جشع السادة الكبار وتمادي ضعف السادة الحكام (وهم سادة علينا وحدنا لكنهم ضعاف خاضعون خانعون أمام كبار المستثمرين) يتمادي الفقر وتتسع دائرة الافقار بحيث تطول ابناء الطبقة الوسطي بما فيها من مهنيين ومعلمين وأساتذة جامعات وحتى القضاة ورجال السلك الدبلوماسي، الجميع يتحسسون جيوبهم فلا يجدون شيئاً ويتطلعون حولهم فيجدون حالات من ثراء مجنون بل وأكثر من مجنون، وفي ظل وضع كهذا، يكون متوتراً بالضرورة وقلقا ومحتقنا ومؤهلا للانفجار في أي لحظة يكون رهان د. يوسف خطيئة لا تغتفر. أقصد أنها خطيئة في حق نظام يقف علي أطراف أصابعه فوق كف عفريت، قبل أن يكون خطيئة في حق الشعب لسبب بسيط وهو أنه لا يعير الشعب أي اهتمام.

لكنني أود وقبل أن أسترسل أن أوضح أنني اتخذت من د. يوسف مجرد نموذج لفرد

من حكومة هي في مجملها مثله أو حتي في بعض الأحيان أسوأ، هذا إذا كان يمكن تصور أن هناك ما هو أسوأ.

فالحكومة بمجملها، وكل من قبل بها، وأعانها علي ما تفعل بنا وبوطننا، وكل من طبل وزمر لها ولما ترتكب من أخطاء، وكل من سكت عليها ومنحها مباركتها، الجميع مسئولون والويل لهم عندما يسألون يوم حساب قريب.

والرهان الذي حاولوا أن يفرضوه جاء متعجلاً تعجلاً أعذر إذ أقول إنه غبي. فقبل أن يقبض المواطن مليماً واحداً من العلاوة التهرب الأسعار لتلتهب المرتب والعلوة التي ستأتي إنهم - وبالإحيرة - لا يحسون ولا يمتلكون أي مشاعر ويفتقدون أي رؤية مجتمعية. وكأنهم يعيشون في غيبوبة طائشة عاجزة عن فهم مشاعر الناس.

لم ينتظروا أن ترسم ابتسامة واحدة علي شفاه الناس فالناس عندهم لا يستحقون حتي ابتسامة ترسم عبر وهم العلاوة. وتطير العلاوة قبل أن تأتي. أليس هذا غباء؟ وحتى ما هو أكثر من الغباء؟

ونأتي إلي منظومة الأسعار التي فرضوها.

كنا نضج من أن دعم الطاقة يذهب في الأساس إلي كبار «الدينامصورات» من الاحتكاريين وأنه إذ يقدر بحوالي ٦٤ مليار جنيه فإن ٦٠٪ منه تذهب إلي ٤٠ مصنعاً فقط يمتلكها ستة أو سبعة أشخاص فقط أي ان الستة أو السبعة الكبار يحصلون علي دعم في الطاقة يقدر تقريباً بحوالي ٤٠ مليار جنيه أي أن كل «باشا» منهم يحصل من الحكومة علي دعم قدره حوالي ٥,٥ مليار جنيه. ثم هو ورغم ذلك، وبعد ذلك، يبيع منتجاته بالسعر العالمي الشديد الالتهاب.

ثم يأتي تخفيض الدعم للباشوات علي استحياء بقيمة القدم المكعب من الغاز حوالي ٤ دولارات وسعرها العالمي قفز إلي ٨ دولارات والحكومة تبيعه الآن للكبار وبعد كل الضجيج الذي صاحت به وبعدمها قيل عن تخفيض الدعم تبيعه لهم الآن بثلاثة دولارات أي أقل من نصف السعر العالمي، بل وتخسر هي دولاراً مع كل قدم مكعب تبيعه لهؤلاء السادة.

وبالمقابل يلتهب سعر البنزين وسعر الدولار ومن ثم تلتهب أسعار النقل وكل السلع التي يشتريها الفقراء وتلتهب أجرة المواصلات ويضج الناس فتتدخل الحكومة.. وكما يقول

وتعدلون فيأتي عدلكم عجباً

فالاتفاق مع شركات النقل الجماعي الخاصة يرفع سعر التذكرة من ١١٠ قرش إلى ١٥٠ قرشا ومع أصحاب الميكروباصات ان تزيد الأجرة بمقدار ٤٠ قرشا.

ونحسبها معا بهدوء لو تصورنا أن الاسرة من خمسة أفراد يتحرك منها يومياً الأب إلى العمل وابنان إلى المدرسة ثلاثة أفراد يزيد انفاق كل منهم في اليوم ٨٠ قرشا علي الانتقال للذهاب والعودة أي ٢٤٠ قرشا وفي الشهر ٧٢ جنيها فما رأيكم إذا كانت العلاوة أقل من ذلك؟ وما رأيكم إذا كانت أسعار السلع الأخرى قد ارتفعت بحجة أن تكاليف النقل زادت؟ أي علاوة هذه؟ إنها علاوة لا تزيد الدخل وإنما تزيد الفقر.

وتأتي الحكومة وعلي لسان وزير التعليم لتقول في تصريحات تشبه التسول «ليس من الضروري أن يؤدي فرض ضريبة علي المدارس الخاصة إلى زيادة المصروفات». ويقول رئيس هيئة النقل العام بالقاهرة «لا مبرر لزيادة أجرة النقل زيادة كبيرة» يا سلام..

أسد علي وفي الحروب نعمة.

هذه الحكومة بقبضتها الحديدية وسطوتها تعجز عن أن تحمي المواطن من ارتفاع الأسعار. فلماذا تبقي؟ تعجز عن توزيع الخبز فيستدعي الجيش فلماذا تبقي؟

الحكومة وأمنها الذي يفرض بالقوة منع أدوات التعبير من مظاهرات ومسيرات ومؤتمرات ووقفات إحتجاجية وتجد ما يكفي ويزيد من آلاف آلاف الجنود لتفرض هذه الإرادة تقف الآن تتوسل بل وتتسول رأفة من المستثمرين والمضاربين وتقول «ليس من الضروري» و«لا مبرر».. فماذا تفعلون؟ ولماذا تبقون إذا كنتم لا تستطيعون حماية الشعب من التهاب الأسعار؟

.. ويبقي بعد ذلك سؤال: لماذا تبقون؟ ألم يحن أوان الرحيل؟

الحقيقة أنه قد حان منذ زمن، لكن إطالة بقائه وبقائكم وبقاء سياساتكم، الفجة والمعادية لصالح الجماهير يشيع مناخاً من الاحتقان والضجر يضر بمجمل النظام ويعرضه للمخاطر والأنواء.

حوار جريدة روزاليوسف

أجراه : عبد الله كمال

ليس الحصاد السياسي مقصوداً علي رموز الحزب الوطني وقياداته ووزرائه، الفاعلون السياسيون علي الساحة أيضا هم من المعارضة، وقد اخترت للإضافة إلي هذه السلسلة من الحوارات كلا من رفعت السعيد رئيس حزب التجمع، ومحمود أباطة رئيس حزب الوفد، وأبدأ اليوم بالأول.

رفعت السعيد عضو معين في مجلس الشوري، وقد خاض حزبه عملية تطوير من خلال الانتخابات الداخلية في الموسم السياسي الحالي، وكان هناك صخب وضجيج في الحزب، وعلي الرغم من الفرص المتاحة سياسيا فإنه يبقّي حزبا بدون تأثير واسع، في حين أنه يحظي باعتراف قبول التنافس من الحزب الحاكم.

أين تكمن أزمة التجمع، وأين تكمن أزمة اليسار المصري عموما، وأين تكمن أزمة الأحزاب التقليدية في مواجهة حركات احتجاجية جديدة، وكيف يتطور العمل الحزبي في مصر؟ إن تلك هي بعض من الأسئلة التي طرحتها علي رفعت السعيد.

ولكنني في الوقت نفسه استمعت إلي تقييمه المتكامل حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة حكوميا، وقد اختار الهجوم على الحكومة من خلالها، واختار أن يكون ذلك مدخلة لتقييم الموسم السياسي، وبعد أن استمعت إلي رؤيته وناقشته فيها، بدون أن أعطي اعترافا بمصداقيتها فهي من وجهة نظري مليئة بالشغرات، انتقل الحوار إلي مساحات أخرى متنوعة.

فيما يلي الجزء الأول من الحوار:

* روزا: ما هي الملاحظات الأساسية التي تسجلها على مصر في الفترة من نوفمبر

- السعيد: المشكلة الحقيقية بيننا وبين الحكومة، أو مع الحكم ككل هي أننا نعتقد أن فكرة التنمية الاقتصادية كما تتصورها الحكومة تري أن الرأسمالية أن تترك للأغنياء الحق في أن يفعلوا ما يشاعون بالاقتصاد ويأخذوا ما يشاعون، ويتركوا ما يشاعون من فئات، هذا إن تركوه، ولهذا يتكلمون كثيرا عن نمو الاقتصاد وعن الناتج القومي العام، دون نتائج حقيقي ينعكس علي مستوي معيشة الشعب.

ويغض النظر عن الأرقام لأنني ممن يعتقدون أن الأرقام يساء استخدامها ويساء التلاعب بها، فهناك حكمة صينية تقول إن الكذب ثلاثة أنواع : كذبة كبري وكذبة صغري وأرقام، إنهم في الحكومة لا ينظرون إلي أين تتجه نتيجة الدخل القومي العام، أعتقد أن هناك حالة من الخلل في مصر غير معتاد في أي مجتمع متحضر أو نصف متحضر، وتتصاعد الأمواج بشكل سريع لتتركز الثروة في يد حفنة محدودة من البشر، ربما يكونون أفرادا ٠٠ أنا أتكلم عن مجموعة من الأفراد تنحاز إليهم الثروة ولا يترك للمجموع سوي الفئات.

* روزا: ألا تؤدي التنمية إلي تحقيق المجتمع الرأسمالي، وهو له أيضا ايجابيات؟

- السعيد : لا ٠٠ هذا مجتمع رأسمالي أحمق، أخرق، لا يعرف النتائج المساوية التي تترتب علي هذا الخلل المخيف في توزيع الدخل العام، هناك نظرية كانوا يحاولون أن يروجوا لها وهي «التساقط»، يعني لما الفلوس تطلع فوق، هتنزل لوحدها ويبدأوا يقدموا خدمات اجتماعية، لكن احنا عندنا في كثير من الأحيان رأسمالية رثة وهي محدثة نعمة ، يتباهون، تروح أفراحهم تتخفق، لما تجد أن الواحد فيهم صرف علي الفرح ٢٠ مليون جنيهه في تباه أحمق ٠٠ ناسيا أن هناك من لا يجدون القوت.

* روزا: أنت تتكلم عن سلوك الرأسمالية، وليس في مضمون الرأسمالية؟

- السعيد : نعم ٠٠ ولكن عملية التساقط التي يتكلمون عنها لم تحدث، بسيطرون علي الثروة بنهم شديد ويفسح لهم أصحاب المجموعة الاقتصادية المجال متوهمين أن هذه هي الرأسمالية، هذا غرس لعدم التوافق وعدم الرضاء، ومن ثم عدم الثقة في إمكانيات التقدم.

سأعطيك نموذجاً، الدكتور يوسف بطرس غالي (وزير المالية) مصمم علي أن الضرائب التصاعدية جريمة يتعين عدم اللجوء إليها، ويقف بشجاعة أمام مجلس الشوري ويقول: العالم كله توقف عن أن يأخذ بالضرائب التصاعدية وأنها أسوأ حاجة، وزراء الحكومة يقدمون أمام مجلسي الشعب والشوري بيانات خاطئة، نظام فك مجالس، أنا رديت عليه وقلت إن فيه ضرائب تصاعدية في السويد ٩٠٪، وفي أمريكا ٩٠٪ وفرنسا ٦٠٪ وكندا ٤٠٪.

فالراجل يقول هذا كان زمان، بس هما مش قادرين يتخلصوا منه، ويقول لكن دول شرق أوروبا (اللي هي دول متعثرة واللي بتخضع لآليات وأوهام زي اللي احنا بنخضع لها) هي التي لم تقرر ضرائب تصاعدية. يعني في النتائج اللي بتحصل عليها دول شرق أوروبا (أملة)، الناس هناك تجوع ومش لاقية تاكل.

إذن هناك خط ثابت هو تدليل حفنة من الأثرياء واعتبار أن هذه مهمة أساسية للحكومة، ونضرب أمثلة بقانون الاحتكار، قالوا إن الحديد يرتفع سعره في العالم كله، بس لو فيه ضرائب تصاعدية هيبقي فيه عملية تساقط قانونية، يعني نشوف اللي بينتجوا الحديد أد إيه ونفرض عليهم ضريبة تصاعدية.

ثم الأسمنت ده بقي لا مدخلات غالية ولا سعر السوق العالمي، الطن لا يتكلف أكثر من ١٢٠ جنيه، لأنك بتجيب تراب وتحط عليه غاز مدعوم وتعمل أسمنت، وبيع بالأسعار اللي بيقلوا عليها ثم يقولوا قدمناه للمحاكمة، مش عارف عملنا إيه. ١٠٠ إيه ولكن هم جميعاً يستمرون في عملية الابتزاز.

* روزا: هناك اتفاق علي أن يظل سعر الضرائب مستقراً، وألا يتم اللجوء إلي الضرائب التصاعدية، الاستقرار الضريبي له فوائد أيضاً يا دكتور.

السعيد : أنا هقولك هيحصل أيه لو فرضت عليهم ضريبة تصاعدية، هتحصل عملية التساقط ٠٠ مثلاً إذا أنا كسبت مليار جنيه، سأكتشف أن شريحة الضريبة هتعلي بدلا من أن أدفع ٨٠٪ أو ٦٠٪ أدفع ٢٠٪ اتبرع بالفلوس الزيادة، أبني جامعة، ابني مؤسسة لتشغيل العاطلين، كل ما يخطر علي بالك من عملية تساقط للثروة الاجتماعية ممكن يتم، لكن الإصرار علي عدم فرضها أنا مش فاهم أسبابه، والأمر يبدو كما لو أن فيه واحد

حالف على المصحف أو الأنجيل أنا مش هعمل ده، نحن إزاء حالة بدأت تتعقد الآن، الابتسامات التي تراها على وجوه الوزراء هي ابتسامات زائفة، لأنه ما الهدف من إصدار القوانين؟ تحقيق الرضاء الاجتماعي مش تحقيق الثروة لـ ١٠ انفار، أنت رئيس تحرير لجريدة قومية تكتشف أن هناك حالة من الرضاء الاجتماعي؟!

* روزا: ليكن هناك طموح أعلي .. ورغبة في المزيد، لكن هناك تقدما .

- السعيد : لتكن كل الإجراءات التي تتخذها حكومة نظيف صحيحة، هي صحيحة في الكتب، لكن إذا لم تحقق الرضاء الاجتماعي فهي خاطئة وفاشلة ومخيفة، لأنه في حالة تصاعد عدم الرضاء الاجتماعي سيكون هناك انفجار ، أنا حذرت قبل كده في مجلس الشوري ، معرفش حضرتك كنت موجود ولا مكنتش موجود .. قلت «احذروا غضبة الجياع» .. وبعد شوية بدأت طوابير الخبز تضرب في بعضها، مش معقول (!).

* روزا: لكن هناك أرقاما صادرة عن مراكز متخصصة تثبت وجود تطوير في المجتمع؟

- السعيد: حالة افتقاد الرضاء الاجتماعي لن تقاس بالكلام بتاع مجلس دعم اتخاذ القرار، لأنني لا أثق فى الأرقام ، لأنه يجري تذليلها لإرضاء البعض، أنا عايز أعرف أقعد في أي قهوة أو أتوبيس واسأل انتوا مبسوطين ولا مش مبسوطين، هنكتشف أن فيه حالة عدم رضاء اجتماعي وهي مخيفة، حالة افتقاد الرضاء الاجتماعي مخيفة ، ويهيا لهم إن كام عسكري من الأمن المركزي سوف يحقق الرضاء الاجتماعي، دا اسمه الكبت الاجتماعي، هذا الكبت ممكن أن ينفجر وحصل قبل كده .

* روزا: سوف أناقش تحذيراتك هذه وتحذيرات اليسار المتكررة بالتفصيل .. ولكن تفضل أكمل ملاحظاتك:

- السعيد: أنا عايز أقول البعض نظر باستهانة لفكرة التحركات الفئوية، قالوا شوية دكاترة أو مهندسين أو معلمين أو بتوع الضرائب العقارية جايبين نسوانهم وعاملين اعتصامات . يعني الاستهانة بعملية التحرك الفئوي إذا كان هناك من يشجع على التحركات الفئوية فهو الدكتور يوسف بطرس غالي .. ليه؟ هو صديقي ولا يجوز أن يحمل المسؤولية وحده، ولكنه جزء من منظومة تفكر تفكيرا خاطئا، لأن الدكتور يوسف بطرس

غالي يقولون له عمال المحلة مضربين .. يقول: يتفلقوا ، يقولوا له : عمال مين معتصمين، يقول : ما يعتصموا .. أنا لا أحد يلوي ذراعي .. ثم يخضع في النهاية .. والناس تتعلم أن الحكومة تخاف ما تختشيش .

النقطة الأخيرة في هذا الموضوع هي مواجهة الفساد، كنت زمان أقول إن الأحكام القاسية تخلي الناس تخاف، ولكن ثبت أن الفاسدين يعرفون أنه، الفساد يقاوم انتقائيا، وإذا اسمك لم يأت ضمن الناس المرضي عنهم يبدأوا يحفروك، الفساد، فساد، ويجب أن يحارب على قدم المساواة، وتساءل هما : ساكتين ليه ويهيا لك أنهم بيجمعوا المعلومات، وتكتشف أن الفاسد مش همه أي حاجة .

* روزا: ما هي خلاصة قولك إجمالا لكي نبدأ النقاش الموضوعي؟

- السعيد أنا رأيي إننا في وضع خطير .. حتي حين كان المديح يكال لهم في الخارج منذ ثلاثة أو أربعة أشهر أنا قلت للدكتور نظيف .. لا تغتر بهذا المديح، ليس المهم أن يرضي عنك الأجنبي، المهم الرضاء الاجتماعي الداخلي، فبدأوا يتكلمون عن التضخم وحالة من ارتفاع الأسعار وانخفاض في مستوي المعيشة، وأنا قلت له قبل ذلك «خلي وزراء يصمتون» لأنه لما كل واحد يعطي تصريح، أنتم تخسرون فهم وزراء لا يهتمون بمشاعر البشر، واحد يقولك اللي بيكسب جنيه ونصف في اليوم يبقى مش فقير إيه العبث ده .. ليه؟ .. هما جايين من لوكسمبورج، مش عارفين إن تذكرة المترو بجنيه، وأنه إذا كان هناك اللي بيكسب جنيه ونصف الجنيه في اليوم يقولوا عليه مش فقير معناه أنه لو نزل من بيته وركب مترو مش هينفع يرجع لأن مفيش نصف تذكرة، ولا ياكل ولا يشرب ولا ينام، وفيه وزراء يقولوا احنا منقدرش نتدخل في السوق الحرة .

* روزا: هل تري أنه لابد من تدخل الحكومة في آليات السوق الحرة؟

- السعيد : أيوه طبعا . ما هي أكثر البلاد رأسمالية تتدخل لحماية الفقراء، أخيرا نحن نعارض هذه السياسات مش لأننا معارضة ولكن لأن عنيينا علي الوطن، وعنيينا علي الشعب. حذرت في الماضي وأحذر الآن احذروا من تحول ما هو فئوي إلي ما هو مجتمعي، عمال ايه يعتصموا موظفين، اين يقولوا لما دا كله يتحول لمنظومة مجتمعية سيكون الأمن والأمر صعبا .

* روزا: لقد سألت عن ملاحظتك علي الموسم السياسي الذي مضى، أنت أبديت ملاحظتك علي الحكومة وسياستها، وقد أخذت راحتك في الكلام، وأريد الآن أن استفسر عن مجموعة من النقاط، خلاصة ما قلت علي إنه ملاحظات علي الحكومة ، علي الرغم من أنك تكلمت في البداية علي أنها ملاحظات علي الحكم، ما أريد أن نفهمه هو هل الخلاف الذي يراه التجمع مع الوضع السياسي هو مع سياسات الحكومة أم أنه خلاف مع الحكم؟
- السعيد أنا لا أخاف.

* روزا: من الذي اتهمك بالخوف، أنا لا أقصد، أجب يا دكتور علي السؤال.
- السعيد : الدستور ينص علي أن رئيس الجمهورية يرأس السلطة التنفيذية ويمارسها، إذن هو مسئول ولهذا أنا أدعو رئيس الجمهورية إلي أن يغير هذه الحكومة وقبلها أن يغير هذه السياسات لأنها سياسات ضارة بمستقبل الحكم.
* روزا: أنت قيمت هذه السياسات باعتبارها ضارة في ضوء أكثر من استناد وتبرير، منها مثلا التشكيك في الأرقام، علي أي أساس تشكك فيها؟
- السعيد ما أنا قلت اللي يكسب جنبه ونص.

* روزا: هذه ليست أرقاما ٠٠ هذا تقييم معايير قياسي؟
- السعيد : أنا عايز أقول، إننا اعتدنا أن نسمع من الحكومة وألا نتق فيها وسأضرب لك مثلا في مجلس الشوري، جاعتي الخطة فتحت البتاعة دي علي صفحة ٣٠ ايه الأرقام كذا، التعليم صرفنا كذا، الصحة كذا، اكتشفت الأرقام بتنهار، الأرقام في الموازنة تقول فيها زيادة في الاعتمادات والانفاق، فسألت الأرقام دي بتنقص، فيكون الرد علي سانجا، أصل احنا كنا بنبني ١٠٠٠ مدرسة في السنة، يعني كنا بنبي ٣ مدارس في اليوم ٠٠ دي أرقام مضللة ٠٠ مش صحيح.

* روزا: من الذي كان يقول الأرقام ٠٠ هل هو الدكتور يوسف؟
- السعيد : أنا ما بحبش اقول اسماء ٠٠ لكنه كان وزير التنمية الاقتصادية.
* روزا (ضاحكا): لا تريد أن تقول اسماء بسبب العلاقة القديمة بين وزير التنمية الاقتصادية واليسار؟!

- السعيد (ضاحكا أيضا): لا والعلاقة الجديدة كمان .. لأن فيه علاقة مصاهرة كمان، المهم هو نسي إن فيه فصولا فيها ٨٠ تلميذا نسي أن فيه فصولا ليس فيها مقاعد للتلاميذ، ونسي أن فيه مدارس في القاهرة، وفي المقطم تكتشف أن دورات المياه مغلقة .. وأن فيه أربعة آلاف طالب وطالبة يقضون حاجاتهم وهم في سن خطرة أمام بعضهم البعض، عارف أنا رديت عليه وقلت: كل حاجة حلوة، لكن البحث العلمي أرقامه تنقص فهل لم نعد بحاجة لبحث علمي، فلم يرد علي .

* روزا: أنت تتكلم إذن بخصوص أرقام الدكتور عثمان؟

- السعيد : أرقام الحكومة كلها مضروبة، الأرقام بتيجي من استخدام تعريفات غير دقيقة، لما تتكلم مثلا عن البطالة .

* روزا: هو معتمد تعريف بطالة .. متفق عليه علي الأقل في مقاييس الحكومة

- السعيد خلاص .. ممكن أعطيك مثلا آخر .. السنة اللي فاتت في الموازنة اكتشفنا أن فيه ٥٠ مليارا موضوعة للدعم، تكتشف أنها هي أصلا سعر الفائدة اللي بيحال لهيئة المعاشات لسداد الدين اللي اخذته الحكومة، دا يدخل في فوائد الدين لأنها استولت علي أموال المعاشات .

* روزا: فوائد رقمية ورقية .. دفترية تقصد؟

- السعيد : اعتبر دي زيادة في الدعم في حين أنها سداد لدين، كلام باقي يضحك ومحتاج واحد يفحص في الأرقام، لو اكتسبت الحكومة ثقة الرأي العام في أرقامها ومعطياتها أحنا نفسنا مش هنبص في الأرقام ونقعد نفحص فيها .

* روزا: ما هو الرقم الذي تعتقد أنه رقم غير حقيقي بخلاف رقم البطالة؟

- السعيد: رقم الدعم المقدم في الموازنة، رقم الديون .

* روزا: أنت تشكك أن فيه ١٢٥ مليار جنيه ذهبت إلى الدعم هذا العام؟

- السعيد : منها ٥٠ مليار جنيه كانت سدادا لدين التأمينات الاجتماعية، المبالغ اللي أنت اتكلمت فيها هي سداد لفوائد الدين اللي اخذته الحكومة وهو إجمالي أموال التأمينات الاجتماعية، هذا ليس دعما .

* روزا: وكيف تري رقم معدل النمو؟

- السعيد: تخص الأداء الاجتماعي وحماية الفقراء، الفقراء يزدادون فقرا، و لثروة تتمركز. أنا عايز اعطيك نموذج لماذا فشلت صفقة بيع بنك القاهرة.

* روزا: قل لماذا؟

- السعيد: لأن الحكومة تبيع بنك القاهرة في ظل أزمة مصرفية عالمية ناتجة من انهيار سوق العقارات الأمريكية وانهيار المصارف الأمريكية بسبب عجز الناس عن سداد قروض العقارات وانتقلت الأزمة إلى أوروبا بالإضافة إلى مشكلة ارتفاع أسعار البترول فالوقت غير ملائم.

* روزا: يبدو أنك لا تختلف مع المبدأ. عموما حين اتخذ قرار بيع بنك القاهرة لم تكن هذه الأزمة علي هذا الشكل، كان يمكن للحكومة إذا كانت علي هذا القدر من التساهل الذي تتحدث عنه أن توافق علي أي رقم عرض عليها. وتنتهي الصفقة، لكن هي أخذت قرارا بإفشال المزاد ورفضت اتمامه، ولم أسمع أحدا من المعارضة يتحدث عن أن الظرف العالمي لم يأت بأسعار حقيقية للبنك؟

- السعيد: بعد قرار بيع بنك القاهرة احنا اعتراضنا.

* روزا: اعتراضكم لم يكن له علاقة بالأزمة العقارية؟

- السعيد: لأن الأزمة العقارية لم تكن قد وجدت.

* روزا: نفس الكلام ينطبق علي الحكومة؟

- السعيد: أنا حذرت أن الوقت غير ملائم. لو حضرتك بتبيع عربية واكتشفت أن سوق السيارات مضروب وأن العربية اللي تساوي عشرة جنيه تباع بـ ٦ جنيه هتعدل عن بيع العربية، دا العقل الطبيعي، النقطة الثانية التقارير التي نشرت عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عدم الرضاء الاجتماعي كل هذا يؤثر على الراجل اللي جاي يدفع كذا مليار، ومن هنا اللي جاين كانوا مضربين أصلا، يعني البنك الأهلي اليوناني ضعيف ومضروب وقدم سعرا أقل بكثير جدا من قيمة الأصول، تعرف البنك دا عنده كام فرع.

* روزا: المسألة تختلف هل يباع البنك علي أساس أنه أفرع وعقارات ٠٠ أم علي أنه مؤسسة اقتصادية؟

- السعيد: لأ ٠٠ يباع علي أساس أنه كل حاجة ٠٠ يباع علي سعته وعقاراته وعلي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

* روزا: أحد المتحاورين في سلسلة روزا اليوسف قال إن المعارضة أعطت أهمية كبري لموضوع بيع بنك القاهرة جعلته أساسيا في النقاش علي الرغم من أنه ليس أولوية للرأي العام؟

- السعيد : لأن المعارضة تدرك الخطر ٠٠ مفيش بلد وفي ظل تنمية وطنية مستقلة تتبع مصارفها وكل مرة يقولوا آخر مرة.

* روزا : لكن الاستراتيجية الاقتصادية المعلنة هي أن هناك بنكين عامين سوف يظلان موجودين؟

- السعيد : بيع بنك القاهرة يقصم ظهر بنك مصر .

* روزا : لماذا؟

- السعيد : لأنك حولت كل ديون بنك القاهرة إلى بنك مصر .

* روزا: هذا كلام غير منطقي وغير واقعي .

- السعيد : هذا كلام منطقي واتحدي، شوف ديون بنك القاهرة راحت فين، أنا عايز أقول إنها حيلة صغيرة، أنت عايز تبيع بنك القاهرة بيعه، وأنا ضد البيع ٠٠ ولكن تدمجه في بنك مصر وتدخل ديون لبنك مصر ثم تبيعه وهو نظيف، طيب بنك مصر يعمل ايه ٠٠ يضعف ٠٠ فيه سياسة غير منطقية ٠٠ أنا معنديش مشكلة في التفاوض مع هذه الحكومة ونتحداهم، هاتهم يطلعوا ونقعد معاهم ونتحاور في التلفزيون نسمع منهم .

* روزا : هذه أسهل حكومة تتكلم معاهم وتتناقش معاهم في الأحزاب والتلفزيون .

- السعيد كان زمان، لقد أغلقت أبواب التلفزيون أمام المعارضة .

* روزا: من قال هذا ٠٠ ومنذ متي؟

- السعيد : منذ ثلاثة أشهر كل البرامج الحوارية دي اختفت، رفعت السعيد، محمود

اباطة والقياديون في الأحزاب السياسية اختفوا من خريطة التلفزيون عن عمد .

* روزا : كيف تقول لا يوجد حوار مع الحكومة وأنت عضو في مجلس الشوري وتناقشها يوميا؟

- السعيد : أنا أتحاور في الجلسات، حين استدعاني الدكتور نظيف علشان يناقش موضوع الدعم قلت له رأيي بغاية الصراحة وكان من أهم الطلبات التي طلبتها منه «عايز تحافظ على كرامة حكومتك ٠٠ امنع وزراءك من الإدلاء بالتصريحات لأنه كل ما واحد يفتح فمه يسئ للحكومة فضحك .

* روزا : ربما ضحك باعتبار أن هذا كلام لطيف ٠٠ لست أدري سبب ما أضحكك، ولكن كيف يمكن أن تقترح علي رئيس الوزراء أن يمنع وزراءه من الحديث؟

- السعيد : لأن دا دليل علي أنهم ليسوا أذكاء ٠٠ أنا عايز أقولك أنهم لو امتحنوا في الاقتصاد يجيبو ٩٠٪ لكنهم ليسوا أذكاء في التعرف على مشاعر الجماهير وهم ليس لهم علاقة بهم، مش هنا . ومستندين إلي أن النظام قوي ومعاه أمن مركزي واللي يتكلم هنكسر بقه ٠٠ وأن الانتخابات بتفوت .

* روزا: لو أنها بتفوت ٠٠ تبقي فاتت من أجل أعضاء التجمع الذين دخلوا مجلس الشوري .

- السعيد : أنا لا أدعي أن كل الانتخابات مزورة ولكن الشفافية نص نص .

* روزا: دعنا نتكلم عن فكرة أنك تقول إن الوزراء لا يحسون بمشاعر الناس، هم يتكلمون عن أنهم حققوا إنجازات والدخول تضاعفت، والأوضاع الاقتصادية والأرقام التي ترفضها بخصوص دعم اتخاذ القرار تؤكد أن فيه ٣٠٠ ألف سيارة تباع وأن الشقق تباع بكثرة وأن أعداد الطبقة المتوسطة تتزايد . وأن فيه ناس تدخل المدارس الخاصة كثيرة، وأن الأرقام الموجهة للصحة والتعليم قلت ، لكن الأرقام الموجهة للدعم الغذائي موجودة ٠٠ هم يقولون نحن لا نسعي للشعبية بقدر ما نسعي للإنجاز ٠٠ ما هو تعليقك؟

- السعيد : لاحظ أنك تكلمت عن شراء السيارات وشراء الشقق .

* روزا : وتكلمت عن المبلغ الموجه للدعم؟

- السعيد : ولم تتكلم عن الأشخاص اللي مش لاقين يأكلوا أو يحصلوا علي قوتهم اليومي . . زمان في مجلة الطليعة عملنا حوارا مع شخص يسمي عبد التواب وكنت بسأله بتصرف ايه؟ جبت ايه؟ فيروح عبد التواب السوق ويسأل الرجل هات لي المفصص عشان يأخذ أرخص حاجة . وقال لي في الحوار: أنت جاييني هنا خبير فقر؟

* روزا: عبد التواب ده كان عضوا في حزبكم؟

- السعيد : لا . . كان عاملا تم انتقاؤه عشوائيا .

* روزا (ضاحكا): ما الذي يجعلني أصدق . . ربما كان مسئولاً في وحدة تثقيف حزبية؟

- السعيد: خلاص ، أنا عايز نلجأ للفقراء، مثلاً خمس ربات منزل من بين اللي هما بيحصلوا علي أجور متدنية، ونسألهم بيعيشوا ازاى . . بتاكلوا ايه، أنا فوجئت أن واحد باعت لي رسالة على الإنترنت مش موجهها لي، موجهها للرئيس ولم أنشرها، بيقول أنا باخد مرتب ١٨٠ وعندي ولد وينت وساكن فى منشية ناصر في غرفة فوق السطح بروح للراجل بتاع الفول يعطيني (مئة فول) امشيها علي شقة رغيف واعطيها للولد ساندوتش ياكله .

* روزا: ألا يمكن أن تجدوا في هذه القصص يا دكتور . . لقد رأيت مثل تلك الطرفة في فيلم بحب السيماء . واقرأ هذه الحوادث فى جريدة الأهالي منذ سنوات؟

- السعيد : أنا عايز أقولك . . أنت تتوهم أننا نحاول إثارة مشاعر أحد . . الوزراء لا تنتثار مشاعرهم بأن تكلمهم عن الفقر، بالعكس بالنسبة لهم مش مهم .

* روزا: من لديه هذا الإحساس؟

- السعيد : احلف لك . . بس لن اقولك اسم لأنه عيب . . أحد الوزراء استوقفني فى أحد الاحتفالات وقال لي . . يا أخي بشروا انت تقف في مجلس الشوري وتقول احذروا غضبة الجياع، قلت له هو الرسول قال ايه قال «بشروا ولا تنفروا» ولم يقل بشروا ولا تتنيلوا . . القاعدين سمعوا . وقلت خافوا على نفسكوا لأن الناس ممكن تجد نفسها تموت من الجوع . . اقسم لك بحياة اولاد واحفادي لم يهتم وقال هامساً لي : ما يموتوا . . حوار سياسي راق يعبر عن مشاعر وزراء متحجرة لا تتعامل مع الناس ولا تحس بالناس ودا

نتيجة لأنك تجيب وزراء غير سياسيين.

* روزا : هذا الكلام متكرر.

- السعيد : النتيجة تزداد سوءا .

* روزا : هل لابد أن يأتي الوزير من معسكر اليسار لكي تعتبروا أنه سياسي، ثم من هو الوزير السياسي؟

- السعيد : هو انت مش سياسي؟

* روزا : أفهم من سؤالك أنك ترضي عني . . عموما أنا لست وزيرا والحمد لله .

- السعيد : أنا لا أقول يأتوا بوزير سياسي أنا متفق معاه . . أنا بقول يجيبوا وزير تربى سياسيا . . عرف يعني ايه يتحاور مع الناس وال جماهير، هاتوا وزراء من قيادات الحزب الحاكم بس يكونوا سياسيين .

* روزا : أثبتت هذه الدراسات والسياسات التي وصفتوها كثيرا بأنها أكاديمية أنها تحقق نجاحا؟

- السعيد : الذي يسمونه نجاحا أنا أري أنه ليس نجاحا، أنا أري أن النجاح يكون في الرضاء الاجتماعي .

* روزا : حين كان الدكتور عاطف صدقي يقوم بإصلاح اقتصادي قال اليسار إن هناك ثورة سوف تحدث، وسوف تحدث انهيارات، وتواصل هذا الكلام مع حكومة الدكتور الجنزوري، ثم مع حكومة الدكتور عاطف عبيد، ومازال الخطاب اليساري نفسه متكررا منذ عقد المؤتمر الاقتصادي ولم تحدث الثورة الاجتماعية التي تبشرون بها؟

- السعيد : أنا أولا . . لا أبشر .

* روزا : أنت تقول احذروا غضبة الجياع . . معناها ايه؟

- السعيد : أنا لا أخاف من الثورة الاجتماعية . . اذا كان هناك حالة من التحرك الشعبي، ولكن أحذر، أحذر من أن هناك من يتربص بالتحركات الجماهيرية التي قد تؤدي إلي وقوع هذا البلد كله في قبضة من لا يستحق، نحن نواصل المعارضة لأننا لا نعارض من أجل المعارضة، نحن نعارض سياسات ولهذا عندما توجهت وقلت لتذهب هذه الحكومة

وليذهب قبلها هذا التوجه السياسي والاقتصادي فأنا أقول هذا لأنه أدى إلي حالة من
افتقاد الحكم كله للرضاء العام.

انا بصفتي المواطن رفعت السعيد أسأل الرئيس مبارك إلي متى تصبر علي هؤلاء
وعلي ما يفعلونه بالشعب المصري؟

* روزا: من المؤكد أن لدي الرئيس معلومات لا تتوافر لك بخصوص الوضع
الاجتماعي وبخصوص الأرقام التي تشكك فيها؟
- السعيد : الحكم هو الشعب .

* روزا: أنت تتحدث عن أن هذا الشعب سوف ينفجر ويغضب منذ حوالي ٣٠ سنة
ولم يحدث؟

- السعيد : الفرق بيني وبينك أني درست تاريخ، كنت زمان أقول لتلاميذي في الجامعة
ما يتحقق تاريخيا لا يتغير إلا تاريخيا، حالة الاحباط والكبت للجماهير تراكمت تاريخيا،
والناس بدأت تنفجر والظواهر اللي بتشوفها لم تكن موجودة قبل ذلك، مكنش موظفي
الضرائب العقارية يعتصموا ويجيبوا ستاتهم .

* روزا : هناك من يحلل ذلك على أنه نتيجة حراك سياسي مختلف، الوضع السياسي
في المجتمع مختلف؟

- رفعت: ليس حراكا سياسيا .. بل حراكا اجتماعيا مختلفا .. ضج الناس .. عايز
أقول أنه لما قامت ثورة ١٩١٩ لم يكن يتوقعها أحد أبدا، كان سعد زغلول قبل أن يعتقل
يقول لابد من قارة، فجاءت القارة، وبدأت ثورة ١٩١٩ مجموعة من الطلبة راحوا قابلوا
عبد الرحمن باشا فهمي في بيت الأمة، وقالوا له عايزين نعمل مظاهرة قال لهم لا تثيروا
غضب القوم علينا قالوا لا إحنا هنتظاهر، وقال لهم: إن المسألة ليست عبث أطفال، وفي
سنة ١٩٣٥ لم يكن أحد يتوقع التحرك، وفي ١٩٤٦ لم يكن أحد يتوقع التحرك، وفي ١٩٧٧
من اللي كان متوقع أن شوية إجراءات اقتصادية تعمل دا كله .. لا تظمنن لهذا الهدوء .

* روزا : يا دكتور لا تدخل معايير السياسة في الحكم علي التاريخ .. انت تحكم علي
فترات لها عناصر مختلفة أيام الاحتلال؟

- السعيد أنا أقولك أن تحرك الشعب المصري لا ينتظر أحدا .

* روزا: يكرر اليسار كثيرا الحديث عن سيناريو ١٩٧٧، إن اللي حصل في ١٩٧٧ أنت هل تعتقد أنه سيتكرر بهذا الشكل كما يعتقد كثير غيرك من اليساريين؟

- السعيد : أنا لا أعتقد أنه سيتكرر ، أنا أحذر من أن يتكرر .

* روزا: على الرغم من أنك أعلنت لا تنزعج كيساري من حركة اجتماعية؟

- السعيد : أنا أوقظ النائمين في الحكومة الذين يهيا لهم أنهم سوف يسيطرون علي هذا الجيش من الفقراء بقوات الأمن المركزي، محدش هيقدر يوقفهم وأنا أخشي علي مستقبل مصر أكثر، ولا أخشي علي مستقبل هذه الحكومة .

* روزا : لم يشكك في خشيتك علي مصر ولكن كيف تري هذه الحركة كما تتوقعها، هل هي نوع من الفوضي، وهل ترحب بها أم تحذر منها؟

- السعيد : أنا أرحب بها إذا كانت لها قيادة قادرة على توجيهها نحو المستقبل، أنا عايز تغيير يحقق لمصر مستقبلا أفضل .

* روزا: صف لي هذه الحركة التي تتوقعها، هل هي تغيير اجتماعي عن طريق صندوق الانتخابات أم تغيير عن طريق فوضي في الشارع؟

- السعيد: هذا يتوقف علي رد فعل النظام، حين خرج مليون مواطن في الشارع مثلما حدث في ١٩٧٧ اضطرت الحكومة إلي أن تتراجع ولغت قرارها .

* روزا : لم يخرج مليون مواطن في ١٩٧٧؟

- السعيد : مخرجوش؟؟ خرج كم إذن؟

* روزا: ألم تقل أن أي أرقام ليست صحيحة؟

- السعيد : الناس خرجت من أسوان لإسكندرية وفي كل القري . . أنا في المنصورة شفت كيف كان الناس يدخلون منزل المحافظ ويطلعوا اللحم من الثلاجات .

* روزا: هذه الحالة أنت تعتقد أنها ممكن أن تحصل، أريد توضيحا، لأن هذا الكلام يتكرر في خطابكم وفي خطاب آخرين؟

- السعيد: ما الذي يمنعها، إذا كانوا يظنون أنه يمكن منعها بالأمن المركزي، الأمن المركزي لن يستطيع أن يمنعها، أنا أقول إنها ممكن تحصل .

* روزا: لماذا .. اقنعني بصدق تحليلك .. حتي لا اعتبره مجرد كلام.

- السعيد : لأن الرضاء الاجتماعي مفتقد، لأن الناس أحيانا تبنت بلا عشاء، لأن الناس مش لاقية تودي ولادها مدارس محترمة، الناس مش لاقية تاكل .. انا كنت في اسكندرية عاملين مؤتمر، واحدة ست قالت لي : « مش لاقين ناكل، كنا زمان نقلي شوية بتتجان ونتعشي بيهم .. طب الزيت غلي والبتنجان غلي .. نتعشي بابه؟».

* روزا : انت لا تقدم تحليلا متكاملا يؤدي إلي دعم ما تقول .. من توقعات، عموما كيف يقيم الدكتور رفعت تأثير الأزمة الاقتصادية الدولية علي الداخل وهل تلتمس العذر للحكومة في بعض الأحيان؟

- السعيد : بالضرورة أي نظام الآن خاصة في ظل عصر العولمة وحرص الحكومة علي أن تربطنا بالدولار والاقتصاد الغربي والسوق الأوروبية المشتركة، بالضرورة يتأثر ولا أنكر أن هناك أسعارا تتزايد عالميا .. أن يؤخذ خبز الفقراء في العالم ليعطي وقودا لسيارات الأغنياء .. هناك جرائم موجودة، وهذا ينعكس علي الاقتصاد المصري، ولكن الاستسلام لهذا الأمر أصبح سمة الحكومة والنظام، التي كان يتعين لها أن تغير قانون الضرائب لتفرض الضرائب التصاعدية.

* روزا: هل المناذاة بالضرائب التصاعدية فكرتكم؟

- السعيد: دي فكرة الرأسمالية .. باعتبارها المخرج الوحيد.

* روزا: الحكومة تري أن الضرائب التصاعدية ليست حلا وأن علينا أن نثبت أسعار الضرائب لفترات طويلة ؟

- السعيد : أنا عايز اسأل الحكومة وجهابذتها لماذا لا تهز الضريبة التصاعدية النظام في السويد أو في فرنسا .

* روزا: تقول لأن هذه الضرائب التصاعدية مستقرة هناك منذ زمن، الحكومة تتحدث عن أنها أحدثت تغييرا في أسعار الضرائب وأنه عليها أن تبقي عليها لفترات لكي تجتذب المستثمرين الخارجيين.

- السعيد : الحد الأقصى لتحديد الشريحة في مصر هو ٤٠ ألف جنيه يعني إيه، يعني ١٠٧ جنيهات في اليوم .. اي سواق ميكروياص شاطر يكسبهم في اليوم، فهل المنطقي أن

يكون سواق الميكروباس في نفس شريحة أغنياء مصر، ليس منطقيا .

* روزا: علي قدر دخلك تدفع نسبة مئوية منه؟

- السعيد : تدفع ذات الشريحة أي ٢٠٪؟

* روزا: أن ٢٠٪ من الـ ٤٠ ألفا ليست هي ٢٠٪ من ٤٠ مليارا .

- السعيد : هؤلاء الرأسماليون وحوش وهم محدثو نعمة .

* روزا: أنت تتكلم عن الرأسمالية باعتبارها محدثة نعمة .. ألا توجد رأسمالية

وطنية في مصر؟

- السعيد : مصر اجتثت الرأسمالية الكبيرة من جذورها، فأنت عندما تعود الآن

تنشئ فئات لم تكن موجودة في الماضي .

* أليس لها تقاليد الرأسمالية القديمة؟

- السعيد : تعرف لا يوجد في العاشر من رمضان لجنة نقابية واحدة .

* روزا: هذه قد تكون مشكلتكم أنتم .. تيار العمل النقابي عمل يساري بالدرجة

الأولي؟

- السعيد : عندما يتوظف العامل في المدن الجديدة عند الرأسمالية المصرية المحترمة

يوقع علي استقالته قبل استلام العمل .

* روزا: أنت شخصا متهم في بعض الوقت بأنك تفرض علي عاملين عندك في

الصحيفة (الأهالي) بأن يوقعوا علي استقالتهم أولا .. نفس الحكاية التي تنتقدها؟

- السعيد : هنخلص دي وارد عليك ، العامل يوقع علي استقالته ويوقع علي استمارة

٦ واحيانا يوقع علي شيكات علي بياض، بيتدي يعمل لجنة نقابية وتخرج استمارة ٦، يقل

ادبه يطلع شيك علي بياض، فإذا حد يقول لرفعت السعيد أنه ييمضي الناس، أتحدّي أن

تثبت أنني قدمت استقالة من واحدة .

* روزا: عارف أن الكلام ده غير دقيق، ولهذا قلت أنت متهم، ولكن قد يجوز أن يكون

اتهامك للآخرين غير دقيق أيضا .

- السعيد : أنا أدعو روزا لأن تذهب لـ ٦ أكتوبر والسادات والعاشر من رمضان وأن

تسعي لأن تجد لجنة نقابية.

* روزا : لنفرض أن هذا صحيح... أين إبداعكم السياسي... أين تحرككم النقابي؟

- السعيد : إبداعنا السياسي. مين قال إن احنا ملناش عمال هناك، لكن منقدرش ننظمهم في نقابات، لما يبقى عندك لجنة نقابية محترمة تعرف تتفاوض معاها، لكن لما راحوا في مصنع العامرية الوزيرة تبعت وكيل أول الوزارة يقولهم ابعثوا لي ناس اتفاوض معاها يقولوا له لا... اتفاوض معاها كلنا... عدة آلاف من العمال... ليس لهم ممثلون... ويريدون أن يتفاوضوا جماعة.

هنا تكتشف الرأسمالية أنها أخطأت لأنها جردت العمال من سلاح العمل النقابي... الآن هم يكتشفون خطأ سياسة رفض العمل النقابي لأنهم يفتقدون شركاء في التفاوض أنا اتصلت بالوزيرة عائشة عبدالهادي قلت لها ابعثي حد يتفاهم مع الناس دول... وقالت لي مش لاقية حد اتفاهم معاها... نحن في حاجة لنظرة جديدة في التعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بعقل منفتح.

* روزا : قل اقتراحا للحل ؟

- السعيد : مزيدا من الشفافية والعدل الاجتماعي... وفرض شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل، يمكن الدولة المدنية من سداد ما عليها من التزامات صحة وتعليم وإعلام، لا يمكن أن يكون ذلك إلا بإعادة توزيع الدخل القومي يشترك فيه الجميع ويدرك الجميع أنها ضرورة اجتماعية ومجتمعية.

* روزا : اقترح سياسة من رؤي وأفكار الحزب.

- رفعت السعيد : ما أنا بقول أهوه.

* روزا : أنت تتحدث عن مزيد من الشفافية، فهناك أساس في الفكر الذي تتبناه يقوم علي الشفافية، وأنت تتحدث عن مزيد من العدل الاجتماعي، وهذا أساس آخر.

- السعيد : لابد من الشفافية والديمقراطية والعمل النقابي المستقل، نقابات يعني حركة نقابية مستقلة، وأنا أكرر بدون رضا اجتماعي يتحقق عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وبدون تحقيق العدل الاجتماعي وزيادة انفاق الحكومة علي الخدمات الأساسية التي لن تأتي إلا عن طريق توزيع الدخل بدون هذا لا أمل.

الحلقة الثانية

في الحلقة السابقة شن الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع هجوما حادا علي الحكومة وسياساتها ٠٠ واليوم يمضي معه الحوار في اتجاه أبعد ٠٠ إذ نناقش معه أوضاع اليسار والإسلام السياسي، وعلاقاته بالحزب الوطني والجدل الداخلي في حزب التجمع.

إن كثيرا من الآراء التي يقول بها الدكتور رفعت تختلف مع قناعاتي ورؤيتي، لكن الحوار قيمته في أن هناك سؤالا يطرح يعبر عن حقائق مختلفة وعن رؤية مناقضة، بقصد الوصول إلي تحليله الدقيق من جانبه للمشهد السياسي ومستقبله. ومن ثم فإن وجود الدكتور رفعت في تلك السلسلة من الحوارات هو قيمة حقيقية، ليس فقط لما يمثلته من تاريخ ومواقف وانتماء ٠٠ ولكن لأنه يعبر عن تيار وطني، مشارك في العملية السياسية من داخلها، وحتى لو كان ينتقدها ويهاجمها فإنه يعمل من داخلها ٠٠ وذلك هو الفرق بين الفوضي والديمقراطية.

* روزا : أرشح هذه النقطة التي كنا قد توقفنا عندها، وهي : كيف يمكن للحكومة أن تزيد الانفاق على الخدمات الاجتماعية التي تقول إنها تتراجع في الانفاق عليها ٠٠ في ضوء أنها تحتاج إلي زيادة المبالغ المخصصة لدعم الغذاء والطاقة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية ٠٠ ما هي الطريقة؟

- السعيد: الرئيس قال : إن دعم الطاقة ٦٣ مليارا ٠٠ أنا قلت وهذا رقم صحيح ٦٠٪ من هذا الرقم يعطي لـ ٤٠ مصنعا بتعمل بها الحديد والأسمنت.

* روزا : ليس صحيحا.

- السعيد : لا ٠٠ صحيح.

* روزا: أرقام ليست صحيحة ٦٠٪ من ٦٣ مليارا؟

- السعيد : بيروح لـ ٤٠ مصنعا .. مصانع الحديد والأسمنت والسيراميك .

* روزا : ومصانع الأسمدة؟

- السعيد : ومصانع الأسمدة .

* روزا : هل هذه ٤٠ مصنعا؟

- السعيد : التي تستهلك الكمية الأكبر من الطاقة .

* روزا : أنت تعرف أنه حصل تغيير علي هذا الوضع .

- السعيد : نعم .. نزل .. بس مش كفاية .

* روزا : وتعرف أن هناك جدولا زمنيا حددته الحكومة لترفع الدعم نهائيا عن الطاقة الموجهة لتلك المصانع .

- السعيد : هو أصلا إتعمل ليه؟ واستمر ليه .

* روزا : تشجيعا للصناعة .. أنا شخصيا على الرغم من اختلافي مع هذه السياسة لكنني لم أسمع كلمة من المعارضة بخصوص هذا الموضوع إلا بعد أن تناقشت فيه الحكومة .

- السعيد : مش صحيح .. موضوع الدعم في الطاقة احنا في «الأهالي» بقالنا سنتين بنتكلم فيه . وعلي فكرة أنا طلبت في مجلس الشوري مناقشة هذا الموضوع .. الدكتور يوسف (وزير المالية) وقف وقال لا مجال لمناقشة هذا الموضوع الآن .. خلينا نتفق علي شيء هل تعتقد أن اسلوب توزيع الدخل القومي العام عادل؟

* روزا : ما هو جواب حضرتك علي سؤالك؟

- السعيد : بل ظالم وجائر ولا أمل في تحقيق استقرار أو تقدم اجتماعي أو تقدم في الصحة أو التعليم دون تحقيق هذا المطلب .

* روزا : نفترض أن وجهة نظرك سليمة .. لكن أنتم في النهاية مجرد معارضة صوتية لا تؤثر في الحكومة ولا تخشاكم لأنكم بلا وجود حقيقي في الشارع ولا تعبرون عن قطاعات حقيقية وتتهمكم الحكومة بأنكم لا تقدمون البدائل ولا تملكون قدرة تنظيمية؟

- السعيد : الحكومة تتمتع بأغلبية برلمانية لا أريد أن أصفها .

* روزا: لماذا لا تزيد... وصفها؟

- السعيد : أتت في كثير من الأحيان عبر إجراءات غير شفافة..

* روزا: أنت تتحدث إذن عن صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب بمن في ذلك عضو البرلمان عن «التجمع» محمد عبد العزيز شعبان؟

- السعيد: يعني هو لما يطلع محمد عبد العزيز شعبان... يعني بأقول انكم قمتم بالتزوير في كل الانتخابات، هو منطقي أن خالد محيي الدين ولا البدري فرغلي يسقط في الانتخابات.

* روزا: من الذي كسب خالد محيي الدين ومن الذي كسب البدري فرغلي، الذين كسبهم آخرون، ليس الحزب الوطني، قيل إنهم سحبوا البساط منكم في الشارع، علق على هذا لو سمحت؟

- السعيد : اللي همه؟

* روزا: الإخوان؟

- السعيد : أنا أبحث عن مسئولية النظام في موضوع الإخوان، أنا عايز أقول إن الحكومة مثلها مثل كثير من الدول الغربية تتصور أن مواجهة التأسلم تتم عبر إجراءات أمنية أو إجراءات أقول إنها غير شفافة، وعايز أقول أن في الانتخابات الماضية بعض اساطين الحزب الوطني كانوا في معركتهم الانتخابية علي علاقة بالإخوان ومعروف أن بعض قادة الحزب الوطني كانوا مقسمين الدائرة، أنا أخذ فئات وأنت عمال إلي هذا، ومعروف أن الإخوان أدخلوا دوائر لناس من الحزب الوطني.

* روزا: هل تتكلم عن حزب أتى لنفسه بعدو؟

- السعيد : أشخاص... الحزب أفراد ذوو نفوذ... أنا عايز أقولك واقعة إضافية في الحوار الوطني الذي حضرته كل الأحزاب تقدمت باقتراح مكتوب لمحاولة ضمان ايقاف الانفاق المجنون علي الانتخابات الذي استند إليه الإخوان... الإخوان كسبوا بشيئين... الاتجار بالدين وشعار الإسلام هو الحل، والانفاق الجنوني اللي انفقوه.

المهم... تقدمت باقتراح مكتوب إلي مؤتمر الحوار ووافق عليه بالاجماع وكان من

الموافقين صفوت الشريف وكمال الشاذلي، ولم يأت في التعديل الذي صدر وكأن الانفاق مسموح به، لأنني اعتقد أن البعض شاف أنه لو قيدنا الانفاق هو نفسه مش هيقدر يلتزم وإن التزم لن ينجح. نيجي لموضوع الإخوان. . . التأسلم لا يواجه بالأمن فقط، أقل درجة من المواجهة هي الأمن؟ الإرهاب يبدأ فكرة عندما تتسلط فكرة خاطئة تقول للمسلم أنك لكي تكون مسلماً حقاً عليك أن تقتل الآخر. . . أي آخر . من يخالفك في الرأي أو العقيدة ، هذه العملية عملية فكرية تحتاج لمواجهة فكرية . وأنا أسألك كم من قادة الحزب الوطني يفعلونها. . . ولا واحد . . . كم من كتاب الحزب الوطني يفعلونها ولا واحد. . . صحف قومية.

* روزا: ماذا تقول يا دكتور؟

– السعيد : أنتم في روزاليوسف قادة في مواجهة هذا التطرف ما أنا عارف.

* روزا: وأنت تتحدث عن الصحف القومية؟

– السعيد : فيه صحف قومية لاتزال تفتح صفحاتها للمتأسلمين لكي ينفثوا سموهم وعموما الإعلام عاجز عن مواجهة هؤلاء الناس.

* روزا : ننقل مؤقتاً إلي نقطة أخرى، ما الذي حدث في حزب التجمع خلال الموسم

السياسي الفائت؟

– السعيد : البعض تصور أن هناك صراعا بين أشخاص بالحزب، حزب التجمع عصي على الانقسام، ليس لأنه تنظيم حديدي بل لأن هناك ديمقراطية، لا يسمح لأحد أن يتحجج بأن يشن حرباً ضد الحزب وسط الناس، الأستاذ أبو العز الحريري رشح نفسه رئيساً للحزب وهذا حقه وواجبه وقدم معطياته وآلياته وواجباته ودخل الانتخابات، وكانت شفافة بكل المعايير، لما جينا يوم عملية الانتخابات أنا ناديت الأستاذ أبو العز الحريري وقلت له هات مندوبين لك يقعدوا في لجان الانتخابات. . . قدم أربعة. . . ليسوا أعضاء في المؤتمر.

* روزا: ماذا. . . هل أحضر أخوانه وإبنائه؟

– السعيد: يعني. . . رغم أنهم ليسوا أعضاء في المؤتمر، ومع ذلك وافقته، وابن الأستاذ أبو العز وقع علي محاضر الفرز بنفسه، بعد ذلك إحنا معندناش مشاكل، الذي يخطئ نغفر له مرة واثنين وثلاثا وعشرا، ولا نتوقف عند المماحكات الشخصية، نحن نطالب بما

يمكن تسميته بالديمقراطية المفرطة لأننا نعرف أنه لا يوجد أسري حرب في الحياة السياسية، ولأنه لو مفيش لجنة أحزاب وسماح وقبول كان يمكن أن تخرج مجموعة أو اثنتان من أي حزب ويؤسسوا لهم حزباً. وهذا غير موجود، وأنا أرى أن لو ده موجود كانت الأمور أكثر صحة.

* روزا : لو انشقوا عنك؟

- السعيد : ما يجراش حاجة .. أنا لا احتمل أسري حرب .. حين تأسس منبر اليسار كان عندنا وفديون وناصريون، وحين أسسوا الوفد استأذن الوفديون في الرحيل، قلنا لهم مع السلامة، ولما الحزب الناصري اشهر من هنا من داخل التجمع وانضم إليه أعضاء معندناش مشكلة، لا نزعم أننا كل اليسار، ولا نزعم أننا نمثل كل اليسار، نحن نزعم أننا خيمة أكثر اتساعاً من أعضائنا، تحاول أن تظل وتقوي قوي التقدم في المجتمع.

* روزا: كثر السقوط في هذه الخيمة؟

- السعيد : ايه المشكلة.

* روزا: تفقد وظيفتها؟

- السعيد : أنا عندي نظرية، حزب التجمع لا يقوم علي فرض رأي الأغلبية وانما يقوم علي التوافق. من زمان عندما كانت هناك فصائل، كان فيه بعثيون وناصريون وقوميون وماركسيون كيف تتعامل مع هذا؟ تأخذ ما يتوافق عليه الجميع، ودا جاي من الاسم كمان .. لما جينا نعمل الاسم كان اسمه منبر اليسار .. قلنا نسميه حزب اليسار، الدكتور محمد أحمد خلف الله قال إذا عملته حزب اليسار هاستقيل .. لماذا؟ لأن اليسار له مفهوم مختلف، الذي وجد الحل كان كمال رفعت، وقال : نحن تجمع .. وطني للوطنيين وتقدمي للتقدميين، كمان أحنا وحدويون .. حزب التجمع يعتبر أن الرأي مثل مجري النهر .. الذي في وسط المجري يبقي مع الرأي .. وعلي اليسار مع الرأي .. علي الضفة اليميني مع الرأي .. وكيف نتفق على هذا؟ الحل هو الأخذ بالآراء الثلاثة في صيغة توافقية، بحيث يجد كل طرف رأيه ممثلاً فيها وهذا يحميه، والمثير للدهشة أن الأيام تثبت دوماً إن هذا هو الرأي الصواب.

روزا: هل هذا معناه أن اليسار بخير؟

- السعيد : لا . ولكن كثيرا من الناس توقعوا انهيار حزب التجمع أو تاكله عقب انهيار الاتحاد السوفيتي .

* روزا : ولماذا لم يسقط؟

- السعيد لأننا لم نكن أولادا لأحد . . أو تابعين لأحد ، . ولم نسر خلف أحد وهذا ليس ميراث حزب التجمع بل ميراث الحركة الماركسية المصرية التي كانت مصرية في قراراتها متمردة دائما علي الاتحاد السوفيتي وكانوا يعتبروننا أولادا مشاغبين وليسوا اعضاء فى التنظيمات الدولية والأممية .

* روزا : ايه رأيك فيما يحدث في الصين وفيتنام؟

- السعيد : تركيبة مرتبكة وعليها أن تجد استقرارا بعد فترة. واحنا فاتحين حوار في الأهالي . . بهيج نصار يرد علي أنا . . عندما قلت له عيب أن تقول على النظام في الصين انه اشتراكي . . انت أمام نظام رأسمالي صرف يقوده حزب شيوعي صرف . . وهذا التناقض يصب في صالح الرأسمالية . . والرأسماليون الصينيون أصحاب قبضة حديدية محكمة، ويفرض حالة من عدم الشفافية وعدم الديمقراطية.

* روزا : أليس هناك خطورة في ألا تحسموا هذه المسألة مع أنفسكم في ظل العولة الحالية وفي ظل أن الصين تحقق أرقاما هائلة من النمو والانتساع؟

- السعيد : خطورة ليه؟ وإن كان يتعين علينا أن نتناقش حولها .

* روزا : تقصد بهذه النتيجة أنها مختلفة معك ايدولوجيا على الرغم من أنها تحقق نتائج علي الواقع؟

- السعيد : أنا معنديش مانع أصلا إن الحزب الشيوعي يستمر حاكما في ظل تعددية سياسية .

* روزا : أنا أتكلم عن عبارة أن الحزب الشيوعي يحقق ويقود برنامجا رأسماليا؟

- السعيد : الحزب الشيوعي يقوم بقيادة برنامج اشتراكي يقوم علي الملكية العامة لوسائل الإنتاج .

* روزا : لكن طور نفسه لم يكن أسيرا للايدولوجية .

- السعيد : وماله ٠٠ هذا حقه ٠٠ أنا نفسي لست أسيرا للايديولوجية أنا عانيت معاناة شديدة من مواقف مماثلة فأنا كتبت مرة كتابا اسمه «تأملات في الناصرية» انتقدت فيه التجربة الناصرية فهلل الماركسيون وغضب الناصريون، وفي الكتاب نفسه هاجمت الاتحاد السوفيتي، وهذا كان سنة ١٩٧٢، لأننا كنا نعذب ونضرب ضرب غرائب الابل في السجون، وهم في الاتحاد السوفيتي يقولون إن النظام في مصر جميل ودا موقف سياسي وليس موقفاً أممياً.

بعد ذلك وقبل انهيار هذه التجربة طلعت كتابين «مستقبل الماركسية» و«كتابات في الماركسية» وقلت ماركسية ماركس ليست هي ماركسية الاتحاد السوفيتي .

* روزا : انت غير راض عن الحكومة وغير راض عن ماركسية ماركس وغير راض عن الصينيين ٠٠ ما هو البرنامج الذي تقترحه؟

- السعيد: لما عملت الكتابين دول هلل الناصريون وغضب الماركسيون، أنا سئلت يوما متي يخون المثقف فكرته؟ فأجبت عندما يقدسها ٠٠ وفي مرة كنت أتناقش مع الشاعر محمد الجواهري ودخلنا في خناقات حول هذا الموضوع ٠٠ ، فقال الجواهري انت ينطبق عليك بيتين من الشعر كتبتهما عن نفسي وهما:

ولوعا بإشعال الحرائق كلما

خبت جذوة الفي لها ألف لاهب

يسعرها حتي إذا عصفت به

تلمس مزهوا جراح المحارب

وأنا صورتني دي في السجن(اشار إلي صورة له وهو في عمر الشباب) كي تلقنني الالتزام واحترام ما سبق من توضيحات .

* روزا: هذه صورة حضرتك سنة كام؟

- السعيد : زمان عندما كنت في السجن سنة ١٩٦٢، في السجن وأضعها أمامي ٠٠ لأسأل نفسي دائما لماذا وعلي ايه أساوم؟

* روزا: هل أنت مولع بالحرائق أم أن علي اليسار أن يكون مولعا بالتعمير ٠٠ ايه اللي

تقصده من بيت الشعر؟

- السعيد: أنا لا أخشي أن أقول الحق، وأخاف من ايه ٠٠هـ يحصل ايه أكثر من اللي حصل وبعد أن اتسجنت ١٤ سنة.

* روزا: أنت تعتقد داخل تيارك بأنك أصبحت بعيدا جدا عن هذه الحالة، وأن علاقاتك وثيقة بالحكومة وقريب جدا منها رغم انتقاداتك لها؟

- السعيد : أنا علاقاتي ليست سيئة بأحد لسببين ٠٠ لأنني رئيس حزب بعقلية ليبرالية، وفي مرة سألني أحد قادة الحزب الوطني أنت بتتكلم عن الليبرالية ليه ٠٠ أنت مفروض أنك ماركسي.

* روزا: من؟

- السعيد : صفوت الشريف ٠٠ كنت في المجلس أتكلم عن الليبرالية فأرسلت له ما كتبت عن الليبرالية المصرية، أنا من زمان بتكلم عن الليبرالية ٠٠ الليبرالي لا يعتبر أن الخلاف في وجهة النظر يؤدي إلي العداء وإنما يؤدي إلي الاختلاف في وجهات النظر ويعطي حالة من الحوار ومواصلته، النقطة الثانية أنا لا أعتقد أو أخوض في المعارك الشخصية أنا أخوض معارك ضد السياسات.

* روزا: هذه مزايا وخصائص اعترف بها للدكتور رفعت السعيد على الرغم من أن القاعدة العريضة من اليسار تتعامل مع الموضوع بأنها في حرب مع النظام وأنها ليست في منافسة مع الحكومة أو مع حزب يساند الحكومة، وإنما تدعو دائما للثورة وتتهم بالخيانة واللصوصية، ما هذا التكتيك السياسي وهل هذا مرض أم تكتيك؟

- السعيد : اليسارية الشيوعية عايزة تصطدم طبعاً، ولكن عليك أن تعتاد علي أن أي فكرة يجب أن ينظر لها بعقلانية وأن يكون صدرك رحباً، المشكلة أن بعض الناس يعتبرون أن كل من يختلف معهم خائن، وأن المعارضة هي المعارضة الدائمة المستمرة ولكن أنا إذا وجدت أن الحكومة فعلت شيئاً صحيحاً مطلوب مني أن أقول لهم لا أنتوا ولاد كذا؟ المعارضة التي أمارسها اثبتت صحتها، أنا عضو في مجلس الشوري وتعرف رأي أعضاء الحزب الوطني بالشوري في رفعت السعيد وفي أداء زميلي أحمد شعبان وعبد الرحمن خير، يتعاملون معنا باحترام لأننا نتعامل معهم كناس محترمين، وأن الاختلاف

في الرأي لا يعني أن الطرف الآخر ناس مش محترمة.

وأيضاً أنا أعتقد أن مستقبل اليسار المصري يكون بالانفتاح علي الطبقة الوسطي . .
هذا ما حدث في أمريكا اللاتينية، اليسار في أمريكا اللاتينية يقوم علي أساس تعبئة
الفقراء، والتحالف مع الطبقة الوسطي ومع لاهوت التحرير في إطار وطني يعادي التدخل
الأمريكي .

* روزا : هذا برنامج شافيز؟

- السعيد : جميعهم .

* روزا : تشيلي؟

- السعيد : اليسار فيها تنوعات . . اليسار في فنزويلا كده، عارف شافيز سمي
فنزويلا «الجمهورية الفنزويلية البوليفارية» نسبة إلي بوليفار محرر أمريكا اللاتينية، اعتبر
أنها معركة وطنية، وأنا أري أن حزب التجمع يجب أن يبقي عمودا وخيمة للقوي الساعية
نحو الاشتراكية، عبر معركة وطنية تحمي الوطن وتدافع عن الفقراء والطبقة الوسطي
المطحونة .

* روزا : على الرغم من أنه ليس بينكم لا شافيز ولا بوليفار؟

- السعيد : ولا أي حاجة . . وأيضاً علي اليسار أن يمد يده اليسري لكل قوي اليسار
بهدف تجميعها ولكل الفقراء بهدف الدفاع عنهم ويده اليمني للطبقة الوسطي بهدف
حمايتها من وحوش النظام الرأسمالي الجديد في مصر .

* روزا : وهل تجد هذه الفكرة تأييد التجمع واليسار؟

- السعيد : أعتقد أن فيه معارضة وفيه تناقضا في الآراء حولها .

* روزا : أنا أعتقد شخصياً أنك وحيد؟

- السعيد : لا أعتقد . . حزب التجمع به كثيرون يفعلون ذلك وآخرون لا يرون هذا .

* روزا : هل هناك تحفيز لحزب التجمع من الحكم بأن عليه أن يقدم نفسه كمعارضة
مدنية وأن يتحرك أو ينتشر؟

- السعيد : التحفيز يكون كيف؟ التحفيز يكون بأن يعطيك الفرصة بالانتشار وسط

الجماهير، أنا خضت معركة عشان أعمل وقفة صامتة في ميدان طلعت حرب علي
الرصيف بمناسبة ذكرى النكبة وقلت للأمن يا جماعة دي مش ضدكم دي ضد إسرائيل
وبمناسبة ذكرى النكبة ورفضوا .

* روزا: حسبما أفهم .. هذا مكان ضيق جدا لوقفة تظاهرة في وسط البلد .

- السعيد: أروح فين؟ هات لي مكان .

روزا: أنا لست مسئولاً .. الطبيعي أن أفهم المبررات .. وأطرح السؤال .

- السعيد عارف ايه اللي حصل .. احتلوا أرصفة طلعت حرب وأنا مكنتش هاعمل
هتافات لأنني وعدت .. ووعدني على رقبتني .

* روزا: أنا فاهم أنكم لديكم ٧٣ مقرا أم أكثر؟

- السعيد: نعم .. تقريبا .

* روزا هذا الرقم ثابت؟

- السعيد : بيزيد .. يعني كان عندنا مقر مغلق في بنها فتحناه ورممناه .. واخذنا
مقرا جديدا في شبرا الخيمة وأخذنا أكثر من مقر .

* روزا: من اين تمولها؟!

- السعيد: من فلوسنا المتتيلة بستين نيلة .

* روزا : كيف هذا أنتم بينكم رأسماليون كبار .. يصدرون جرائد؟

- السعيد : مين بيطلع جرايد .

* روزا: جريدة «البديل» أليست تابعة لكم؟

السعيد: تتبع اليسار .. وليس التجمع، هم يعتبرون أن التجمع العدو، بدليل أن البديل
تهاجمنا .

* روزا: ما الحكاية؟ كيف يمكن أن تصدر جريدة يسارية في مصر وبدلا من أن تنتقد
فقط سياسات الحكومة تنتقد أيضا اليسار؟

- السعيد : وماله .. تنتقد التجمع ، لأنها تعتبر أن التجمع لا يمثل الرأي اليساري .

* روزا : من يمثلون هؤلاء؟

- السعيد : يمثلون مجموعة اليساريين القدامى من جيل السبعينيات .

* روزا : ما حجم تواجده في الشارع؟

- السعيد : هم ليسوا بتنظيم لكي يكون لهم تواجد . هما بيطلعوا جرنان .

* روزا : ايه مجموعة مثقفين؟

- السعيد : مجموعة مثقفين ومجموعة شباب اللي كانوا في السبعينيات وماركسيين وبعضهم مبسوط حاليا . . يا ريت كان عندي مليونيرات .

* روزا : هناك مليونيرات في التجمع أليس كذلك .

- رفعت : دلني عليهم .

* روزا : بالعكس دا بيوصف الدكتور رفعت بأنه أحد هؤلاء المليونيرات هل دا صحيح؟ وناس عندها قري سياحية وأنشطة اقتصادية متنوعة؟

- السعيد : واحد أو اثنين . . رقم لا يشيل التجمع .

بالنسبة لي أنا أبويا رجل كان متوسط الحال في مدينة المنصورة والفئات المتوسطة في المنصورة، تبدو أنها غنية لو في القاهرة تبقي أحد سكان الحلمية، لما تبقي في مدينة صغيرة والحاج محمد السعيد (والدي) شخصية محترمة . . وكان عنده عربية مش موجودة إلا عند ناس معينة وعنده ورشة بها خمسون أو ستون عاملا ، واقف فيها ليلا ونهارا وكان بالمناسبة ميكانيكي عبقرى وكان بيتنا فوق الورشة ٣٠-٤٠ مكنة شغالين ، أبويا يطلع «يقيل الظهر» ويكلم الاسطى علي : هي المخرطة الجديدة الصغيرة وقفت ليه؟ اسأله : عرفت منين يا حاج؟! فيقول : انت بتسمع دوشة لكن انا بسمعها موسيقي، أبويا كان سيد الحي، حي فقير جدا، بدد كثيرا من ثرواته لكي نعيش كويسين جدا، أما ما تبقي لي فقد انفقت بعضه علي حزب التجمع .

* روزا : ألا يزعج رئيس حزب التجمع أنه قد بدأت الانشقاقات تتناثر من حوله وأن

مجموعة تصدر صحيفة وأخرى تنشئ حركة؟

- السعيد : أنا ممن يعتقدون . . واحنا قلنا هذا في أول لائحة لحزب التجمع . . أن

حزب التجمع لا يعتبر نفسه المنبر الوحيد اليسار .

* روزا : أنت كمحلل للتاريخ قل لي ما هو قوام اليسار في هذا المجتمع؟

- رفعت : أولاً .حزب التجمع هو العنصر الرئيسي لكنه ليس القوام الوحيد، هناك قوي يسارية ليست أعضاء في حزب التجمع، هناك أفراد وأدباء ليسوا أعضاء في حزب التجمع، هناك تيارات سياسية تعتبر أن حزب التجمع يمينيا ولا ترضي عما يقول . . فيه تنوع في الحياة .

* روزا : هل نحن في لحظة تغيير بخصوص اليسار؟ فإن وجدت ما ملامحها؟

- السعيد : هذا اليسار يتواجد في المجتمع مدافعا عن الفقراء وعن الطبقة الوسطى .

* روزا : أنا أرى أن هناك تغييراً . . لكنه تغيير على المستوي الصوتي وعلى مستوي التقسيم لكنه ليس على مستوي الفكر . . لم يطرح اليسار بديلاً . . ولا أتكلم عن التجمع فقط . . ما تعليقك؟

- السعيد : التجمع حاول أن يقدم اقتراحات . . قصة أنهم ينتقدون ولا يقدمون بدائل دي قصة «مايصة» .

* روزا : لا توجد بدائل فعلاً . . أنا لم أر ايديولوجيات للتجمع منذ فترة بعيدة، حينما قرر الحزب الوطني أن يقيم حوارا مع أحزاب أخرى على موضوع التأمين الصحي اختار حزب التجمع لأن الورقة الوحيدة حول هذا في الأحزاب المعارضة عنده .

- السعيد : ومع ذلك ليس هناك حوار . .هاقولك حاجة . . الحزب الوطني يتعامل معي بطريقة دمها خفيف . . اتصل بي أحد الكبار وقال: أن الألوان أن نجلس ونتناقش في موضوع التأمين الصحي، قلت موافق، ثم اتصل بي واحد آخر وقال عايزين نقعد مع بعض عشان نناقش موضوع التأمين الصحي قلت له وماله هجيب عشرة من عندي وعشرة من عندك، قال لا دا كتير هاجيب ثلاثة من عندي وثلاثة من عندك . . بعد شوية اختفي . . حتي في الموضوع الشائك جدا في الحكومة كتحديد الحد الأدنى للأجور وعلاقتها بالأسعار، هناك ورقة ارسلتها للجميع . . لمحمود محيي الدين ويوسف بطرس غالي وعائشة عبدالهادي والمسئولين والحزب الوطني وأحد الوزراء امتدحها وقال هذه دراسة عظيمة جدا .

* روزا : من؟

- السعيد : مش مهم .. ما احبش أقول .. لكن أنا مختلف مع التوصيات وقلت له ابعث لك مندوبين من عندي ليقعدوا معك قال : لا تعالي أنت حتي لا يقال هو يستورد أفكارا من حزب التجمع .. مفيش مرة أصدرت الحكومة بيانات إلا وأصدرنا رأينا وكتبنا رأينا، طلعت موازنة كتبنا، عندنا في الحزب أربعة برامج نوعية ، برنامج نوعي للتعليم، وبرنامج نوعي للإسكان، وبرنامج نوعي للصحة، وبرنامج نوعي للعمال، لا نقدم فقط برنامجا عاما محوره المشاركة الشعبية وإنما نقدم برامج نوعية تفصيلية وبالمناسبة يشاركنا فيها عناصر متعاطفة مع حزب التجمع ليسوا أعضاء في حزب التجمع .

روزا: قوة الطرح البديل ليست في مجرد الدعوة أو الكتابة .. وإنما في إقناع الرأي العام؟

- السعيد: لكي تصل للرأي العام أنت محتاج تتعامل بشكل دائم مع الإعلام القومي .. أنا كصحفي ابن الأهرام. أنا أكتب مقالا اسبوعيا في الأهرام .. ولكن رفعت ليس كافيا .. اليسار أقوى بكثير من رفعت السعيد .

* روزا: كل كتاب اليسار منتشرون انتشارا لا يمكن حصره في الصحافة القومية؟

- السعيد : مثل من؟

* روزا: يا دكتور؟

- السعيد : أنا زاهد في هذا الموضوع .. يوميا بتوع الفضائيات اللي في مدينة ٦ أكتوبر يتصلوا بي وأنا مقاطع ٦ أكتوبر، مقاطع المكان .

* روزا: المشوار طويل؟

- السعيد : أحيانا لا أحب أن أدخل في جدل، علي أي حال لابد من انفراجة ديمقراطية لكي تعبر الناس عن أفكارها .. منع التظاهر يؤدي للكبت .

* روزا: أي كبت .. إذا كان الشارع مليئا بالتظاهرات والتحركات؟

- السعيد : مين .. فين ليه .. إزاي؟

* روزا: أعداد مهولة .. اضرابات واعتصامات .

- السعيد : اضرابات واعتصامات من يجوعون يعتصمون .

* روزا : والتجمعات المتكررة أمام مجلسي الشعب والشورى ومجلس الوزراء؟

- السعيد : دول ببيقوا عشرين واحد .

* روزا : كيف نصف هذه التحركات؟

- السعيد : هذه تحركات قسرية . . بالنسبة للنظام .

* روزا : لماذا؟

- السعيد : لأنه لم يصرح بها .

* روزا : من سيخاف من عشرين واحدا حتي تقول إنها قسرية؟

- رفعت : هيضريهم ليه .

* روزا : أنت تستخف بهذه المظاهرات؟

- السعيد : أنا لا أستخف لأنها تعبير عن نوع من المشاعر .

* روزا : إذن ما نوعية المظاهرات التي تريد؟

- السعيد : اطلب الإنز بأن نعقد مؤتمرات مفتوحة، يقولك روح مكان مغلق، مرة لما

كان عندنا تحالف أحزاب التوافق الوطني، كنت المتحدث باسمهم وكانوا ١٣ حزبا ، قررنا

أن نعقد مؤتمرا في الشارع دخلت في تفاوض مع مدير أمن القاهرة، أحوالوني إليه، قال

أنا عندي مكان عارف مسجد آل رشدان ستجد شارعا خلفه . . رحت الساعة ٨ ليلا،

مفيهوش حد مكان مهجور ومخيف وقدمت اقتراحي بلاش يا ناس نزعجكم ، خلونا ناخذ

مكان رصيف ويخصص هذا الرصيف للمظاهرات والاحتجاجات ، ويمكن توضع كل

الضوابط نشيل اللافتات فقط وقد يسمح لك بأن تهتف بطريقة منضبطة أو لا يسمح لك .

* روزا : كان اقتراحك فين؟

- السعيد : ذلك الرصيف الممتد في ظهر دار الأوبرا بين كوبري قصر النيل وكوبري

الجلء لا فيه مشاة ولا فيه محلات .

* روزا : فيه أوبرا؟

- رفعت : احنأ في ظهرها مش أمامها... والأوبرا بتشتغل بالليل هنشيل لافتات واللي راكب الاتوبيس هيشوفها... اللهم أنهم رفضوا... طب اعطونا حديقة الحرية، رفضوا، تعزف قالوا إيه روحوا التجمع الخامس، على فكرة : لماذا سكن كثير من الوزراء فى التجمع الخامس؟

* روزا : (ضاحكا) .. لانك سبقتهم إالى المقطم؟

- السعيد : أنا فى المقطم من سنة ١٩٧١.. وهذا حي مهمل.

* روزا : كيف ترى مستقبل تيارات التأسلم كما تسميها فى مصر خلال الفترة المقبلة وتأثيرها على الوضع الديمقراطى؟

- السعيد : الآن تعاني هذه الحركة من انشقاق لأسباب موضوعية... فكرة التأسلم ذاتها حركتها بدأت تنحسر... وأن وصول حماس للسلطة أدى إالى كارثة حين أعلنوا عن حقيقة موقفهم إزاء الآخر وإزاء القضية الوطنية، تختلف مع واحد من دول فيرميك من الدور الـ ١٨ دي تصرفات وحشية ليس لها علاقة لا بالدين ولا الديمقراطية... هذه التجربة المريرة أغلقت أبوابا كثيرة أمام الإخوان... التي لاتزال تعتبر أن حماس امتداد لها.

عموما أنا أرى أن القيادة الإخوانية ضعيفة معتقديا وفكريا وسياسيا... وهذا ناتج عن أنهم يختارون قاداتهم من الجهاز السري... حسن البنا كان شخصية مختلفة.

* روزا : هل تعتقد أن الجهاز السري موجود؟

- السعيد : حركة بدون جهاز سري يحميها تهريج، هكذا يعتقدون، وهذا قول أحد قادة الإخوان وأحد قادة الجهاز السري وهذا ليس مصادفة، عمر التلمساني فى مذكراته قال «كنت فى مقر الدعوة فى ميدان التوفيقية فناديت أحد الإخوان وأعطيته أمرا وثاني يوم سألته هل نفذته قال لا وقال أنا لا أتلقى الأمر منك أنا أتلقى الأمر من الأخ كمال السنائيري، وأنا لا أتلقى تعليمات إلا من الجهاز الخاص، الجهاز الخاص موجود؟ نعم... ومشكلته أنه يكون كوادر منضبطة ملتزمة أحيانا لكنها لا تخلق فكرة لأن الفكر يأتى من النقاش، والحوار، والحركة بدأت تضعف فكريا منذ أن تولى مصطفى مشهور لأنه رجل الجهاز السري، وكذلك الأخ مهدي عاكف لأنه أحد مؤسسي الجهاز السري، الحركة ضعيفة والخلافات بينهم مريرة وتلاحظ أن أساتذة الخلافات أعضاء الجماعة الإسلامية

الإرهابية الذين دخلوا الإخوان المسلمين فتكتشف عصام العريان، خيرت لشاطر ومحمد حبيب كل هؤلاء كانوا من الجماعات الإرهابية.

* روزا: جهاز خاص؟

- السعيد: لا .. كانوا الأول في الجماعات الإرهابية.

* روزا: دا جهاز خاص ثاني من بعيد؟

- رفعت : نعم .. أنا أرى أن جماعة الإخوان ما لم تجدد نفسها فلا أمل لها .. هي تعمل برنامج فتكتشف أفكارها وتفقد رضاء الناس ويغلق عليها أبواب الرحمة وكل حاجة .. أنا لا أتخيل من هو السياسي الذي اعطي قرارا للإخوان المسلمين بأن يصوتوا ضد مادة المواطنة في الدستور يعني يقولوا ايه للناس .. احنا رافضين المساواة مع المرأة والأقباط .. وكلما يدخلون في عمق السياسة نكتشف ضعفهم، هما عايشين في شق بين المنظمة الدعوية والتنظيم السياسي .. فهم ليسوا منظمة دعوية على جنب، ولا تنظيم سياسي، والحل أن يختاروا إما أن يكونوا تنظيما سياسيا ويبتلوا دعوية أو يشتغلوا دعوية ويبتلوا سياسة .. ولا مخرج ثاني .. والخيار صعب جدا لأنهم إن تحولوا لحزب سياسي لا يتاجروا بالدين وبهذا يكونون لا شيء أي صفر .

* روزا: كيف تري المستقبل الديمقراطي والمستقبل الحزبي في العلاقات بين الحزب الوطني والتجمع والوفد؟

- السعيد: وجهة نظري العملية متكاملة أنت محتاج لقدر من التفاهم حول مستقبل هذا الوطن شرط أن يكون الحوار حقيقيا وليس فك مجالس .. في الماضي كان فك مجالس وتتفق علي حاجات ولا تنفذ .. يستخدموا أسلوب السينما الصامته، ويدخلوا يصورونا ولا يأخذوا كلام، فالناس تشوفنا قاعدين، عم أحمد الصباحي عاوج الطربوش ودا شعار السينما الصامته، محتاجين مشاركة مجتمعية، حوار مفتوح منفتح .. بعقل منفتح، مازال البعض في الحزب الوطني لديه عقلية حضرة الناظر هو الذي يأمر ويعرف ويقدر .. عقلية الناظر يجب أن يتخلصوا منها ويعطوا امكانية للتغيير وإمكانية للأمل لدي الناس وقدرنا عاليا من الشفافية ومواجهة حقيقية للفساد .. هم بإمكانهم أن يثبتوا حسن النوايا .. عموما المستقبل رهن بالأحزاب الثلاثة وأن زاد فأربعة .

* روزا: الرابع؟

- السعيد : يعني ممكن يبقي الحزب الناصري ربنا يسترها وياه ويتوحد .

* روزا: كيف تشخص أزمته؟

- السعيد : أنا لا أحب أن أتدخل في شئون الأحزاب الأخرى ولكن أنا اعتقد أن أزمة الحزب الناصري أزمة قيادة، محتاج قيادة تقبل بالديمقراطية أيا كانت نتائجها، نتائج انتخابات حزب التجمع أنا قد لا أقبلها مضمونا، لكني أقبلها أيا كانت . .نعمل انتخابات شفافة ونقبل بنتائجها .

* روزا: وحزب الجبهة مستقبليه ايه؟

- السعيد : يحتاج وقتا طويلا . .أن تؤسس حزبا في وقت قصير أمر صعب . .
احناخدنا فرصة ٣٢ سنة ولما تأسس منبر اليسار أتاحت له فرص أخذنا مقرات . . هذا المكان واخدينه من الاتحاد الاشتراكي . . من غيره كنا نجيب مقر مثل ده منين . . كان الأمل موجودا . . ومحتاج صبر . . انت بتعمل معارضة ليه . . وعشان ايه . .أحد وكلاء النيابة سألني وهو بيحقق معايا عشان بيان طلعهنا ضد شاه إيران فيقول لي «انت متهم . . لم يقل بقلب نظام الحكم» بل بتغيير نظام الحكم فقلت له حصل، فقال ازاى . . قلت هو انا فاتح نادي كورة انا عايز اشيل اللي بيحكموا دول وأجي مكانهم .
وكيل النيابة قال لي يعني ايه؟ قلت له يعني المرة الجاية أنا أكون بمكانك وانت تقعد مكاني بس مش هاسالك الأسئلة الخايبه دي .

نحو حوار من نوع جديد *

ها نحن نعود إلي موسم الحوار..

ولكم شاهدنا وشاهدت معنا مصر، أو بالدقة عانينا وعانت معنا مصر من صنوف يقال إنها حوار وما هي كذلك.

فالحوار - أقصد الحوار الحقيقي - أخذ وعطاء، فهم وتفهم، تبادل إيجابى للآراء، إيجابى بمعنى أن أطرافه تأتى إليه وهي راغبة حقا في تبادل حر للآراء، يتم من خلاله التوصل إلي رأي مشترك يأخذ كل من الآخر بعضا مما يراه - عبر ضمير يقظ ومستيقظ - مفيدا للوطن وللشعب، وهو يعني بالدقة إحساس كل من الطرفين بالتكافؤ ليس فقط عبر حقه في التعبير عن رأيه، وإنما حقه في أن ينصت إليه الطرف الآخر، إنصاتا ليس هو مجرد الاستماع وإنما هو التمعن في الرأى الآخر، بحثا عن نقطة التقاء حتي ولو نقطة واحدة تتلاقى حولها آراء مختلفة وتتخذ منها منطلقا نحو تفاهات أوسع، ليس إرضاء لأصحاب الرأى الآخر، وإنما بحثا عن الصائب من آراء.. فالرأى الصائب غالبا ما يكمن في أعماق رؤي مختلفة، ويتوالد من احتكاكها معاً احتكاكا حرا ومتحررا من النظرة المتعصبة، أو التعليمات الآمرة الآتية من أعلى بالالتزام التزاما جامدا بما أتى من آراء، ومتحررا من رؤية ذاتية لا ترى غير المصالح الشخصية والآنية، وهي مصالح إذ تتسلط فإنها تعمي العقل عن النظر المتعقل في الرأى الآخر حتي ولو كان فيه صواب، وتمنع صاحبه من التطلع إلي آفاق مستقبل قد يضيق عن استيعاب هذه الرؤية الجامدة.

وباختصار الحوار عندنا.. ولعله عند كل من يؤمن بحوار جاد وجدى هو عقل منفتح ورؤية متفتحة تتقبل الآخر، وتعطيه ذات الحق المتكافئ ليس فقط في التعبير عن وجهة نظره مساحة واتساعا وتنوعا في أدوات خطاب الجماهير، بل وتعطيه أيضا الحق في الإنصات له أي لا يقول كلمات تطير في الهواء لتتبدد، وإنما يتم الإنصات إليها لتتأكد وجودا ومقدرة علي الإقناع.

والإقناع لا يأتي إلا عبر إنصات متبادل.. نحن مستعدون له!

لكن التجارب السابقة تعلمنا الحذر، فالمؤمن لا يلدغ من جحر عشر مرات.. أو حتي عشرين مرة، ولقد لدغنا عشر وعشرين مرة، ليس لأننا سذجا، ولا لأننا حسنو النية، أو راغبون في إرضاء من لا يرضى إلا بالانصياع لرأيه.. كل رأيه، ولا شيء غير رأيه، وإنما لأننا نحاول جهد الطاقة تدريبهم علي مالم يتدربوا عليه، من احترام للآخر واحترام لتعددية الآراء، وقدرة علي الأخذ والعطاء، والسعى نحو المصلحة العامة، والقدرة علي التخلي عما يثبت الحوار عدم صوابه.

لكننا لسنا مكلفين ولا قابلين لأن نلعب وعلي الدوام دور المدرس الخصوصي لتلميذ متعجرف لا يجيد سوى لعب دور ناظر المدرسة، الذي يأمر فيطيع الآخر، ليس فقط لأن دور حضرة الناظر هو بالنسبة له الدور المعتاد، وإنما لأنه يعتقد أنه هو وحده الممتلك للصواب، وأن الآخرين كل الآخرين ليسوا سوى تلاميذ لا يجيدون سوى الانصياع.. أو الصمت.. فإن قالوا فكلامهم إلي الهواء ليتبدد دون أثر أو تأثير.. ولأن الانصياع هو شريعة في الحزب الحاكم فالعضو ومهما كانت قيمته أو منزلته أو مستواه ليس مطلوبا منه سوى الانصياع.. فإن قال برأي مخالف فالويل له.

كذلك فإن هذه النظرة التسلطية تأتي من استمرار تمتع الحزب الحاكم بأغلبية كبيرة في المجالس النيابية قد نختلف حول طبيعتها وحقيقة مصدرها، وهل هي تعبير واقعي عن الواقع أم لا؟ لكنها وأيا كانت الحقيقة قد عودت أصحابها -وعبر عقود من افتقار تداول السلطة- عودتهم علي استسهال استخدام أغلبية منصاعة لتمرير ما يريدون، كل ما يريدون.

هذه الثمار المريرة لحوارات مجدبة وغير مجدية، والتي بدأت منذ بدايات الثمانينيات في «المؤتمر الاقتصادي» الذي هللوا له وترددت فيه آراء جادة لو أنهم أخذوا ببعض منها لتغير وجه مصر إلي الأفضل، ولما عانى فقراؤها كل هذه المعاناة، ولما تضاعفت الديون بكل هذا القدر، لكنهم أصموا عقولهم، وتمسكوا برأيهم فكان ما كان.

ومرورا بحوارات أخرى اتخذوها زينة وليس أداة للتوصل إلي القرار الصائب، وحتى ذلك الحوار الشهير وجلسات الاستماع الممتدة والتي استهلكت وقتا وجهدا حول تعديل

المادة ٧٦، ثم أتى ما سبق أن تقرر ليتقرر تمريره دونما نظر لأى رأي آخر سواء أتى من رجالهم أو من المعارضين لهم.

ولعلي لا أفشى سرا إذ أحكى لكم هذه الحكاية.

فيما كنا منهمكين في جلسات الاستماع.. وكانوا هم يتظاهرون بالإنهماك في تلقي الآراء سألت صديقا منهم، أعتقد أنه ممن يعرفون وإن كانوا لا يفصحون، سألته وماذا بعد؟ فنظر إلي بأسى ينم عن عدم رضائه عما يجرى وقال: «إنها دورة الفاكس».. فهل يستطيع الفاكس إلا أن يتلقى ما يأتية ويخرجه كما هو؟.. تماما كما هو، ودون أى تغيير، ليس لأن التغيير غير مطلوب، وإنما لأن طبيعة الفاكس أن ينقل فقط ما يأتى إليه.

ولأن السلطة التشريعية قد تدربت أو اعتادات أو انصاعت لدور الفاكس فقد أتى التعديل عبر دورة معلومة مقدما.. إلي مجلس الشورى فوافقت عليه أغليبتهم كما هو، بالضبط كما هو، ثم منه إلي مجلس الشعب فوافقت عليه أغليبتهم كما هو،، تماما كما هو، ثم إلي الاستفتاء ليصدر تماما كما تقرر في البداية.

وتصوروا أنهم قد حققوا بذلك انتصارهم، إذ أقروا ما أرادوا، فقط ما أرادوا، وتجاهلوا بل وأهملوا كل رأى آخر، لكن أشهرها قليلة مضت ليكتشفوا أن ما استماتوا دفاعا عنه تبين أنه غير صائب.. وأن التعديل يحتاج إلي تعديل، فهل تعلموا الدرس؟ هل أدركوا إن إنكار الآخر هو إنكار ليس فقط لحقه، وإنما هو إنكار للحقيقة ذاتها؟

وبأمل أن يكونوا قد تعلموا من أخطائهم نؤمل أن يكونوا قد تغيروا.. ولو قليلا.

وحتى لو كانوا لا يمكن المراهنة عليهم فإننا نراهن علي الرأى العام، علي المواطن الذى يجب أن نشركه معنا بحثا عن تعديلات أكثر صوابا، نشركه معنا كى نقنعه بأن الدستور هو أمر يخصنا جميعا، نحن جميعا لأنه السبيل إلي حريتنا وحقوقنا وخبزنا وحقوقنا في العمل والتعليم والعلاج والسكن.

ولهذا فقد اشتربنا ولم نزل أن يجرى الحوار مفتوحا عبر أدوات الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وأعترف أن بعضا من ذلك قد تحقق، بعض وإن قليلا لكننا سنعمل علي زيادته واستمراره لكي يكون المواطن، المواطن العادى شاهدا لنا أو لهم، علينا أو عليهم.

ولكى تتكرس ثقافة الرأى والرأى الآخر، ثقافة الإنصات للآخر، ومنحه حقه في التعبير

عن رأيه المخالف.

هذا عن أدوات الحوار، وهى أدوات كلما قلت تحتاج إلي أن تتسع وتستمر، فماذا عن النتائج؟

هذا السؤال نعود لنوجهه إلي قيادات الحزب الحاكم، فهل سيتلقون ما فات من دروس؟ أم سيبقون كما كانوا متمسكين بعقلية ناظر المدرسة الممثلة وحده لكل الحقيقة، ومستندين إلي أغلبية تشريعية مطيعة ومنصاعة لما يأمرونها به؟

وبطبيعة الحال فإن الحوار الوطنى يجب أن يتمدد بجهد منا ليشمل كل المؤسسات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدنى والنقابات المهنية والعمالية والمثقفين والمفكرين وحتى المواطنين العاديين.. وهذا هو بالتحديد واجبنا نحن.

فكما استبقنا طرح التعديلات بمؤتمر علمى اتسعت المشاركة فيه وتنوعت، وأثمرت رؤى ذات قيم تستحق الاهتمام بها والعمل علي طرحها، وإعادة طرحها حتي تثمر رأيا أكثر صوابا، وكى تشرك معنا كل من يهتم بتعديلات أكثر ديمقراطية وأكثر موضوعية وأكثر ليبرالية وتقديمية لنصوص الدستور .. وأكثر مراعاة لحقوق المواطنة وتمكيننا للفئات الضعيفة في المجتمع من فقراء استبعدتهم وحشية النظام الرأسمالى الذى جعل من المال سبيلا لشراء مقاعد البرلمان، وانغلاق الفكر الذكورى الذى يستبعد أو يكاد المرأة من حقها في أن تمثل في البرلمان بنسبة عاقلة، وفكر طائفى متمزمت يستبعد الأقباط من حقهم في الانتخاب لعضوية البرلمان..

وبالمناسبة فإنني أؤكد عدم الاعتماد أو الاعتياد بالعدد الذى يتم تعيينه، فالاعتداد أو الاعتماد علي تمثيل المرأة والأقباط عبر تعيينهم غير كاف بل هو بذاته تعبير عن خلل ناجم عن الانحياز الذكورى والطائفى.

* * *

ويبقى بعد ذلك أن أحكي لكم حكاية..

عندما أتيت إلي القاهرة لأدرس في كلية الحقوق تعلق أبصاري بكتاب «الاقتصاد السياسي» لأستاذ الأجيال من رجال الاقتصاد وهو د. زكريا نصر، وكان تعلقى قديما بهذا العلم، إذ تعلمت أهمية الاهتمام بدراسة الاقتصاد، والاقتصاد السياسى تحديدا.

وفي الصفحة الأولى من الكتاب.. وجدت عبارة ببنت كبير جدا - ربما كان مبالغا فيه - تقول: «..... والقط يأكل ويستمتع».. ارتبكت فما علاقة ذلك بعلم الاقتصاد؟ وخفت أن يكون هذا العلم مجموعة من ألغاز يصعب فهمها.

استجمعت أطراف شجاعة مفتقدة عند طالب ريفي يطرق أبواب الجامعة في أيامها الأولى وتوجهت إلي د. زكريا وسألته.. أمعن النظر في ثم قال: الرجل كان لديه قط.. وكان يقدم له كل ما يحتاج من طعام بل وأكثر مما يحتاج متصورا أن ذلك سوف يقنعه بعدم السطو علي أى طعام آخر، لكنه فوجئ بالقط يسطو علي طعام الأسرة بأكملها، فوقف يعاتبه «يا قطى العزيز أنا لم أحرمك من شيء.. أنت تأكل بأكثر مما تحتاج.. أنت.. أنت والقط يأكل ويستمتع ولا يبالي بالرجل» وسكت الأستاذ الماكر، ولكننى انتظرت أن يكمل فإذا به يقول: أكمل أنت.. وقرر إذا كنت ستترك القط يأكل ويستمتع.. أو تزجره أو تركله.

وأحيل إليكم الحكاية لتقرروا هذا والحقيقة أنهم أجبرونا بتصرفاتهم علي استعادة حكاية هذا القط.

الديمقراطية ٠٠ تمام يا أفندم

الديمقراطية ٠٠ حقيقة أم مجرد خداع بصرى

* «يحسبه الظمان ماءً، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً»

سورة النور ٣٩

* «إذا أخذنا تعبير الديمقراطية الدقيق فإن الديمقراطية الحقيقية لم توجد أبداً، ولن توجد. لو أن هناك شعب من الآلهة لحكم نفسه بطريقة ديمقراطية. فهذا النوع من الحكم الذى يبلغ حد الكمال لا يصلح للبشر».

جان جاك روسو

والحقيقة أن الديمقراطية ككلمة ومحتوى لم تزل تحير الباحثين.

فهى تبدو بالنسبة للشعوب كعروس البحر التى تبهرك فتستدرجك خطوة خطوة ومهما اجتهدت فى السباحة نحوها فإنك لن تصل إليها أبداً.

وقد اعتاد الكثيرون أن يحاولوا خداعنا فى تبسيط الأمر إلى درجة الخلل بالعودة غير المتأنية للتعريف الإغريقى غير المتأنى هو أيضاً، فكلمة Demokratia أتت عبر كلمتين demos (الشعب) و kratos (الحكم).

ومنذ اللحظة الأولى لصك هذه الكلمة كانت تحكمها معايير لا تعترف بالجواهر الحقيقي لما يوحى به هذا التعريف الشديد الإغراء ولنقرأ معا:

* أرسطو يقول : «إن الطبيعة ذاتها ومن أجل حفظ النوع الإنسانى قد خلقت رجالاً ليحكموا، وخلقت رجالاً ليطيعوا، وهى أيضاً التى بررت حق العقلاء والحكماء أن يكونوا سادة».

* والفيلسوف السكندرى فيلون يقول : «إن الحكيم وحده هو الحر والشرير وحده هو العبد».

* بل إن الباحث روبرت داهل يقول : «إن كلمة ديمقراطية كانت تستخدم عند الإغريق

آنذاك كنوع من التهكم يستخدمها الارستقراطيون للسخرية من هؤلاء العامة الذين يحاولون مزاحمة الارستقراطيين فى ممارسة الحكم»^(١).

والحقيقة أن اليونان القديمة لم تكن تعرف قيام دولة بالمعنى المفهوم. كان هناك ما يعرف بالمدينة/ الدولة City State، لكن أثينا كانت المدينة الأكبر والأكثر شهرة.

وفى عام ٥٠٧ ق م بدأ الأثينيون ما أسموه حكم الشعب الذى استمر قرابة القرنين حتى أتى المقدونيون فى ٣٢١ ق م ومن بعدهم الرومان ليفرضوا سلطتهم على أثينا.

وفى ذات الوقت الذى أقام فيه سكان أثينا (حكم الشعب) أقام سكان روما ما أسموه Respublicus أى الجمهورية وهى أيضا كلمة مركبة (شأن أو شىء) و Pulicus (أى مجموع). وهكذا تعنى الكلمة «الشئون المتعلقة بمجموع الشعب»^(٢).

وإذا كان جيمس ماديسون (١٧٨٧) وهو أحد واضعى الدستور الأمريكى يقول «إن الديمقراطية الاثنية تعنى الحكم المباشر من جانب العامة، بينما تعنى الجمهورية الرومانية انتخاب العامة لمن يقودهم» فإن داهل يرى أنه لا فارق حقيقى بين الديمقراطيةين فهما متشابهتان فى الموضوع ويأتى الاختلاف فقط من الاشتقاق اللغوى من لغتين مختلفين»^(٣).

ويمكن القول أن كلا النظامين، قد وجد بشكل طبيعى كما ينمو العشب فى أرض يبللها المطر فقد تبدى طبيعيا ومنطقيا أن يتساوى الارستقراطيون مع بعضهم البعض فى إدارة شئون مدينتهم -إنها إذا المساواة بين ما أسمى آنذاك «الأشخاص الأحرار»- إنه نمو العشب الطبيعى فى الإطار المجتمعى. ففى الدنمارك كان الفايكنج يمارسون ذات الشىء «فحينما كانت جماعة من الفايكنج ترتحل عبر أحد أنهار فرنسا سألهم رسول الحاكم المحلى من هو سيدكم؟ فأجابوا نحن جميعا سادة متساوون»^(٤).

إنه اقتسام السلطة بين السادة وليس ديمقراطية بالمعنى المفهوم الذى يقوم على أساس المساواة بين البشر؛ ذلك أن «الديموس كراتوس لم تكن تعنى سوى حقوق أقل من ربع سكان أثينا من الذكور. أما بقية السكان . . النساء والعبيد والسوقة (أى الفقراء) فلم يكن يحق لهم مباشرة النشاط العام ولا التمتع بأى حقوق سياسية»^(٥).

ولكن وبالتحديد من هم الذين يسمون بالمواطنين؟ كان عدد سكان أثينا على وجه

التقريب ٣١٥٠٠٠ نسمة والذين لهم حق حضور الاجتماع ٤٣٠٠٠ فقط، أما المستبعدون لأنهم ليسوا مواطنين بالمعنى الأثيني فهم جميع النساء وجميع العمال وجميع المستوطنين من الغرباء وعددهم ٢٨٠٠٠ وطبعا استبعد العبيد وعددهم ١١٥٠٠»^(٦)

ويجتمع المواطنون ليختاروا الحكام وهم «القواد العشرة (الحرب والسياسة) والمحافظين العشرة (الأمن والنظام) والمشرفين على الأسواق والأوزان وهم عشرة، ثم مجلس الشيوخ ويتكون من عشر مجموعات» ورقم عشرة ليس مصادفة أنه حلف القبائل الأثينية العشر التي تقسم كل شيء فيما بينها»^(٧) وعندما يجتمع المواطنون لا يسمح بالكلام من منبر الخطابة إلا لمن يشهدون له بأنه طاهر الأخلاق (وهي مسألة نسبية) ومتزوج زواجا شرعيا، ويمتلك عقارا في أتيكا (وهي المناطق المحيطة بأثينا والتي تمتلكها أيضا القبائل العشر)، وأن يكون قد أدى واجباته نحو المدينة وشارك في كل المعارك الحربية التي أمر بالاشتراك فيها، ولم يلق سلاحه أثناء المعارك، وعندما تبدأ المناقشات يكون هناك «حماة القانون» وعددهم سبعة يجلسون على مقاعد عالية ومهمتهم أن يراقبوا الاجتماع، فإذا حدث وتكلم شخص منتقدا قانونا ساريا أو تحدث في غير الموضوع المطروح منعه من الحديث وأمروا على الفور بفض الاجتماع»^(٨)

لكن المهم في كل ذلك هو إنه لا موعد محدد لهذا الاجتماع وهو لا يمكن أن يعقد إلا بناء على دعوة القادة العشرة، ولا يمكن للاجتماع أن ينعقد دون قرار منهم. ومجلس الشيوخ هو الذى يعد مشروع القرارات المطلوب اتخاذها من الاجتماع العام للمواطنين. وليس من حق الاجتماع أن يضيف أى موضوع جديد، كما إنه ليس من حقه أن يدخل أى تعديل مشروع القرار المطروح فقط يصوت بنعم أم لا.

وهكذا فإن هذه الديموس كراتوس المليئة بالثقوب والتي تعاني من حالات لا ديمقراطية لا حصر لها بحيث تجعل منها مجرد أداة لتسلط «النخبة» من كبار الملاك، هي تلك التي مازالت تعيش في أذهان الناس وحتى الآن.

ولعل من حقنا أن نقول إنها ديموس كراتوس تليق بالعصر الإغريقي القديم زمانا ومكانا، وأنها كانت خطوة إلى الأمام في زمان مظلم، وهذا صحيح. ولكن «فيروس» تسلط النخبة يظل ويتواصل ويتمرس حتى يأتى إلينا كلما حاولنا تطبيق أى شكل من أشكال الديمقراطية.

فماذا عنا نحن العرب والمسلمين؟

الأمر شديد التعقيد، حيث اختلطت سلطة النخبة مع وهم «الخلافة» ومسميات توحى بأن الحاكم هو ممثل شرعى ووحيد للسماء . وحتى دعاة العدل والحرية والمساواة كانوا يقولون قولاً مبهرًا وجميلاً ثم يفترسون خصومهم لدى أول خلاف أو اختلاف .

وتمتلك الحياة العربية والإسلامية نموذجين يستحقان التأمل . . المعتزلة وثورة الزنج . فالمعتزلة تحدثوا طويلاً عن العقل والعدل، ودرسوا الفلسفة الإغريقية وحرروا العقل الإسلامى والعربى من قيد التقليد، ومن قيد الخوف من النظر النقدى للساد والمألوف فى الفكر . وتعمقوا فى دراسة الفلسفة رغم معارضة الكثيرين الذين كانوا يقولون «من تفلسف تزندق»^(٩)

لكنهم وإن أكدوا اعتمادهم على العقل والعدل والحوار والمنطق، فإنهم ما أن قالوا بخلق القرآن ما لبثوا أن حكموا بكفر من لم يقل بذلك، واستندوا إلى سيف وسجون الخليفة المأمون الذى ساند رأيهم فارتكبوا جرائم ضد مخالفيهم فى رأى . بل وقرروا امتحان الفقهاء فكانوا يستقدمونهم واحدا واحدا ليجبروهم على القول بما يقولون تحت طائلة التعذيب والسجن بل والموت إذا لم يجد السجن ولا التعذيب . وهكذا قرر المأمون فرض القول بخلق القرآن على الجميع فرضاً . بالجدل والإلحاح أولاً ثم بالإكراه البدنى والقتل ثانياً . «وبدأت المحنة بأن أمر المأمون بحرمان من ليس من مذهبه من تولى المناصب أو من قبول شهادته فى أى خلاف» ثم تطرف فقال «إن القول بقدم القرآن وأنه غير مخلوق يشبه الشرك بالله، ومن ثم يجب أن يردوا الناس عن ذلك، كما يرد الكافر عن كفره فإن أبى يقتل كما يقتل المرتد . وإذا كان علماء الكلام هم القدوة فى العقائد فيجب البدء بهم بتصحيح عقائدهم وعقابهم إن أصروا على موقفهم بل بقتلهم أحيانا»^(١٠)

ويرسل المأمون كتاباً إلى واليه اسحق بن إبراهيم يصف فيه الرافضين للقول بخلق القرآن بأنهم «الجهلة الذين سهلوا السبيل لعدو الإسلام، وليس لمن قال هذه المقالة حظ فى الدين، ولا نصيب من الإيمان واليقين، ولا يحل أحد منهم محل الثقة فى ذمته ولا عدالة له ولا شهادة، ولا صدق فى قوله ولا حكاية ولا يتولى شيئاً من أمر الرعية»^(١١)

ويسمع المأمون أن بشراً بن الوليد يرفض القول بخلق القرآن فيأمر بسجنه ثم لا يكتفى بذلك بل يأمر واليه بأن يستدعيه «فإن أصر على شركه ولم يقل بخلق القرآن فإضرب عنقه، وابعث برأسه إلى، فإن تاب فأشهر توبته». وهو يرسل بشأن ابن العوام إلى أحد ولاته «أن ابن العوام سيحسن الجواب في القرآن إذا أخذه التأديب، فإن لم يفعل كان السيف وراءه». وكذلك كان الحال مع الإمام أحمد بن حنبل فقد صمد للتعذيب البشع، ولما تسلل إليه عمه اسحق بن حنبل وهو في السجن طالباً إياه أن يقول بخلق القرآن تقية (أى مداراة) للنجاة بنفسه كما فعل كثيرون، رد عليه أحمد بن حنبل قائلاً: «يا عماه إذا أجاب العالم تقية، والجاهل يجهل فمتى يتبين الحق؟» وكذلك نرى أنه «وتنفيذا لأوامر المأمون قام والى مصر موسى بن العباس بامتحان العلماء وقتل كل من لم يقبل بخلق القرآن، حتى قيل إنه أباد علماء وفقهاء مصر»^(١٢)

والمثير للدهشة حقاً هو أن أصل نشأة المعتزلة كان قول مؤسس هذا المذهب واصل بن عطاء «أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر ولا هو معفو عنه وحسابه عند ربه» هذا الأصل المرن بل والشديد المرونة والشديد التسامح تناساه أتباع واصل بن عطاء وحكموا بكفر كل من لم يقل بخلق القرآن. وأمعنوا سجنًا وتعذيباً وقتلاً فى من لم يقل قولهم بزعم إنه كافر ويعامل معاملة المرتد ولعل هذا الموقف هو بذاته دليل على مدى تناقض القول مع الفعل عند المعتزلة.

ولأنه كما تدين تدان. ذهب الخليفة المأمون وأتى الخليفة المتوكل ليخوض معركة ضد المعتزلة وضد القائلين بخلق القرآن، مستنداً فى معركته بمن عانوا من الظلم فى عهد المأمون وخاصة أتباع ابن حنبل وصاح فى الناس أمراً ومستنداً هو أيضاً إلى السيف والسجن «إياكم والقياس، قدم الإسلام لا تثبت إلا على قنطرة التسليم، إياكم والتعمق فإن من كان قبلكم قد هلك به»^(١٣).

أكرر هذه العبارة مستشعراً حجم المأساة التى حاقت بالعقل العربى والإسلامى «إياكم والتعمق فإن من كان قبلكم قد هلك به». والحقيقة أن المعتزلة هم أكثر من ينطبق عليهم قول تولستوى «كثيرون يزعمون أنهم يريدون تغيير العالم، لكن أحداً منهم لم يغير نفسه»، فعن العدل والحرية ردوا كلمات جميلة لكنهم سقطوا فى الاختبار عند أول اختلاف معهم ومع ما يقولون.

وهكذا وعلى يديهم تحولت الكلمة إلى سيف، والرأى إلى سجن، والحوار إلى تعذيب شرس، والفكر إلى مطاردة وقتل، وبهذا أرسى المعتزلة - فى اعتقادى - مبدأ خطيرا، بل شديد الخطورة فى تكوين العقل العربى والإسلامى، مبدأ يقول: قل كما تشاء قولا جميلا ومنمقا، وافعل ما تشاء فعلا خاطئا ومشينا.

وأصبح هذا المبدأ هو السائد من أيامهم وحتى أيامنا، ولن أراد أن يتأكد، عليه أن يراجع الدساتير والقوانين والتصريحات التى تدوى فى أرجاء البلاد العربية والإسلامية، تدوى كل يوم وفى كل خطاب عن الحرية والديمقراطية والمساواة وحق الاعتقاد ثم يقارنها بما يجرى فى الواقع من جور وعسف واضطهاد للمخالفين.

هذه المفارقة التى تواصلت منذ زمان المعتزلة وحتى زماننا وربما ستتواصل أمدا آخر أصبحت ملاذا للديكتاتوريين والمتشددى والمتعصبين والمتأسلمين، ونجحت فى أن تجعل الكلمات الموثقة والمكتوبة والمقررة فى الدساتير والقوانين مجرد حبر على ورق اعتاد الجميع على تجاهله وعدم الاعتداد به.

والمعتزلة لم يفتحوا باب النفاق الفكرى، ولا باب الديكتاتورية المتحكمة فحسب، لكنهم سدوا بأفعالهم بوابات العقل ونوافذه، فالفكرة المتحصنة بسلطة السلطان تظل فوق كل فكرة، وقولها فوق كل قول، ولن أبى الانصياع نفاقا أو مداراة أو تقية، السجن والسيف، فكيف لعقل أن يعمل أو لرأى أن يتردد فى حرية أو حتى فى بعض قليل منها؟

كما أن استنادهم إلى الجدل وإلى الفلسفة والمنطق ثم إلى السيف فتح الباب واسعا أمام خصوم العقل وأعداء الحرية كى يروجوا شعارات العداء للفلسفة وعلم الكلام وجأهروا بذلك، بحيث جعلوا من العقل نقيضا للإيمان بدلا من أن يكون سبيلا إليه.

وهكذا اختلط الفكر المتألق والشعارات البراقة عن العقل والعدل، بالقهر والظلم فكانت جناية ذلك على كل مثقفى الأجيال المتعاقبة من يومهم وحتى يومنا، وتولد من هذا الخليط المتناقض فكر خلاسى يختلط دوما بهذا وذاك، لكنه لا يخلط هذا بذاك وإنما يضمثر المثقف أو الكاتب بعضه إذا ما كان مختلفا مع السلطة أو السلطان، ويعلن البعض الآخر لیتوافق كى يتفق مع ما يوفر ذهب المعز ويتجنب سيفه، ولعله يثير دهشتنا أن يصحو إنسان كل يوم ليتحدث عن الحرية والعدل وإعمال العقل وعدم تكفير من يرتكب الكبائر ثم يمسى بعد

أن يقتل من يخالفه فى الرأى، ويصحو ليتحدث مرة أخرى ودون خجل عن حرية الرأى، ولقد يقرر البعض أن هذا النهج هو من بقايا تراث الجاهلية التى تتعصب للرأى وترفض الانحناء أمام أى منطق مخالف أو مختلف، وأن هذه العصبية الجاهلية تبقى زمنا حتى يتم التخلص منها، ونرد على ذلك قائلين: تبقى زمنا وليس إلى الأبد. ونرد أيضا بسؤال يحتاج إلى إجابة من متخصصين: كيف يمكن أن يغير الإنسان من موقفه وأن يصقل عقله وفكره بينما يوقف ضميره عن العمل؟ ألم نقل إن مقولة تولستوى تنطبق تماما عليهم «إنهم يحاولون تغيير العالم لكنهم لا يستطيعون تغيير أنفسهم»؟ وعلى مر العصور أتقن المثقفون العرب والمسلمون فنون النفاق بأرقى أشكالها، يفكرون كما يريدون لذاتهم وبذاتهم وعندما ينطقون أو يكتبون يقولون ما يعجب السلطان وما يرضى الحكام، وما يفتح لهم أبواب الصعود أو على الأقل البقاء فى مأمن من الظلم.

فهل نلوم المعتزلة، أم نلوم من أتى بعدهم، أم نلوم أنفسنا؟

أما ثورة الزنج التى قادها على بن محمد بن على بن زيد بن الحسين بن على، وكان عالما وشاعرا يعيش فى سامراء كمعلم للخط والنحو والفلك، وكان مقربا من الخليفة المنتصر بالله فلما قتله الترك بالسم، ومارسوا السجن والنفى والاعتقال والاضطهاد لكل من حوله قبض عليه وسجن، لكن فرقة من الجند هى «الشاكرية» تمردت ببغداد واندفع العامة فى تأييدهم واقتحم المتمردون السجون وأطلقوا سراح من فيها وهو منهم فغادر إلى سامراء ومنها إلى البحرين حيث انطلقت الثورة تحت قيادته. وبالرغم من اشتهاار هذه الثورة "بثورة الزنج"، فإنها لم تكن ثورة للزنج وحدهم، بل إن مطالبها كانت تتخطى مسألة تحرير العبيد إلى الدعوة للمساواة واحترام حقوق الإنسان، وترفض قصر الخلافة على «قرىش» وإنما هى للمسلمين جميعا، وتطالب بتوزيع الثروات، وكان قائد هذه الثورة عربيا وعلويا وأغلب قوادها كانوا عرباً كذلك، مثل: على بن أبان (المهلبى)، وسليمان بن موسى الشعرانى، وسليمان بن جامع، وأحمد بن مهدى الجبائى، ويحيى بن محمد البحرانى، ومحمد بن سمعان وآخرون.

وعلى امتداد السنوات السبع الأولى من عمر هذه الثورة (٢٤٩ - ٢٥٥هـ) كان جمهورها وجندها ومحيطها عربياً خالصاً، فقد بدأت فى مدينة "هجر"، أهم مدن البحرين، ثم فى "الأحساء" بين أحياء "بنى تميم" و "بنى سعد"، ثم فى بادية البحرين، وسط عربها،

وفى هذا المحيط العربى قامت سلطة هذه الثورة و "دولتها" وحدثت الحروب بينها وبين جيش الدولة العباسية، ويصف الطبرى سلطة على بن محمد فى هذا المحيط العربى، فيقول: "لقد أحله أهل البحرين من أنفسهم محل النبى حتى جبى له الخراج هناك، ونفذ حكمه بينهم، وقاتلوا السلطان بسببه!".

وفى موقعة "الردم"، بالبحرين، أحرزت الدولة انتصاراً كبيراً ضد الثورة، فانسحب على بن محمد إلى البصرة، ونزل هناك بين عرب بنى ضبيعة - (من نزار بن معن بن عدنان). فدعاهم للثورة، فتبعوه، وكان منهم عدد من قادة دولته وجيشه، . ولما طارده الدولة، وألقت القبض على أغلب أنصاره، ووضعتهم فى السجون، مع ابنه الأكبر وابنته وزوجته، غادر على بن محمد البصرة الى بغداد، فأقام بها عاماً. وفى سنة ٢٥٥هـ حدثت بالبصرة فتنة بين طائفتين من جندها، "الجند البلالية" و "الجند السعدية"، وأسفرت هذه الفتنة فيما أسفرت عن اطلاق سراح السجناء، ومنهم أنصار على بن محمد، فغادر بغداد، ووصل الى ضواحي البصرة ليوصل ثورته من جديد، وفى هذا التاريخ بدأ أول انعطاف للثورة نحو الزنج، أى بعد قرابة السنوات السبع من قيامها، فقد كانت البصرة أهم المدن فى جنوب العراق، وكان جنوب العراق مليئاً بالرقيق والعمال الفقراء الذين يعملون فى مجارى المياه ومصابها، ويقومون بكسح السباخ والأملاح الناشئين من مياه الخليج، وذلك لحماية تربة الأرض وتطهيراً لها، كى تصبح صالحة ومعدة للزراعة، وكانوا ينهضون بعملهم الشاق هذا فى ظروف عمل قاسية وغير إنسانية، تحت إشراف وكلاء غلاظ قساة، ولحساب ملاك الأرض من أشرف العرب وسادة الفرس، وبعض هؤلاء العبيد كانوا مجلوبين من أفريقيا السوداء - وهم الزنج - وبعضهم نوبيون، وآخرون قرمطيون، أما فقراء العرب فكانوا يسمون الفراتين.

وشرع على بن محمد يدرس حالة هؤلاء الرقيق، ويسعى لضمهم لثورته، كى يحررهم ويحارب بهم الدولة العباسية، وكان أول زنجى ينضم اليه هو ريحان بن صالح، الذى أصبح من قادة الحرب والثورة.

وأخذ على بن محمد يتنقل، مع قادة ثورته، بين مواقع عمل الرقيق والفراتين، ويدعوهم الى الثورة والهرب إلى معسكره، فاستجابت لدعوته جماهير غفيرة من الزنج والنوبيين والقرمطيين والفراتين، وانضموا الى العرب والأعراب الذين تبعوه من جنوبى العراق، .

ولقد فشل المشرفون على تسخير الزوج فى الحيلولة بينهم وبين الالتحاق بمعسكر الثائرين، فكانوا يحبسونهم فى البيوت ويسدون أبوابها ومنافذها بالطين. ويصف ابن خلدون فى مقدمته إقبال الزوج على الثورة، وزحفهم للقاء قائدها فيقول: "لقد تسائل إليه الزوج واتبعوه".

ولقد أعلن على بن محمد أن هدفه، بالنسبة للزوج والعرب الفقراء، الذين يعملون فى إصلاح أرض العراق الجنوبي، هو: تحرير الرقيق من العبودية، وتحويلهم إلى سادة لأنفسهم، واعطاؤهم حق امتلاك الأموال والضياع، بل ومنأهم بامتلاك سادة الأمس الذين كانوا يسترقونهم، وضمان المساواة التامة لهم فى ثورته ودولته التى تعمل من أجل العدل والحرية والمساواة وتمركزت أهدافها حول أمرين:

* نظام اجتماعى هو أقرب إلى النظم الجماعية التى يتكافل فيها ويتضامن مجموع الأمة.

* نظام سياسى يرفض الخلافة الوراثية لبنى العباس، والتى أصبحت أسيرة بيد قادة الجند الأتراك، ويقدم بدلاً منها دولة الثورة التى أصبح على بن محمد فيها أميراً للمؤمنين. ولقد استطاعت الثورة أن تكتسب، أكثر فأكثر، ثقة جماهير الزوج وفقراء العرب، الذين كانوا أشبه ما يكونون بالرقيق. وخاصة بعد أن رفض قائد الثورة مطالب الأشراف العرب والفرس والوكلاء بأن يرد عليهم عبيدهم لقاء خمسة دنانير يدفعونها عن كل رأس، لقد رفض على بن محمد هذا العرض، بل وعاقب هؤلاء السادة والوكلاء، فطلب من كل جماعة من الزوج أن يجلدوا ساداتهم ووكلاءهم القدامى.

وكالعادة كان لابد لأى تحرك أو معارضة من غطاء دينى فأعلن قائد الثورة أنه "لم يثر لغرض من أغراض الدنيا، وإنما غضباً لله، وعاهدهم على أن يكون، فى الحرب، بينهم "أشرككم فيها بيدى، وأخطر معكم فيها بنفسى" بل قال لهم: "ليحط بى جماعة منكم، فإن أحسوا منى غدرأ فتكوا بى".

وبهذه الثقة تكاثر الزوج فى صفوف الثورة وفى كتائب جيشها، بل وانضمت إليها الوحدات الزنجية فى جيش الدولة فى كل موطن التقى فيه الجيشان حتى سميت، لذلك بثورة الزوج واشتهرت بهذا الاسم فى مصادر التاريخ.

وفى عشرات المعارك التى وقعت بين الدولة العباسية وثورة الزنج، كان النصر، غالباً، للثورة على الدولة، وتأسست، كثمرة لهذه الانتصارات دولة الزنج، ونفذ فيها على بن محمد سلطانه وبرنامجه، ولقد بلغت دولة الثورة هذه درجة من القوة فاقت بها كل ما عرفته الخلافة العباسية قبلها من أخطار وثورات حتى أن المؤرخين الذين كانت الدنيا عندهم هى الامبراطورية العباسية، قالوا: إن الزنج قد "اقتسموا الدنيا، واجتمع إليهم من الناس ما لا ينتهى العد والحصر إليه" وكان عمال الدولة الثائرة يجمعون لعلى بن محمد الخراج حتى لقد "خيف على ملك بنى العباس أن يذهب وينقرض".

ولقد أقام الثوار لدولتهم عاصمة، سموها (المختارة)، أنشأوها فى منطقة تتخللها فروع الأنهار، كما أنشأوا عدة مدن أخرى - وضمت دولتهم مدناً وقرى ومناطق كثيرة، مثل: البحرين، والبصرة، والأبلة، والأهواز، والقادسية، وواسط، وجنبلاء، وبذاورد، والنعمانية، والمنصورة، وجرجرايا، وجبل، ورامهرمز، والمنيعة، والمذار، وتستر، والبطيحة، وخوزستان، وعبادان، وأغلب سواد العراق.

ولقد استمرت الحرب بين دولة الثورة هذه والخلافة العباسية لأكثر من عشرين عاماً بلغ العنف فيها، من الجانبين، حدّاً لم يسبق له مثيل، حتى ليقول المؤرخون الذين يتواضعون بأرقام القتلى فى هذا الصراع بأنهم بلغوا نصف مليون قتيل.

وبعد ذلك رجحت كفة الجيش العباسى بما احتشد له من فرسان وسفن وعتاد، فأحرز عدداً من الانتصارات على جيش الزنج، وبدأ حصاراً لعاصمتهم استمر أربع سنوات!، وكانت مصر قد استقلت عن الخلافة تحت حكم أحمد بن طولون (٢٢٠ - ٢٧٠هـ) وكان لها جيش قوى بالشام يقوده لؤلؤ، غلام ابن طولون، فخان سيده وانضم الى جيش الدولة المحتشد لقتال الثوار، وعند ذلك تمكن الموفق من اقتحام (المختارة) وهزيمة الثورة، التى بدأت سنة ٢٤٩ هـ وظلت قائمة تقاوم حتى أول صفر سنة ٢٧٠ هـ، فكانت أطول ثورات العصر العباسى وأخطرها^(١٤).

أدلى عدد كبير من المؤرخين والدارسين بدلائهم فى بئر هذا الحدث الشائك والمتشعب تشعب غابات نخيل البصرة، بأبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعقائدية. ومن الطبيعى أن تتباين آراؤهم - لتباين منطلقاتهم الفكرية - بين النظرة الذاتية والاكتفاء بالرصد العيانى التسجيلى أو التركيز على جانب واهمال جوانب أخرى لا تقل أهمية عن

خطوط الحدث العريضة . فقد قاد صاحب الزنج ألافاً مؤلفة من العبيد الأقنان الى أتون معارك لم تبقى ولم تذر مخلّقة صدعا خطيرا فى جدار الدولة العباسية نفذ عبره - فيما بعد- أعداء وخصوم من شتى الاتجاهات والمنطلقات الفكرية والسياسية.

ومن المعروف أن الطبرى والمسعودى يعدّان من أهم المصادر الرئيسية التى رصدت أخبار ما حدث، بحكم الاهتمام الفائق بإيراد التفاصيل شبه اليومية . وكان الطبرى بمثابة الناطق الرسمى أو المراسل الصحفى المدون للتقارير الرسمية عن سير المعارك التى طحنت جنوب السواد على امتداد السنوات الأربع عشرة (٨٦٩ م - ٨٨٣ م) ، ولابن الرومى مطولة شعرية فى رثاء البصرة تربو على الثلاثمائة بيت. كما أن للجاحظ رسالة حول هذه الثورة^(١٥)

أما فى عصورنا الحديثة، فقد كتب الكثيرون فى هذا الموضوع ، فمن المعاصرين كتب جرجى زيدان، بطرس البستاني، كما ان للشاعر الفلسطينى معين بسيسو مسرحية تحمل عنوان (ثورة الزنج) ، كما كتب آخرون أمثال عبد العزيز الدورى، وفيليب متى والقائمة تطول . بيد أن دراسة د. فيصل السامر والتى ظهرت فى كتاب حمل عنوان (ثورة الزنج) كانت الدراسة الأبرز والأكثر تأصيلا ورصانة من حيث جدة الطرح وشموليته مما جعلها فى طليعة الدراسات التى تصدت لهذا الحدث^(١٦). وكذلك كتاب أحمد على : ثورة الزنج وقائدها على بن محمد^(١٧).

وما نود أن نؤكد عليه مرة أخرى أن ثورة الزنج لم تكن ثورة عرقية (زنج ضد بيض) لكنها كانت فى أغلبها ثورة من أجل العدل الاجتماعى المرتدى ثيابا دينية مصنوعة، وضد الظلم الاجتماعى المرتدى هو أيضا ثيابا دينية مصنوعة هى أيضا . ولعل ما يلفت النظر أن الجند الذين حسموا معركة العباسيين ضد ثورة الزنج كانوا جنود أحمد بن طولون تحت قيادة زنجى هو «لؤلؤ» الذى خان سيده وانشق عليه وساند العباسيين .

وبغض النظر عن أشكالية مسألة الرق فى المنظور الدينى فإن أحد أهم بواعث هذه الثورة هو تنامي جماعات من المترفين من أصحاب الاقطاعيات والتجار وأصحاب النفوذ وأمراء الحرب تميزت بجشعها وقسوتها التى تصل إلى الوحشية فى معاملة عبيدهم وعمالهم سواء فى مستوى معيشتهم أو طعامهم، حيث كان غداء زنج البطائح يقتصر على وجبة السويق التى لم تكن تسد الرمق ويتمادى الظلم إلى حد إخضاع العبيد والخدم

وخاصة العاملين منهم فى القصور .

لكن الذى يتابع دراسة ما كان فى حروب هذه الثورة يكتشف أن الثوار ارتكبوا أفعالا وحشية منكرة، وارتكبوا بأيديهم ما كانوا يشكون من ارتكابه ضدهم . فعند استيلائهم على البصرة اعملوا القتل الوحشى والنهب والسلب ويقول المؤرخون إنهم قتلوا من سكان البصرة ٣٠٠ ألف إنسان وأسروا الأطفال وسبوا النساء واغتصبوا الأبنكار والحرث .

كما نلاحظ ملاحظة مهمة أخرى وهى أن على بن محمد قائد الثورة قد منح نفسه نسبا مشكوكا فيه يمتد به إلى على بن أبى طالب، فعامله أتباعه كرمز دينى مهيب ويقول الطبرى الذى كان مؤرخا لهذه الثورة أن اتباعه كانوا يعاملونه على أنه نبي . وكان يعد أتباعه بالجنة فيصدقونه ويخضعون له تماما ثم هو يعزز ذلك بجبرعات من العدل الاجتماعى تحقق لهم الحرية والخير والتملك بل ويقول بحق أى منهم فى تولى الخلافة .

أما عن الأسباب التى تراكمت فادت إلى هذه الثورة فيفسرها ابن خلدون قائلا «من الغلط الخفى فى التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال فى الأمم والأجيال تبدل الأعاصير، وهو داء شديد الخفاء إذ لا يقع إلا بعد أحقاب متطاولة، فلا يتفطن له إلا الآحاد من الخليقة، ذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما اختلاف بين الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك فى الأشخاص والهوامش والأمصار فكذلك يقع فى الآفاق والأقطار والدول، سنة الله قد خلت فى عبادته» (١٨)

وكان على بن محمد كما قلنا يدعى الانتساب إلى على بن أبى طالب، لكن غطاءه الدينى ازداد كثافة إذ ادعى أنه مبعوث من العناية الإلهية لإنقاذ الناس من الظلم والبؤس . وادعى العلم بالغيب، وزعم أن وحيا يأتيه من السماء وأن الملائكة تقاتل معه . وأكد لأتباعه أنهم يحاربون جيوشا كافرة وأن قتلهم حلال واستحل لهم دماءهم وأموالهم ونساءهم وأطفالهم (١٩) بل كان يعامل الأسرى كعبيد وفى بعض الأحيان منح رجاله الذين كانوا عبيدا عددا من الأسرى ليستخدموهم كعبيد فحولهم من عبيد إلى ملاك للعبيد مظهرا نزعة انتقامية متعصبة لا علاقة لها بمبادئ العدل الاجتماعى .

وبرغم كل هذه الدعاوى الاجتماعية التى تتسم بالتححرر إلا أنه مارس ذات الظلم مع

خصومه، واتهمهم بالكفر وأحل دماءهم وأعمل سيوف رجاله فى رقابهم بقسوة غير معهودة واتخذ من أسراهم عبيداً ومن نساءهم سبايا .

وهكذا فإن الأقوال والشعارات والأفكار كانت تتخذ من الدين ستاراً مجرد ستار وتدعى العقل والعدل والحرية والتحرير بينما الأفعال لا تقبل العقل، ولا يقبلها العقل، ولا تتسم بالعدل ولا يقبلها العدل .

فتأتى غشاوة إثر غشاوة على العقل العربى والإسلامى لتحرمه من حرية القول والفعل وتفرض عليه المداورة والنفاق والقول المناقض للفعل وكل هذا تناسل فى العقل العربى الإسلامى وجرى توارثه من جيل لجيل حتى أصبحنا على ما نحن فيه .

وأهم من هذا وذاك تتكرس مقولة : قل ما تشاء وافعل العكس .

تلك المقولة التى لم نزل نطالعها حتى الآن فى الدساتير والقوانين والخطب والكتابات، ونعانى فى الوقت نفسه من أفعال تصاحبها وتتناقض معها .

* * *

ثم نأتى إلى ما نحن فيه الآن لنسأل أنفسنا ما هو تحديداً معنى الديمقراطية؟ ليس معنى كلماتها المسطرة فى الدساتير والأقاويل أو إنما معناها العملى الذى نعانى منه ولم نزل؟

ومهما حاولنا فحص هذا الأمر فإننا نجد أنفسنا أمام حقيقة أساسية، وهى أن الديمقراطية لا يمكنها أن تتحقق إلا متكاملة، فتوفير شق واحد من مفرداتها سيؤدى بالقطع إلى كائن مشوه لا هو بالديمقراطية ولا هو بعكسها، ومن ثم ينشأ فى كثير من الأحيان نموذج يسمى بالديمقراطية المقيدة أو الديمقراطية المستبدة أو حتى الاستبداد الديمقراطى .

فالتعددية الحزبية مثلاً لا تكفى وحدها إذا لم تصاحبها انتخابات تشريعية حرة وشفافة والانتخابات لا تكون ديمقراطية إذا لم يهيمن على ممارستها التكافؤ . التكافؤ فى الانفاق المالى والتكافؤ فى حقوق الإعلام، والحرية المتكافئة فى مخاطبة الناخبين . ونقرأ فى تقرير مهم للأمم المتحدة «أن المشاركة السياسية الديمقراطية تتطلب ما هو أكثر من التعددية ومن الانتخابات . فالسياسة الديمقراطية حقاً تتطلب وجود حقوق مدنية وسياسية

تتيح إمكانية المشاركة الفعالة. كما أن التمسك بحقوق الإنسان أمر جوهري لضمان تحقيق رفاهية السكان»^(٢٠)

ونعود لنفكك العبارة السابقة فنجدها تتحدث عن محاور يكمل بعضها البعض. تعددية حزبية- انتخابات حرة وشفافة- تكافؤ في الإعلام والإنفاق المالى. حقوق مدنية وسياسية- مشاركة فعالة- حقوق إنسان- ضمان رفاهية السكان.

لكننا يمكن أن نعود إلى «داهل» الذى يحدد لنا شروط توافر الديمقراطية :

- تجنب الاستبداد .

- ضمان الحقوق الأساسية كحق التواصل مع أجهزة الإعلام- وحق التعيين فى الوظائف وحق إصدار الصحف .

- ضمان الحريات العامة .

- ضمان حق الإنسان فى الاختيار .

- ضمان حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

- ضمان الاستقلالية المعنوية للإنسان Moral autonomy .

- كفالة التنمية البشرية للمجتمع عبر ضمان فعالية الرأى العام وتأثيره الشامل على الحكم .

- ضمان المصالح الأساسية للأفراد .

- تحقيق المساواة الكاملة والتكافؤ بين الأحزاب والقوى السياسية»^(٢١)

لنتأمل هذه الضمانات جميعا، والتى يجب أن تتوافر جميعا دون نقص فيها .

لكننا يتعين علينا أن نشير إلى أن الكثيرين يقولون بوجود رابطة قوية ومتلازمة بين التنمية البشرية وارتفاع مستوى المعيشة العام للسكان وبين الديمقراطية. ويسوق الكثيرون حججا قد تبدو منطقية فى هذا الصدد رغم أن الواقع يتلهم من هذا لتأكيد، ذلك أنه عندما تسيطر نخبة ما على مجتمع ما، أو تهيم على المجتمع أفكار ما فإن هذه الرابطة لا تلبث أن تفتقد . والمثال الواضح فى ذلك هو سيطرة العقلية الذكورية على المجتمعات البترولية والتى تمتلك مستوى معيشيا مرتفعا، لكن العقلية الذكورية تفرض على

كذلك فإنه يتعين علينا أن نلاحظ أن أجندة النضال من أجل تحقيق الديمقراطية أو تأكيد وجودها تختلف من بلد لآخر .

ففى مصر مثلاً يتمركز النضال الديمقراطى حول مفردات محددة : تعددية حزبية حقيقية- انتخابات شفافة- تكافؤ فى الإعلام والإنفاق فى المعارك الانتخابية- ممارسة حق التظاهر- حقوق متكافئة فى إطار مواطنة متكافئة تكفل المساواة بين مكونات المجتمع (مسلمين وأقباط- رجال ونساء- فقراء وأغنياء) - فصل الدين عن السياسة إلخ .

ومثل هذه المفردات قد تكون متحققة بشكل ما فى بلد كفرنسا ومن ثم تطرح أجندة مختلفة مثل : ضمان حقوق المهاجرين- حل مشكلة البطالة- الحفاظ على البيئة- مواجهة مخاطر العولمة بإقامة عولمة شعبية بديلة- مواجهة اليمين المتطرف إلخ .

وبرغم كل النضالات والكتابات الصادقة وغير الصادقة، والدساتير والقوانين يقرر تقرير الأمم المتحدة السابق الذكر «أن انتشار التحول الديمقراطى يبدو وكأنه قد توقف . كما أن بلدانا كثيرة قد فشلت فى توطيد وتعميق الخطوات الأولى باتجاه الديمقراطية»^(٢٢) .

لكن هذا التقرير يزيدينا إحباطاً، أو لعله يستفزنا أو يستحثنا لمزيد من العمل الجاد من أجل الديمقراطية فيقول: «فى السنوات الأخيرة كافح الناس فى شتى أنحاء العالم فى سبيل الديمقراطية، وظفروا بها بأمل الحصول على الحرية السياسية وعلى تقدم اقتصادى واجتماعى ومستوى معيشى أفضل، لكن الكثيرين يشعرون الآن بالإحباط، وبأن الديمقراطية قد خذلتهم. ففى التسعينيات من القرن الماضى زاد انعدام المساواة وزاد الفقر وانخفضت مستويات المعيشة بصورة جسيمة فى دول وسط وشرق أوروبا برغم انتشار الديمقراطية كذلك الأمر فى إفريقيا جنوب الصحراء»

ثم يمضى التقرير ليسجل ظاهرة شديدة الخطورة قائلاً: «وعندما لا تستجيب الحكومات الديمقراطية لاحتياجات الفقراء فإن الجمهور يصبح أكثر ميلاً لتأييد زعماء متسلطين يزعمون أن تقييد الحريات المدنية والحريات السياسية سوف يسرع بالنمو الاقتصادى، ويحقق التقدم والاستقرار الاجتماعى»^(٢٣) .

.. فهل يلمح التقرير إلى تجارب مثل الناصرية فى مصر- سوكارنو فى أندونيسيا-

ونعود إلى عبارة باللغة الدلالة وردت فى التقرير السالف الذكر، وهى تلك التى تقول «إن الكثيرين يشعرون الآن بالإحباط، وبأن الديمقراطية قد خذلتهم». ولعل من حقنا أن نسأل أنفسنا هنا فى مصر هل الديمقراطية هى التى خذلتنا أم نحن الذين خذلناها؟

ألسنا ورثة المعتزلة وثورة الزنج، وورثة المثقف الحرباء الذى يتلون بكل لون وأى لون يرضى الحاكم، ويعتبر أن النفاق وإخفاء الحقيقة وإرضاء الحاكم هو جواز المرور الوحيد للصعود أو لذهب المعز أو حتى لاتقاء سيفه. ألسنا قبلنا الطعم المسموم الذى يقول بأن العدل الاجتماعى أفضل من الديمقراطية، وكأننا محكوم علينا ألا نحصل على الاثنين معا؟

وعلى أى حال فإن التجارب تؤكد أن الدساتير والقوانين والخطب والكتابات لا تنعكس على الواقع فى بلادنا، وأنا فى كثير من الأحيان نكتشف أنه يتعين علينا رغم كل ما فعلنا ورغم كل ما بذلنا من توضيحات يتعين علينا أن نبدأ من جديد.

واستعيد عبارة كثيرا ما ردها ت.س. إليوت «دعونا لا نتوقف عن البحث عن الديمقراطية. رغم أن نهاية بحثنا ستعود بنا من حيث أتينا ثم نجد أنفسنا وكأننا نراها لأول مرة».

لكن هذه العبارة التى تشبه مريثة للنضال الإنسانى من أجل الديمقراطية غير دقيقة. أنها تلحظ ظواهر ظاهرة لكنها لا تدس نفسها فى جوهر الواقع.

فإذا أخذنا مصر كمثال ونضالنا من أجل الديمقراطية كنموذج فإننا سنجد نتيجة مبهرة لهذا النضال. لعله لم يتحقق كاملا وإنما هو يسير، يتقدم، يحقق ذاته.

هل يتذكر أحد أوضاعنا فى حق التعبير منذ ثلاثين عاما فقط أو أكثر. حيث لا أحد ينطق فإن نطق فالى السجن، حتى كان الناس يخشون أن يهمسوا لأنفسهم بما يجول فى أنفسهم. الآن الوضع مختلف. كيف؟

إنها توضيحات ونضالات وكتابات ومعارك استطاعت أن تغير قليلا فى الحاكم فجعلته قادرا على أن يحتمل ما لم يكن يحتمله سابقوه، وأن تغير كثيرا فى الشعب الذى أصبح الآن يقول ما لم يكن يتجاسر عليه، والصحف التى تتماذى فى حريتها وأجهزة الإعلام

غير الحكومية تقول هي أيضا وحتى الحكومية تصيبها عدوى حرية التعبير في أحيان عدة.

أنها تجربة التغير التاريخي.

فالديمقراطية كمعطى اجتماعي ومجتمعي لا تمطر من سماء الحكم وإنما تأتي عبر تغير الحاكم والمحكوم وهو تغير تاريخي بطبيعته. ألسنا نقول دوما «أن ما يتحقق تاريخيا لا يتغير إلا تاريخيا».

ومن ثم فإن طريقنا نحو الديمقراطية وأن كنا قد قطعنا فيه خطوات فإنه لم يزل ممتدا وطويلا لكنه ليس بلا نهاية.

أليس كذلك.

هوامش

- (1) Dehel-Robert - on Democracy- Yale University press. (1998). p.7.
- (2) Ibid- p. 13.
- (3) Ibid- p. 17.
- (4) Ibid- p. 19.
- (٥) لمزيد من التفاصيل راجع: لطفى عبد الوهاب يحيى- الديمقراطية الأثينية- (١٩٦٧) ص ٣٨ وما بعدها .
- (٦) بول ديورانت - قصة الحضارة (وفيه تفاصيل وافية ومتفرقة عن الحياة في أثينا).
- (٧) فوستيل دى كولانج- المدينة العتيقة- ص ١١٣ .
- (٨) راجع : جلوتز - المدينة الإفريقية ويتضمن وصفا تفصيليا مطولا لهذه الاجتماعات وكيفية ممارسة السلطة وتوزيعها .
- (٩) الإمام الغزالي - المستصفى من علم الأصول- جزء ١ - ص٣٨٢ .
- وأيضا : المنقذ من الضلال . وتهافت الفلاسفة وكلاهما للإمام الغزالي
- (١٠) أحمد أمين - ضحى الإسلام- ص١٧٥ .
- (١١) المرجع السابق- ص ١٧٨ .
- (١٢) المرجع السابق- ص ١٨٤ .
- (١٣) د. جابر عصفور- مجلة فصول- جزء ٦ - مقال بعنوان : قراءة في ابن المعتز .
- (١٤) موسوعة الحضارة العربية الإسلامية - ج ٢
- (١٥) الجاحظ - ثلاث رسائل- رسالة فخر السودان على البيضان- تحقيق فان فلوتن - طبعة ليدن (هولندا) (١٩٠٣)- ص٥٧ .
- (١٦) د. فيصل السامر- ثورة الزنج- دار القارئ- بغداد (١٩٤٥) .
- (١٧) أحمد علي- ثورة الزنج وقائدها على بن محمد- مكتبة الحياة- بيروت- (١٩٦١) .
- (١٨) ابن خلدون - المقدمة- الجزء الأول- الطبعة ٣- (القاهرة) ص ١٩٤ .
- (١٩) للمزيد راجع- موسوعة الأديان الميسرة- دار النفائس- بيروت- ص ١٢٨٢ .
- (٢٠) الأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢- تعميق الديمقراطية في عالم مفتت - رئيس فريق التحرير- ساكيكو فوكودا بار- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- الترجمة العربية- ص ١٦ .
- (21) Dahel- Ibid. p. 45.
- (٢٢) تقرير الأمم المتحدة - المرجع السابق- ص ٦٣ .
- (٢٣) المرجع السابق- ص ٣ .

أول وثيقة شعبية للإصلاح الدستوري

.. ومع كل بحث جديد فى تاريخ مصر الحديث، نجد ما يكاد أن يصرخ فينا بأننا لم نعرف بعد هذا التاريخ، ولم نستفد بعد من ثرائه وعبقريه الأداء فيه.

وكنموذج يستحق الدراسة، هناك «جمعية اتحاد فتیان مصر» وكانت تسمى أحيانا «جمعية مصر الفتاة» وقد تشارك فى تأسيس هذه الجمعية جمال الدين الأفغانى وعبد الله النديم وأديب أسحق وسليم خليل نقاش (راجع : محمد رشيد رضا- تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده- ج ١- ص ٧٥ وما بعدها).

وقد تأسست هذه الجمعية سراً وأصدرت العديد من النشرات والمطبوعات وكانت تستخدم أحد الاسمين فى مرة، والاسم الآخر فى مرة أخرى لمجرد تشتيت جهود التفتيش عن مصدر هذه المطبوعات.

وقد حاول الخديو إسماعيل عبثاً البحث عن مصدرى هذه المنشورات دون جدوى إلى درجة أن البعض قال إنها لم تكن موجودة أصلاً، ونقرأ لجورجى زيدان «كان من بين أعضاء الجمعية الأفغانى والنديم وأديب أسحق ونقولا توما من أرباب الأقلام فى ذلك العهد، وأصدروا جريدة مصر الفتاة باسم هذه الجمعية فى أواخر أيام إسماعيل. وأكد لنا بعض الثقة العارفين، أن أصحاب الجريدة أرادوا إيهام الخديو بوجود جمعية سرية يخشى بأسها، وليست الجمعية فى الحقيقة إلا محررى الجريدة.. وكان إسماعيل يخشاها ويبحث عنها فلا يجدها» (جورجى زيدان- تاريخ آداب اللغة العربية- ج٢- ص٧٩).

ولست ممن يعتقدون بصحة هذا التصور فدار المخطوطات وبالذات قسم محافظ الداخلية تمتلئ بمعلومات عن شكاوى بعض أهالى شبان مقبوض عليهم بتهمة «تهيج الأفكار وتختيم العرائض ويعملون فى جمعية تسمى جمعية الفتیان»، ثم تقرير أمنى يقول «تأسست بالإسكندرية جمعية شبان تقول إنها تسعى للنظر فى منافع الوطن العمومية وللندم يد فى تأسيسها وضمت أولاد ناس من كبار الإسكندرية» (دار المحفوظات -

.. ويرحل الخديو إسماعيل ويأتى توفيق فتصدر الجمعية فى عام ١٨٧٩ لائحة إصلاح . . وجهتها إلى :

جلالة الأمير توفيق الأول خديو مصر - خدمة من جمعية اتحاد مصر الفتاة (مثبت على الغلاف أنها: طبعت بالإسكندرية بمطبعة مورييس المعروفة باسم المطبعة الفرنسية) وجاء فى مقدمة الكتيب (٦٧ صفحة من القطع المتوسط) «إن عمر الشباب هو الأحسن قبولاً لمبادئ العدل والاستقامة والحرية، وقد رأينا حباً فى الانتفاع بهذه المزايا ورغبة فى تحقيق آمال الرعايا أن نتجاسر على أن نبسط لى جلالكم على قدر الإمكان الوسائل التى نحسبها موجبة لإصلاح أحوال الرعية» والغريب أن المقدمة قد وقعت بالاسم الثانى «جمعية اتحاد فتیان مصر» بما يعنى أن الاسمين كانا لتنظيم واحد .

ثم تقول الجمعية «إنه لا يمكن تحصيل الدواء إلا بعد تشخيص الداء» ومن ثم فقد بدأت مشروعاتها للإصلاح الدستورى بتقديم دراسة مفصلة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر، ناقشت فيها حال الزراعة، والأجهزة الإدارية وأوضاع الموظفين والتعليم والقضاء والبوليس ونظام العمد ومشايخ البلاد . . ولعله من المفيد أن نورد بعضاً من هذه الدراسة لتنفهم الرؤية الإصلاحية التى طالبت بها الجمعية .

تقول الدراسة «إن نقصان المعارف العمومية لاشك من الأسباب التى أنتت بنا إلى ما نحن عليه، فالمعارف هى أساس كل نجاح والبلاد التى تتوافر فيها المعارف تكون قابلة للإصلاح» .

ثم تتحدث الدراسة عن أوضاع القضاء فتقول «ثمة خلل واقع فى وضع الحقانية، والقوة القضائية تستلزم شرطين غير موجودين وهما تفريق السلطة (أى الفصل بين السلطات) واستقلال القضاة الذى لا يحققه إلا بقاءهم فى وظائفهم طول الحياة، ومادام هذان الشرطان غير موجودين فلا فائدة فى الإصلاح القضائى فإنه من اللازم والضرورى أن يكون القاضى عارفاً باستقلاله، وغير مسئول عن أعماله إلا أمام ذمته وشرفه، وإزاء شريعة ونظام صارمين» .

أما الفصل الثانى فعنوانه «فى أسباب شقاء البلاد» ويقول إنها ..
«اجتماع السلطة فى يد واحد، وعدم وجود قانون يبين الحقوق والواجبات للحاكمين

والمحكومين، وعدم وجود حقانية (سلطة قضائية) مستقيمة الأحكام جيدة التوزيع بالتساوى بين الأنام، وأخيراً نقصان المعارف العمومية»

وتتابع «لائحة الإصلاح الدستوري» أسباب الشقاء هذه وتحاول أن تشرح نتائجها «فالسطة المطلقة تجعل من الناس كالأرقاء يخافون الحكومة ولكن لا يحترمونها، وتتمكن منهم أقبح الطبائع إذ يفرحون بما ينزل بحكامهم من المصائب حقداً عليهم بما كانوا يظلمونهم، وبذلك انتفت المحبة الوطنية، وألغيت العناية الذاتية، وتوقفت حركة الخواطر، وانتشرت الرذائل والقبائح وعظم أمر الخداع والنفاق بسقوط دولة الاستقامة والاستحقاق، ولم نرد للمظالم رداً ولم نجد للجود حداً».

وتواصل اللائحة قائلة «أن أرباب الإدارة لا يعرفون لحقوقهم حداً، فيحسبونهم غير متناهية، فيتصرفون في الأمور تصرف المالك في ملكه، يتجاوزون الحد في السلطة المسلمة إليهم ويحتقرون الرعية، ذلك أن الشعب مجرد من جميع الحقوق، خال من حق المراقبة عليهم، ولا يستطيع أن يطلب من رئيس الحكومة حساباً عن إدارته».. «أما سائر مراتب أرباب الوظائف فإنهم تعودوا على الانقياد وعدم الحرية، فكانت حركتهم مستهدفة المنفعة الذاتية وليس الواجبات، واتسعت بذلك دائرة المخادعة والتجسس والافتراء، وحل الدهاء مكان الأهلية، والانقياد مكان الشهامة، وحلت الخيانة محل الاستقامة وعم الفساد، فكم رأينا من دخل الخدمة الحكومية كما دخل عالم الحياة عارياً عن الثروة ثم صار من خلفاء قارون بكثرة أمواله. وأمثال هذا موجودة في جميع مراتب الخدمة دلالة على أن الفساد غير منحصر في واحدة منها، ولا ينبغي أن ننسى أن قلة الماهيات كانت سبباً في زيادة الفساد إلا أن معظمه إنما نتج من عدم تعيين الواجبات».

أما الفصل الثالث من لائحة الإصلاح الدستوري فعنوانه «الإصلاحات» ونقرأ فيه «أن الحكومة التي تكون فيها السلطة موزعة يمكنها تهذيب الأفكار العمومية ونشر التهذيب والعلوم، وتآليف القلوب على حب الوطن وحب الحرية والعدل، فإنه بذلك تتيسر الصلة بين الحكومة والمحكومين، ويكون للرعية بواسطة القوة النيابية التي للمحكومين أن يرفعوا أصواتهم بالشكوى عند اللزوم بدون وجل، ويصرحوا باحتياجات البلاد، ويكلفوا الحكومة بأن تصلح خلل إدارتها».

ثم طالبت لائحة الإصلاح الدستوري «بإصدار قانون أساسي (دستور) يكون من

أحكامه توزيع السلطة وتحديد شروط كل من الحاكم والمحكوم ونرى أن ينطوى هذا القانون الأساسى على المبادئ الآتى ذكرها وهى :

- * « أن توزع السلطة إلى إجرائية (تنفيذية) ونيابية (تشريعية) وقضائية.
- * أن يكون الوزراء مسئولين أمام الجنب الخديوى وأمام السلطة النيابية.
- * أن تحصل المساواة بين عموم المصريين أمام القانون ، وأن يؤهلوا إلى الاستخدام فى أية مصلحة أو وظيفة كانت فى الحكومة بدون تفريق بينهم فى الدين أو الأصل.
- * أن تحصل المساواة فى توزيع الضرائب والرسوم على كل فئة من الشعب حسب اقتدارها وتمكنها.

* أن تصان الحرية الشخصية بمعنى ألا يوقف أحد ويقبض عليه أو يسجن إلا بمقتضى ألقانون.

* أن يسان المنزل وتراعى حرمة إلا فيما يبيحه القانون.

* أن تصان حرية الأديان وأن تراعى بالعدل والمساواة.

* أن تعطى الحرية التامة والحقة للمطبوعات والاجتماعات العمومية.

* أن تراعى حرية الانتخاب.

* وتشكل السلطة النيابية من مجلسين مجلس النواب ومجلس السناتو (الشيخوخ)

يتقاسمان السلطة القانونية بالاشتراك مع رئيس الحكومة ويكون للسناتو دون سواه السلطة فى محاكمة الوزراء.

* لا يكون لوظيفة النائب ماهية ولكن تصرف للنواب مصاريف الانتقال.

* إن أحكام المساواة والعدل المطلق توجب أن يكون الانتخاب عموميا فيلزم أن جميع

أفراد هذه الأمة ينبغى أن يكون لهم الحق المتساوى فى انتخاب الذين سينوبون عنهم».

ثم تعطى لائحة الإصلاح الدستورى مسألة حرية الصحافة والنشر اهتماماً خاصاً فنقول

«إذا كان لا يرام قتل الفكر فلا بد من إقرار حرية المطابع والمجامع (حرية الاجتماعات) فإن

جعل المطابع والجرائد مقيدة أو مرتبكة أو تحت الأحكام الاستبدادية يعود بالضرر . . أما ما

يقع فى هذه الحرية من المجاوزات كالإهانة والأخبار الكاذبة والطعن فى الخصوصيات والقذح

فى استقامة الموظفين زوراً وغير ذلك فيكون موجب للعقاب، ويعاقب جهاراً (أى محاكمة علنية)

بعد محاكمة تتوافق مع الأحكام المقررة فى القانون».

وتختتم «جمعية فتیان مصر» أو «مصر الفتاة» سيان، لائحة الإصلاح الدستوري المقترحة قائلة «ونحن على يقين من أن هذه الإصلاحات مما تقتضيه مصلحة البلاد... ونتمنى بل نأمل أن الجناب الخديوي يصرف عنايته إلى هذا الإصلاح فيحصل له الحق الشرعي في ممنونية أهل البلاد في الحال والاستقبال».

وقد فزعت الحكومة من هذه اللائحة التي جرى توزيعها سرّاً بكميات كبيرة «وأخضع صاحب المطبعة للتحقيق فأنكر معرفته بأصحاب اللائحة».

والحقيقة أن هذه اللائحة قد أحدثت رجة في البلاد التي كانت تموج أصلاً بالمطالبة بالحقوق الدستورية، ودارت حولها مناقشات ومؤتمرات واجتماعات وتكتب جريدة أبو نضارة «أن مصر في هذه الأيام صارت عبارة عن أحزاب تسعى أثناء الليل وأطراف النهار، فربما كان في الحارة الواحدة محفلان أو ثلاثة محافل» (أبو نضارة- لسان حال الأمة المصرية - ٣٠ ديسمبر ١٨٨١).

وتقول جريدة المفيد «إن مباني العمار لا تشاد إلا على قواعد الشورى مع أرباب الحكومة، فبنواب الأمة يستنير الوطن بطالع سعده» ثم هي تتحدث عن الوحدة الوطنية واحترام كل الديانات فتقول «إن الأديان جاءت مبنية للعقائد والمعاملات، فليس فيها ما يدعو المرء إلى إظهار موجبات الكراهية، ونهينا عن توجيه الإيذاء لمن كان بيننا وبينهم مودة» (المفيد - ٩ أكتوبر ١٨٨١).

«لائحة الإصلاح الدستوري» نجحت إذن في تحريك الساكن وأشركت الجماهير في حركة المطالبة بإصلاح دستوري حقيقي، وخضع الخديو توفيق في نهاية الأمر لحركة الجماهير وأصدر لائحة ١٨٨١ التي تنظم عملية انتخاب مجلس نواب جديد وتحدد اختصاصاته...

ونقرأ فيها...

«مادة ٦: كل نائب يعتبر وكيلًا عن عموم أهالي القطر لا عن الجهة التي انتخبته.

مادة ١٩: إذا قرر النواب استدعاء أحد النظار إلى الحضور بمجلسهم للاستيضاح منه

فعلى الناظر أن يذهب للمجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين.

مادة ٢١: النظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس

النظار» (النص الكامل في سليم خليل نقاش- مصر للمصريين- ج٥ -ص٢٢٣).

واستكمالاً للمناخ الجديد وجهت الحكومة منشوراً إلى المحافظين والمديرين جاء فيه «ليكن معلوما لحضراتكم أن الواجب عليكم إنما هو تسهيل انتخاب النواب، ومراعاة نصوص اللائحة، بحيث يكون ذلك على حسب إرادة أهالى القطر بدون أن تتدخلوا فى الانتخاب لمساعدة أى شخص كان».

وقد كان.

ويبقى أن نعود لنتذكر أن «لائحة الإصلاح» هذه قد صدرت عام ١٨٧٩ أى منذ ١٢٨ عاماً. نعم مائة وثمانية وعشرين عاماً.

ألف مبروك.. الديمقراطية تمام *

تعالوا نقولها نحن ونسبقهم فى قولها قبل أن تبدأ مهرجانات الدعاية وأنشيد التمجيد، وقبل أن تمتلىء صحفهم بالضجيج عن استكمال الديمقراطية وعن واحة الديمقراطية والحريات.

تعالوا نسبقهم ونقولها.. نحن نقولها بسخرية وهم يهللون ويمجدون لكننى أثق أن فى قلب كل من هؤلاء الكتبة والكذبة غصة وإحساسا بالمهانة إذ يجبر نفسه على الكذب والناس كلها تعرف أنه يكذب، وهو نفسه يعرف أنه يكذب، لعل عقله قد استيقظ على الحقيقة ولكن ضميره لم يزل نائما فى أحضان المنصب والموقع والمرتب والسلطة والنفوذ. لكنهم حتى لم ينتظروا تصويتا لا من الشورى ولا من الشعب فانطلقوا بمسلسل مثير للدهشة من التصريحات التى اعتذر فأقول إنها غير صادقة، بل وغير قابلة لأن يصدقها عاقل أو نصف عاقل تصريحات من نوع: مصر دولة مدنية.

صفوت الشريف

المواطنة تعنى أن مصر وطن للمسلمين والأقباط على قدم المساواة

فتحى سرور

جميع الأحزاب اتفقت على ٣٢ تعديلا «من ٣٤»

جمال مبارك

التعديلات الدستورية تكريس للديمقراطية

فتحى سرور

ونتأمل هذه التصريحات ونفحص مدى قناعة أصحابها بما يقولون. فإذا كانت مصر دولة مدنية فلماذا يرفضون النص على ذلك فى المادة الأولى من الدستور. ولماذا رفضوا وبإصرار مثير للدهشة اقتراحنا بهذا الصدد، التفسير هو أن النص الدستورى يبقى بينما التصريح هو أى كلام.. يهدئ الخواطر ثم ينسأه أصحابه بل

ولا يصدق أحد غيرهم.

وإذا كانت المواطنة تعنى أن مصر وطن للمسلمين والأقباط على قدم المساواة، فلماذا رفض د. سرور فى جلسة الاستماع بمجلس الشعب اقتراحا تقدمت أنا به يقول ذات النص الذى تفضل به فى تصريحه، رفضه ويا للدهشة قائلاً إن مثل هذا الكلام تكريس للطائفية.

وإن كانت الأحزاب قد اتفقت على تعديلات ٣٢ مادة فلماذا كل هذا التوتر الذى يعانون منه فى الحوارات التليفزيونية والندوات ومساجلات مجلسى الشعب والشورى، ثم من أين أتى صاحب التصريح بذلك وهو يعلم يقينا ويعلم الجميع يقينا، أن حزبى التجمع والوفد قد قدما عديداً من التعديلات الجسيمة على أغلب مقترحاتهم ولم يسلم من مطالباتنا بإجراء تعديلات جسيمة على مقترحاتهم إلا مواد تقرر مسائل شكلية.

أما أن التعديلات تكريس للديمقراطية فهذا قول يثير السخرية بأكثر مما يثير الغضب. فعن أى ديمقراطية يتحدثون.. أى ديمقراطية إذا كانوا قد رفضوا وبإصرار تعديل حرف واحد من مقترحاتهم. أسف المقترحات التى أملت عليهم. وأعرف عبر ممارسة فعلية أن كثيرين ممن يتحدثون الآن وبحماس عن عظمة التعديلات قد اتفقوا على عكس ذلك من خلال الحوارات وخلال مناقشات مجلس الشعب والشورى ثم اسكتوا أنفسهم بعد أن لفتهم نظرة غاضبة تذكرهم بأن «ده مش شغلهم» وأن عليهم فقط الانصياع لما يملى عليهم. وتمير ما يملى عليهم، ثم تبرير ما يملى عليهم حتى ولو لم يكن مقبولا ولا معقولا.

وعن أية ديمقراطية يتحدثون وهم يرفضون حتى النص على ما يقولون به. فيرفضون النص فى المادة الأولى على أن مصر دولة مدنية رغم تصريحهم بأنها كذلك، أو بالدقة بأنها يجب أن تكون كذلك. ويرفضون إضافة تفسير لكلمة المواطنة بأن تعنى أن المصريين جميعا رجالا ونساء ومسلمين وأقباطا لهم ذات الحقوق دون تفريق بسبب من الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعى وتتعالى صرخاتهم فى حقد واضح فلا هم يقبلون فى حقيقة مكنونهم بمساواة كاملة للمرأة، فالفلتر الذكورى لم يزل مخيماً على رؤوس الكثيرين، ولا هم يتصورون حقوقا متكافئة للأقباط حقوق تنفى القيود عن بناء دور العبادة وتلغى الممارسات المتمترسة فى عقلية وتصرفات النظام، تلك الممارسات التى تحرم الأقباط وعلنا من حقوق التوظيف والترقى فى مجالات محددة والتى تضع نسباً يعرفها الجميع ويسكت عنها الجميع ناسين أن ما يفعلون يبقى فى النفوس راسخاً مثيرا للاشمئزاز حتى ولو لم يكن قادراً عند

البعض على إثارة الغضب، ولا هم يقبلون السماح لأبناء الفقراء بالاقتراب من وظائف معينة في مجالات كثيرة ومهمة يحكمها فلتر اجتماعي منحاز يمنع أبناء الفقراء مهما كان تفوقهم الدراسي من الاقتراب من هذه الوظائف أو حتى الكليات المؤهلة لها.

والمثير للدهشة أنهم يتحدثون كثيراً وكثيراً جداً عن ضرورة ضمان مقاعد كافية للمرأة في البرلمان بعيداً عن خدعة التعيين، ولكنهم عندما يأتون إلى التنفيذ يرفضون النص صراحة في تعديلهم للمادة ٦٢ على ضرورة إتاحة الفرصة للمرأة للتمثيل في البرلمان. ويكتفون وعلى استحياء بكلمة «ويجوز».. وهي تعنى أنه يمكن أو لا يمكن.

وهكذا وبعد كل المعركة التي خاضتها المرأة وبعد كل الوعود الوردية والأحاديث المنمقة عن المساواة بين المرأة والرجل وعن منح المرأة تمييزاً إيجابياً كما تفعل كل البلاد المتحضرة وحتى غير المتحضرة أسفر الأمر عن «يجوز».

أما الأقباط الذين يمنعهم الفلتر الطائفي من التمثيل في البرلمان ولو بأقل قدر فإنهم يصرخون فور تقديم هذا الاقتراح مؤكدين أن مجرد ذكره يكرس الطائفية أى ذكاء هذا! هل يكرس الطائفية ألا يستطيع ٨٠٪ من المجتمع اقتحام البرلمان بمجلسيه عبر الانتخابات وينسب لائقة أو حتى غير لائقة؟ وهل يكرسها إلغاء كل القيود على بناء دور العبادة؟ وإلغاء كل آليات التمييز في التوظيف والترقى وغيرها؟ هل هذا يكرس الطائفية؟ أم تكرسها الممارسات التي يشكو منها الأقباط؟ يشكون منها علناً هناك، أو صمتاً أو همساً، وسواء قالوا أو صمتوا فإنها تترسخ في وجدانهم لتؤكد لهم أنهم مواطنون من الدرجة الثانية وربما أقل.. هل يشعل نيران الطائفية نصوص محكمة وممارسات عاقلة ومتكافئة بين الجميع دون تفريق بسبب من الدين أم إصرار على التمييز السلبى؟

ثم نأتى إلى مسألة أخرى

يقوم جوهر التعديلات على الإدعاء بأنها تقلص سلطات رئيس الجمهورية وتمنح رئيس الوزراء والوزراء سلطات أوسع بحيث يمكن مساءلتهم أمام البرلمان وسحب الثقة منهم. فهل هذا صحيح؟ لنراجع النصوص معاً.

فالمادة ١٣٧ وهى مادة غير معدلة تنص : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها.

يتولى.. أن يكون له الأمر والنهى فماذا لو حاول الشعب استجواب رئيس الوزراء فرد

عليهم قائلاً فعلت ذلك لأننى تلقيت أمراً من الرئيس وفقاً لأحكام المادة ١٢٧ من الدستور؟
والرئيس لا مجال لمساءلته سواء من الناحية الدستورية وأساساً من الناحية العملية
والواقعية؟ كيف نسال؟ وبأى منطق؟

ثم إن الرئيس قد احتفظ لنفسه بالحق فى حل المجلس مباشرة ملغياً بذلك النص
الشكلى على ضرورة الاستفتاء فمن يتجاسر؟

ثم هناك المادة ١٤١ وتقول «يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء...»
ونسأل كيف يرد نص كهذا فى نظام يقول بالتعددية الحزبية؟ إنه نص يؤكد استحالة
وصول أى حزب أو تكتل برلمانى معارض إلى السلطة. نص يلغى الفكرة الجوهرية للتعددية
لأنه يمنع وبالقطع تداول السلطة. فالرئيس يعين رئيس الوزراء الذى يريد وليس الذى
اختاره الشعب يقولون سيعرض الأمر على مجلس الشعب وله ألا يمنحه الثقة ونقول لكن
الرئيس أعطى لنفسه الحق فى حل المجلس فوراً وقد أُلغى النص الشكلى على الاستفتاء.
تصوروا كيف تسير الأمور. الشعب ينتخب حزبا آخر غير الحزب الذى يرأسه الرئيس،
ثم يأتى الرئيس فيعين رئيس وزراء من حزبه أو بالدقة من رجاله وإذا تجاسر مجلس
الشعب على سحب الثقة يبقى رئيس الوزراء.. ويطرد المجلس. ويا سلام على الديمقراطية
لكن ما هو أفدح ما يأتى فى المادة ١٢٧ المعدلة فتتص فقرتها الرابعة على أمر أغرب من
أن يتصوره أحد. رئيس الوزراء يقدم برنامجاً لمجلس الشعب فيرفضه المجلس بالأغلبية
فيعيده الرئيس للمجلس طالبا التصويت مرة أخرى، وهنا يجب أن تتحول الأغلبية التى
طالبت بطرد رئيس الوزراء إلى أغلبية الثلثين وإلا بقى رئيس الوزراء رغم أنف الأغلبية،
ورئيس الوزراء يمارس رئاسة الحكومة بينما أغلبية مجلس الشعب ترفضه.. هل هذا
عاقل؟ أو معقول أو مقبول أو أى شىء خارج إطار العيب؟

لكن ما هو أغرب هو الإصرار فى النصوص الدستورية القديمة والجديدة على تسمية
رئيس الحكومة بأنه رئيس مجلس الوزراء، وليس رئيس الوزراء وفسر طباخو وترزية
وحكماء الحزب الحاكم ذلك الإصرار بأن سلطة رئيس الوزراء لا تمارس إلا خلال ساعات
اجتماع مجلس الوزراء أما فيما عدا ذلك فالرئيس المباشر للوزراء جميعاً هو رئيس
الجمهورية. هل فهمتم شيئاً؟ أنا فهمت. رئيس الوزراء فيما عدا ساعات اجتماع مجلس
الوزراء هو لا شىء.. ورئيس الجمهورية هو كل شىء.. وهذا بالطبع منتهى «التقليص»

أما إلغاء الإشراف القضائي فهو وبعد ذلك كله ضرورى لخلق ستاراً من افتقار الشفافية ومن التزوير الذى يأتى بمن يقبل أن يغطى هذا العبث العايب.

ثم إن هناك ابتداعاً للمادة ١٧٩ التى توقف العمل بضمانات لحقوق الإنسان وحقوق الأفراد وحرمة منازلهم وحقوقهم فى محاكمات عادلة أمام قاضيهـم الطبيعى ويطلبون منا أن نوافق على نص غامض لا نفهم منه شيئاً سوى أن قانونا ما سيصدر لمواجهة الإرهاب.

وفى هذا الصدد لا يمكن لأحد أن يزايد علينا، فنحن الذين واجهنا الإرهاب فى أوان سطوته وفى زمان كانت فيه السلطة تهابه وتداعبه وتستخدمه. ولم نزل نواجه كل أشكال التطرف والتأسلم ولكن كيف نطمئن إلى هؤلاء الذين عرفناهم وعرفنا ممارساتهم وأكاذيبهم فنعطيهـم شيكا على بياض دون أن نعرف أى نص من نصوص هذا القانون المقترح؟ يقولون كما يقولون دوماً إنهم سيقدمون قانونا جيداً يحمى حقوق المواطنين وينحصر أداؤه على الإرهاب.. فهل تركوا لنا أى فرصة كى نصدقهم؟

والآن.. وبرغم الرقة الإعلامية التى بدأت والتى أتوقع لها أن تستمر فإن عاقلاً واحداً.. مصرىً واحداً يحترم نفسه ووطنه وشعبه لا يمكنه أن يوافق على مثل هذا العبث الذى يكرس ما نرفضه وما لا نقبل وما لن نسمح له أن يقبل وحتى أعضاء مجلسى الشعب والشورى سترتفع منهم أيد مرغمة على الارتفاع بينما يتهايمسون وهم يتصايحون فى جلساتهم الخاصة بأن كل هذا عبث. وأن موافقتهم هى موافقة المكره. وموافقة المكره باطلة شرعاً وقانوناً.

لكن ذلك لا يعفى أحداً من المسئولية فهم رغم كل شىء شركاء ومسئولون عن تمرير هذا العبث بمصالح الوطن ومصيره ومستقبله.

ألم أقل إن العقل قد يأتى بينما يبقى الضمير مرغماً على أن ينام كى لا تضيع المصالح والمغانم؟ ولكن أى مصلحة أهم من مصالح الوطن؟

هذا السؤال لابد أن يؤرق مضاجع الجميع ولا أقول ضمائرهم وقد أقولها إذا ما استيقظت. لكننا فى زمن تتفوق فيه المصالح على الضمير وعلى الوطن وعلى الوطنية.

ويا للعار

..ولا ديمقراطية بلا تكافؤ

ونواصل لقاءنا حول مائدة الديمقراطية باحثين عن جوهرها الحقيقي، وعن أدوات تحقيق مزيد من اتساع هامشها الذى يشكو معنا الكثيرون من حاجته إلى المزيد والمزيد من الاتساع.

والحقيقة أن الاختلافات الواسعة حول التعريفات النظرية للديمقراطية قد دفعت الكثيرين إلى اللجوء للمعايير العملية كأساس لقياس مدى ديمقراطية هذا النظام أو ذاك. فجامعة كلورادو على سبيل المثال أجرت دراسة على أوضاع الديمقراطية فى ١٥٧ بلداً على أساس معيار محدد هو أن الديمقراطية تتعاكس مع سيطرة الأوتوقراطية وحكم الصفوة (سواء كانوا رجال أعمال، أو فئة عرقية أو دينية) .. ومع إعمال هذا المعيار نكتشف أننا نحتاج إلى تعديلات جادة فى أدوات الحكم وفى تحديد معايير تفاعلها وتعاملها مع بعضها البعض ، وبين القوى ذات النفوذ ، والجموع المجردة من أى نفوذ حقيقى.

ثم إن هناك معياراً آخر تبناه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ والمعنون " تعميق الديمقراطية فى عالم مفتت " ويؤكد هذا المعيار أنه لا يمكن تصور تحقيق أى تطوير ديمقراطى فى ظل تواصل عمليات تمركز الثروة فى يد فئات محددة من السكان وتزايد حدة الفقر.

ونقرأ فى هذا التقرير الصادر عن إحدى مؤسسات الأمم المتحدة «وبرغم تزايد عدد البلدان التى تبرز فيها معالم تنتمى إلى الديمقراطية، وخاصة الانتخابات البرلمانية وتعدد الأحزاب وقيام فرص تنافسية إلى حد ما فيما بينها ، فإن الأوضاع الديمقراطية تتردى . فقد فشلت الحكومات فى كثير من هذه البلدان فى توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من فرص عمل وخدمات وحرية شخصية بما أدى إلى ارتداد عدد متزايد من الحكومات الديمقراطية بما فيها تلك التى تعتبر نظماً ديمقراطية راسخة إلى ممارسات غير ديمقراطية » ثم يؤكد التقرير فى صراحة ربما بدت غريبة على تقارير كهذه " أن العالم لم

يكن فى أى وقت مضى أكثر حرية فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، ولكنه لم يكن أيضا أكثر ظلماً مما هو عليه الآن " (ص١ من الطبعة العربية).

وإذ نأتى إلى تقرير "التنمية فى العالم" الصادر عن البنك الدولى (٢٠٠٦) ولعنون "الانصاف و التنمية" نجد أنه -وياللدشهة- يؤكد ذات الفكرة قائلاً "لتوزيع الثروة ارتباط وثيق بالامتيازات الاجتماعية التى تقسم المجتمعات والأمم إلى فئات مهيمنة وأخرى خاضعة للمهيمنة، وتتوالد أنماط الهيمنة هذه لأن استخدام النفوذ سواء بشكل صريح أو خفى يؤدى إلى تعزيز الفروق الاقتصادية والاجتماعية ، وتعمل النخب الحاكمة لحماية مصالحها بطرق عديدة من بينها ممارسات استيعابية فى الأوضاع الاجتماعية وبتلاعب السياسى أو حتى استخدام العنف " (ص٢).

ومع الاهتمام بالمعايير العملية فى تقييم الوجود الديمقراطى وتحديد أسس العمل لترسيخه نكاد أن نكتشف كلمة واحدة يمكنها أن تحتوى كل المقومات العملية لتحقيق الديمقراطية ، كلمة واحدة تكاد أن تجمع عليها الكتابات التى تطرقت إلى هذا النوع من الدراسة ..

كلمة واحدة هى التكافؤ.

لكن كلمة تكافؤ هذه تحتاج إلى مجلدات لشرحها وتحديد جوانب وشروط وأنواع تحققها . ومع ذلك فإنها تمثل فى اعتقادنا المخرج الوحيد لتواصلنا فى معركة تحقيق وتأييد وتوسيع نطاق الديمقراطية.

ونكتشف أن تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٦ (المرجع السابق) يتخذ من التكافؤ معياراً أساسياً مؤكداً أن أحد أهداف إعداده هو توثيق صحة الرأى القائل " بأن استمرار عدم المساواة واختفاء تكافؤ الفرص هو أمر مناوئ للتنمية القابلة للاستمرار".

ويقول إن التكافؤ فى الفرص "ينطوى على ضرورة اتخاذ إجراءات عامة إزاء الفرص الاقتصادية وإزاء الفرص السياسية " (ص٣) ونكاد هنا أن نقرب من فكرة أن التكافؤ السياسى يقترب بنا من التكافؤ الاجتماعى والعكس صحيح.

لكن المعنى المختزن فى كلمة التكافؤ أعمق من ذلك بكثير.

فالديمقراطية تفترض التكافؤ بين أطراف متعددة وفى مجالات أكثر تعدداً يمكننا أن نورد بعضاً منها كنماذج.

* التكافؤ فى التواجد : وهنا يطول الحديث حول حق التنظيم، وحق التعبير ، وإتاحة فرص متكافئة فى العمل السياسى .. وفى الانتخابات فاشتراط أن يسدد المرشح ألف جنيه كرسوم للترشيح وألأ أخرى تنتزعها أجهزة الإدارة المحلية قسراً كرسوم للنظافة من آثار الانتخابات.. هذا الشرط يستبعد من خريطة الترشيح أكثر من ٣٠٪ من الذين يعطيهم الدستور والقانون حق الترشيح . فكيف يكون رسم الترشيح ألف جنيه وألأ أخرى فى مجتمع يقف فيه الحد الأدنى للأجر التأمينى عند ٤٥ جنيه شهرياً . ويصبح فيه رقم الألف من الجنيهات حلماً مستحيل التحقيق عند ملايين من الناخبين.

ثم إن التكافؤ يختفى تماماً عندما نصل إلى مرحلة الانتخابات الفعلية فإذا ينفق البعض ملايين عديدة فإن على من لا يملك الملايين أن ينسحب من معركة لا تكافؤ فيها . وإذا حسبنا عدد الذين يستطيعون إنفاق الملايين فى معركة انتخابية هى فى النهاية غير مضمونة النتائج، نجد أنهم لا يزيدون على عدة آلاف . فالفقراء والشرائح الوسطى وحتى ما قبل العليا يمتنعون لأنهم فى واقع الأمر ممنوعون بحكم عجزهم المالى .

* التكافؤ فى حقوق التواصل: أى الحق فى مخاطبة الجمهور عبر أدوات الإعلام القومية (تليفزيون-إذاعة-صحافة) وهو وبرغم ما طرأ عليه من تحسن ملحوظ ، فإن التوزيع النسبى وخاصة فى التليفزيون والإذاعة لم يزل مختلاً بصورة كبيرة، وهو مختل ليس فقط بسبب التمييز السياسى وإنما بسبب التمييز الشخصى فثمة أشخاص لأسباب غير مرئية تكاد أن تعتقد أن «حنفية» التليفزيون فى قنواته المختلفة قد فتحت لهم ونسى المسئولون إغلاقها.

كما أن التكافؤ فى حقوق التعبير أمام الأحزاب السياسية يتطلب النظر المدقق فى زيادة تمكينها من مواصلة إصدار صحفها دونما التصاق بأزمات اقتصادية ومالية متكررة.

* التكافؤ فى حقوق التفهم: ويتطلب ذلك من حزب الأغلبية أن يتعلم حكمة الإصغاء للرأى الآخر . أقصد الإصغاء الحقيقى القائم على الفهم والتفهم ، وليس مجرد الاستماع بغير إنصات لمجرد تقديم صورة توحى بالحوار بينما هى عملية تتم على مضض، كتمثيلية مفروضة ومملة . وحق التفهم يعنى فى مضمونه الحق فى الاستجابة لما هو إيجابى من آراء ومقترحات. كما أنه يتطلب الاستعداد الجاد والفعلى للأخذ والعطاء وليس مجرد تقديم

وصفات أو قرارات جاهزة وغير قابلة عمليا للتعديل.

* التكافؤ في الحقوق العامة: وهى مساحة عريضة من التكافؤ تمتد من ضرورة الإقرار العملى بممكنات تداول السلطة ، إلى ضرورة إقرار معايير دقيقة وشفافة وتسرى على الجميع دون تمييز لتولى مجمل الوظائف العامة بحيث لا تستأثر بها فئة أو جماعة ولا يستبعد منها أحد بسبب من الجنس أو الدين . وهذه قضية بالغة الحساسية وربما يحاذر الكثيرون من الخوض فيها لحساسيتها . لكنها وبسبب هذه الحساسية يتعين النظر إليها بعين عاقلة تقوم وتستند إلى الحق المطلق والغير القابل للانتقاص فى التكافؤ القائم على أساس المواطنة.

* التكافؤ فى الفرص الانتخابية: وهذه مسألة بالغة الأهمية لأن عدم السعى الجاد لتحقيقها يفقد مجمل العملية الانتخابية صفتها التمثيلية ، بل ويفقد الديمقراطية معناها وجوهرها.

ولو تأملنا الواقع .. أقصد الواقع الفعلى نكتشف أن المرأة التى تشكل أكثر من ٥٠٪ من السكان لا تكاد تمثل فى البرلمان عن طريق الانتخابات إلا بعدد محدود، أسف إذ أصفه بأنه مخجل . ونكتشف أن الأقباط الذين يمثلون حوالى ١٠٪ من السكان لا يحصلون على أية حصة إنتخابية .. ولا يدخلون البرلمان الا بالتعيين وهو أيضا أمر مخجل.

وهكذا وبمنظرة فاحصة نكتشف جوهر الخلل فى العملية الانتخابية فإذا استبعدنا وبالأرقام الذين لا يستطيعون خوض عملية الترشيح لأسباب مالية ثم أضفنا المرأة ثم الأقباط فإننا نجد أن العملية الانتخابية تكاد أن تنحصر فعليا فى إطار نسبة محدودة جداً من السكان . وهو ما يختلف تماماً مع معايير جامعة كلورادو، ويفقد الديمقراطية مذاقها الحقيقى ، برغم أى أشكال مظهرية توحى بالعكس.

والحل يأتى عبر إرادة سياسية تفرض نفسها فى تحقيق نظام انتخابى ديمقراطى يقوم على القوائم وأن يحدد القانون ما يكفل تمثيلاً جاداً للمرأة وتمثيلاً مجاداً للأقباط.. وكمثال يستحق الدراسة أن يفرض القانون أن ترتب القوائم بحيث تحتل المرأة رقم ٢ ورقم ٦ من كل قائمة وأن يحتل الأقباط رقم ٤ من كل قائمة على الأقل.

ويسارع المتحذلقون الدستوريون الذين يكرسون كل موهبتهم فى التصدى لتحقيق

التكافؤ فيقولون إن المادة ٤٠ من الدستور تحظر التمييز على أساس من الجنس أو الدين . وأقول إن المقصود هنا هو حظر التمييز السلبي بل أقول إن ما هو قائم فعلا يتعارض مع نص وروح هذه المادة. التى تكفل لكل فئات المجتمع حقوقها المتكافئة .. أقصد المتكافئة حقا وفعلا..

فهل هذا صعب؟ لا أعتقد .. فقط نحتاج إلى الإرادة السياسية.

من أجل قانون انتخابات .. جديد حقاً

علمتني الحياة أن النظر الذاتي والمحدود الأفق، والمتعلق بحبال اللحظة الآنية لما هو عام وما هو مستقبلي كثيراً ما يؤدي إلى الخطأ . ولهذا فإن هذه المحاولة تأتي كدعوة للجميع للإسهام في حوار جاد ومسئول وموضوعي وغير محدود بالمصالح الذاتية ولا بلحظة الحاضر وحدها مهما كانت هذه اللحظة قادرة على أنه تخطف أبصار البعض وأفكارهم وربما توجساتهم.

ونعترف جميعاً- وربما جاء هذا الإجماع متأخراً جداً -ان قانون الانتخاب الحالي يمتلك ثقباً عديدة أدت إلى إحساسنا جميعاً بالحاجة إلى تعديله . وبالجوء إلى نظام الانتخاب بالقائمة.

فهناك على سبيل المثال إستشراء ظاهرة شراء الأصوات وقد تفاقمت هذه الجريمة في انتخابات ٢٠٠٥ وبلغت تكاليف شراء الصوت ألف جنيه في بعض الدوائر وبلغ الانفاق المرئى أرقاماً وصلت إلى ما يزيد على كل خيال .

ولعل نظرة إحصائية على الاعلانات في الصحف واللافتات وحدها ترتفع بالأرقام إلى الملايين . بل لقد صرح مسئول في جماعة محظورة في رسالة منه إلى أعضاء جماعته أنهم أنفقوا "بعون الله" ١٦ مليون جنيه في دائرة انتخابية واحدة في محافظة الفيوم لاسقاط "الطاغوت" هناك ، ستة عشر مليون جنيه في دائرة واحدة رقم مخيف ومثير للريبة أيضاً، ويفرض إعادة النظر في كل النظام الانتخابي . كما يفرض سؤالاً مهماً هو : من أين؟

ولكى نكون منصفين فإن كثيرين غير هؤلاء أنفقوا هم أيضاً أرقاماً فلكية .. ولسنا بحاجة إلى تكرار القول بأن انعدام التكافؤ في الانفاق يفقد الانتخابات معناها ويفقد البعد الديمقراطي فيها مذاقه.

والانفاق يستدعى البلطجة فعندما تنفق ملايين وتستشعر أن المقعد لن يأتى ، تكون البلطجة ملازماً . والبلطجة مهنة واحتراف وتحتاج هي أيضاً إلى إنفاق كثير.

كذلك فإن تجارب الانتخاب الفردى قد أطاحت بأحلام تمثيل متكافئ وعادل لثلاث

فئات فى المجتمع هى: "المرأة" و"الأقباط" و"النوبيون" .

ومن هنا نكاد أن نكتشف إجماعاً أو شبه إجماع ولأسباب مختلفة وربما متباينة على اللجوء إلى فكرة الانتخابات بالقائمة . وهو ما يكفل إلى حد ما حل المشكلات التى سبقت الإشارة إليها .

ولكن أى قائمة؟

لن ندخل هنا فى جدل تفصيلى حول جدوى أو عدم جدوى هذه الفكرة أو هذا الشكل من أشكال القائمة ، لكننا سنركز فقط على أفكار رئيسية نعتقد أنها أساسية لدى أى تفكير جدى فى نظام القائمة..

* أن تكون القائمة مفتوحة بمعنى أن يكون لحزب أو أكثر أن يتقدموا بقائمة فى دائرة ما، وللقائمة أن تضم أيضاً ما تشاء من مستقلين طالما أن الجميع قد التقوا حول برنامج انتخابى موحد أو متقارب الأهداف ، وأن يكون للقائمة الحق فى أن تأتى منقوصة فإذا كانت الدائرة تستحق قائمة من عشرة مرشحين يمكن للقائمة أن تأتى بعدد أقل، بل ويكون للفرد المستقل أن يعتبر نفسه قائمة بذاتها.

* وبهذا نكفل العدالة للجميع ونكفل الحق الدستورى والديمقراطى للجميع فى الترشيح ، فهو حق إنسانى لا يجوز استلابه ولا حتى بنص دستورى.

ولتحقيق العدالة الحقة يكون للحزب أن يتصرف فى فروق الأصوات الخاصة به، ولذلك تفصيل يستحق الإيضاح . فإذا افترضنا أن دائرة ما يكون نصيبها عشرة أعضاء وأن الأصوات الصحيحة فى هذه الدائرة مائة ألف صوت فإن كل من يحصل على عشرة آلاف صوت يستحق الفوز بمقعد . ولكن ماذا لو حصلت قائمة على تسعة عشر ألف صوت؟ ستال القائمة مقعداً واحداً.. ويتبقى لها تسعة آلاف صوت. وفى النظام الانتخابى السابق والذى جرى على أساس القائمة وضع نص يعطى للأغلبية (!) الحق فى أن تحصل على فروق الأصوات . أى يعطيها أصوات ناخبين صوتوا ضدها.

والحل الذى تأخذ به الأنظمة الديمقراطية هو حق القائمة فى أن تتنازل عن فروق الأصوات لقائمة أخرى نظير عملية ماثلة فى دائرة أخرى.

* وفيما يبدو فإن ما تسرب من معلومات يقول أن هناك إتجاهاً إلى أن تحتسب نسبة من الأصوات الواجب الحصول عليها حتى يمكن للحزب التمثيل فى البرلمان، وأن تحتسب

هذه النسبة على نطاق القطر . ومعنى ذلك أنه قد يحقق حزب أو قائمة ما فوزاً فى عدة دوائر لكنه يفقد ما حصل عليه من مقاعد لأنه لم يحصل على نطاق القطر على نسبة ٥٪ مثلاً وفق التفكير القائم حالياً .

ولست أعتقد فى مشروعية أو عقلانية ذلك . فليس من المنطقى أن نهدر حق ناخبين فى اختيار ممثليهم لمجرد أن ناخبين آخرين لم يصوتوا لقائمة أخرى لذات الحزب .

كذلك فإن ذلك سيضع التجربة الحزبية فى حرج فهو يتطلب أن يرشح الحزب قوائم على نطاق القطر كله ليحصل أكبر عدد من الأصوات كى يحقق النسبة المطلوبة . وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الاتجاه هو إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الشعب وربما الشورى، وأنه يتعين أن يقدم الحزب قائمة أصلية ومثلها احتياطى لأنه لا توجد إنتخابات تكميلية فى نظام القوائم فإن الحزب سيطلب إليه تقديم حوالى ألف مرشح فى انتخابات مجلس الشعب . وهذا يعنى أولاً أنه لا فرصة للمشاركة إلا لأربعة أحزاب على الأكثر أو حتى أقل . ويعنى ثانياً أنه سيكون على الحزب أن يسدد مليون جنيه رسوم ترشيح (ألف جنيه لكل مرشح) ومثله رسوم نظافة تفرضها المحافظات أى أن يبتدئ المعركة الانتخابية بدفع مليونى جنيه للحكومة ، فإذا أضفنا إلى ذلك الرسوم المقررة للحصول على نسخ من جداول الناخبين اتضحت صعوبة المشاركة أمام الأحزاب الأخرى غير الحزب الحاكم .

* أما مسألة تمثيل المرأة والأقباط والنوبيين فهى قضية ديمقراطية من الدرجة الأولى وتحتاج منا إلى سعة أفق ليس فقط لتحقيق الديمقراطية وإنما لكفالة حقوق المواطنة المتكافئة .

فالمرأة وبرغم كل الضجيج حول حقوقها لم تفز فى الانتخابات إلا برقم هزيل ، وأذكر أن حزب التجمع قد رشح على سبيل التحدى أنسة نشيطة من عضواته فى دائرة صعيدية ذات طابع قبلى فذهب مرشح آخر ليقول لعائلتها "لو فيكم راجل يترشح قدامى ، لأن عيب ترشحوا ضدى واحدة ست" وقد كان ، وتحرك رجال الأسرة جميعاً ضد ابنتهم لحساب آخر لا قرابة له ولا صلة رحم لمجرد أنه رجل . ويتطلب الأمر تمثيلاً ملائماً لنصف عدد السكان والذى نتغنى كثيراً وكثيراً جداً بضرورة تمكينه من لعب دور إيجابى .

أما الأقباط فقد شهدت مصر أثناء وضع دستور ١٩٢٣ دعوة لمنحهم تمثيلاً نسبياً . دعوة طالب بها مسلمون ورفضها أقباط . رفضوها إيماناً بأن حقهم فى التمثيل النيابى

مضمون بحكم المناخ الديمقراطي والليبرالى، وقد حدث أن تحدى سعد زغلول الجميع فرشح مسيحيا فى أول انتخابات نيابية وفى دائرة المطرية دقهلية . وهى دائرة لم تطأها قدم «ويصا بك واصف» من قبل ، ولم يكن فيها مسيحى واحد . ونجح.

أما الآن وفى ظل مناخ مختلف ومتخلف فقد أصبح من الصعب أن يجد الأقباط -رغم أن نسبتهم السكانية ليست قليلة- نائبا عن طريق الانتخاب.

والنوبيون ظلت مصر حريصة على منحهم مقعداً فى البرلمان طوال العهد الملكى ولسنوات عديدة بعده ، إما برلمان ٢٠٠٥ وبرغم إحساس الجميع بأن ثمة مؤامرات تحاك من الخارج إزاء أوضاع النوبيين فلا يوجد نوبى واحد يمثلهم فى مجلس الشعب.

والأمر فى ذلك كله لا يأتى مصادفة فقوائم الترشيح لا تضع المشاعر ولا الليبرالية ولا الديمقراطية ولا حقوق المواطنة فى الاعتبار ، فالمعارك الانتخابية الضارية والانفاق المجنون والبلطجة والوجود غير المقبول لقوى معينة فرضت على هذه القوائم طابعا أخشى أن أسميه متوحشاً فهو لا يضع فى الاعتبار سوى الكسب مهما كان الثمن، وأيا كان الثمن وحتى لو ضحينا بالقيم والعهود وحقوق المواطنة.

والحل؟ هذا هو السؤال.

وتأتى الاجابة من النموذج الفرنسى فلكى تتخلص عملية تمييز المرأة إيجابياً من أى عقبات دستورية قررت الحكومة أن تمنح القوائم الانتخابية دعماً مالياً سخياً لكن ثمة شرط لحصول أى قائمة على هذا الدعم هو أن تضم ٤٠٪ من المرشحين فيها من النساء.

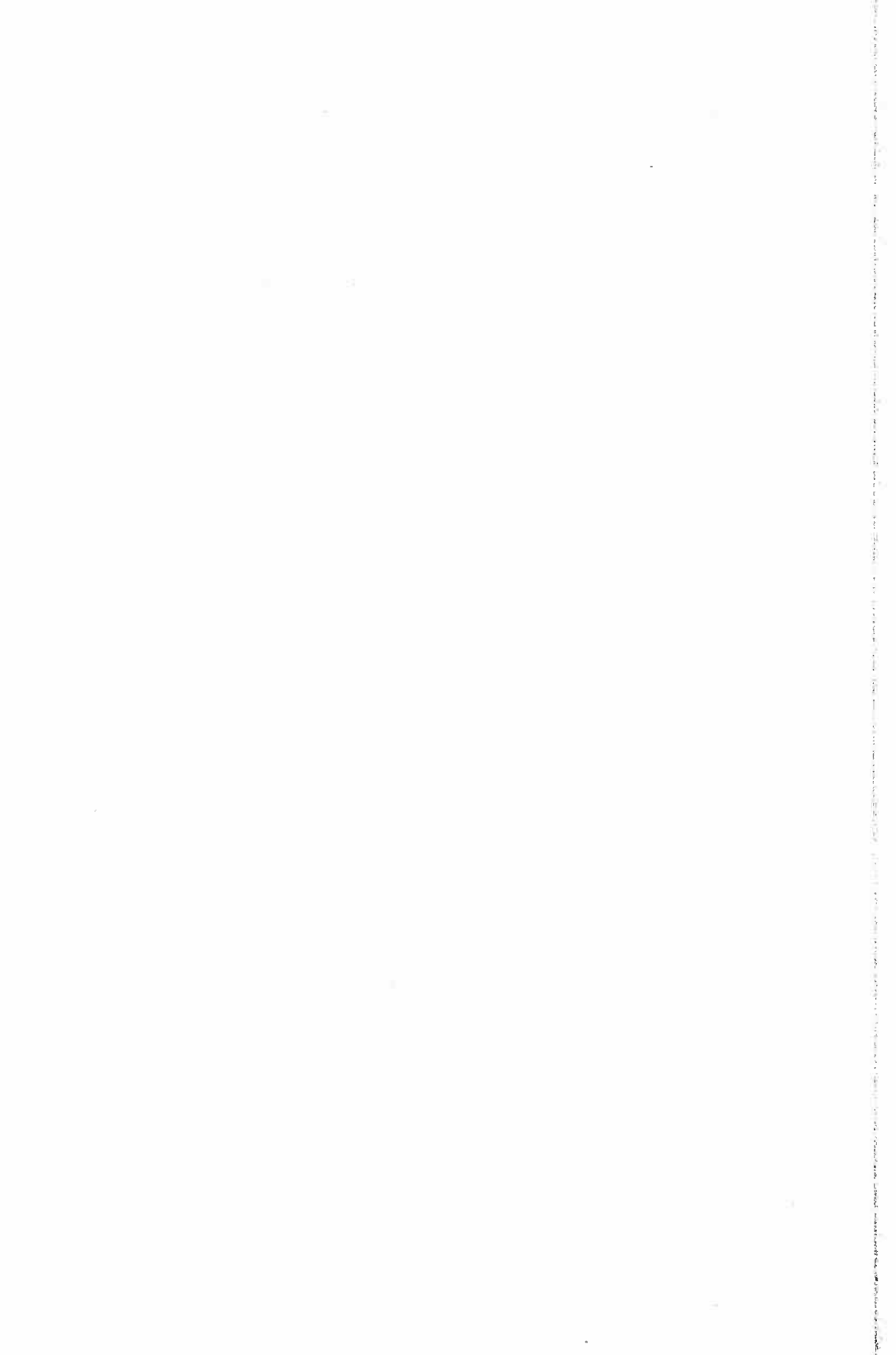
وثمة اجابة أخرى من فلسطين حيث اشترط القانون لتمكين المرأة أن ترتب القوائم بحيث يكون رقم ٣ ورقم ٥ ورقم ٨ فى كل قائمة امرأة.

ويمكننا أن نستخدم أياً من الأسلوبين لتمكين المرأة وتمكين الأقباط . أما النوبيون فلا بد من ترشيدات ذكية فى القوائم ذات النفوذ تكفل تمثيلاً نوبياً.

ونأتى إلى موضوع الاشراف القضائى .. وأعترف مقدماً أن أعرق البلاد الديمقراطية لا تعرف إشرافاً قضائياً ولا حضور مندوبين عن المرشحين ولا مراقبين أجانب أو محليين وذلك ببساطة لانها بلاد ديمقراطية حقاً . وأعترف أيضاً أن مهابة القضاء قد تعرضت للوهن عندما اتهم قضاة زملاء لهم بممارسة التزوير، وعندما وقع قضاة فريسة للعدوان .. إلخ ولكن ما ألجأنا إلى التمسك بهم كطوق نجاة هو ما كان من أمور مريرة . وأكاد أعتقد

أننا بحاجة إلى أكثر من تجربة نقية من أى تدخل ومن أى شراء لمقاعد ومن أى بلطجة حتى نبرأ من المثل الشعبى الذى يحلق فوق رؤوسنا "اللى لسعته الشورية ينفخ فى الزبادى" .

فاسمحوا لنا بأن نظل ننفخ فى الزبادى حتى ننسى لسعات الشورية التى كانت فى كل ما مضى من تجارب فيما فوق درجة الغليان بكثير.



منظمات المجتمع المدني الايجابى والسلبى

ربما كانت الصيحة التى أوردها أبانا وأستاذ الليبراليين العرب الشيخ رفاعه الطهطاوى فى كتابه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» والتى قال فيها «إن للرأى العمومى سلطانا قاهرا على قلوب الحكام» أقول ربما- كانت هى الدعوة الأولى فى العصر المصرى الحديث لتحريك الرأى العام وتنظيمه، ومن ثم بدايات الجنين المصرى الحديث لمنظمات المجتمع المدنى.

أقول ربما لأن مصر ما قبل عصر محمد على عرفت أشكالا عدة من المنظمات البدائية التى عبرت عن شكل ما من منظمات المجتمع المدنى. كان هناك نظام الطوائف وشيوخ الحرف وفتوات الحارات الذين يفرض بهم سكان الحارة مهابتهم على الآخرين ويحمون أنفسهم بهم.

ومع إرهابات الثورة العرابية بدأ جمال الدين الأفغانى فى تشكيل مجموعات تشبه منظمات المجتمع المدنى منها «محفل الشرق الماسونى» الذى ضم عددا من المثقفين والأعيان والذى كان ستارا لنشاط مجتمعى يستهدف تحقيق تغيير ديمقراطى. وقد أقام هذا المحفل ما يشبه وزارة الظل حيث خصص لكل نظارة مسئولا من جانبه يدرس أمورها ويحدد آراء ومواقف يتبناها المحفل فيما يخص نشاط هذه النظارة. كما تشكلت جماعات سرية لعل أهمها «جماعة فتيان مصر» والتى كانت تسمى أحيانا وإمعانا فى السرية بجماعة «مصر الفتاة» والتى أصدرت كتيبا سريا قدمت فيه أول وثيقة مصرية للإصلاح الدستورى. كما تأسست عدة جمعيات أهلية اتخذت مسميات مسلمة ومسيحية بهدف النهوض بالتعليم والعمل الاجتماعى ومن بينها «الجمعية الخيرية الإسلامية» التى شارك فى تأسيسها عبد الله النديم واتخذ منها منبرا للهجوم على النظام القائم وعلى الخديو توفيق شخصياً. فقد أسس النديم فى إطار هذه الجمعية فرقة مسرحية وألف لها رواية بعنوان «السعد وطالع التوفيق» والغريب فى الأمر أن النديم وجه الدعوة للخديو توفيق

لحضور المسرحية. وكان الخديو الساذج يضحك بصوت عال على مسميات مثل «الواد الأهل» و«الديك الرومى» يرددها الممثلون بينما أى عاقل يدرك أن الخديو هو المقصود بهذين الاسمين ولأن ناظر النظار الماكر رياض باشا كان حاضراً فقد أفهم الخديو أنه المقصود وانتهى الأمر بمنع المسرحية.

وفى مطلع القرن العشرين تكاثرت جمعيات أهلية بعضها علنى، مثل «الجامعة الشعبية» التى أقامتها الجالية الإيطالية لتعليم روادها من المصريين والأجانب القراءة والكتابة، مع محاضرات ثقافية مبسطة ومثل «نقابة الصنائع اليدوية» التى كانت جنينا لعمل اجتماعى وسياسى وافتتحت فصولاً لمحو الأمية وتقديم دروس فى التاريخ وكان «الحزب الوطنى» هو المؤسس لهذه الحركة ولحركة أخرى هى «الجمعيات التعاونية» واتخذ من هاتين الحركتين ركيزة لعمل جماهيرى متسع وتواجدت فى ذات الوقت مجموعة من الأنشطة السرية مثل «جمعية بؤساء السكة الحديد» وجمعية «الصناديق الحمراء» التى كانت تجمع تبرعات من المواطنين لتنفق منها على تمويل حركة الإضرابات العمالية المتصاعدة. وفيما بعد وعلى فترات متفاوتة بدأت الفئات المهمشة فى المجتمع ومع بدايات تحرك كل فئة منها، فى ايجاد ركائز من المجتمع المدنى للاحتماء بها، واتخاذها ركيزة للدفاع عن مصالحها أو التضامن فيما بينها سعياً وراء حل مشاكلها فالمرأة بعد أن شعرت بقدرتها على الفعل الوطنى والاجتماعى خلال ثورة ١٩١٩ بدأت فى إنشاء سلسلة من الجمعيات النسائية لتنشط من خلالها دفاعاً عن مطالبها فى المساواة، ولتأكيد حركة السفور. ولم تزل الجمعيات النسائية وحتى الآن تمثل نسبة عالية من جمعيات المجتمع المدنى وتتخذ منها المرأة فى أغلب الأحيان سبيلاً للتواجد المجتمعى عبر العمل التطوعى. ومع بناء خزان أسوان واضطرار النوبيين للرحيل شمالاً أقاموا فى قلب القاهرة والإسكندرية شبكة من الجمعيات الأهلية لأبناء كل قرية، واتخذوا من هذه الجمعيات ركيزة لتحقيق نوع راق من التضامن الاجتماعى تعويضاً عن حالة الفقر التى لحقت بهم جراء غرق قراهم دون تعويض حقيقى (قررت حكومة إسماعيل صدقى منح ١٥ مليماً تعويضاً عن كل نخلة مثمرة). ومع انهيار دولة الخلافة على يد الحركة الكمالية وإحساس بعض دعاة الخلافة بخسارة فادحة قامت محاولة لايجاد منظمة شعبية على نطاق الدول الإسلامية للدفاع عن فكرة الخلافة وكانت ثمرتها «جماعة الشبان المسلمين» التى اتخذت

من القاهرة مركزاً لها وسرعان ما أسست فروعاً عدة في فلسطين وبلاد الشام . وبالمقابل وجدت شبكة من «جمعيات الشبان المسيحية» وكانت قد سبقتها جمعيات مسيحية عديدة انتشرت في عديد من المدن والقرى مثل «جمعيات الكتاب المقدس» و«ثمرة الحياة القبطية» ومدارس الأحد إلخ .

وهكذا يمكننا أن نتأمل الباعث لفكرة إنشاء منظمات المجتمع المدني المصرى فى العصر الحديث .

* اتخاذ هذه المنظمات ركيزة لنشاط وطنى أو ديمقراطى أو سياسى فى مواجهة سلطة لا تعترف بحق التنظيم الحزبى أو لا تسمح بالمناداة بالديمقراطية أو حقوق المواطنة .

* إحداث حركة نهوض فى المجتمع المصرى بهدف اتخاذها ركيزة للاستقواء بها فى النضال الوطنى أو السياسى .

* التغلب على عوامل التهميش الناتجة عن إنكار المجتمع المدني لحقوق فئة أو جماعة سواء على أساس الجنس أو الدين .

* محاولة التضامن فى مواجهة حالات من الظلم الاجتماعى .

* محاولات التوحد من أجل تحقيق هدف مشترك عبر تحريك الرأى العام وضمان مساندته .

وعبر هذه الجمعيات أمكن للمشاركين فيها- وكما قال جان جاك روسو «أن يتذوقوا طعم الديمقراطية وطعم التضامن المجتمعى كخطوة أولى من أجل النهوض بعمل وطنى أو سياسى منظم» .

وعندما صعدت الحركة الفاشية فى ايطاليا ثم النازية فى ألمانيا تصاعدت معها مخاوف القوى الديمقراطية المصرية من الخطر النازى، وبدأت جماعات أهلية فى التكون للدفاع عن الحرية والفكر الليبرالى وفى البداية كان «بيت الفن» فى درب اللبانة وفيه تكونت جماعة «الحرافيش» التى التقت فيما بعد حول نجيب محفوظ، وكانت أيضاً حركة «الفن والحرية» التى تأسست على أيدي مجموعة من الفنانين السيراليين والكتاب من دعاة الحداثة وكان منهم رمسيس يونان وأنور كامل وفؤاد كامل وجورج حنين وزوجته إقبال العلالي (حفيدة الشاعر أحمد شوقي) وسريعاً، تجمعت أعداد من المثقفين والفنانين الذين اتخذوا لأنفسهم

شعارا «الفن للحياة» وأحيانا «الفن معمل بارود» وأصدروا فى مطلع الأربعينيات مجلة التطور . وانهمر سيل الجمعيات واللجان التى تجمعت لتعلن بزوغ فجر جديد للحرية والوطنية المصرية «النادى الديمقراطى «جماعة الوضوح» «ثقافة وفراغ» - «نحن أنفسنا» - «رابطة نشر الثقافة الحديثة» - «دار الأبحاث العلمية» - «رابطة خريجات الجامعة» «الجامعة الشعبية» (مرة أخرى) . . ثم كانت «لجنة الطلبة والعمال» التى ضمت قوى وطنية ويسارية ووفدية وسط الطلاب ثم التقت بعدد من القيادات العمالية . فكان هذا التنظيم الذى فجر مظاهرات يومية ٢١ فبراير و٤ مارس ١٩٤٦ والتى انتهت بجلاء قوات الاحتلال البريطانى عن القاهرة والإسكندرية وانحسارها إلى منطقة القنال .

أما الأجانب وخاصة اليهود والذين كانوا يشعرون برعب حقيقى من امتداد الخطر النازى إلى مصر تحصنوا هم أيضا فى عدد من الجمعيات مثل «لجنة مناهضة أعداء السامية» و«الحزبة» و«المحاولين» . كما تأسست جمعية ذات فروع متعددة لدراسة اللغة العالمية «الاسبرانتو» وجماعة «أنصار السلام العالمى» وغيرها وما لبثت هذه الجماعات أن ذابت مع زوبان الخطر النازى بهزيمة ألمانيا وإيطاليا . والمثير للدهشة أن لاحتلال البريطانى حاول هو أيضا استخدام نهج منظمات المجتمع المدنى لحشد أنصار يروجون لدعايته مثل جماعة «إخوان الحرية» .

وعلى أى حال لم يكن نهوض منظمات المجتمع المدنى فى الثلاثينيات والأربعينيات سوى عملية احتشاد لقوى تسعى نحو تعبئة رأى العام استعدادا لتحرك مصرى شامل تمثل فى عام ٤٦-١٩٤٧ فى نقطة انطلاق هائلة للرأى العام المصرى، الذى تبدى فاعلا وقادراً على تحريك الجماهير المصرية باتجاه أكثر وطنية بل وأكثر ثورية .

كان هذا بالنسبة لمصر فماذا عن نشأة منظمات المجتمع المدنى فى أوروبا؟
والحقيقة أن فكرة المجتمع المدنى اتخذت فى بداياتها أشكالا متعددة، بل وخضعت لتحليلات وتفسيرات أكثر تعدداً .

ففى حالات محددة اتخذ مسمى المجتمع المدنى سمة الدعوة لعقد اجتماعى جديد يقوم على أساس علاقة تعاقدية بين الحاكم والمحكومين لتحل محل ما كان يسمى آنذاك «بالعلاقة الطبيعية» وهى سلطة الملوك والأمراء الذين يحكمون شعوبهم عبر التوريث الطبيعى وغالبا ما كانت هذه العلاقة تستمد صفتها «الطبيعية» هذه من الزعم بأن الحكام

إنما يحكمون عبر التفويض الإلهي.

ويمكن تفسير هذه الخطوة بأنها ثمرة لانتهيار النظام الاقطاعي الأوربي ونشأة مجتمع جديد تسوده الطبقة «البرجوازية».

لكن تعبير المجتمع المدني اتخذ في أحيان أخرى هذه التسمية من كونه النقيض لحكم يقوم علي أساس ديني وعبر حكومة تزعم أنها دينية، أو من كونه النقيض لحكم يقوم به عسكريون.

وعلي أي حال فإننا نجد أن أي بحث في نشأة المجتمع المدني الأوربي سيعني بذاته البحث في نشأة حركة النهضة الأوربية فالنهضة لم تكن تعني فحسب استنهاض العقل والعلم وحرية البحث العلمي وحرية الاعتقاد والتسامح والليبرالية، وإنما كانت تعني أيضاً في جوهرها استنهاض قوي الرأي العام واتخاذ حصن للتحرك نحو النهضة ونحو إقامة حكم ديمقراطي.

وتتطور فكرة المجتمع المدني خطوة خطوة، ونحاول أن نسير معها عبر مواقف عدد من المفكرين.

* **توماس هوبز** (١٥٨٨-١٦٧٩) «يقول إن المجتمع المدني يعني ذلك المجتمع السياسي المنظم في شكل دولة الذي يتنازل فيه الأفراد عن حريتهم بمقابل أن تقوم الدولة بكفالة مصالحهم وحقوقهم المتساوية».

* **جون لوك** (١٦٣٢-١٧٠٤) يقول إن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يضمن لأفراده الحقوق المتساوية أي حق التصويت والترشيح ويعني بذاته إلغاء السلطة القائمة علي التفويض الإلهي.

* **جان جاك روسو**: وهو الأكثر وضوحاً والأكثر ليبرالية يقول «المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة أي سيادة الرأي العام. والديمقراطية تعني في جوهرها أن يصوت عضو البرلمان ليس ليعبر عن وجهة نظره، وإنما عن وجهة نظر من انتخبوه. ويعتبر جان جاكروس أن المجتمع المدني بمنظوماته المختلفة هو أداة تدريب للمواطنين كي يتفهموا معني ومغزي الديمقراطية، ويقول في كتابه «العقد الاجتماعي» «إن المجتمع المدني يستهدف وهو يتكون أن يستطيع المواطن أن يتذوق المبادئ الديمقراطية وأن يتحول بهذه المشاعر إلي فعل واقعي، ذلك أنه يتعين علي المواطنين وقبل أن يسنوا القوانين أن يتفهموا «ويتذوقوا»

مفهومها ومعناها ومغزاها .

* **فريدريك هيجل** : يقول إن المجتمع المدني هو حلقة وسيطة بين الأسرة والقبيلة وبين الدولة، فهو يمثل النقلة الحاسمة بين المجتمع التقليدي الذي يقوم علي روابط الأسرة والقبيلة أي روابط الدم والقرباة، وبين مجتمع جديد يقوم علي أساس المواطنة والولاء للدولة والخضوع لقوانينها وآلياتها .

* بينما تري المدرسة الماركسية أن المجتمع المدني هو حقل للصراع الطبقي الذي يؤسس الدولة، ذلك أن تغيير وسائل الإنتاج يؤدي إلي تغيير علاقات الإنتاج والعلاقات بين الطبقات المالكة والطبقات العاملة . ومن ثم تنشأ أفكار وأيديولوجيات تعبر عن جماعات مصالح مختلفة، أي مصالح طبقية متصارعة . فالمجتمع المدني إذن هو الانعكاس الطبيعي لتجسيد الصراع الطبقي في المجتمع، بمعنى أن كل طبقة تسعى نحو تشكيل أدوات اجتماعية وسياسية لتجسد في الواقع العلمي أفكارها ومصالحها .

وهكذا يمكن القول أن القرن السابع عشر كان قرن عصر النهضة، ومن ثم كان قرن نشأة ونهوض المجتمع المدني، وما أن استقر عصر النهضة بمعطياته من أفكار وآليات وتطور اجتماعي ومجتمعي حتي هدأت حركة المجتمع المدني وتلاشت إلي حد كبير . ولعل المفارقة هي إنها تلاشت هناك في ذات الوقت الذي بدأت فيه نشأتها في مصر .

وعلي أي حال فقط ظلت فكرة منظمات المجتمع المدني أو الأهلي خادمة في أوروبا حتي كانت نشأة الفاشية والنازية وخيمت حالة من القهر السياسي والاجتماعي والعنصري وطوردت القوي الديمقراطية والليبرالية وسادت موجة من العنصرية بما أيقظ ومن جديد الحاجة إلي منظمات بديلة تتخذ من منظمات العمل الأهلي سبيلا لإيقاظ رأي عام مضلل أو معبأ في الاتجاه الخاطيء، وتحاول أن تجد من خلالها متنفسا .

وفي سجنه الذي ألقاه فيه الفاشست صاغ «أنطونيو جرامشي» فكرة مجتمع مدني جديد يليق بالقرن العشرين فتحدث عن الفارق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي وبين الدولة . ولعل جرامشي وهو ماركسي الاتجاه كان يتمثل الصدام القائم بين الدولة السوفيتية والدولة الفاشية فأدرك قيمة الايديولوجيا والمكون الفكري النابع من المكون الطبقي، فقال إنه لا يكفي للوصول إلي السلطة والاحتفاظ بها للسيطرة علي جهاز الحكم، وإنما لابد من سيطرة ذات طابع فكري وثقافي علي المجتمع ككل وذلك عبر الأحزاب

والنقابات والمؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية والدينية. وكان الأمر كذلك في كلا النظامين وإن اختلف الاتجاه واختلفت المصالح.

وتختفي الفاشية وتبقي الحرب الباردة، وعبر هذه الحرب نشبت محاولات نابغة من داخل المجتمعات الاشتراكية مدعومة من الكنيسة أحيانا ومن قوي خارجية في أحيان أخرى لإقامة منظمات للمجتمع المدني تستهدف اختراق الهيمنة الفكرية للدولة ومؤسساتها عبر منظمات أهلية علنية أو سرية لكنها في كل الأحوال مناهضة للنظام القائم. وكانت البداية في بولندا حيث قاد «ليش فاونزا» واحدة من أشهر منظمات المجتمع المدني وهي حركة تضامن في ميناء جدانسك وبمساعدة نشطة من الكنيسة (التي كوفئت فيما بعد باختيار رئيسها بابا للفاتيكان) وقد استطاعت حركة تضامن أن تقيم أول حكومة غير شيوعية (١٩٨٩). وسرعان ما تفجرت مؤسسات مماثلة في مختلف بلدان المعسكر الاشتراكي : المنتدى المدني (تشيكوسلوفاكيا) - المنتدى الديمقراطي (المجر) المنتدى الجديد (ألمانيا الديمقراطية).

وقبل ذلك كانت هناك حركة ضباط الاحتياط التي أطاحت بنظام سالازار في البرتغال (١٩٧٤) وكان نظاما عسكريا شبه فاشي. وانتقلت العدوى سريعا إلى أسبانيا بعد رحيل فرانكو بعودة الملكية ذات الطابع الديمقراطي (١٩٧٥) وسريعا أيضا أطاحت الغضبة الجماهيرية في اليونان والناجمة عن احتلال تركيا لجزء من قبرص بنظام «الجونتا» العسكري (١٩٧٦). وهكذا يمكن القول أن تحركات الرأي العام المعبأ عبر منظمات مجتمع مدني قد فرضت أنظمة ديمقراطية في جنوب أوروبا كتمهيد لحركة مماثلة في شرق أوروبا. ثم تكون العولة، والإفقار المتزايد لدول الجنوب وحدث ما يمكن تسميته بعملية «تبادل الأزياء» فالجنوب كان وحتى سبعينيات القرن الماضي يتجسد في صورة الدولة الوطنية الناهضة والمعادية للاستعمار المطالبة بالحرية والساعية لمنح شعوبها حياة أفضل، والشمال كان يتجسد في صورة بشعة : إمبريالية متوحشة تنهب ثروات الجنوب وتتجسد استعماراً واستغلالاً.

لكن تبادل الأزياء أوجد نسقا غريبا، فالاستعماريون القدامى الذين نهبوا ولم يزالوا ينهبون ثروات الجنوب عبر أنشطة تجارية غير متكافئة ومحاولات دعوية لتدمير بنيتة الاقتصادية يرتدون ثيابا تزعم أنها تدافع عن ديمقراطية دول الجنوب وتحمي حقوق

الإنسان فيها . وذلك عبر شبكة من منظمات المجتمع المدني التي تتبنى شعارات حقوق الإنسان- والمرأة- والطفل وتحدث عن حوار الأديان، وتتبدى أوربا رغم أنيابها الاقتصادية المتوحشة في صورة ملائكية في المجالات الاجتماعية متخذة من شبكة هائلة من منظمات المجتمع سبيلا لاختراق الصفوة وتقديم تمويل هائل لتحريك هذه المنظمات التي يلعب بعضها دوراً ايجابيا حقاً، ويلعب البعض الآخر دوراً سلبياً . ويقف الكثير منها بين بين .

ثم كانت العولة . وكان ما فيها من ارتباط بالجات، وما أسمى «بالشراكة» المصرية الأوربية، ولست أدري ماذا تعنى كلمة الشراكة هذه؟ شراكة فى ماذا؟ فى الإنتاج أم فى السوق؟ أم فى الأرباح؟ أم هى مجرد تسمية تغطى علاقات غير متكافئة تنتهى بمنافسة غير واقعية وغير تنافسية؟ فكيف للاقتصاد المصرى بكل متاعبه وكل ما يعترضه من عقبات أن ينافس اقتصاديات أوربا فى أسواقها أو حتى أن يحمى سوقنا من منافستها الضارية وربما القاتلة . أوربا هذه وبكل أنيابها الاقتصادية الضارية تتقدم فى حفل أسميناه من قبل «حفل تبادل الأزياء» فتزعم الرحمة على من لا ترحمهم فى حقهم فى القوت والحياة الإنسانية، تجيعهم وتنهبهم ثم تطالب لهم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان الأجدر بها قبل هذا كله أن تكفل لهم طعاما ودواء بعيدا عن شهوات غلاة الرأسمالية الأوربية المتوحشة . ولسنا بطبيعة الحال نعترض - ولو بأقل قدر- على الدعوة لحقوق الإنسان، أو الاهتمام بالحرىات والديمقراطية فى بلادنا، فهذه أول واجبات كل مصرى مخلص لشعبه ووطنه . ولكن كيف وبأى منطق تستشرى الشهوة الأوربية للاستحواذ على السوق المصرى وتدمير البنية الاقتصادية الأساسية عبر منافسات غير منطقية ثم ينادون بالديمقراطية وحقوق الإنسان؟ نحن نريد حقوق الإنسان ونرحب ونشارك وبحماس فى الدفاع عنها لكننا نريد معها خبراً ومسكناً وتعليماً وصحة تليق بالبشر ، ونعتقد أن هذا كله مكون أساسى من مكونات حقوق الإنسان .

وفى غمرة الزعم الأوربى بالشعور بالحنان والعطف على شعبنا يجرى وبسرعة مدهشة استنساخ مئات وربما أكثر من المئات من منظمات المجتمع المدنى تدعو لما ندعو له وتنادى بما نحتاج إليه من حرية وديمقراطية وحقوق إنسان .

لكن للأمر وجهه الآخر . فالذى يمول يفرض فى الأغلب جدول أعماله . فالمايسترو

يعزف الألحان التي يريدها ويريد بها ضغطا هنا أو حتى إبراءً لذمة. فجأة تبدأ معزوفة الختام وفجأة تختفي، هكذا يكون الأمر بالنسبة لقضايا المرأة أو الأقباط أو النوبيين. وهى قضايا حقيقية وواقعية لكن اختيار المعزوفات والأشخاص واللجوء حتى لامتهان أحكام القضاء، والتمويل الذى بلا حساب والدفاع عن أشخاص بعينهم دون غيرهم وحتى دون انتقاء عشوائى وإنما هو انتقاء مقصود بذاته لذاته، كل ذلك يجعل غلالات من الدهشة وأحيانا من الشك تحيط ببعض تصرفات بعض منظمات المجتمع المدنى المصرية.

ولكى أكون واضحا ومحدداً أقدر:

- * مصر بحاجة ماسة إلى منظمات فاعلة لمنظمات المجتمع المدنى وإلى مزيد منها.
- * ومصر بحاجة كذلك إلى قوى وهيئات تدافع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وكل الحقوق الإنسانية فكثير من هذه الحقوق مهدر ويحتاج إلى تحريك الساكن إزاءه.
- * ومصر بحاجة إلى نشاط جاد ومتحمس وفاعل وبرئ لهذه المنظمات وفق جدول أعمال تحتاجه مصر فعلاً. وهو جدول لا يختلف عليه أحد لا نحن ولا دعاة هذه المنظمات ولا حتى مموليههم.
- ولكن..

* نحن نعتقد أن التمويل المبالغ فيه والذى لا يخضع- فى بعض الأحيان- لتدقيق من جانب الممولين، بل وربما نكتشف أن الممولين لا يرفضون بل لعلهم يرحبون- فى بعض الأحيان- بافتقار الشفافية - الأمر الذى أثار ويشير أسئلة تحتاج إلى إجابة.

* ونحن لا نتهم أحداً بعينه، وبالقسط نحن لا نتهم الجميع، فالكثيرون من حسن النية دخلوا من أبواب المجتمع المدنى ليقدموا لوطنهم جهداً تطوعياً يدافعون به عن حقوق الشعب، لكن البعض اتخذها حرفة. والسؤال هو: هل يمكن لإنسان أن يتقاضى مرتباً مقابل الدفاع عن حرية شعبه أو حقوقه؟ وما هو تأثير هذا المرتب الكبير جداً على اختياراته وجدول أعماله ومدى استعداده لقبول ضغط الممولين الذين يقبض منهم مرتبه؟ وهل من المنطقى أن ينشأ فى بلادنا «بزنس» اسمه منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان أو حقوق المرأة أو الطفل؟ وهل من الطبيعى أن نجد أسرة واحدة تمتلك- وأعتذر لاستخدام لفظ تمتلك- أكثر من منظمة تعمل فى هذا الحقل؟

ولأننى لا أريد أن أظلم أحداً، حتى هؤلاء الذين دخلوا هذا «البزنس» من أوسع أبوابه،

فإننى أعرب عن اعتقادى بأن هذا الاندفاع نحو تأسيس منظمات المجتمع المدنى هو تعبير موضوعى عن رغبة فئات واسعة من المجتمع للعمل فى المجال العام دون أن يتقيدوا بقيد الالتزام الحزبى أو متاعبه وهى بذاتها رغبة محمودة لكننى أود أن أورد عدداً من الملاحظات التى أعتقد أنها مهمة فى هذا الصدد .

* بقصد أو بغير قصد يعتبر بعض العاملين فى هذا المجال أنهم فى خصومة مع الحياة الحزبية عموماً، وهم يقعون بذلك فى خطأ كبير فمنظمات المجتمع المدنى تحقق واجبات جزئية . أكرر جزئية فقط لكنها لا تحدث تغييراً مجتمعياً شاملاً، هى تتخصص فى فعل ما : محو أمية - حقوق إنسان - حقوق المرأة - حقوق الطفل - ديمقراطية إلخ، وقد تنجح فى تحقيق هذا الواجب أو ذاك أو بعض منه . ولكن لنتخيل سيارة جرى تفكيكها، العجلات - المقاعد - الموتور - الشاسيه كل منفصل عن الآخر هل يمكن للسيارة أن تتحرك؟ بل هل تسمى سيارة أصلاً؟ باختصار منظمات المجتمع المدنى ليست بديلاً عن العمل الحزبى الشامل الذى يستهدف تحقيق تغيير شامل، ولهذا لا تناقض بين العاملين، ولا منافسة وإنما هذه المنظمات تمهد الأرض لعمل حزبى أكثر جماهيرية وأكثر فعالية .

* لا منظمات مجتمع مدنى بدون تمويل أقر بذلك وأعترف . وأقر وأعترف بأن كبار المستثمرين لا يقدمون دعماً لهذه المنظمات وإن فعلوا فعلوه بشكل مظهرى يستهدف الدعاية وليس أكثر . ومن ثم يكون اللجوء للتمويل الأجنبى لازماً بالنسبة للبعض، ولكن هناك farkاً كبيراً بين أن تقوم بنشاط فتحتاج لتمويل، وبين أن تستجدى التمويل تحت زعم القيام بنشاط . وأعتقد أن تغييراً تتسع المطالبة المجتمعية له من أجل تحقيق عدل اجتماعى حقيقى ويتلخص فى تعديل قانون الضرائب بفرض ضرائب تصاعدية على الشرائح العليا من الأرباح سوف يدفع كبار المستثمرين للتبرع الجدى والمتزايد لمنظمات المجتمع المدنى فهم لن يخسروا شيئاً لأن هذه التبرعات سوف تخصص من الوعاء الضريبى .

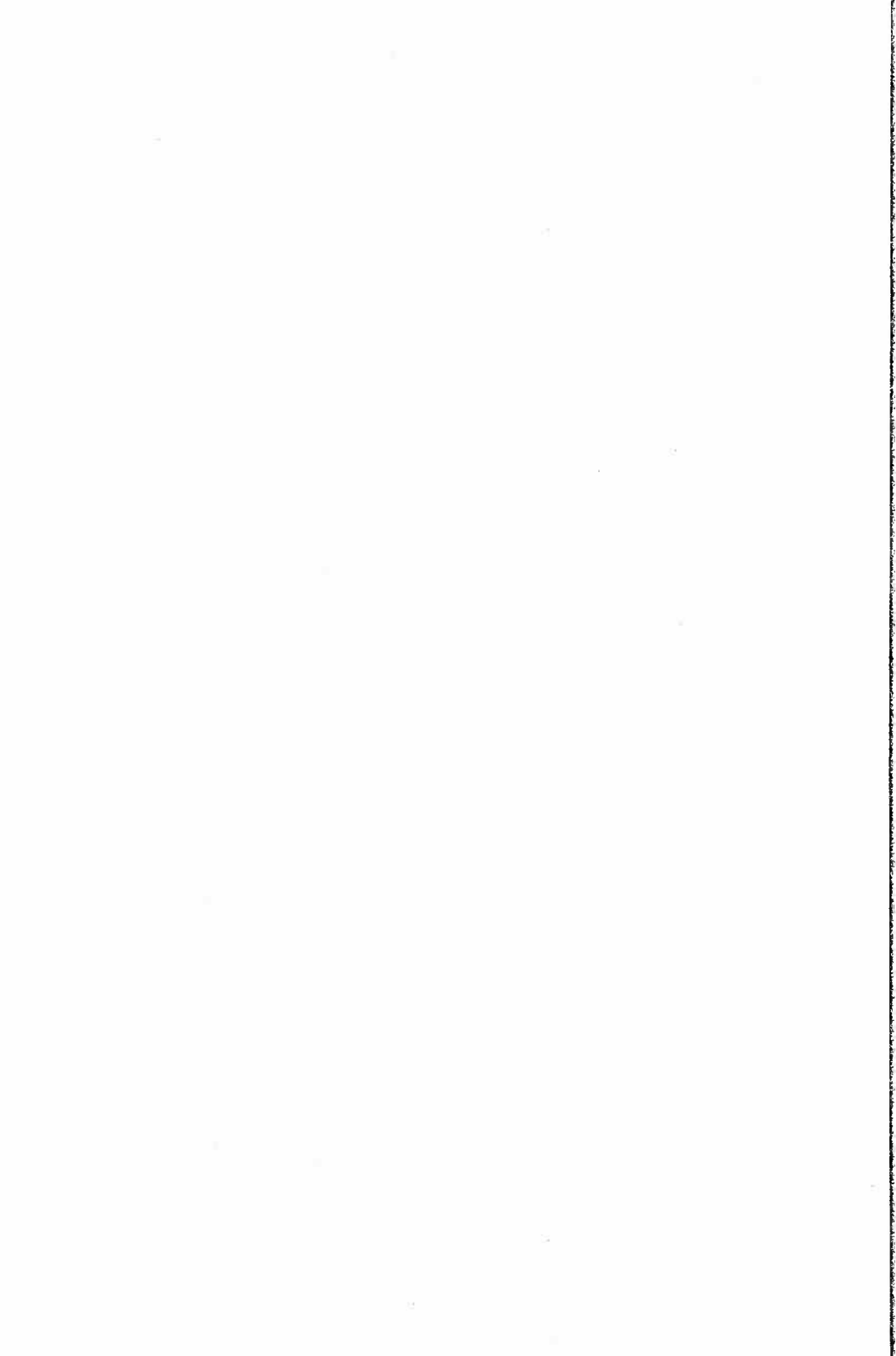
* وأنا ممن يعتقدون بضرورة تعديل قانون الجمعيات ليتيح أكثر مرونة ممكنة وأوسع مجال متاح لنشاط هذه الجمعيات، ويفرض فى ذات الوقت أكثر أشكال الرقابة المحاسبية دقة وذلك بهدف تنقية هذا المجال المهم والحيوى من العناصر التى أتت إليه سعياً نحو الكسب والمصلحة وليس سعياً لخدمة المجتمع .

ويبقى بعد ذلك أن هذه الكتابة لا تستهدف الإساءة إلى أحد، ولا إغلاق باب رزق أمام

أحد، فقط نحن نؤمن بأن منظمات المجتمع المدني بجميع أشكالها هي ضرورة حتمية لسد الثغرة المتسعة بين الجماهير العريضة عن الإنغماس في السياسة وبين خدمة المجتمع عبر نشاط تطوعي ينهض بالمواطنين في مختلف المجالات. نحن بحاجة لهذه المنظمات، ولكن صدقوني أنا أعتقد أن شبهة التبرج التي تغمر البعض تدفع الكثيرين من الراغبين في خدمة المجتمع إلى التبعاد عن مجال تملؤه الشبهات.

وأعتقد أن مناخاً نقياً وشفافاً وخال من البيزنس يمكن أن يمنح هذه المنظمات مزيداً من الفعالية والجماهيرية، كما أنه يحميها من الضغوط الإدارية، فالذي يواجه سلطة الدولة مطالباً بالحريات ومهاجماً أى تصرفات تنتقص من حقوق الإنسان يتعين عليه أن يكون فوق الشبهات وإلا كان الضغط الإدارى والتلويح بفضح الأخطاء عقبة أمام الفعل الجاد.

أو هذا ما أعتقد



حول حرية الصحافة. وحدودها

الآن وبعد أن هدأت العاصفة ، وإن قليلا، ومع سهولة التنبؤ بالعودة إلى هبوبها مرة
ومرات .

وإذ يتعين علينا رغم كل ما كان أن نواصل الحوار حول المزيد من حرية التعبير وتحرير
الصحفي من الخوف إذ يمارس مهنته . فاننا بهذه الكتابة ندعو إلى فتح حوار جديد حول
هذا الأمر كي تستقر مفاهيم محددة حول ما هو صحيح وما هو خاطئ. وما هو موجب
للحساب أو موجب للعقاب . وكى نعود فنحاول أن نتحول بما نصل إليه من مفاهيم إلى
قواعد ملزمة لجميع الأطراف.

* * *

ونتذكر كمحاولة لتقديم مثال عملي، كيف أن ثورة يوليو أعلنت منذ يومها الأول أنها
تسعى لتحقيق ديمقراطية "سليمة" . وقد كانت هذه الكلمة المطاطة هي محور كل
الصراعات وربما كل الأخطاء التي وقع فيها رجال يوليو على مدى حكمهم فما هو "سليم"
فى نظرهم كان مختلفا عما تصوره الآخرون.

كذلك يجرى الحديث اليوم عن ممارسة الصحافة للحرية "المسئولة" وهي كلمة مطاطة
هي أيضا أن أمسكت بالزئبق يمكنك الإمساك بها.

ولهذا وجدنا من الضروري إعادة فتح هذا الملف . بهدوء . وبعد أن هدأت العاصفة
التي نخشى أن تتجدد مرة أخرى ومرات عديدة كى يكون بالإمكان النظر الهادئ لما
نحتاج إليه . صحافة حرة، وحقوق مصانة للأفراد.

وابتداء نقرر أن حقوق الصحفيين فى التعبير والنشر مسأله مفترضة بل ومفروضة
بنصوص دستورية حاسمة.

لكن المشكلة التى تستحق دراسة متأنية ، ونقاشاً مستفيضاً هي تلك المساحة الغامضة
بين إطلاق حرية الصحفي فى الكتابة وبين حقوق الآخرين الذين يتلقون هذه الكتابة ، أو
تمسهم مفرداتها سواء فى أشخاصهم أو مهامهم أو سمعتهم أو شرفهم.

الصحفيون يستندون دوماً إلى حقهم فى نقل "الخبر". وحق القارئ فى معرفته . وهنا يقع اختلاف فى تحديد تعريف دقيق لما هو "الخبر" وأعتقد أنه يمكن إتخاذ التعريف التالى " هو الاعلام عن فعل جدير بالمعرفة حدث أو سيحدث". ولكن هذا التعريف يثير جدلاً صاخباً فعبارة " جدير بالمعرفة" تستثير خلافاً عديدة . جدير بالمعرفة . لماذا ؟ ولماذا ؟ وعلى حساب من؟ ولمصلحة من؟ وجدير بالمعرفة فى أى مجتمع؟ وتجاه أى تقاليد أو تعاليم دينية؟.

فالصحافة "الفضائية" أو تلك التى تسمى أحياناً بالصحافة الشعبية (وهى تسمية خاطئة بكل المقاييس) أو تسمى أوربيا "الباباروتى" تعتبر أن أدق خصوصيات أشخاص وفئات معينة (الفنانين- السياسيين-المسؤولين-الرياضيين- رجال الأعمال. إلخ) هى بالضرورة ملك للجميع ، أو بالدقة ملك لهذه الفئة من الصحفيين يتخذون منها سبيلاً لزيادة توزيع صحفهم. (أليست هى الأكثر توزيعاً بالفعل)؟.

ولكن، وعلى الطرف الآخر نجد أن الكثيرين يتضررون ، ويساء إليهم من نشر مثل هذا النوع من "المعلومات التى نعتقد نحن أنها" ليست جديرة بالمعرفة لدى الغير" لأنها تمس خصوصيات الإنسان، أى حقه فى العيش دون أن ينتهك انسان آخر حياته المسالمة.

وهذا ما تؤكد (دون جدوى) العديد من المواثيق الدولية . ففى العهد الدولى لحقوق المدنية والسياسية تنص م ١٧ على " أن لكل شخص الحق فى الحماية القانونية ضد التعدى على شرفه وسمعته". ويؤكد الاعلان العالمى لحقوق الإنسان فى م ١٢ أنه " لا يجوز إخضاع أى شخص للتدخل المتعسف فى خصوصيته ، أو عائلته ، أو منزله، أو مراسلاته، ولا للتعدى على شرفه أو سمعته".

. لكن هذه الحماية تتفاوت. فالمسؤولون والجهات الحكومية الادارية والسياسيون كافة ومن يتصدون للعمل العام هم بالضرورة أقل قدرة على الاستمتاع بهذه الحماية . وقد استقر الفقه سواء فى مصر أو العالم على هذه الحقيقة . ويكاد جميع الدارسين لهذا الموضوع يكررون فى كتاباتهم عنه قول الفقيه القانونى بارتلمى "لا جدال فى أن للشخص العادى الحق المطلق فى أن يترك وشأنه ، ولكن فى ظل الديمقراطية عندما يقدم المرء نفسه إلى مواطنيه بأنه جدير بأن يحكمهم فلا أعتقد بأن له الحق فى إقامة الحواجز و لخنادق حول نفسه، وأن يصطنع مناطق محرمة حول تصرفاته، فإن من يهب نفسه يهبها بالكامل"

. وهذا ما يؤكد أيضاً الفقه المصرى فى هذا الصدد إذ يؤكد أن "درجة تحمل الشخص العمومى تتناسب طردياً مع نوع المسئولية التى يتولاها وجسامتها ، فكلما كان الموضوع الذى تصدى له حساساً ومتصلاً بعواطف الجمهور، وكلما كانت المسئولية التى يتحملها جسيمة ، كلما زاد ما ينبغى أن يتحمل من وطأة حرية الفكر فيما يتعلق بالشئون العامة للرجل العام. ويجب أن يسلم بإمكانية أن يحكم عليه بعض الناس وهم فى حدود حسن النية حكماً قد يكون مبناه إساءة الظن، نتيجة للقلق الطبيعى على ما يعتقدون أنه حيوى بالنسبة لهم . ذلك القلق الذى هو مظهر لشدة شعور المواطن بواجبه العام" (د. محمد عبد الله-جرائم النشر-ص١١٤).

ونتأمل هذه العبارة . فحتى الشخص العام تحصن حياته الشخصية ، وإنما يكون التعرض له فى حدود "الشئون العامة للرجل العام" كما يجب أن يكون الحكم فى حدود "حسن النية" المبينة على "قلق ناجم عن شدة شعور المواطن بواجبه العام". وهى حدود كثيراً ما يتم تجاوزها عند التعرض للشخص العام .

وتعبير "حسن النية" هنا يعنى أنه يتعين ألا يكون هناك "سوء قصد" لدى الصحفى ، وإنما أن يكون وبحسن نية قلقاً على عدم تحقق مصلحة عامة نتيجة لتصرف ما لشخص عام.

لكن مثل هذه المساحات من الكتابة تثير قضية ربما كانت أكثر تعقيداً وهى : على من يقع عبء بات مدى صحة الوقائع التى نسبت إلى شخص ما وكانت ماسة به أو بسمعه أو شرفه؟.

هنا يتعين على النيابة العامة فى حالة رفع الدعوى. إستكمال التحقيقات وإلزام جهة الإدارة بتقديم المستندات الدالة على صحة أو عدم صحة الواقعة المنسوبة إليها أو إلى أحد رجالها . "ذلك لأن مهمة النيابة العامة ليست فقط إثبات التهمة، بل إن وظيفتها هى إثبات الحقيقة بجميع صورها، وعلى المحكمة أيضاً أن تثبت بنفسها من خلال إجراءات المحاكمة هذه الحقيقة ، دون أن تجشم المتهم عبء إثبات براءته، فهذه البراءة أمر مفترض ولا محل لإثباتها أمام المحكمة" (د. أحمد فتحى سرور -الحماية الدستورية للحقوق والحرية-ص٧٥).

لكن ذلك لا يعنى أن يقول الصحفى ما يشاء ويوجه ما يشاء من اتهامات مخليا

مسئوليته عن إثبات مدى صحتها . "فعلى الصحفى أن يقدم بيانا بالأدلة على صحة وقائع القذف مثل صور المستندات وأسماء الشهود وبعد ذلك يترك الأمر للنيابة التى تقوم بتحقيق هذه الأدلة حيث تستخدم سلطتها لاستدعاء الشهود ، وطلب أصل المستندات الدالة على صحة وقائع القذف ،وتحقيق هذه المستندات "(د. محمد باهى أبو يونس-التقييد القانونى لحرية الصحافة -ص٤٤١).

كذلك فانه على الصحفى فى واقعة تصديه بالقذف فى حق أحد الأشخاص العامة أن يقدم ما يدل على أمرين مهمين:

– صحة الوقائع (يقترّب من إثبات ذلك ولو بصفة أولية).

– حسن النية: بمعنى أن يعتقد الصحفى بمشروعية وصحة ما يقول ، وأن يكون اعتقاده مبنيًا على أسباب معقولة.

ذلك أن "ركن حسن النية فى جريمة القذف يتمثل فى أن يكون الطعن صادراً عن حسن نية ، أى الاعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة، وليس عن قصد للشهير والتجريح " (نقض ٢٢-١٢-١٩٥٩-سنة ١٠قضائية).

كذلك فان حصانة الشخص العادى ضد القذف تزداد مناعة ، ويحصنها أيضا افتقار الشخص العادى للقدرة على تقديم ما يدل على براعته مما هو منسوب إليه خاصة إذا كانت التهم أخلاقية . فكيف يمكن لشخص أن يثبت أنه ليس لصاً؟ أو أنه ليس غيباً ؟ أو ليس زير نساء؟.

كما أن هناك مسألة أساسية: هى ما يتعلق بالأخلاق العامة.

وتركز المواثيق والعهود الدولية على أهمية حماية الأخلاقيات العامة لحماية للمجتمع من أن تصيبه بعض الكتابات الصحفية بالضرر.

ويتفق الكثيرون على اتساع السلطة التقديرية الممنوحة لجهة الإدارة أو للمحكمة فى مواجهة النشر الضار بالأخلاقيات العامة.

وهنا تنشأ مسألة بالغة الأهمية وهى متعلقة بالفارق الدينى والأخلاقي من مجتمع لآخر.

وهكذا تنشأ مشكلات حقيقية عندما تحاول بعض منظمات المجتمع المدنى الأجنبية أو حتى بعض الجهات الرسمية أو البرلمانية فى الخارج فى فرض معايير غير مصرية

للمعتقدات والأخلاقيات. كنموذج . إذا نشرت صحيفة أوروبية أن السيدة فلانة تقيم مع صديقها في المكان الفلاني وانها تنتظر مولوداً في القريب العاجل . هذا الخبر عادى جداً وفقاً للمعايير الأخلاقية الأوروبية ولا يخضع ناشره لأى مساءلة ولا حتى لأى عتاب ، بينما يمثل نشره في مصر كارثة بكل المعايير سواء للقارئ أو للسيدة التى أشار إليها الخبر أو حتى بالنسبة للقانون.

وهكذا وفي هذا الاطار يتعين عند محاولة البعض "الاستقواء" بضغط أجنبية فعلية وكذلك على المتدخلين الأجانب أن يضعوا هذه الفوارق وهى مهمة جداً فى اعتبارهم .

* * *

ينبغى بعد ذلك . أن نشير إلى أمر بالغ الأهمية ، بل لعله الأكثر أهمية، وهو دور نقابة الصحفيين . ليس باعتبارها فقط مسئولة عن الدفاع عن حرية الصحفيين فى التعبير والنشر وانما وهذا أساسى حماية المهنة وسمعتها وسمعة العاملين بها، بل وحماية الصحفيين من سيف اللجوء إلى القضاء لمحاسبتهم ولا يكون ذلك بمجرد الحماس للدفاع عن كل "فعل" أو "خطأ" ارتكبه الصحفي بل يتعين أن تكون هى الحامى الفعلى لشرف المهنة وان تتولى هى وعلى الفور مساءلة "المخطئ" من أعضائها وليكن العقاب بقدر الخطأ وان احتاج الأمر لعقاب رادع فليكن . وساعتها لن يلجأ أحد إلى القضاء ولا لإعمال القانون الذى نختلف مع كثير من معطاته، بل سيلجأون إلى النقابة التى ستصبح ساعتها حصناً حقيقياً لحرية الصحافة ولحرمة المواطن.

كذلك يتعين علينا أن نتوقف وأن نتوقف النقابة عند المفردات المستخدمة فى الكتابة ، فلقد يكون الخبر صحيحاً ولدى الصحفي ما يكفى من مستندات لإثبات حسن نيته وصحة ما كتبه لكن المفردات تأتى منافية لأخلاقيات الكتابة . فالصحفى مسئول عن حماية المجتمع من ترويج مفردات لو شاع استخدامها لأصبحت التعاملات بين الأفراد متردية فى هاوية لا أخلاقية . كذلك فإنه على الصحفي أن يحاذر من تقديم موضوعات تعد ترويجا لموضوعات تعمل على جر المواطن والمجتمع إلى رؤى متخلفة ومناقضة للعقل، أو تروج لفكر متخلف وغير عقلانى .

وإذا لم تقم النقابة بدورها هذا فإن جنايتها ستكون فى نهاية الأمر على الصحافة كمهنة إذ ستتحول إلى غابة يسود فيها الأطول لساناً . والأقل أدباً والأكثر تبجحاً،

وساعتها ستصبح حرية الصحافة عبئاً على المجتمع ككل، وهنا يصبح من السهل افتراس هذه الحرية وسط مباركة من جمهور عانى من هذه الحرية بأكثر مما استفاد منها . ولا حيلة لنا نحن المهتمون بحرية الصحافة والمدافعون عنها إلا أن نسعى لحمايتها مما يأتى من داخلها قبل أن نشكو مما يأتى من خارجها ويتألق فى خاطرى بيت شعر قديد . .

دواؤك فيك ولا تشعر

وداؤك فيك ولا تبصر

دروس من التاريخ عن ثورة يوليو . وما فعلت

لا يعرف البط المنزلى حقيقة مؤسساته
إلا عندما يرى البط البرى محلقاً فى الفضاء

حكمة فنلندية

عادة ما نخطئ نحن السياسيون ومعنا الكثير من المؤرخين-وربما الغالبية العظمى منهم- عندما ننظر إلى "الصديق" أو "الخصم" بعين واحدة ، فللصديق كل المديح دون نقد ، وللخصم كل الانتقاد دون كلمة إنصاف.

هكذا كان الأمر فى عديد من التقييمات، وهكذا كان بالطبع مع ثورة يوليو . مئات الكتب والمقالات تؤله عبد الناصر وترفع من قدره إلى أعلى قمم السماء دون كلمة نقد واحدة، وأخرى تنهال عليه نقداً وحقداً ورفضاً دون اعتراف بأى فضل.

ونادرة هى الكتابات التى تنظر إلى ثورة يوليو وتطوراتها بعينين واحدة ترى الايجابيات وأخرى السلبيات ، ثم عقل يفكر فى التداعيات وهو ما نحاول الآن أن نفعل. عندما أتى عبد الناصر ليجد نفسه حاكماً لبلد شديد الخصوبة وشديد التعقيد كمصر ، عبر فى تصرفاته الأولى عن هذه الحيرة التى انعكست على حالة من التخبط واللجوء إلى قرارات متسارعة تتلوها قرارات مضادة.

وقد عبر عبد الناصر عن حيرته هذه فى كتابه الأول " فلسفة الثورة" إذ كتب " وأنا أنظر أحيانا إلى أسرة مصرية عادية من آلاف الأسر التى تعيش فى العاصمة : الأب مثلاً فلاح معمم من صميم الريف. والأم سيدة منحدره من أصل تركى ، وأبناء الأسرة فى مدارس على النظام الانجليزى ، وفتياتها فى مدارس على النظام الفرنسى ، كل هذا بين روح القرن الثالث عشر ومظاهر القرن العشرين . أنظر إلى هذا وأحس فى أعماقى بفهم الحيرة التى نقاسيها والتخبط الذى يفترسنا"(ص٤٦).

واعتقد أن "الأسرة" التى تحدث عنها عبد الناصر ليست أسرة "عادية" كما قال ، فهى

ليست النموذج "المتوسط" الذى نقيس عليه . فهذا الاختيار انعكاس لعقلية شاب من شريحة متوسطة أو أدنى قليلا من المتوسطة يتحدث عن نموذج يحياه أو لعله كان يتطلع إليه : أسرة فلاح غنى يمتلك أرضا وزوجة تركية الأصل وأبناؤه وبناته يتعلمون فى مدارس أجنبية . إنها صورة أطل عليها عبد الناصر من شرفة منزله الكائن فى حى راق أو نصف راق، أطل عليها فى مستوى النظر وليس فى عمق الأرض المصرية.

ورويداً رويداً تتدافع الأحداث ، لتدفع الحكام الجدد إلى مواجهات حادة مع بعضهم البعض، ومع مخالفينهم من السياسيين ومع محاولات القوى الاستعمارية لحصارهم أو احتوائهم ولن تطيل فى فحص هذه المسيرة، فقط سنتوقف أمام بعض النتائج.

* الحاكم ابن الطبقة التى تنتمى إلى شريحة ودنيا من الطبقة الوسطى ، ينحاز إلى العمال والفلاحين ، للعمال : قطاع عام، ومشاركة فى الأرباح، وإسكان شعبى، وضمانات ضد الفصل ، وأجور أعلى، وحديث سياسى كثير عن حقوقهم وللـفلاحين إصلاح زراعى وحركة تعاونية ناهضة . وهناك للجميع وحدات صحية فى كل القرى واجراءات رفعت من مستوى المعيشة تعليم مجاني حتى المستوى الجامعى الأمر الذى نجح وبعد عدة سنوات فقط إلى تخليق شريحة طبقية جديدة يمكن تسميتها بالثقفين من أبناء العمال والفلاحين ، فتح النظام أمامها باب التوظيف للجميع فتعلقت بالسلم الوظيفى فى الحكومة أو القطاع العام.

* ولقد كان بالامكان أن يفسح عبد الناصر صدره لهذه الفئة الجديدة التى كان من الممكن أن تنحاز إلى منبعها الأصلي فى بناء مصر جديدة . لكن عبد الناصر كان يريد ضمان إحكام قبضته فقام بما يمكن أن نسميه "عسكرة النظام". والحقيقة الجيش فى مصر يتمتع بمحبة المصريين واحترامهم وإحساسهم بقدرته النظامية التى تمنحه طاقة كبيرة فى الاسهام فى بناء الوطن، لكن المشكلة كانت فى تصور البعض أن انتمائه السابق للمؤسسة العسكرية يجعله فوق الحساب. فهو يستند إلى سند يتمركز فى أعلى يتمثل فى سلطات المشير عامر ورجاله. ومع افتقاد الديمقراطية ، اختفت الشفافية وقامت تحالفات ومصاهرات وتعاملات مع الشرائح الاجتماعية التى قالت الثورة انها هزمتها ، فسرى الفساد والشلل فى كثير من المواقع.

* ولعل الأرقام تقدم لنا ما يثير الدهشة ، ففي الفترة ما بين ١٩٥٤ وحتى ١٩٦٨ تولى

الوزارة ١٣١ وزيراً كان منهم ٢٣٦٪ عسكريين سابقين لكن المثير للدهشة أن الأيام مضت بأسماء المدنيين دون أن يتذكرهم أحد. ولم يتألق أو بالدقة لم يسمح بالتألق سوى للعسكريين. ذلك أن الوزارات المهمة إنحازت لهم وحدهم. وربما تتبدى أسباب ذلك الاتجاه فى التعديل الوزارى الذى تلا هزيمة يونيو حيث زادت نسبة العسكريين إلى ٦٥٦٤٪ فى حالة من التحصن بمن يثق فيهم النظام.

* أما المحافظون فقد أصبحت نسبتهم ٨٤٦١٪ (٢٢ محافظاً من ٢٦) أنه الاحتماء بضمان من أهل الثقة وقد أدى هؤلاء العسكريون السابقون دوراً جيداً للغاية فى بناء منظم ومنتظم وفاعل فى مساحات كثيرة من الوظائف فى القطاع العام والمحليات. لكن افتقاد الديمقراطية وافتقاد الشفافية، والحصانة التى كان يستشعرون انهم يحتمون بها كان لها أثر سلبي. بينما بقيت شريحة المثقفين المدنيين من أبناء العمال والفلاحين معلقة فى منتصف السلم الوظيفى ولعل هذا ما دفعها إلى السلبية وأحياناً الانتهازية.

* وثبت فى الواقع العملى فشل " شعار " أهل الثقة وليس أهل الخبرة".

* وربما كان المجد الحقيقى لعبد الناصر بالاضافة إلى بنائه اقتصاد وصناعة وزراعة متقدمة والنهوض بالوعى المصرى والثقافة والفنون ورفع مستوى المعيشة، هو تفجير طاقات الروح الوطنية والقومية ضد الاستعمار والصهيونية. وهو ما أعاد للمواطن المصرى إحساسه بالعزة والنزعة الوطنية والانتماء القومى وارتبط ذلك كله بعبد الناصر فأحبه المصريون حباً لم يحظ به زعيم سياسى منذ أيام سعد زغلول.

* والحقيقة أن عبد الناصر وعبر الممارسات "البرجماتية" المتكررة وربما المتقلبة قد أدرك أن الوتر الحساس بل والأكثر حساسية عند المصريين هو الموقف الوطنى. ضد أعداء الوطن. هذا الوتر، ينسى المصريين كل إنتقاداتهم بل ومعاناتهم. فالنضال الوطنى هو الأساس الذى أعطى لمصر زعامات بقيت خالدة فى العقل المصرى: عرابى. مصطفى كامل- فريد- زغلول- النحاس ثم هو.

* وإن تزداد "الكاريزما" وتتأكد، تتأكد معها بعض الأخطاء المتمثلة فى افتقاد الديمقراطية ورفض أى نقد أو رأى مخالف والتعامل مع المخالفين بعنف السجن والاعتقال والتعذيب. فالنظام أو حتى أحياناً الرئيس هو الثورة. وأى نقد أو معارضة أو اعتراض هو ثورة مضادة.

* ثم رحل الزعيم فرحلت معه تجربة تصور أنها راسخة ويحميها تنظيم واسع ممتد الأرجاء ، لكنه قام على أساس الولاء المصطنع وليس الوفاء الحقيقي، ولم يكن هذا خاصا بمصر وحدها فكذلك كانت نتائج تجارب مماثلة : سوكارنو أندونيسيا ، نكروما غانا ، وسيكوتوري غينيا وغيرها من الأنظمة التي أطلق عليها تسميات عدة" الطريق اللارأسمالي" أو " الديمقراطية الجديدة" أو " دول عدم الانحياز" لكنها جميعا تشابهت فى بناء نظام وطنى متحرر وناهض ومتقدم و"اشتراكى" بمعنى ما . يكفل للمواطنين حقوقاً اقتصادية واجتماعية جيدة لكنه يحرمهم حق النقد وحق النطق أنه ما يمكن تلخيصه فى شعار "تحرير الوطن وقمع المواطن" فيسرى سوس الفساد فى عمق النظام مع افتقار الديمقراطية و الشفافية حرية القول والتعبير . ثم تتجسد مأساة "تسونامى" الذى أطاح بالنظام السوفيتى والدول المسماة بالعسكر الاشتراكي . ربما لذات الأسباب .

ونتوقف لنسأل. ثم ماذا؟

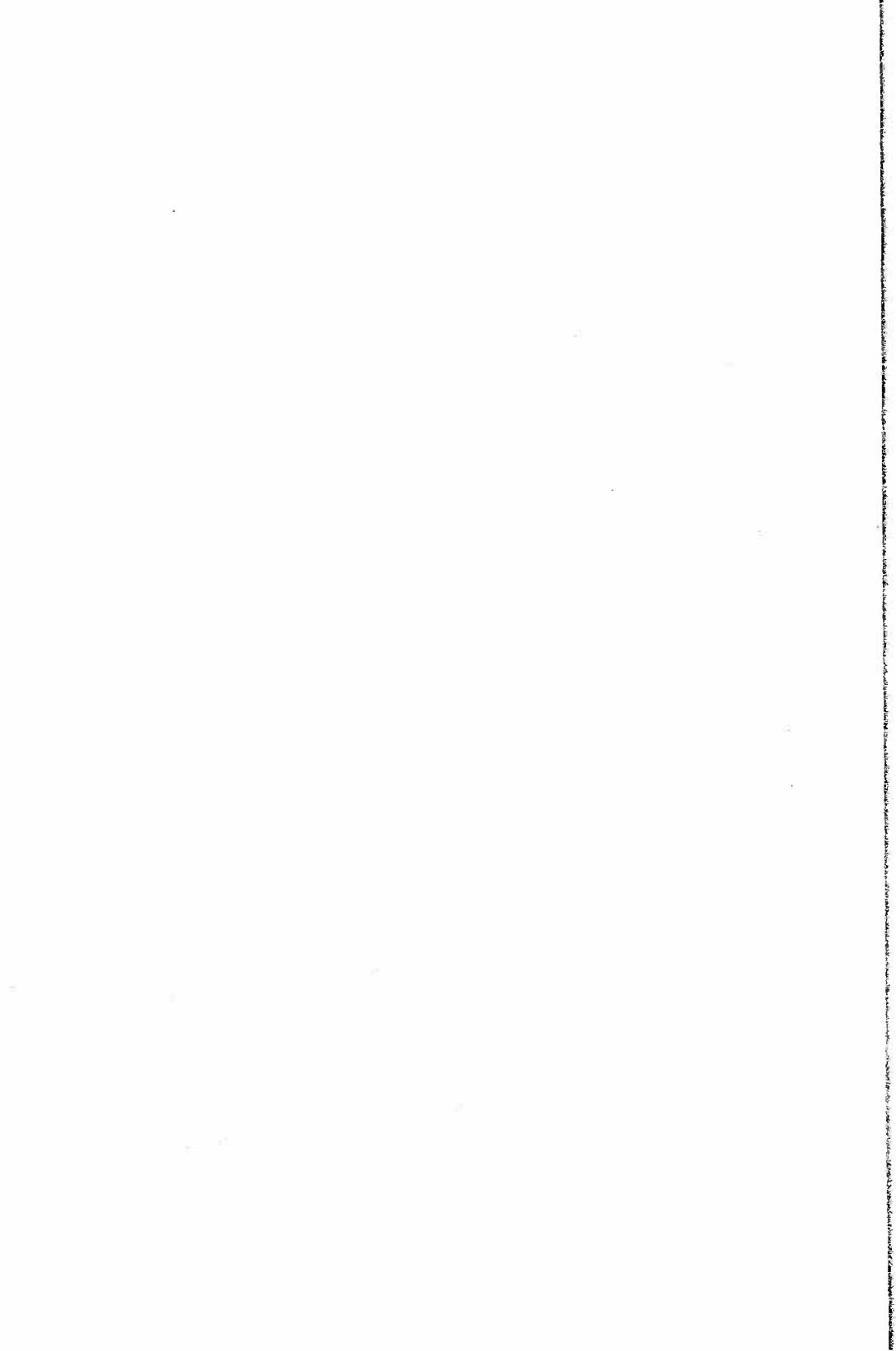
هل نكتفى بالبكاء على زمن مضى . أم نفكر ونبحث عن خطى جديدة تنهض بنا نحو مجتمع من نوع جديد، ربما لم نشهده أبداً . فقط نحلم به. مجتمع يقيم العدل الاجتماعى ويكفل للمواطنين حقوقا لا يستطيعون تحقيقها فى ظل المنطق الرأسمالى ويكفل لهم الحرية والديمقراطية بشكل كامل.

ولكن. هل هذا ممكن؟ هذا هو المأزق أمام اليسار فى كل دول العالم الثالث . وبكل أطرافه وإنتماءاته. ذلك أنه لابد لتحقيق ذلك العدل الاجتماعى الحقيقى من أن تتدخل الدولة فى عملية الإنتاج وأن تضع موازين لا تخضع فقط لمنطق الربح والخسارة. ولابد لإعمال الديمقراطية من تعددية حزبية حقيقية وقدرة على إستنبات إمكانات تداول السلطة بين الأحزاب .

هنا يتجسد المأزق أمام أحزاب وقوى اليسار.

لنفترض نجاح حزب يسارى فى الانتخابات فهل يحقق كل برنامجه (التأميم - استعادة الفلاح للأرض عبر اصلاح زراعى-السيطرة على البنوك كسبيل للتحكم فى عملية النهوض الاقتصادى) . ثم . يحدث ما هو مفترض أو حتى متوقع وتأتى الانتخابات بحزب يمينى يهدم ما حققوه . ثم . ذات الدورة . فهل يحتمل اقتصاد أى بلد أن يركب أرجوحة يتغير عبرها مجمل النظام الاقتصادى والاجتماعى كل أربع سنوات؟.

لابد فى اعتقادى من فكر جديد يستنبت ممكنات جديدة وحلولا يمكن تداول السلطة فى إطارها . ويتطلب الأمر إعمالا للفكر ودراسة للواقع وتقديم أفكار وأطروحات جديدة . وبدون أن نفكر فى هذا الأمر فإن الحديث عن تحقيق عدل اجتماعى حقيقى مقترنا ومتلاحما مع ديمقراطية حقيقية سيبقى فى إطار الأحلام . مجرد الأحلام . وأختمم لأؤكد . فلنفكر. لنصل إلى حلول فكرية يمكنها أن تتحول إلى منطق نظرى وعملى يخترق جدار الحلم ليصل به إلى أرض الواقع.



يونيو ٦٧. لماذا؟

كنت منذ البداية - ولم أزل - أعتقد أنه من الخطأ البحث في أسباب الهزيمة العسكرية في عام ١٩٦٧ بمجرد دراسة وقائع ذات اليوم أو الأيام السابقة واللاحقة. ولا حتى مجرد دراسة مدى التباين في المكون العسكري للطرفين المتحاربين سواء من حيث القيادة الميدانية أو التسليح أو مدى الجاهزية.

فالأمر أكثر تعقيدا من ذلك بكثير، فهناك تراكمات فكرية ومجتمعية، وممارسات وتحيزات غير موضوعية تكونت وعلى مدى سنوات، تكونت وتكاثرت وتوالدت. وكان ما كان.

ولنبداً بسرد بعض من هذه الأسباب.

فقد بنى عبد الناصر تصوره لنظامه على مجموعة من الأسس التي ربما درست بعناية لكنها تركت في التطبيق لتذبل دون عناية.

لقد أمسك عبد الناصر بخيط الوطنية المصرية ومنح المصريين قدرة الزهو والفخر بمصريتهم وواجه خصوم مصر بشجاعة سواء في الخطب أو على صفحات الجرائد أو على أثر صوت العرب. ومنذ اللحظة الأولى للثورة أيقن عبد الناصر أن عشق المصريين لقادة بعينهم أتى عبر موقف هؤلاء القادة ضد الاستعمار وضد الصهيونية. أدرك عبد الناصر ذلك وراهن عليه.

وفى كتابه الأول "فلسفة الثورة" قال: "لو حاولت محاولة تلميذ مبتدئ في دراسة قصة كفاح شعبنا فإنني سوف أقول مثلاً إن ثورة ٢٣ يوليو هي تحقيق للأمل الذي راود شعب مصر منذ بدأ في العصر الحديث يفكر في أن يكون حكمه بأيدي أبنائه، وفي أن تكون له هو نفسه الكلمة العليا في مصيره" (ص ٨)

هذه اللفتة بالغة الذكاء، لكن تقلبات السياسة أنقلبت على هذه الفكرة مرتين، الأولى عندما تحولت الأنظار - لأسباب أو لأخرى - نحو القومية بدلا من الوطنية. ولسنا نرى تناقضاً بين الاثنين، لكن التطبيق الناصري بالغ في إبراز تناقض غير مفترض بينهما

بحيث اعتبر أن من ينادى بالوطنية خارجاً عن النظام.

فعندما تغير اسم مصر إلى " الجمهورية العربية المتحدة" على أثر الوحدة مع سوريا، أصبح ممنوعاً ذكر اسم مصر لا في الصحف ولا وسائل الاعلام الأخرى ولا حتى في الدراسات التاريخية. فكثير من كتب التاريخ التي صدرت في هذه الفترة خلت أغلفتها من اسم مصر، فكتاب عن ثورة ١٩١٩ أجبر صاحبه على أن يجعل غلافه "تاريخ اليقظة العربية - ثورة ١٩١٩" وهكذا. والهدف باسم مصر اختفى وحديث القومية طغى بلا إحتراز. بل وبإصرار بيروقراطي جائر. ثم تأتي الطعنات عبر هذا المنحى . الفشل العسكرى فى اليمن، وانهايار الوحدة مع سوريا، وهنا بدأ زهو الانطلاق القومى يخفت ليتراكم اللوم المتسائل "أين مصر"؟ ويجسد صلاح جاهين هذا السؤال الشعبى الملح فى واحدة من أجمل إبداعاته، قصيدة "على اسم مصر". أما الشق الآخر من العبارة التى أوردها عبد الناصر والتى تقول "وفى أن تكون له هو نفسه الكلمة العليا فى مصيره" فقد شهد تناقضات خطيرة. فالقائد أناب نفسه عن الشعب فى تقرير مصير مصر، بل ومصير كل العرب. وشهدت الديمقراطية انتكاسات بلا حدود. فالقائد هو الثورة، والثورة هى الوطن وهى القومية. وكل نقد أو اعتراض أو همس أو لمس هو ثورة مضادة، وهو عداء الوطن، ومكان صاحبه معلوم.

وتتبدى تناقضات عديدة، فالإعلام كان ينادى الشعوب العربية للتحرك ضد حكامها، يدعوها للتظاهر والكتابة والتمرد لكن الأنفاس المعارضة كتمت فى مصر فتبدت الصورة مضحكة. والعارفون بدخائل الأمور عرفوا كيف احتضن عبد الناصرحركة القوميين العرب وكيف ساعدها ومولها ومنحها نفوذا ودفعها إلى تكوين فروع لها فى مختلف البلاد العربية لكن أول بداية لتأسيس فرع لها فى مصر قذفت بأصحابها إلى السجن. ووصل الأمر إلى أن الإعلام المصرى دعا شعب الأردن إلى التمرد بعد الإطاحة بحكم سليمان النابلسى، فعقد عدد من الطلاب مؤتمرا فى جامعة القاهرة لتأييد هذه الدعوة وكان نصيبهم الإحالة لمجلس تأديب والفصل لمدة عام. وبعد الغارة الإسرائيلية على مصنع أبو زعبل صرخ الإعلام المصرى مطالباً شعوب العالم بالتحرك، فتحرك عمال ذات المصنع فتصدى لهم الأمن وفرقهم بالقسوة المعهودة.

كانت هناك تظاهرات فى مصر، نعم، لكنها كانت مظاهرات سابقة التجهيز تتحرك

"بالريموت كونترول" قبل أن يخترع فى مجال التكنولوجيا، لكنه اخترع فى مجال التعبئة. وحتى "منظمة الشباب الاشتراكى" التى تأسست على أيدى الحكم وما لبثت ان تكونت لها ذاتيتها المستقلة ولو بأدنى قدر، تم حلها. ثم أعيد تشكيلها لتكون أكثر طاعة.

والتنظيم الواحد كان المعيار الأساسى للثورية الناصرية، ويروى أحد كتاب هذه الفترة المرموقين "حضر إلى القاهرة السياسى العراقى كامل الجارجى وعرض على عبد الناصر إقامة اتحاد فيدرالى بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية العراق على أساس أن يكون هناك رئيس واحد، ووحدة كاملة للقوات المسلحة وتوجيه سياسى واحد، بشرط أن يسمح بتعددية الأحزاب فى هذا الاتحاد" (الأهرام ٣١-١-١٩٥٩). ورفض عبد الناصر. وكذلك كان إصرار عبد الناصر على حل الأحزاب السورية كشرط للوحدة. ويبنى الاتحاد الاشتراكى هيكلا ضخما يضم كما كانوا يقولون ستة ملايين عضو، لكنه كان هيكلا يمتلك الكثير من الوهم والتوهم ويضم صراخا بلا ولاء ولا وفاء. ولعل ذلك قد تبدى تماما فى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ عندما تحول الولاء فجأة من القادة "الناصرين" إلى خصمهم السادات.

لكن الأخطر أن التنظيم الواحد كان يتعايش عبر التكاذب المتبادل فعندما تحدثت المواثيق عن ضمان نسبة ٥٠٪ من العمال والفلاحين فى تنظيماته كان التطبيق على عكس ذلك. فقد انتحل صفة العامل والفلاح كما هى العادة حتى الآن من ليسوا كذلك. فممثلوا العمال والفلاحين فى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى كانوا يضمون كبار موظفين وكبار ضباط سابقين وأساتذة جامعات وصحفيين وصيادلة وإذاعيين وكل الفئات إلا العمال والفلاحين الذين تم تمثيلهم بنسبة ضئيلة جداً.

أما إذا صعدنا إلى المستويات العليا للاتحاد فإننا نجد أن اللجنة التنفيذية العليا التى أنتخبت عام ١٩٦٢ لم يكن فيها عامل واحد ولا فلاح واحد، بل كانت تضم ١٨ عضوا منهم ١٢ ضابطا سابقا والباقيين من كبار الموظفين، وفى نوفمبر ١٩٦٦ خفض عدد أعضاء اللجنة التنفيذية العليا إلى سبعة كانوا جميعاً من العسكريين السابقين، كذلك الأمانة العامة للاتحاد كانت تضم فى ديسمبر ١٩٦٦ خمسة وعشرين عضوا منهم ١٦ ضابطا سابقا.

أما المنظمات الجماهيرية الأخرى كالنقابات المهنية أو العمالية و الجمعيات التعاونية

الزراعية فقد جرى تركيبها عبر انتخابات صورية بحيث يجرى ضمان ولائها للنظام ولأهلاً تماماً. ومن يتردد في الولاء يستبعد تماماً.

وباختصار كانت المنظمات الجماهيرية أداة لتحكم الحكم وليست أداة للتعبير عن إرادة الجماهير.

وتمادى أحد كبار كتاب هذه المرحلة في تمجيد فكرة "أهل الثقة" كمقابل لأهل الخبرة. ناسياً أنه حتى من يسمون "أهل الثقة" لم يكونوا أهلاً للثقة، فهم ذاتهم الذين انقلبوا على الناصرية وعلى منجزاتها فور وصول السادات للحكم.

وكما امتلأت المستويات القيادية للاتحاد الاشتراكي والشركات والمؤسسات بالعسكريين السابقين، كانت أيضاً كل أدوات الحكم كالوزراء والمحافظين. ولسنا هنا نعترض على دور للعسكريين السابقين. فالمؤسسة العسكرية المصرية استطاعت دوماً أن تمتلك احترام ومحبة المصريين وأن تنتج عبر ألياتها عناصر تمتلك الكفاءة والإخلاص معا. لكن المشكلة الحقيقية كانت تكمن في تلك الحالة التي يمكن وصفها باقتسام السلطة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر. ومن ثم كان الاختيار ليس عن طريق "الخبرة" ولا حتى "الثقة" وإنما أساسه الولاء الشخصي. وتسارع الطرفان في حشد الأصدقاء وحتى أبناء الدفعة الواحدة في أعلى المناصب. ويعرف أبناء هذه الفترة كيف أن "دفعه شمس بدران" كانت مدعوة دوماً وبكل أفرادها لامتلاك أعلى المناصب لا لشيء إلا لأنها دفعة أحد مساعدي المشير، ومن ثم يمكن لطاغم المشير أن يثق بهم.

وأثمر ذلك كله تركيبة غريبة للصفوة القيادية في هذا الزمان. ففي وزارة أكتوبر ١٩٥٨ كانت نسبة العسكريين ٤٨٪ وفي مارس ١٩٥٨ ارتفعت نسبتهم في الوزارة المركزية إلى ٦٠٪. أما يونيو ١٩٦٧ فقد شهد وزارة تضم ٦٥٪ من العسكريين.

ومرة أخرى نؤكد أن العسكريين قد أثبت بعضهم كفاءة نادرة وخبرة عالية وتفانياً في العمل، لكن الذين أتوا عبر "الولاء الشخصي" لم يحققوا سوى نتائج سلبية ليس فقط بسبب قلة الكفاءة، وإنما بسبب استنادهم إلى دعم من أتى بهم فتمادوا في الأخطاء والممارسات الخاطئة.

وكان كل ما سبق يتم تحت غطاء إعلامي كلامي. قادر على إطلاق شعارات نارية لا تستند إلى واقع حقيقي. فالإعلام يردد أن مصر هي أكبر قوة عسكرية في الشرق

الأوسط. وأن ذراع مصر طويلة وقادرة. وكان راديو صوت العرب يصرخ "وغدا نشرب القهوة فى تل أبيب" وحتى جرح سيناء المريع فى عام ١٩٥٦ جرى تغليفه بدعايات وإدعاءات وبصمود شعبى فى بور سعيد وليس فى سيناء. والغريب فى الأمر أن الذين كانوا يكذبون صدقوا أنفسهم وتصرفوا فى الصراع السياسى على المسرح الدولى على هذا الأساس فكان ما كان.

وهكذا فإن شبكة من الأخطاء والتفاعلات فى مختلف المجالات جعلت المسرح مهيناً لوقوع ما كان ، وما كان له إلا أن يكون مهيناً لذلك. أقصد لذلك بالذات وليس لغيره.

. لكننا بهذا نكون غير منصفين، إذ ننظر فقط إلى الأخطاء والخطايا ناسين أن هناك أمجاداً حقيقية تحققت فى مجالات عديدة: إصلاح زراعى، بناء صناعات قوية، مجانية التعليم وعدداً عديداً من الإنجازات ربما يمكن تلخيصها عبر بيتين من شعر الجواهرى قالهما فى رثاء عبد الناصر.

أكبرت يومك أن يكون رثاء

فالخالدون عهدتهم أحياء

لا يعصم المجد الرجال وإنما

كان العظيم المجد والأخطاء

عن الديمقراطية التي نريد

نغالب أنفسنا ونحن نتحدث ونحلم ونفعل وننفعل ثم ننسى أو نتناسى حتى يأتينا ما يذكرنا بموضوع الديمقراطية.

وقد دفع بهذا الموضوع إلى المقدمة أوران. ما تحدثت به كونداليزا رايس في مؤتمرها الصحفي بالقاهرة عن الشغف الأمريكي بتوريد مفاهيم وقيم الديمقراطية إلى السوق المصري، وأيضا فإننا إذ نندغمس حتى رعوينا في موضوع التعديلات الدستورية والطموح إلى أن تأتي التعديلات وفق المعايير الديمقراطية، وأن تكون قادرة على أن تندفع بنا نحو مساحات أوسع وأرحب من هذه المعايير، هذان الأمران فرضا هذا الموضوع من جديد، وكانا دافعا لهذه الكتابة.

وابتداء نقرر أن هناك عيبا خلقيا تعيش فيه الإنسانية على مدى عصورها، وهو أن الحديث المتكرر والدائم التكرار عن كلمة ما، واستخدامها على ألسنتنا بكثرة يطمس في عقولنا معناها ومحتواها الحقيقي، وتبقى الكلمة لنردها ونكتفى بقولها دون أن نفهم المحتوى.

والمثال النموذجي هو «النقود» كم مرة ينطقها كل ساعة كل إنسان ولكن كم منا يعرف ذلك المحتوى الغامض والمبهم لهذه الورقة الملونة والتي يمكن أن تشتري بها أى شيء؟ كذلك الأمر بالنسبة للديمقراطية فإن سألت عن معناها أتت إجابة موحدة تقول إنها اشتقاق لغوي يعنى منذ أثينا القديمة «حكم الشعب»، فهل هذا صحيح؟ وكيف يتحقق حكم الشعب؟ وهل حكم الشعب هو ذاته حكم من يقولون أو يزعمون أنهم يمثلون الشعب؟ بل هل كانت الديمقراطية الأثينية ديمقراطية حقا حتى بمعايير ذلك الزمان؟، خاصة بعد أن استبعدت من الأداء المسمى ديمقراطيا كل النساء وكل العبيد وكل الذين عليهم ديون وكل الذين لا يمتلكون عقارا فى محيط «أتيكا» أى أثينا الكبرى؟.

ولندع محاولة تعريف الديمقراطية فإنها ستحاول تفجير خلافتات واعتراضات وتحليلات تحتاج إلى مجلدات، ووفق ما أعرف أنا فإن هناك أكثر من ثلاثمائة تعريف لهذه الكلمة

المحيرة كل منها يصارع كى يكون . ويزداد الأمر تعقيدا إذا ما كانت الديمقراطية أنشودة مقررّة فى كل إعلام حتى فى الدول الشديدة الاستبداد، ويتكاثر التعقيد إذا ما كانت الوثائق الدستورية والقانونية تقول. ويأتى الفعل الواقعى معاكسا أو فى أحسن الأحوال غير متطابق مع النص.

ولكن .. لندع ذلك كله ولنأت إلى ما نحن فيه.

ولقد يتصور البعض أن الديمقراطية هى مجرد فعل سياسى يحقق أو لا يحقق توازنا ما فى مجتمع ما بين الحقوق والواجبات فى العلاقة السياسية بين الحكم والمحكومين، وهذا غير صحيح فإن تجارب مصر المريعة وغيرها من بلدان مماثلة قد أثبتت أن الديمقراطية تمتد تأثيرها إلى مجالات الاقتصاد والشفافية والفساد ومستوى المعيشة، وربما يكون الفشل الأساسى للقوى الديمقراطية بمختلف توجهاتها هو فى عجزها عن فك العزلة عن النضال الديمقراطى بحصرها أو حصارها فى نقاشات وربما صراعات أو تجاذبات الصفوة من المثقفين والسياسيين. فلن يكون ثمة دفع قوى لمسألة الديمقراطية فى الاتجاه الصحيح إلا عبر مشاركة الناس العاديين الذين يقتنعون أن الديمقراطية هى أمر متعلق بهم وبمستوى المعيشة والأجور والخبز وحق العمل والخدمات الاجتماعية «تعليم - صحة - عمل - سكن - مواصلات. إلخ» ولعل العبارة الشهيرة التى أكدها لورد أكتون والتى تقول «سلطة زائدة عن الحد تعنى فسادا زائدا عن الحد، أما السلطة المطلقة فتعنى فسادا مطلقا» لعلها تصلح للتأكيد على ضرورة المشاركة الجماهيرية فى معركة تحقيق الديمقراطية. ذلك أن الفساد بذاته يعنى نهب حقوق الطبقات الفقيرة فى المجتمع.

وأؤكد أن صوت الجماهير فى ساحة الديمقراطية سوف يستطيع أن يخرجها من أزمة القول إلى رحابة الفعل، وهذا هو المعيار الحقيقى لوجودها.

هناك كذلك الحديث المتكرر عن «الخصوصية»، وأعترف بضرورة مراعاة الخصوصية سواء تلك المتعلقة بالمعتقد أو العرف أو التقاليد، وتمضى مع فكرة الخصوصية فكرة التدرج وكأن المصريين يمتلكون حساسية خاصة إزاء الديمقراطية بحيث يحتاجون إلى جرعات متدرجة وإلا أصابتهم «أرتيكاريا» ديمقراطية.

وفيما يتعلق بالأمرين أعتمد أن المسألة كلها ترتبط بالإرادة السياسية التى تحدد إلى أى مدى يمكن إطلاق سراح الفعل الديمقراطى، وإذا كانت الخصوصية يمكن تبريرها

وتقبلها، فإن ما لا يمكن تبريره هو اتخاذها وسيلة لحجب ما هو مفترض من مساحات للديمقراطية.

هناك كذلك مسألة تستحق التأمل ولعل فيها بعضا مما يستحق التفكير فالقوى السياسية المستترة بالدين وهى - فى اعتقادى - بعيدة عن الإيمان اليقيني بالديمقراطية، فلا هى تسمح بحق الاختلاف إذ تزعم امتلاكها الحقيقة المطلقة، وإذ تطلق مقولاتها باعتبار أنها «الإسلام ذاته» أى الإسلام الدين المقدس، الكامل الصحة، ناسية الفارق بين الدين الإلهى والمقدس وبين رأى أو التفسير أو التأويل الإنسانى الذى هو نسبى أى يحتمل الصحة كما يحتمل الخطأ، ولقد يتضاعف الخطأ إذ يتمسك به صاحبه محاولا فرضه باعتبار أنه «الحلال» وأن ما عداه هو «الحرام». هذه القوى دأبت فى أدبياتها على اعتبار «الديمقراطية» بدعة نصرانية ضالة ومضلة، وإن كانت تقبل بها قبولا مرحليا مستندة إلى أن «الضرورات تبيح المحظورات» وهو أمر يطرح شكوكا فى إمكانية أن يستخدم البعض الحديث عن الديمقراطية والقول المرحلى بها مشنقة لجوهر الديمقراطية عندما تتاح له الفرصة، ويزيد من هذه الشكوك أنهم لم يوردوا أبدا أى نقد أو انتقاد أو إمكانية لمراجعة أدبياتهم، تلك الأدبيات التى يتمسكون بها فيما يشبه التقديس رغم أنها ترفض الديمقراطية رفضا قاطعا بل وتعتبرها فعلا محرما . ويترتب على وجود هذه القوى ارتفاع أصوات ترى ضرورة تعديل الزى الديمقراطى وإعادة تفصيله على مقياس معين بمقولة حماية الديمقراطية من خصومها . وأقر بضرورة حمايتها من خصومها، وإن كنت أعتقد أن معالجة هذه المخاوف لا تكون بتقصير خطوط الديمقراطية، وإنما بإطلاق سراح القوى الليبرالية والعقلانية ودعاة احترام حقوق المواطنة والوحدة الوطنية، ومنحها حرية القول والحركة والإعلام بحيث تشارك وبكثافة فى تصويب المناخ التى تمكن البعض من تلويثه وفرض الظلام والظلامية فى ربوعه، وتكون بتعليم يقوم على أساس احترام العقل والإبداع وحقوق المواطنة والرؤية الانتقادية.

صدقونى. إن جبهة واسعة من رجال دين مستنيرين وواعين بواجبهم حيال الدين وحيال الوطن، ومن مختلف القوى الوطنية والتقدمية والتنويرية والعقلانية يمكنها إن أتيح لها أن تتجمع، وأفسح أمامها المجال فى أجهزة الإعلام والتعليم وفى مختلف أدوات التخاطب مع الرأى العام يمكنها أن تزيح عن الوطن كل المخاوف من تنامى تيارات الظلام.

صدقونى إن الخطأ لا يأتى إلا عبر القرار الخطأ، كمثال واضح وبسيط عندما تم التراجع عن وضع نصوص قانونية رادعة تمنع الانفاق المجنون فى الانتخابات بتصور أن هذا قد يتيح للبعض المرور عبر شراء مقعد، هذا الخطأ نفذ منه رجال هذا التيار لينفقوا ملايين بلا حصر لشراء مقاعد لا يستحقونها، ألم يعترف قائدهم بأنهم أنفقوا فى دائرة واحدة ستة عشر مليوناً.

ثم نأتى بعد ذلك إلى ما قالته السيدة كونداليزا بشأن الديمقراطية، وما يقول به البعض فى مصر من الحاجة إلى الاستناد للدعم الأجنبى والتمويل الأجنبى فى معركة الديمقراطية، ونبدأ بالقول إن العاقل وقبل أن يستورد أى سلعة يدقق فى بلدة المنشأ. وبلدة المنشأ لا يمكن تصور أنها تؤمن بالديمقراطية. ولا يمكن تصور أنها تريد فعلاً بناء ديمقراطية حقيقية على أرض بلادنا. إنهم يتحدثون عن ديمقراطية يحاربونها هم أنفسهم كل يوم سواء فى فلسطين أو العراق أو أى مكان فى العالم يجدون فيه أن التحرك الجماهيرى يمضى بإحساسه الفطرى ضدهم وضد رجالهم. ويكون ذلك كرد فعل طبيعى وفطرى لما يرتكبون من أعمال، إن الحديث قد يبدو أمريكى اللهجة والمصدر لكنهم فى واقع الأمر يصدرون إلى أسواق بلادنا ديمقراطية «تايوانى»، أى مغشوشة. وقد تتبدى فى المظهر مثل الديمقراطية الأصلية لكنها فى الواقع مصطنعة، ومصنعة وفق المقاس الأمريكى والمصالح الأمريكية وليس وفق مقاسنا. ولا وفق مصالحنا.

أما دعاة الاستعانة بالخارج لبناء ديمقراطية فى الداخل، والذين يتوهمون إمكانية الحصول على ديمقراطية سابقة التجهيز وفق نظام الـ «تيك أوأى»، والذين يرهنون «نضالهم» الديمقراطى بما يتسلمون من أموال تنهمر من الخارج لتجعل من «رهبان» الدفاع عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان مجرد مقاولى أنفاق ومقاولى باطن وسماسرة. فإن لهم حديثاً آخر.

فهل يمكن استيراد عدة أطنان من الديمقراطية؟

وابتداءً، ولكيلا يحاول أحد أن يفهم هذه الكتابة على غير ما نقصد، أقر وأعترف بأننا بحاجة إلى معالجة هذا الهامش الديمقراطي الذي نعيشه، بتوسيع مداه وتعزيز قدراته وممكناته. وأقر وأعترف بأن عملية النضال من أجل المزيد من الديمقراطية تجابه بعقبات وصعوبات بعضها رسمي وبعضها يأتي عبر قوى تناوئها بسبب أفكار أو اعتقادات خاطئة. وكذلك يكون الحال في مسألة الوحدة الوطنية. وأعترف أن هذه العقبات حقيقية وراسخة وتتطلب مواجهتها صبراً وفعلاً متواصلًا ولجوءًا للجماهير عبر قنوات لعنا لم نتقن فن التعامل معها بعد، أو لم يتح لنا ذلك.

لكن ذلك كله لا يبيح لنا أن نفقد الأمل، أو نفقد الثقة في أنفسنا وفي شعبنا، ولا يدفعنا إلى اتخاذ الأجنبى - الذى يسجل فى كل يوم عداؤه لنا ولقضايانا ولستقبلنا - سندا لنا، فيتسلل إلى دارنا كى يعيث فيها فسادا.

ذلك أن شكوانا من افتقاد معركتنا من أجل الديمقراطية إلى قوة دفع جماهيرية لا يبرر أن نأتى إلى هذه المعركة تحت مظلة العدو وباستجداء دعمه وتمويله فنزداد الجماهير عزلة عن قضية الديمقراطية، ونزداد نحن ضعفاً ومن ثم نزداد انحناءً أمام العدو فنزداد عزلة عن الجماهير. وهكذا لكن القضية أعقد من ذلك بكثير. فالصراع من أجل الديمقراطية وحقوق المواطنة هو فعل مجتمعى يعيش أبداً حالات من الشد والجذب، التقدم والتراجع، فالديمقراطية شراب سحرى مهما استمتعت به احتجت للمزيد، ومهما نجحت فى الحصول على المزيد، جعلتها معرضة لرفض وتهجم الخصوم.

وما من طريق ممهد أبداً أمام مسيرة الديمقراطية بل هى دوما معرضة للزيادة وللنقصان وفقا لموازين قوى تتغير دوماً، وفى كتاب ممتع وعميق وحديث للمفكر الانجليزى روبرت داهل عنوانه «الديمقراطية» نقرأ هذه العبارة الموحية: «ان طريق الديمقراطية منذ العصور القديمة يتبدى كصحراء جرداء وممتدة، تسير فيها الشعوب وتتخللها واحات صغيرة تستقر فيها الشعوب والحكومات لأمد ما، ثم تعود إلى تيه

الصحراء مرة أخرى» (ص ٧ الطبعة الانجليزية). ونقرأ أيضا «يجب أن نلاحظ أن الديمقراطية ليست شيئا يجري اختراعه فيبقى، فهي تخرع وقد تذبل أو حتى تختفي، إنها ليست كالألة البخارية اخترعت ثم استقرت ثم تطورت، فالديمقراطية معركة اجتماعية مستمرة تعيش في خضم متناقضات تفرض عليها التقدم أو التراجع» (ص ٩). وهنا نتوقف لنأمل. فالقوى المجتمعية تتجاذب عملية استقرار الديمقراطية وممكنات تقدمها أو تراجعها. والنموذج الواضح الآن هو أن أحداث ١١ سبتمبر قد استخدمت أداة أو مبررا للانتقاص من حقوق الإنسان ومن ممكنات التعامل الإنساني مع الأفراد الذين يمكن اعتبارهم أو حتى الاشتباه بأنهم خصوم ويكون ذلك في بلاد تعتبر ديمقراطية.

ومن هنا فإن استيراد أطنان من الديمقراطية حتى لو أمكن تحقيقه سوف يتطلب حمايتها. والاستمرار في حمايتها وهذه الحماية تتطلب شعبا مؤمنا بالديمقراطية وجدواها وضرورتها، وان يكون مشاركا في صناعتها. أو تتطلب بقاء التدخل الأجنبي واستمراره أبدا.

الأمر إذن لا يمكن تحقيقه عبر آليات الاستيراد المصحوب بالضغط الأجنبي ومن جهات لا يثق أحد في جدية محبتها لنا، بل هي وعلى الدوام عدوة لاصدقائنا وصديقة لأعدائنا. فماذا لو أتينا بهذا النوع من الديمقراطية وبضغط اجنبي ثم زال هذا الضغط لأسباب سياسية وتحقيقا لمصالح هذه الدول التي سبق وأن ألحت عليها؟ ولعل استعيد هنا مثالا قلته في احد الحوارات مع دعاة الاستعانة بالأجنبي ومؤسسي منظمات استيراد الديمقراطية. قلت ان زوجتي لاتعرف كيف تصنع عجينة البيتزا ولعل أغلب النساء يشاركنها في ذلك. ولهذا فنحن في غالبيتنا العظمى نحصل على البيتزا بنظام اتيك أو اوى فماذا لو تخيلنا ان محلات البيتزا أغلقت؟. بالقطع لن نتذوق البيتزا. أليس كذلك؟

ولهذا فان الاعتماد على استيراد ديمقراطية من الخارج وتحت ضغط من الخارج سيجعل من المستحيل علينا حشد جهود شعبية للدفاع عنها لو تخلى عنها الذين صدروها الينا بعد ان حققوا أهدافهم أو فرضوا ارادتهم بما يكفي. كذلك فان غرس الديمقراطية في دول العالم الثالث يشبه غرس زهرة في أرض صخرية أو صحراء جرداء. فالخصوم متربصون دوما والجماهير منغمسة في البحث عن لقمة الخبز دوما، وهي تكره دوما كل ما يقول به العدو أو دعاة العدو أو المتعاونون معه، وتحتاج هذه الزهرة إلى عمل

جماهيرى متصاعد ومتصل دوما لحمايتها من ان تذبل تحت وطأة الضغوط والمنازعات. فإذا اكتفينا بالضغط الأجنبى الذى يأتى بذاته ليستبعد المساندة الجماهيرية. فكيف يمكن ان نضمن ألا تذبل هذه الزهرة؟ وأستعيد حكمة إغريقية قديمة تكاد من فرط رققتها ان تصبح شعرا : «الديمقراطية هى معشوقة كل مواطن، كل منا يتعلق بسحرها الأخاذ، لكنه ما أن يتجلى فى بهاء حتى يكتشف ان الجميع يتنازعون هذا البهاء». كذلك فإن الديمقراطية ورغم انها معطى عالمى وإنسانى فإنها تمتلك خصوصيات اقليمية ومحلية، وهى خصوصيات تتعلق بالمحتوى الدينى والثقافى وبالعرف والتقاليد التى يتوافق المجتمع على ضرورة مراعاتها. ومن هنا فإن استيراد الديمقراطية وهى أمر متعلق بالوجدان وبالحس الجماهيرى، يتعين عليها ان تتوافق مع الايجابى فى هذا الوجدان والا ازدادت عزلة عن المجموع بما يسهل على أعدائها افتراسها لدى أى منحى، هذه الديمقراطية لا يمكن استيراد أصناف أجنبية منها.

فلقد - وهذا شديد الاحتمال - تأتى هذه السلعة المستوردة محملة بفيروسات متعلقة بثقافات وقيم غير متطابقة معنا، ولقد تكون صائبة تماما وملائمة تماما لمجتمعات أخرى لكنها تبقى متناقضة معنا ومع قيمنا وتقاليدنا فيكون استيرادها، كما هى دافعا لناهضة الجماهير لها. والويل لمن يخوض معركة مجتمعية مجردا من دعم الجماهير، ويكون الويل أخطر وأفدح إذا ما وقفت هذه الجماهير فى مواجهتها وأشهرت غضبها أو رفضها لمعطياتها. ولعله من الملائم أن أورد هنا طرفا من حوار اشتركت فيه مع وفد من البرلمان الاوروبى كانوا متحمسين وغاضبين بل ثائرين ورافضين رفضا قاطعا للموقف العام ضد الشذوذ الجنسى، وطالبوا باعتباره واحدا من حقوق الانسان الاساسية التى لايمكن التفريط فيها والتى يتعين الاقرار بها والدفاع عنها. قلت لهم هذه مسألة خلافية تنبع من اختلاف الثقافات والتقاليد والعادات، فانبرى احدهم ليصب فوق رعوس الجميع محاضرة عن أن حرية الإنسان بلا حدود، وانها يجب أن تكون كاملة، واى نقص فيها يدمرها كلها. كان متحمسا ومتوترا بحيث استفزنى فقلت له بهدوء: أريد أن أسألك سؤالا. عندكم فى فرنسا -وكان فرنسيا-

ماذا يحدث إذا كتب أحدهم مقالا أو كتابا ينكر فيه وجود الله سبحانه وتعالى؟ فاندفع وبلا تردد أو احتراز ليقول: هذا حقه، ويجب ان نكفل له هذا الحق كاملا ودون نقصان،

فأكملت وبذات الهدوء: وماذا لو كتب مقالا أو كتابا ينكر فيه وجود الهولوكست أو محرقة اليهود على يد النازى أو يؤكد وجود مبالغات إعلامية بشأنها؟ هنا سقط دشر بارد على رعوس الجميع، وتململ سفير الاتحاد آنذاك قائلا لى ولهم: لطالما حذرت الوفود الاوروبية من إثارة مثل هذه القضايا دون جدوى. ولانه يبدو ان موضوع الشذوذ كان الهدف الأساسى من المقابلة تلمل الجميع وأصبح اللقاء بلا معنى على الأقل فى نظرهم.

وما أردت أن أقول هو إنه حتى ثمار الفاكهة يختلف مذاقها من تربة لأخرى أو كثيرا ما يحدث ذلك، ولهذا فان استيراد أنماط وأفكار وقيم مختلفة يجب أن يأتى محاذرا ومتوافقا مع معتقداتنا وقيمنا وتقاليدينا، والمزاج الجماهيرى.

خلاصة ما أريد أن أقول إننا نريد ومن حقنا أن نريد مزيدا من الديمقراطية ومن الحريات ومن حقوق التعبير والقول والفعل، ونريد ومن حقنا أن نريد أن تمتزج الديمقراطية السياسية بضرورة حماية الإبداع والعقلانية وأن تتحصن بتحقيق عدل اجتماعى وأن تواصل مسيرتها أماما وبلا عقبات، وأننا نريد ويتعين علينا ذلك لمصر وأن يكون بلدا يمنح مواطنيه - ويغض النظر عن ديانتهم - حقوقاً متكافئة ، أقصد متكافئة تماما .

لكننا لا نقبل ومن حقنا، بل ومن واجبنا ألا نقبل إدخال الأجنبى فى شأننا، فتكون الدعوة للديمقراطية كحصان طروادة يتسلل عبرها الأجنبى المعادى لنا ولمصالحنا. فمعركتنا الديمقراطية يجب أن تستمر وأن تبقى وأن تتصاعد مصرية مصرية، فيكون الثبت مصريا والثمار مصرية، والحصن مصريا، فهل يمكن أن نتصور امكانية وجود مواطنين أحراراً فى وطن غير حر.

المعتزلة : هل هم السبب؟

كلما تأملت حال الغالبية من المثقفين العرب والمسلمين وقدرتهم على كتمان الحق واستطاعتهم أن يقولوا بغير الحقيقة وأن يلبسوها ثيابا على عكس ما هي عليه ، ومهارتهم فى التلون بكل ألوان الطيف إرضاء لسيف المعز أو ذهبه أو حتى لجرد التملق الذى قد يدفع بصاحبه إلى أعلى ، كأنه جواز مرور متقن الصنعة . كلما تأملت هذا الحال الذى يخيم على بحور الكتابة والقول والفعل فى عالمنا العربى والإسلامى تذكرت المعتزلة ، وكلما تذكرتهم تذكرت قول تولستوى " كثيرون يزعمون أنهم يريدون تغيير العالم لكن أحداً منهم لم يغير نفسه " هكذا كان الحال دوما ، ولم يزل حتى الآن ، ولعله يحتاج إلى عقلية جديدة وديمقراطية كاملة وأخلاقيات إيجابية كى لايبقى على حاله فى المستقبل أيضا .

ولعلى لا أكون متحاملا إذا تجاسرت بهذا السؤال المير: هل كان المعتزلة بما قالوا ثم بما فعلوا هم السبب فى اصطناع المثقف الحرباء الذى يتخذ من التلون منهجا وسلماً للصعود ، والذى لا يخلج من أن يقول القول ثم يفعل نقيضه ؟

والحقيقة التى لايجادل فيها أحد هى أن المعتزلة كانوا أول من فتح نوافذ العقل على مختلف العلوم وعلى الفلسفة وعلى علم المنطق ، وهم أصحاب أول فكر متحرر يمكن وصفه بأنه ليبرالى ومستنير . هم أصحاب الشعار المجيد " العدل والتوحيد " كل هذا فى القول والكتابة لكنهم كانوا جبارين متجبرين فى تعاملهم مع من خالفهم فى رأى . فوضعوا بذلك أول لبنة فى صياغة المثقف الحرباء .

مؤسس هذه الفرقة هو واصل بن عطاء (٨٠ — ١٢١ هـ) واسمه بالكامل أبو حذيفة واصل بن عطاء المعتزلى المعروف بالغزال . وكان أحد الأئمة المشهورين بالبلاغة والقدرة على الحوار وإتقان علم الكلام .

ويحكى السمعانى قصته قائلا " إن واصل بن عطاء كان يجلس إلى الحسن البصرى رضى الله عنه ، فلما ظهر الاختلاف وقالت الخوارج بتكفير مرتكبى الكبائر ، وقالت الجماعة بأنهم مؤمنون وإن فسقوا بالكبائر ، فخرج واصل عن الفريقين قائلا : إن مرتكب

الكبيرة لا مؤمن ولا كافر بل هو فى منزلة بين المنزلتين وحسابه عند الله . فطرده الحسن من مجلسه فاعتزل عنه . وقيل إن الحسن البصرى قال ساعتها " اعتزلنا واصل " واعتزل معه عمرو بن عبيد فقبل لهما ولأتباعهما المعتزلون . ولو اصل بن عطاء من التصانيف " كتاب أصناف المرجئة " ، وكتاب " التوبة " ، وكتاب " المنزلة بين منزلتين " وكتب عديدة أخرى منها " معانى القرآن " ، و " الخطب فى التوحيد والعدل " ، و " السبيل الى معرفة الحق " و " طبقات أهل العلم والجهل " . (السمعاني - كتاب الأنساب) .

بينما يرى البعض أنهم أسماوا بالمعتزلة لأنهم قالوا بوجوب إعتزال مرتكب الكبيرة ومقاطعته ، أما القاضى عبد الجبار الهمدانى - وهو مؤرخ المعتزلة المعتمد - فقد نفى أن المعتزلة مذهب جديد أو فرقة طارئة أو طائفة أو أمر مستحدث وانما هو استمرار لما كان عليه الرسول (صلى الله عليه وسلم) وصحابته وقد لحق بهم هذا الاسم لانهم اعتزلوا الشر امتثالا لقوله تعالى " واعتزلكم وماتدعون " ولقول الرسول " من اعتزل الشر سقط فى الخير " .

ونمضى مع الروايات المختلفة فالشهر ستانى يقول " دخل رجل على الحسن البصرى فقال له : لقد ظهرت فى زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم كفر يخرج بصاحبه عن الملة وهم وعيدية الخوارج ، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لاتضر مع الايمان بل إن العمل عندهم ليس ركنا فى الاسلام ، ويقولون لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الامة فكيف تحكم لنا فى ذلك ؟ ولكن وقيل أن يجيب البصرى انبرى ابن عطاء قائلا : أنا لا أقول أن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ، ولا كافر مطلقا بل هو فى المنزلة بين المنزلتين ، لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل الى اسطوانة (عمود) من أسطوانات المسجد فقال ابو الحسن البصرى اعتزلنا واصل ، فاسمى هو وأتباعه بالمعتزلة . ونلاحظ هنا أن الشهرستانى يلمح الى احتمال ان يكون ابو الحسن البصرى قد غضب من مبادرة ابن عطاء بالاجابة دون انتظار لرأى استاذة .

وثمة رواية أخرى يرويها أبو الحسين الملقب يقول فيها "إنهم سموا أنفسهم المعتزلة لما بايع الحسن بن على معاوية وسلم له الامر ، فاعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع من وافقهما على ذلك ، ولزموا مساكنهم ومساجدهم وقالوا نشغل بالعلم والعبادة فسموا المعتزلة " وهناك روايات أخرى لعل تعددها يوجب علينا التردد فى تصديق كل ما يرد فى كتب

التراث دون تمحيص .

ويقوم فكر المعتزلة على عدة قواعد :

الاولى : القول بنفى الصفات عن الله مثل صفات العلم والقدرة والإرادة والحياة لانهم يرون أن القول بوجود هذه الصفات يعنى تعدد القديم ، أى اذا قلنا انه سبحانه وتعالى قادر فهذا يعنى ان القدرة قامت معه منذ الازل واصبحت قديمة مثله ولا ازلى ولا قديم الا هو سبحانه وتعالى . ويرى المعتزلة ان هذه الصفات ليست قائمة بذاتها مستقلة عن الذات الالهية بل هى والذات شىء واحد . وهذا هو معنى التوحيد عندهم .

والثانية : هى القول بالقدرة ، أى قدرة الانسان على الفعل ، فأفعاله آتية من عنده ومن ثم تترتب عليه مسئولية ما يفعل. ويروى الشهرستاني " أن واصل بن عطاء كان يقول ان الله تعالى حكيم عادل لا يجوز أن يضاف اليه شر أو ظلم ، ولا يجوز أن يريد من عباده خلاف ما يأمر هو به. ومن ثم فإن العبد هو الفاعل للخير والشر وللطاعة والمعصية ويجازى على فعله لانه مسئول عنه . وهذا هو العدل عندهم " .

ومن ثم قيل تلخيصا لذلك انهم دعاة العدل والتوحيد .

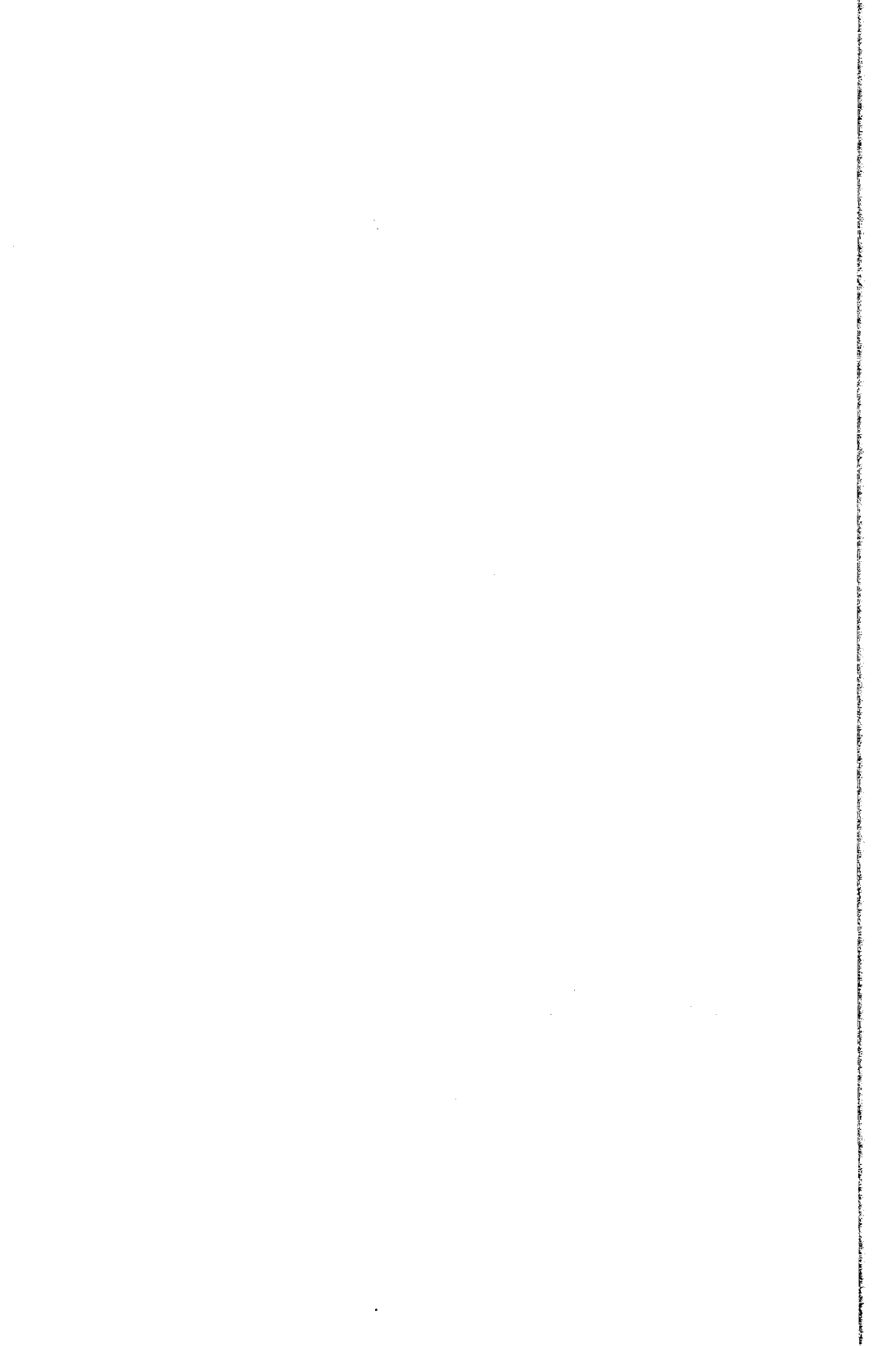
ويعتبر الجاحظ احد كبار مفكرى المعتزلة . ويقولون انه كان أعلم رجال زمانه وكانت له أفكار حاول بها تطوير المذهب المعتزلى مثل رفضه القول بأن الصحابة ذوو مكانة خاصة أعلى من البشر بحيث لا يجوز لاحد أن ينتقدهم ، بل يتعين على من يؤرخ لهم أو لزمانهم أن ينظر الى أفعالهم بعين ناقدة مستخدما ميزان العقل وحده ، ورفض الجاحظ وبشدة قول كثير من فقهاء زمانه ومنهم بعض المعتزلة " بأن سب الحكام فتنة ، ولعنهم بدعة " وعجب من أن الذين يقولون ذلك مجمعون على لعن من قتل مؤمنا متعمداً ، ثم اذا كان القاتل سلطانا ظالما لم يستحلوا سبه ولا لعنه ولا خلعه . وكان يرى ضرورة الخروج على السلطان الظالم بشرط وجود بديل عادل ، والثقة فى القدرة على خلع الظالم وإحلال العادل محله دون إحداث مفسدة تزيد عما يمكن جلبه من منفعة بهذا الخروج .

وكان ذلك كله فى مجال الفكر والقول والكتابة .

أما الفعل فكان العكس تماماً . فقد قتلوا مخالفينهم فى القول بخلق القرآن . ووضعوا بذلك مبدأ خطيراً هو : «قل ما شئت خيرا وافعل ما شئت شرا» .

الليبرالية ٠٠ والمواطنة

كثير من الكلام ولا فعل



المعلمون فى الأرض

لسبب ما - سأورده فيما بعد- تداعت إلى ذاكرتى مجموعة من ملاحظات قديمة. زمان عندما كنت طالبا فى مدرسة الملك الكامل الثانوية بالمنصورة ،كان مدرس أول اللغة الإنجليزية يحضر إلى المدرسة بدراجة فقد كان يسكن فى آخر أطراف المدينة . وأيامها لم يكن هناك تاكسى ولا حتى أتوبيسات للنقل العام. وذات يوم حضر إلى المدرسة ماشياً منهكاً ودخل الفصل مرهقاً ،وسألناه عن دراجته فأجاب بصراحة بسيطة "حضرة الناظر قال أن عيب المدرس ييجى للمدرسة ببسكيلته " وأضاف "وحضرة الناظر عنده حق".

وأذكر أن المدرسين أيامها كانوا يرتادون وفقط "قهوة أندريا" ليجلسوا معاً وإذا أراد أحدهم أن يلعب طاولة أو ما إلى ذلك فهناك غرفة مغلقة كى يحتفظ المدرسون بكرامتهم واحترامهم أمام الجميع . ومن باب الشقاوة حاولنا أنا وعدد من التلاميذ الجلوس فى هذه القهوة فأتى الجرسون طالبا منا أن نتمشى لنجلس فى "قهوة رمسيس" وكانت مخصصة للطلبة يتجمعون فيها بصخبهم فى أيام الإجازات.

وأذكر أنه منذ عقود قليلة أتصل مسئول كبير جداً بالدكتور عبد العظيم أنيس وهو أستاذ لأجيال عديدة من أساتذة الرياضيات ليطلب منه أن يعطى درساً خصوصياً لابنه فى مادة "التفاضل والتكامل" ورد د. أنيس أولاً الدروس الخصوصية ممنوعة ، ثانياً أنا الذى سيضع امتحان المادة فى الثانوية العامة. وفيما يبدو أن الكبير كان يعرف ذلك ،فأراد أن يختصر طريق المحروس ابنه نحو النجاح . وبرغم ضغوط لا داعى للتفصيل فيها صمم د. عبد العظيم أنيس معرضاً نفسه لغضب قد لا يحتمله الكثيرون ومحافظاً فى نفس الوقت على كرامة المعلم.

والآن كيف تداعت هذه الذكريات؟ ولماذا؟ كنا فى جلسة نناقش مسألة الأجور وخاصة أجور المعلمين ومسألة الدروس الخصوصية. وقال أحد الجالسين وهو يمتلك مطعماً أنيقاً على كورنيش المعادى إن عمال الشيشه عنده أغلبهم مدرسين آتين من قرية قرب الجيزة .

وسألته ولماذا لا يعطون دروساً خصوصية؟ فأجاب لأن مدرسي الفقراء هم أيضاً فقراء فمن من فقراء القرية يستطيع أن يدفع ما يكفي هذا المدرس المسكين؟ وسألته وماذا لو رآه أحد تلاميذه وهو فى زيه الفلكلورى طربوش أحمر وجلباب أزرق حاملاً شيشه لأحد الزبائن ، فضحك صاحباً مؤكداً أن أياً من تلاميذ المدرسة وأياً من أولياء 'مورهم لا يتجاسرون على الاقتراب من مكان كهذا .

وأعرف كثيراً من المدرسين الذى لا تتيح لهم المواد التى يدرسونها فرصة إعطاء دروس خصوصية فيعملون بعد الظهر كسائقى تاكسى ونقاشين، وفى مهن أخرى عديدة ويتمدد الحال إلى النظار والموجهين والمديرين فهم لا يعطون دروساً ومن ثم لا يتعاطون هم وأسرهـم ما يكفي من خبز، ومن ثم لا يجدون مفرأً من العمل بعد الظهر لضمان خبز الأولاد ومستقبلهم.

أما الذين يعطون دروساً خصوصية فهم أكثر إمتهاناً لكرامتهم وإنهاكا لصحتهم من هؤلاء الذين يمتنون مهنة غير لائقة لهذا الذى قال عنه شوقى.

كاد المعلم أن يكون رسولا

فهم يمتنون كرامتهم ويدمرون صحتهم عندما يتجولون من بيت لبيت أو حتى عندما يستدعون إلى بيوتهم مجموعات من الطلاب ، ويمدون فى كل الأحوال أيديهم ليتقاضوا من تلميذ صغير نفحة من المال. وحتى الكبار المشهورين من هؤلاء المدرسين يمتنون أنفسهم عندما يملأون حوائط المباني باعلانات عن مراكز يدرس فيها " صاروخ اللغة العربية" و"معجزة الكيمياء" و"علاق اللغة الانجليزية".

وما يدفعهم إلى هذا الواقع المرير إلا ما هو أشد مرارة. حاجة البيت والأولاد والمستقبل إلى أضعاف أضعاف مرتب الحكومة.

وسألت أحدهم ألا يشعر بالهانة وهو يطرق أبواب التلاميذ أو يمد إليهم يده كى يتقاضى "سبوية"؟ فصرخ فى وجهى " أليست مهانة أن تشعر بجوع أولادك وحاجتهم لللبس وغيره؟

ولم أجد إجابة.

ولكن، لنحاول أن نتأمل هذه الأوضاع بتجاوز هذه الصور الفلكلورية . ناظر مدرسة معلق على سلم نقاش أو يساوم صاحب الشقة على الأجر ،ومدرس يختال بطربوشه

الأحمر وجلبابه الأزرق حاملا شيشة لأحد الزبائن ، فلأمر جانبه الاجتماعي والمجتمعي ، فبأى عقل سيقوم بالتدريس فى هذه المدرسة هذا الذى يقضى أغلب ليله سهرانا ليقدم الشيشة للزبائن؟ ، وإذا كان المصدر الأساسى لدخله هو هذا العمل الجانبى فإلى أين سيتجه اهتمامه وتفكيره وولائه . المدرسة عنده مجرد مبنى ، والتلاميذ مجرد أرقام ، والتعليم مجرد أداء واجب ، وهو أداء شكلى بحث ، ألم نكتشف دون أن نفزع أو حتى أن نسأل ، أن تلاميذ وصلوا إلى المرحلة الاعدادية وهم لا يعرفون القراءة والكتابة؟.

وما هى علاقة هذا المدرس المطحون سواء بالدروس الخصوصية أو العمل الإضافى بما يتعين أن يلقنه لتلاميذه الصغار من محبة للوطن واحترام تاريخه وضرورة التضحية من أجل مستقبله؟ وحتى طابور تحية العلم يجرى تجاهله ، وفى أحيان لا أدرى مدى كثرتها يترك لخفافيش القوى الظلامية كى تبث سموم أناشيدها فى طابور الصباح بدلا من النشيد القومى.

وماذا يمكن أن يقوله مدرس للتاريخ لا يجد قوتا كافيا عبر مرتبه الهزيل لا هو ولا أسرته ، ولا يجد أمامه أفقا لبصيص من أمل إذ يشرح لهم تاريخ هذا الوطن الذى سلبه حقه الحقيقى فى أن يعيش حياة شبه إنسانية.

"زمان" تعلمنا فى المدرسة مهابة هذا الوطن العظيم ، وتعلمنا كيف نحبه وكيف نفخر بهذا الحب" فهل سيسطيع حامل الشيشة الذى يلتقط قوت أولاده عبر بقشيش من يد مترفعة جنبها من هذا ونصفا من ذاك ، هل سيسطيع أن يعلم التلاميذ مثل ما تعلمنا ؟ أم أن الأمر أبعد ما يكون عن ذلك؟ إنه بالفعل أبعد ما يكون عن ذلك.

وحتى المدرسة المبنى والأثاث والأداء يتراكم فوقها غبار الإهمال محتميا بنقص الإمكانيات ، وهى ناقصة فعلا لكن الإهمال وعدم الاهتمام واللامبالاة ، واللاإتناء يزيد الأمر وحشية.

الأمر إذن تتمدد آثاره إلى مجمل العملية التعليمية ومجمل مستقبل هذا الوطن ومستقبل أبنائه . لا تنظروا إلى المستقبل عبر منظار المدارس الخاصة ومدارس اللغات فالذين ينعمون فى رحابها هم قلة من أبناء القادرين ، ولكن انظروا إلى مدارس الفقراء حيث الناظر والمدرس والتلميذ والفصل والمبنى كلهم يعانون جميعا من فقر وكآبة وإحساس باللاجدوى واللا أمل . فماذا تنتظرون؟.

وإذا كان التقدير الأولي للدروس الخصوصية يصل إلى أكثر من ٢ مليار جنيه يقطع أغلبها من جيوب الاسر المتوسطة أو التي كانت متوسطة لتقصر ظهر موازنتها الشهرية ولتجعل المفاضلة الدائمة بين ثمن الدروس الخصوصية وطعام وملبس الأسرة بأكملها . فكيف؟.

وهكذا نكتشف أن المسألة ليست فقط ضالة مرتب المدرس وانهيار القيمة الفعلية للمرتب وباستمرار بفعل التضخم، وإنما هي تداعيات متكاملة يؤدي كل منها إلى نتائج تؤثر ليس فقط على مستقبل العملية التعليمية وإنما على مجمل مستقبل الوطن. ولقد يزداد الأمر تعقيداً -وهذا أمر مثير للدهشة- إذا ما أضفنا إلى كل ما سبق هذا الحديث المهيّب والمتدافع عن مشروع " جودة التعليم " والذي يستهدف الوصول بمستوى التعليم فى مدارسنا إلى مستوى التعليم العالمى . والمشروع المكتوب رائع بل وأكثر من رائع ولكن كيف ؟ ولماذا؟.

كيف ؟ يمكن تصور جودة التعليم فى إطار هذه المدارس الفقيرة والتي وحتى أن كانت حديثة البناء إلا أن كل مرافقها مدمرة ، وأن تلاميذها ومعلميها ومديريها مدمرون هم أيضا بفعل الحاجة والسعى وراء الرزق . فقط تخيلوا معى مدرساً بزيه الفلكلورى والشيشة التي يحملها ذهابا وعودة والتي تظل رائحتها معلقة به أبداً تخيلوا هذا المدرس وهو يستمع إلى حديث عن جودة التعليم . وإلى مقارنات مع دول العالم الأخرى التي تسعى نحو مستوى تعليمى أرقى.

ولماذا؟ فأخشى ما أخشاه أن يتجه ثقل الإصلاح وتأكيد الجودة نحو المدارس الخاصة فتتقدم بينما قطار التعليم الحكومى يتراجع . هناك تقدم وهنا تراجع فتزداد المفاضلة، وتتسع الهوة الاجتماعية ، تتسع المسافة بين فقراء يزدادون جهلا رغم ضياع سنوات من عمرهم فى مدارس لا تعلمهم شيئا ، ويزداد أبناء القادرين سعياً نحو تعليم أفضل بفضل ما ينفقون . فنكتشف أننا أصبحنا فى حالة مفاضلة بين الأغلبية الفقيرة والأقلية القادرة . وتتحول المفاضلة إلى هوة سحيقة فالإلى تناقض خطر. أقولها وأكررها . سيكون خطراً، بل وأكثر خطورة مما يتصوره البعض الذى ينساق حول أوهام الاندفاع بالقلّة القليلة إلى الأمام، بينما يدفع بيده الأخرى الغالبية العظمى نحو الخلف.

ونعود من حيث بدأنا لنكتشف أننا بحاجة إلى رؤية واقعية متأنية محلية وليست

مستوردة لمحاولة تطوير أوضاع التعليم . أقصد كل التعليم ،من أجل تعليم أفضل لتلاميذنا ، أقصد كل تلاميذنا وليس قلة قليلة منهم. وأن يعاد النظر فى مجمل العملية التعليمية لنبدأ من البداية الصحيحة بأن يخلع المدرس الفقير والذى يدرس لتلاميذ فقراء فى مدارس فقيرة زيه الفلكلورى ويترك خدمة زبائن الشيشة ليعود مدرساً يحترم نفسه ويحترم مهنته ويحترمه الناس . ويعود مدرساً حقاً ،ويعلم تلاميذه حقاً ، فى مدرسة جديدة بأن تسمى مدرسة حقاً ،بعد أن يتقاضى مرتباً كافياً واثقاً حقاً .

وما أريد أن أقول منذ بداية هذه الأسطر هو أن هذا الصخب الذى يتردد فى تردد عن كادر المعلمين وتقسيمهم بين مدرسى فصل. ومشرف اجتماعى وإدارى وهو تقسيم سخيف وبلا منطق . هذا الصخب يجب أن يتحول وبسرعة إلى حقيقة ، وأن يستقر فى أذهاننا جميعاً أنه ليس مجرد منحة مستحقة لمعلم ولكنه واجب قومى حتمى وضرورى لأنه طوق نجاة للوطن . فهل نمنح الوطن طوق نجاته؟ هذا هو السؤال.

* * *

وبعد نشر ما سبق كان ما يلى:

ترك رسالته وتجنب أن يقابلنى . الخط الجميل .والكتابة الأكثر جمالا توحى بأننى ألتقى بمعلم متعلم حقاً ، بل ومثقف حقاً " . "من حيث أردت أن تدافع عنى، فقد أذيتنى . أنا واحد من المعلمين الذين تحدثت عنهم فى مقالك بالأهرام، وقلت إنهم يعملون بعد الظهر فى تقديم الشيشة . أعترف أنك دفعتنى ولأول مرة إلى أن أقف أمام المرأة لأرى نفسى بهذا الزى . الطربوش والجلباب والشيشة فى يدى . حزنت على ما آل إليه مصيرى ، أعترف لك أننى أذيت نفسى، ودمرت آخر ما تبقى من كرامتى ، وصرت كالمالكية . أسرع إلى المدرسة لأمضى مع الأولاد وقتاً لا أفعل فيه شيئاً ، وأحياناً أطلقهم فى الحوش لأغفو قليلاً . ومن المدرسة إلى الكازينو . أسهر حتى قرب الفجر، ثم إلى البيت لأغفو قليلاً ثم إلى المدرسة . أولادى الذين أفنى عمرى لكى أمنحهم خبزاً مجرد خبز لا أكاد أعرف عنهم شيئاً ،ولا أراهم إلا نياماً . يؤرقنى جداً مصيرى ومصيرهم ، وتؤرقنى عدم قدرتى على توفير ما يكفيهم . يؤرقنى توفير طعام لهم إلى درجة أننى كثيراً ما أرى زملائى فى الكازينو يلتقطون من هنا أو هناك قطعة لحم أو بقايا حلوى ، وأما أنا فلا أستطيع . كيف

وأولادى لا يستطيعون ؟ لكنك يا سيدى نسيت ما هو أهم . أنا أقدم نفسى وصدري ورئتى لراحة الزبائن ، أظل طوال الليل أجدب أول أنفاس الشيشة حتى يتحول صدري إلى مخزن للبقار ولمصائب الشيشة . الباشوات يدخلون الشيشة بعد أن أقوم بسحب ما فيها من هباب وقار ونيكوتين وسموم . وكثيراً ما أدرك أنني أستهلك صحتى سريعاً سريعاً ، وأرتجف من مصير الأولاد . أرجوك أسأل رئيس الوزراء ماذا يمكن لمدرس مثلى أن يفعل بالملايم التى يتقاضاها . يا سيدى أنا وباختصار أنتحر وببطء ، كرامتى استهلكتها منذ زمن وصحتى تكاد أن تفلت من يدي . قل لرئيس الوزراء أنني نموذج لمدرسى حكومته السعيدة" ثم يسأل فى مرارة : "تعلمت وثققت نفسى وتخرجت بتفوق فهل هكذا يكون مصيرى ، لو كنت أعرف لما تعلمت ولما علمت ولما قبلت أن أكون معلماً".

وأعترف أنني قضيت أياماً يوجعنى الألم ، والكلمات الحسنة الخط والجميلة التكوين تتحول إلى شوك فى حلقى.

ورسالة أخرى من الاستاذ عبد الحميد كمال تقول "إن جرح المعلم المصرى قديم ففى "قصر الشوق" رائعة نجيب محفوظ، سخر السيد أحمد عبد الجواد من ابنه الأصغر عندما أراد الالتحاق بمدرسة المعلمين العليا ليكون معلماً ، فقال له" عاوز تبقى "خوجة" دى شغلانة الغلابة ، عمرك شفت خوجة عملوا له تمثال ؟" . لكن الجرح يزداد شراسة فى أيامنا هذه . أما التمثال فإننى أقترح على الأستاذ عبد الحميد أن يكون للمدرس صاحب الرسالة الأولى وهو بطربوشه وجليابه والشيشة فى يده . ما رأيكم؟.

ومن الأستاذ عبد الناصر قنديل مدرس إعدادى رسالة تتهمنى بأننى أشارك فى ترويج أكذوبة الدروس الخصوصية "فأغلب المشهورين فى الدروس الخصوصية والذين تملأ لافتاتهم الشوارع والميادين ليسوا من مدرسى وزارة التعليم ، بل إن فيهم مهندسين ومحاسبين وجدوا فى الدروس الخصوصية سوقاً رائجة . وهى سوق علنية ومسموح بها فى مراكز متخصصة وتحمل لافتات علنية وتحميها الدولة والمحليات ويستحوذ هؤلاء على أغلب ما ينفق على الدروس الخصوصية أما معلمو المدارس الحكومية فإن الوزارة تطاردهم وتعاقبهم ، رغم أنهم فى أشد الحاجة إلى أى دخل إضافى" ثم يضى قائلاً "هل تتصور أن مدرساً يقضى ٢٥ عاماً فى مهنة التدريس يكون صافى مرتبه حوالى ٥٠٠ جنيه والحافز ١٠٠ جنيه . أما المدرس الذى يمضى فى العمل عشر سنوات فلا يكاد مرتبه

يرتقى إلى ٢٥٠ جنيها، نعم مائتان وخمسون جنيها . فماذا يفعل؟ وكيف يعيش؟ كذلك لا يوجد أى علاج صحى ملائم للمعلم فى ظل تدنى خدمات التأمين الصحى . أما مستشفى المعلمين فقد تحول إلى مستشفى استثمارى يدفع فيه المعلم أضعاف ما يدفعه خارجه . والنقابة وبرغم ما تخصصه من مرتبات المعلمين ومن كل ما يحصلون عليه من حوافز وبدلات وحتى مكافآت التصحيح وخصومات أخرى بدعوى الاشتراك فى نادى المعلمين لا تقدم لنا خدمات حقيقية ،وهى لا تقدم للمعلم عند إحالته للمعاش الا أقل من ٢٢ شهراً كمكافأة نهاية خدمة وتحسب على المرتب الأساسى لتتحول إلى مبلغ زهيد . أما المعاش الشهرى الذى تقدمه النقابة فهو ١٢٠ جنيها فقط بينما نقابة المحامين رفعت معاش المحامين إلى ١٢٠٠ جنيه . ولم تهتم النقابة بإقامة مشروع للاسكان رغم حيويته للمعلمين . أما العملية التعليمية ذاتها فإنها تخضع إلى متابعات متكررة من الوزارة ومديرية التعليم والإدارة التعليمية والتوجيه والمحليات مما يفقد المعلم القدرة على العمل فى بيئة طبيعية خواصة مع رغبة المتابعين فى تصيد الأخطاء حتى يثبت المتابع أنه وجد تقصيراً ،وأنه قام بعمله على خير وجه .علماً بأن هذه المتابعات جميعاً لا تهتم بالعملية التعليمية وإنما تهتم فقط بورق مكتوب، وكشاكيل مختومة، وحمامات مفتوحة، ومعامل لها مسئول حتى ولو لم تكن تعمل . باختصار الطالب والمعلم والتعليم ليسوا محور إهتمام المتابعين".

أما الأستاذ أنيس أحمد البياع عضو مجلس إدارة النقابة العامة للمهن الاجتماعية فيعاتبنى هو أيضاً " فى مقالك وفى غمرة تدفق مشاعرك أغفلت دور الاختصاصى الاجتماعى الذى يعمل فى صمت وفى الظل منذ دخلت مهنة الخدمة الاجتماعية الحقل المدرسى عام ١٩٤٠ ، وأسأل لماذا نتوقف فقط عند من يلقنونا القراءة والعلوم والحساب مع أنه ليس ثمة فائدة ترجى من ذلك كله إذا تم فى مناخ غير صحى كما هو الحال عندنا . إن دور الاختصاصى الاجتماعى غير المنظور هو دور بالغ الأهمية خاصة فى وقت تنهار فيه رويداً رويداً منظومة القيم والأخلاق . فهو صمام أمن العملية التعليمية ومع أن دوره ما تعلمنا هو "مساعدة الآخرين كى يساعدوا أنفسهم بأنفسهم " فإنه لا يجد من يساعده ،وهو لا يمكنه أن يعطى دروساً خصوصية فى السلوك الانسانى والصحة النفسية . وربما تكون مهنة الاختصاصى الاجتماعى هى المهنة الوحيدة التى لا يمكن ممارستها إلا من خلال الوظيفة الحكومية .وهل تعلم يا سيدى أن نقابة المهن الاجتماعية تعطى معاشاً قدره ٣٠

جنيها نعم ثلاثون جنيها لانها لا تحصل على أى دعم حكومى فصوتها ليس عالياً كالنقابات الأخرى". كلمة أخيرة يقولها الأستاذ البياح لهؤلاء الذين يقولون بأن كادر المعلمين يجب الا ينطبق على الاخصائيين الاجتماعيين " إذا كان بمقدورنا أن نتعلم من الكتب ونحن فى منازلنا ،فهل يمكن تصويب سلوك أبنائنا وتنشئة أجيالنا تنشئة سليمة دون دور مهني وعلمي للاجتماعيين؟".

وفاكس من سطر واحد "أقترح تغيير لفظ "مهنة" المعلمين إلى "محنة" المعلمين والتوقيع حلمى إقلايوس -موجه انجليزى بالمعاش" . أما الأستاذ رأفت سيف -موجه مكاتبات بالمعاش فيقول فى رسالة مطولة "إن أزمة المعلم هى جزء من أزمة التعليم ككل . المعلم- المناهج -أسلوب التعليم-الكتاب المدرسى-الإدارة -الأبنية التعليمية-الامتحانات -التقويم التربوى- المكاتب المدرسية -الأنشطة التربوية إلخ. وكثيرا ما يتحدثون عن جودة التعليم فيعقدون ندوات ومؤتمرات وتصدر توصيات ثم تنام القضية لتعود بعد فترة لتطرح ذات الأزمة وتصدر ذات التوصيات ولا تقدم يذكر" ثم يقول "عندما أثير موضوع كادر المعلمين تحدثت الأخبار والتصريحات عن ٥٠٠ جنية كحد أدنى لبداية تعيين المدرس ، لكنها تحدثت أيضا عن صراعات بين المعلمين ووزارة التعليم والنقابة ووزارة المالية ووزارة التنمية الادارية. وتستمر المساومات والتهديدات . وبرغم أن الرئيس قد صرح أكثر من مرة بأن التعليم والبحث العلمى وتطويرهما وجودتهما هما جزء أساسى من الأمن القومى لمصر ، وبرغم أننا نعلم جيداً أن المدرس هو أساس العملية التعليمية فإن المساومات مستمرة ،ولم تزل المساومة مستمرة رغم أن جميع الدراسات العلمية قد أكدت أنه مع حساب الأسعار وتكاليف المعيشة المناسبة والتضخم تفرض أن يكون الحد الأدنى لمرتب المعلم من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنية شهرياً .كما أن الحكومة تتعامل مع مسألة التعليم وتخصيص الاعتمادات المالية فى الموازنة العامة بمنطق لا يوحى بالاهتمام . فنسبة الانفاق على التعليم إلى الموازنة العامة كانت ١٦٪ فى عام ٩٩-٢٠٠٠ إلا أنها وفى ظل الحديث المتصاعد عن الاهتمام بالتعليم والمعلم قد تراجعت فى موازنة العام الماضى إلى ١٣ر٢٪ فأى اهتمام هذا ؟. أما عن الكادر فإن هناك قصوراً فى الفهم يصل إلى حد القول بأن الاخصائيين ليسوا معلمين وبالتالي لا يستحقون الكادر الجديد. وهذا يعنى ببساطة انهم لا يعرفون أوليات التطور التعليمى فى العالم أجمع مع أنهم يتحدثون كثيراً عن أن

جودة التعليم تعنى الوصول إلى المستوى العالمى. إنهم لم يزالوا يتصورون أن التعليم هو كتاب الوزارة والتلقين والحفظ بينما أساس التعليم الحديث هو البحث عبر مصادر متعددة كالمكتبات والمعامل ومعامل اللغات والكمبيوتر والأفلام والأنشطة التربوية وهذه الأنشطة يقوم بها أخصائيو المكتبات والمعامل والكمبيوتر والأخصائيون الاجتماعيون والغريب أن الحكومة الذكية التى تتحدث كثيرا عن التكنولوجيا تتنكر لهؤلاء الاخصائيين وتحاول حرمانهم من حقهم فى الكادر الجديد".

وبرغم أننى أشرت وباختصار شديد فى مقالى السابق إلى التعليم الجامعى فإن رسائل ومكالمات عديدة لاحقتنى، أختار منها رسالة من أستاذة جامعية بإحدى كليات اللغات "المرتبات هزيلة وكما صرخ الأساتذة لجأت الجامعة إلى وسيلة مؤقتة لاسكاتهم باستحداث مكافأة أو بإرساء أحد البدلات ،ولأن التدريس الجامعى أصبح غير مجز والمرتب لا يسد أبسط الاحتياجات فلا ضرورة لأخذ المسألة مأخذ الجد، ولا وقت للأخلاقيات ولا لتنمية نفسية الطالب ولا وقت للفكر أو للتفكير. حتى أننا نجد معيدين ومدرسين قد وضعوا جانبا طموحهم العلمى وحلم المستقبل والمركز الادبى ليتفرغوا للدروس الخصوصية غير عابئين بكرامة المهنة. ونجد أيضا كارثة الكتاب الجامعى وأخواته من الملامز والأسئلة المتوقعة والاجابات النموذجية وكلها مجرد "سبوبة" تفتق عنها ذهن بعض الزملاء الذين أعييتهم ضالة المرتب. بل يلجأ بعض المسؤولين إلى التدليس بدلا من التدريس وإلى التزوير أحيانا فى عدد ساعات العمل بالقسم حتى يحصل الجميع على ما يسمى بمكافآت الـ ٢٠٠ ٪ للعمل الإضافى ويقولون للتبرير. هذا ليس بدل عمل اضافى بل «بدل مانسحت»!

وتنتهى الرسائل لتفجر مزيداً من المرارة ومزيداً من الإلحاح على ضرورة البحث عن حل جدى وحقيقى للمعلمين ،يحفظ لهم كرامتهم ،ويحفظ لابنائنا امكانية التعلم الحقيقى.

المدرسون. والأباطرة وآخرون

فى صحوة غير متوقعة، وربما لأسباب ما، استيقظت الحكومة وقررت فرض رسوم على الحديد والأسمنت المصدر للخارج. فلم يكن منطقياً أن تدعم الحكومة مفردات الطاقة التى تستخدمها هذه المصانع وأن تفسح أمامها المجال لترفع أسعارها كما تشاء فى ظل أوضاع إحتكارية سافرة وجامحة، ثم تصدر كثيراً مما تنتج لتواصل رفع الأسعار.

وينعكس ذلك بالضرورة على أسعار المساكن التى ظلت ترتفع وتواصل ارتفاعها المجنون لتجعل من المسكن المتواضع أمراً مستحيلاً بالنسبة للغالبية العظمى من السكان.

ولم يكن منطقياً أن تتكاثر بصورة غير عاقلة مساكن الصفوة الذين أصبح كل منهم يمتلك عديداً من القصور هنا وهناك. . وفى كل يوم يخترعون منتجاً ويخترعون أنماطاً من القصور التى تباع بملايين عديدة من الدولارات فيلتهمها وبلا توقف وبلا حدود غيلان من كبار كبار وأضيف كباراً أخرى وليست أخيرة النهايين الذين أثروا ثراءً جنونياً لا يعرف التوقف.

وذلك بينما ملايين عديدة من المصريين يسكنون فى المقابر والعشش والخيام والاكتشاك، وملايين تتشارك عدة أسر منها فى شقة واحدة، وملايين تتشارك فيها الأسرة كلها فى غرفة واحدة وبلا مرافق. وملايين تنتظر وبلا أمل فى الحصول على مسكن. أى مسكن.

. فى صحوة غير متوقعة استيقظت الحكومة لتقول لهؤلاء الغيلان الذين صنعتهم بأيديها وبتشجيعها وبالصمت عليهم فأصبحوا يتصورون أو هم فى واقع الأمر ملاك هذا الوطن، والمتحكمون فى مقاليد أموره وفى مصيره.

ولم أزل أذكر ذات يوم أننى تلقيت دعوة لافتتاح فندق فخم، ولقد تعودت أو بالدقة قررت ومنذ زمن بعيد عدم الاستجابة لمثل هذه الدعوات، لكن صديقاً أليح. وقبلت. وجلست أو بالدقة أجلسونى على مائدة بها واحد من كبار من يسمون برجال الأعمال وإن كنت لا أعرف ماذا يعمل بالضبط، ولا من أين تنهمر الملايين التى يتلاعب بها، وعلى المائدة أيضاً وزيران كنت أتصورهما ذوى نفوذ فى الحكومة. تطرق الحديث إلى «القوانين» وتوجهت لأحد الوزراء شارحاً وجهة نظرى فى ضرورة إصدار قانون ما، فباغتتنا السيد المهاب رجل

الأعمال قائلًا في نبرة تمتزج فيها السخرية بالاستعلاء. وتوجه لى قائلًا «كلمنى أنا، أحنا اللى بنعمل القوانين مش هم». ولم يصعد أى دم إلى وجه الوزيرين، لم يشعرا بالخجل واكتفى كل منهما بابتسامة باهتة. أما أنا فقد أحسست بهول ما نحن فيه، وهو هول دفعنى إلى مغادرة المكان كله متحججا بموعد سابق.

. اليوم. واليوم فقط تستيقظ الحكومة وتحاول أن تلعب دورها المفترض وأن تروض وإن بعض الشيء هذه الديناميكيات التى توحشت دون أى قدرة أو رغبة فى الشعب. أو قدرة على الإحساس بأن ثمة شيئًا اسمه وطن وشيئًا آخر اسمه شعب. فقط هناك شيء واحد اسمه بئر تحتوى ملايين من الجنيهات يجب أن تنزح. ويتسارعون فى نزحها ويتنافسون على تجريف ما تبقى فيها. أما الوطن فهو المال وأما الجنسية فهى المال، والأموال محفوظة ومصانة فى بنوك الخارج. فإن جفت البئر، أو انتقض الفقراء الجوعى، أو اهتز الاستقرار بسبب هذا النهم المتوحش، وبسبب تزايد المسافات وتسارع تزايدها بين مستوى معيشة الفقراء وبين هذه الديناميكيات التى تعيش فى عالم آخر. فإن وقعت الواقعة فإن وطنهم هناك معبأ فى خزائن البنوك الأجنبية.

وحسنا فعل د. رشيد إذ فعلها، حتى ولو كان فى الأمر مسحة من تصارع نفوذ، فاختلفهم رحمة. حسنا فعل فهو على الأقل قد أشعر هذه الديناميكيات وأشعرنا نحن أن هناك حكومة تتصرف ببعض من عقل، أو حتى ببقايا عقل، وإن لدقائق معدودة. ولقد أدهشنى إذ سمعت أن واحداً من هذه الديناميكيات التى أصيبت من قرار د. رشيد قد اشتكى فى جلسة مخملية وكان يتأوه ويتباكى قائلًا إن القرار قد انقص من أرباحه قرابة المائتى مليون جنيه سنوياً. نعم أرباحه نقصت ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه سنوياً، وما زال يربح كثيراً، بل كثيراً جداً، وأكثر مما هو منطقى.

هذا الرقم إذا ضربناه فى عشرة وهذا هو العدد التقريبى لمن مسهم القرار فإن لدينا مليارين كانت تنهب وتمت استعادتها، وهذا فى مجالين فقط، وهناك مجالات أكثر. وديناميكيات أكثر بكثير. ولكن ما يهمنى هو أن هذه الصيحة ومهما كانت أسبابها قد أتت لتعلن لهؤلاء وغيرهم أن ثمة حدوداً للسكوت على عملية نهب هذا الشيء المسمى وطناً أو شعباً. وهما بالنسبة لهذه الديناميكيات يمثلان لا شيء.

. فهل تتواصل إجراءات د. رشيد وغيره من الوزراء، على الأقل ليثبتوا لنا أن هذا

القرار قد صدر تعبيراً عن رؤية تتقصد المصلحة ولا يتقصد شخصاً أو أشخاصاً لأسباب لا تهمننا نحن.

ملياران كل عام. تفد الآن إلى الخزينة فإلى أين ستذهب بها؟ يمكن أن نحل مشكلة مرتبات المعلمين فينصلح حال التعليم. ويستقيم ظهر المعلم الذى انحنى تحت وطأة الفقر والعجز عن منح الأطفال خبزاً ولو شحيحاً. يستقيم ظهره فيستطيع أن يعلم الأطفال ويثقة أن هذا الوطن يستحق أن نعيش فيه مرفوعى الرأس وأن نضمن لأنفسنا وأولادنا مستقبلاً على أرضه ويستطيع قبل هذا وذاك أن يعلمهم، أقصد أن يعلمهم فعلاً، ويستطيع أن يتخلص من مذلة «السبوية» التى تسمى الدروس الخصوصية، مذلة أن يمد يده لتلميذ كى يتقاضى ثمناً مهيناً لدروس ما كان لها أن تعطى فى المنازل وإنما فى المدرسة. وذات يوم سألت مدرساً محترماً فى مدرسة ثانوية مرموقة. ألا تشعر بجرح لكرامتك وأنت تمد يدك لتلميذك لتتلقى منه ثمن الدرس، فنظر إلى السقف وقال ألا يجرح الكرامة أن تتلقى نظرات مفعمة بالعتاب من ابنة لك تذهب إلى الجامعة بحذاء ممزق وفستان بلا لون وهى تعلم أن أباه مدرس أول محترم فى مدرسة ثانوية؟ وكاد أن يمضى ليسأل: ألا يجرح الكرامة أن يتململ الأولاد من طعامهم اليومي المفعم بمذاق الفقر المرير؟ فاعتذرت وهل أملك إلا أن اعتذر؟

والأمر لا يتعلق بالمعلمين وحدهم فهناك أساتذة الجامعات هم أيضاً يفعلونها البعض يفعلها تحت ضغط الحاجة الملحة، والبعض يفعلها عن جشع فيتحول الكتاب الجامعى إلى سبوبة مهينة هى أيضاً، فكبار الأساتذة يتزاحمون على التدريس للسنوات الأولى لأن عدد طلابها أكثر ومن ثم تزداد مبيعات كتبه بل ويصل الأمر إلى ما هو أفدح، فهناك أيضاً ما سمعناه ورأيناه من دروس خصوصية ومن تلاعب فى الامتحانات.

ولم أزل أذكر أن زميل دراسة فى الابتدائية والثانوية تفوق وواصل تفوقه حتى صار قاضياً زارنى على غير توقع ليطلب منى أن أجد له مشترى لبنت الأسرة فى المنصورة. وبدون أن أسأله قال أريد أن أشتري سيارة، قلت «يا راجل تباع بيت أبيك فيتندر عليك الناس وتفقد آخر رباط لك بمن تبقى من أسرتك وأصدقائك فى المنصورة لكى تشتري سيارة؟» ثم حاولت أن أغريه فقلت لو انتظرت سنة أو سنتين ستحصل على سعر أعلى. فأجاب حزينا. صعب جداً أن أجد تاكسى فى ٦ أكتوبر وإذا وجدته فإنه يلتهم مرتبى إذا فعلتها كل يوم، وأصعب منه أن أحشر نفسى فى ميكروباص لأبدله بميكروباص آخر ثم

أذهب لأللم ما تبهدل من ثيابي، وألبس وشاحي فأجلس على منصة القضاء وربما تقع عيني على من كان يحشرنى في الميكروباص ويتلصص على الملفات التي كنت أتشبه بها فيعرفني وأعرفه، ثم يتكرر إنحشارنا معاً فيحاول التقرب من السيد القاضي. «ولعل» هذه تحدث مع قلة قليلة لكننا نعف عن أن نواصل الحديث عنها احتراماً لهيئة جموع القضاة.

والحديث يطول، يكفي فقط أن نقرر وبوضوح أن الديناصورات إذ تلتهم من وعاء الدخل القومي أكثر كثيراً مما هو مفترض، وإن السلطة إذا صنعت هذه الديناصورات فجعلت منها كيانات فوق الحكومة وفوق الدولة وفوق النظام وفوق القانون وسمحت لها بأن تدير وتدبر عجلة الاقتصاد القومي لحسابها، وتتلاعب بالبورصة لحسابها، وتصدر القوانين لحسابها، قد خلقت نموذجاً رأسمالياً غير سوى وغير مسبوق، ولا مثيل له في أى بلد محترم. فتحول كل شيء تحت سيطرة عدد محدود من الأباطرة، حفنة قليلة العدد، محددة بالاسم، اغترفت المال بلا حساب واغترفت معه السلطة والنفوذ وتبور الدائرة لتغذى بعضها بعضاً، مزيد من المال يؤدي إلى مزيد من النفوذ، فمزيد من المال وهكذا في دورة خبيثة انتهت إلى ما نحن فيه من تحلل للسلطة وتسبب في التعامل مع القانون، والشعب ذكي يفهم فتخلى عن احترام الحكم والحكومة واعتبرهما مجرد أدوات في أيدي الأباطرة. وتحول الأمر - وهذا منطقي - إلى إفقار متواصل لشرائح كبيرة من الشعب وتمركز مخيف للثروة يصاحبه تمركز مخيف أيضاً في السلطة والنفوذ، لكنها سلطة في أيدي أباطرة يأمرون فيطاعون، بينما هم بلا صفة تنفيذية فليس لأحد أن يحاسبهم.

وليس أمام الحكم وقد عرف أولى خطوات الطريق إلا أن يواصل، ولسنا نطالبه إلا باحترامه لنفسه وموقعه، واحترام القانون، وإصدار القوانين للمنفعة العامة أو حتى لما يتصور هو انه المنفعة العامة بدلا من أن تصدر القوانين لصالح الأباطرة ووفقاً لأرائهم. ولا بد من أن يدرك الجميع حكاما وأباطرة أن لقدرة الناس على الاحتمال نهاية. وأن صبرهم سينفد، هذا إن لم يكن قد نفذ فعلا. والويل للجميع إذ ينفد صبر الناس. ساعتهما لن يفيدهم شيء ولن يعصمهم شيء من غضب الشعب.

ليس أمام الحكم وقد عرف أولى خطوات إلا أن يواصل هذا إن أراد أن يبقى بعيداً عن غضبة الجماهير.

وتصرخ الريح بعد الصمت معلنة

لقد تمرد شعب كان مغبوناً

التعليم المستبد

فى الزمان القديم وربما حتى الآن، يدخل طفل القرية إلى الكتاب مرتجفاً، سمع كثيراً جداً عن عصا «سيدنا». ويبدأ «سيدنا» فى بث الرعب فى نفوس الجميع بعصاه، من تردد ضربه، من تلثم ضربه، من أخطأ أوجعه، والويل لمن سأل ، أو أبدى تألماً، أو بكى فزعاً أو خوفاً.

ولقد يحفظ الطفل ربعاً من القرآن، أو حتى يحفظه كله، لكنه برغم ما اكتسبه من حفظ ومن زهو يكون قد فقد الكثير، أتقن الحفظ نعم، لكنه أخدم العقل ومحبة التعلم، وفقد القدرة على التساؤل التابع من الحيرة والمؤدى إلى المعرفة. ولعل أخطر ما يخرج به الطفل من هذه «المحنة» هو أن التعلم لا يحتاج إلى أعمال العقل ولا إلى إمعان الفكر، ولا إلى التأمل الخصب، وإنما يحتاج فقط إلى الحفظ وإلى تلقين سيدنا. أما العصا فهى تستقر فى أعماق أعماقه باعتبارها أمراً مفترضاً، وكثيراً ما تتحول ذكرياتها إلى مادة مثيرة للضحك أو التضاحك، لكن لا مجال هنا لرفض، أو استنكار، ألم يتلقن معها تلك العبارة الجميلة «من علمنى حرفاً صرت له عبداً» ولست أدرى لماذا أقحمت «العبودية» فى مسألة التعلم، ولعلها جاءت كصيغة من صيغ المبالغة لكنها وبالأسف تتحول فى عمق الذات ومع حوار العصا كعوامل ضرورية لإنجاز عملية التعلم. ولعلنا نعيد صياغة العبارة إلى ما هو أكثر فائدة وأكثر إلهاماً «من علمنى حرفاً صرت له ممتناً . . أو محباً» أو شيئاً من هذا القبيل.

وفى الزمان الحاضر وربما فى المستقبل أيضاً، يذهب طفل المدينة المدلل وابن الطبقة الميسورة إلى دار الحضانة. ليتعرض هو أيضاً للإملاء من ال Miss . ورغم التدليل والألعاب والعناية والبطان قبلغة أجنبية فإنه يفرض عليه أن يتلقن ما يقال له. فإن اعترض أو رفض أو تمنع يكون الإلحاح الرقيق أحياناً والجاف فى أحيان أخرى حتى يرضخ. ويتكون لدى هذا الصغير إحساس بأن عقله لا ضرورة له، فعقل ال Miss يكفى. وأن الرضوخ والإذعان هما رمز للولد المؤدب والمطيع.

وفى أحد كتب التربية الأجنبية قرأت عن تجربة مثيرة للدهشة. ال Miss الرقيقة طلبت من الأطفال أن يرسموا وردة. أعطتهم أوراقاً وأقلاماً ملونة ورسمت لهم نموذجاً، الجميع قلدوا ذات النموذج فى انقياد غريب إلا طفل رسم مساحة متعددة الألوان وبدلاً من أن تتدلى منها ساق وأوراق تدلت منها ضفירתان. نهته المدرسة، لفقت نظره بابتسامة حانية لكنه أعاد الرسم كما أراد هو، وصمم على «الوردة» التى يريد لها. عقله المبدع فعل ذلك. فالوردة جميلة واخته الصغيرة جميلة. هو يحب الوردة ويحب أخته فلما لا يرسمهما معاً. ويمضى أستاذ علم التربية صاحب الكتاب ليقول: صمم الطفل على وردته حتى جاءت مدرسة جافة، شخطت فأرعبت الطفل. انكسر النموذج الجميل. ورسم لها ما أرادت. ويؤكد التربوى صاحب التجربة أن هذه الواقعة سوف تصبح علامة سلبية ممتدة التأثير فى عقلية الطفل وفى عقله وروحه الابتكارية وقدرته على المغامرة، وعلى معاندة السائد والمألوف كل ذلك انكسر فى داخله. وأصبح الطريق الأسهل والأمن والخالى من المشكلات هو طريق الرضوخ لما يأتى من أعلى سواء كان مدرسا أو أباً أو رئيساً فى العمل.

والتجربتان تجربة «سيدنا» وعصاه، وال Miss وتكشيرتها وإلحاحها متشابهتان رغم الاختلاف العميق فى المظهر وفى المستوى لكن النتيجة واحدة.

ولعلها تجسد لنا محنة التعليم عندنا. المدرس مهمته أن يحفر فى رأس التلميذ ثقياً يصب من خلاله وعن طريق التلقين ما يتعين على التلميذ أن يحفظه. الحفظ والتلقين كارثة نظامنا التعليمى، ولا أمل لنا فى أى تطوير إلا بالخلاص منهما. ولعلنى أقر وأعترف أن ثمة إجماعاً على القول برفض «الحفظ والتلقين»، لكن القول شئ، والفعل الواقعى شئ آخر، فالخلاص من الحفظ والتلقين يتطلب فتح أبواب متعددة للمعرفة، واحترام النزعات الابتكارية، وتشجيع تحدى السائد والمألوف، والسماح بالرؤية الانتقادية لما يقوله المدرس وإطلاق العنان للعقل كى ينشط ويبحث ويستكشف الآراء المختلفة والمتناقضة، وأن يمتلك الحق فى الاختيار بينها بل والتمسك برأى جديد يراه. ولكن ذلك يتبدى صعباً أو حتى مستحيلاً فى ظل منظومتنا التعليمية السائدة. فحتى لو قيدنا عصا سيدنا وألغيت تكشيرة المدرسة وإلحاحها، سيبقى ما هو أخطر وأفدح. فالمقرر هو ما قرره الوزارة فى كتابها. وهكذا فإن للمعرفة ثقلاً واحداً قرره الوزارة، وما فيه هو الصحيح حتى لو اكتشف الطالب أو تصور أو تخيل إنه خطأ. وكتاب الوزارة للأسف «مقدس» لا يمكن للطالب ولا

المدرس ولا حتى حضرة الناظر النظر الانتقادی فيما قررته الوزارة. وأذكر أن أحد كبار رجال وزارة التعليم اتصل بى تليفونيا ليبلغنى أن كتاباً مقررأ على السنة الثانية الثانوية وردت فيه عبارة «علماً بأن تصوير المخلوقات محرّم شرعاً»، وسألنى كيف ونحن نطلب من التلاميذ صوراً لاستمارة الامتحان والصحف مملوءة بالصور ، وكذلك المنازل أليس هذا يفتح فى ذهن التلميذ «ثغرة» ينفذ منها الإرهابيون والمتأسلمون إذ يقولون له .. «ألم نقل لك أن المجتمع كافر؟» المسئول التعليمى المذعور رفض أن يذكر اسمه ورفض أن يبلغ الوزارة ، هو مذعور ولكنه أمام التلاميذ يلعب دور المستبد غير العاقل ويتمسك بكتاب الوزارة ويفرض عليهم ما ورد فيه. أبلغت وزير التعليم آنذاك فأمر بتصحيح الوضع فى الطبعة التالية. والوزارة إذ تفرض نموذجاً واحداً لمقرر دراسى تفرض معه وبالدهشة ما تسميه «الإجابة النموذجية» وأنا وقد تعلمت علماً منفتحاً هو علم التاريخ، وعلمته، أؤكد أنه لا يوجد فى علم التاريخ ولا فى أى علم آخر شىء يسمى بالإجابة النموذجية، فحتى فى الرياضيات ذات المعادلات الجامة هناك أكثر من طريقة لحل المعادلة الواحدة.

والخطر هنا هو أن الوزارة تعد للطلاب وليمة تعليمية غير صحية وأعتذر إذ أقول إنها فاسدة، فالكتاب الأوحى يغلق باب البحث العلمى أمام الطالب، فلا تنوع فى الرؤية ولا حاجة للإطلاع على أى كتاب آخر ولا حاجة للمكتبة. أما الإجابة النموذجية فهى دعوة للاكتفاء بالحفظ دون أى إعمال للعقل. أو لتعددية المعرفة وأكاد أجزم أن أى طالب قد يأتى بإجابة تختلف مع «النموذجية» سيكون نصيبه «صفرأ». فأى كارثة منهجية ومعرفية نسوق إليها أبناعنا سوقاً. والثمرة المريعة التى نراها هى ذلك السباق المحموم على إغلاق أبواب العقل والرؤية الابتكارية والمعرفة المتعددة الأبواب. الأمر الذى يفرض على التلاميذ رفض أى عبارة أو فكرة أو رأى غير ما يرد فى كتاب الوزارة وفى اجابتها النموذجية. أما الثمرة الأشد مرارة فهى ذلك الجنون فى التسابق على المجموع فى الثانوية العامة. وأسأل وأرجو أن ألقى إجابة من السيد الوزير أو أى مسئول فى العملية التعليمية هل ثمة منطق أو عقل أو معقول فى أن يحصل طالب على مجموع قدره ١٠٠٪. أما أنا فأقرر أنه يستحيل، وأكرر يستحيل فى أى نظام تعليمى عاقل وعلمى ومنطقى أن يحصل طالب على هذه النسبة. والنتيجة هى أننا نكرس الحفظ ومنع العقل من الابتكار فحتى موضوعات التعبير بكل اللغات يجرى حفظها عن ظهر قلب والمعادلات الرياضية تحفظ هى أيضاً.

ويحصل الطالب على ١٠٠٪ لكنه يحصل معها على أول خطوة فى طريق الفشل فى التعليم الجامعى ٠٠ أقصد التعليم الجامعى حقاً والتحصيل العلمى فعلاً وليس القائم هو أيضاً على الحفظ والدروس الخصوصية، والمجاملة لأبناء الأساتذة.

وإذا كان كل ما سبق هو مجرد تداعيات للخطوة الأولى للطفل نحو كتاب سيدنا أو دار الحضانة، فماذا عن تداعيات التداعيات، وماذا عن الجوانب الأخرى فى هذا النمط من التعليم المستبد؟

ماذا عن استخدام المنهج العلمى والمنطق فى استخلاص نتائج التفكير العقلى؟
فالعقل بلا منهج علمى ومنطق لا يكفى. كما أنه قد يستخدم من صاحبه للتوصل إلى مدركات سلبية. والأمثلة عديدة. فعندما كان التأسلم السياسى يتسيد فى السودان، تسيد معه بعض المشايخ وحتى بعض الدارسين للعلوم ليقدموا ما يرضى الفكر السائد وما يرضى السلطان، ووصل الأمر إلى «مدركات» مثيرة لسخرية أى إنسان يمتلك نذراً يسيرا من الإدراك العلمى والفهم العقلى. فالبعض تحدث عن إجراء أبحاث «علمية» تؤدى إلى «تسخير» الجان فى عمليات الإنتاج بما يؤدى إلى مضاعفته عشرات المرات. والمثير للدهشة أن حكام ذلك الزمان صدقوه، وأفكار ذلك الزمان انسجمت مع هذا الهراء. وبعد فترة تسحب أصحاب هذه الإدعاءات دون أن يحاسبهم أحد. وفى باكستان وعلى زمان موج التأسلم الذى كرسه حكم نواز شريف وفيما كان العلماء - أقصد العلماء الحقيقيين- منهمكين فى صناعة قنبلة باكستان النووية لتحقيق التوازن العسكرى مع الهند، كان بعض علماء السلطان ومروجى المناخ المتأسلم فى العلوم يعقدون مؤتمرات تناقش أوراقاً تقول إنها علمية لبحث كيفية توليد الطاقة من النار التى تتولد من أجساد الجان، وتقدم واحد من العلماء إلى مؤتمر أسموه مؤتمر العلوم «الإسلامية» بورقة تدرس كيفية استخدام نظرية النسبية فى قياس المسافة بين الأرض والجنة.

خلاصة الأمر ٠٠ العقل هو ابن الإنسان وسيده، ابنه بمعنى أن الإنسان يستخدمه إن أراد سلباً أو إيجاباً، وهو سيده بمعنى أنه يوجهه وفق ما ينتجه هذا الاستخدام من مدركات سلباً أو إيجاباً.

ومن هنا فإن التعليم الذى نريد له أن يتخلص من موجبات الاستبداد، والذى نطالب له بأن تتحرر آلياته ومناهجه من الحفظ والتلقين، والإكراه على حفظ واسترجاع معلومات

سابقة التجهيز دون أن يتاح للعقل أن يتأمل أو ينتقد أو يبدع، تطالب له أيضا أن يجمع بين العقل وبين الوعي العلمى، وبين المنطق، ولقد يسأل سائل لماذا لم نضف إلى المنطق كلمة العلمى؟ أما الإجابة فهى أنه لا إمكانية لاستخدام المنطق مع ما هو غير منطقى أو ما هو غير علمى.

ثم نواصل بعد ذلك تأملنا فى مجرى عملية الاستبداد فى التعليم. فالنهج الاستبدادى لا يقتصر على مجرد إكراه الطالب على الحفظ والتلقين وعدم استخدام العقل أو اللجوء إلى المعقول، ولكن ذلك كله ليس سوى جزء من بناء متكامل يستند إلى تعاملات خالية من التكافؤ أو القدرة على الإبداع، لأنها تبنى فى الأساس على الإنعان المتسلسل والمركب. فمدير المدرسة يذعن وبلا نقاش لتعليمات الإدارة التعليمية التى تذعن راضخة وبدون تملل لأعلى. والمدير يفرض إرادة عاتية على المدرسين. ومن هنا فإن كل درجة من درجات السلم الوظيفى التعليمى تمارس لعبة مزدوجة قد تبدو غير منطقية لكنها تستمد منطقها من الممارسات الواقعية، فالمدير يذعن فى تسليم للتعليمات الآتية من أعلى والتى تفرض نفسها بطريقة مستبدة لكنه فى ذات الوقت يتعامل مع رؤسائه من مدرسين وطلاب بشكل استبدادى. والمدرس يذعن لأعلى لكنه يستبد بالتلاميذ، فهو يصب المقرر فوق رؤوسهم ولا يسمح بأى نقاش ولا نقد ولا رأى والطالب مطلوب منه أن يذعن فيجلس لساعات متواصلة دون حركة ودون التفات ودون سؤال وبدون قدرة على محاولة الفهم فقط يجلس صنما لا يتحرك والمعلومات تصب فوق رأسه دون أن يمكسك بأى وسيلة لفهمها أو استيعابها. ثم يتحتم عليه بعد ذلك أن يحفظها نصاً دون تعديل أو تبديل.

فإن تحرك أو تملل أو انتقد، أو التفت لزميله أو سأل أو تشكك فيما يقال، يقهر فى نمط استبدادى معد سلفاً. وقد يوجد أيضا الضرب أو الشتائم أو الشخط أو إحالته للنظر ليستدعى ولى الأمر الذى يفترض فيه أن يكون مستبداً هو الآخر. هذا هو النموذج النموذجى الذى يفترض أن يتحقق فى كل الفصول التعليمية. والويل لنا ول مستقبلنا أن تحقق هكذا. لكنه لا يتحقق. فالمدرس لا يهتم بالتدريس لأنه يرتب أمره لاستجلاب الطلاب للدروس الخصوصية. ولا الطالب ينصت، فإن أنصت فإنه لا يفهم، وأن فهم وهذا شبه مستحيل فإنه لا ينطق. والطلاب يتمللون من أول عشر دقائق فى اليوم المدرسى لأنهم يأتون من بيوتهم وهم مكتسبين بالملل من آثار الدروس الخصوصية ومن عملية الحفظ المملة

والمرهقة فيتغامزون ويقومون بما لا يجب تسليية لأنفسهم ونزوعا للانتقام من النسق الاستبدادى، ويتطور الأمر أحيانا إلى شتائم من المدرس وتناول من الطالب، وفى أحيان عدة يتحول الفصل إلى سيرك، والمدرس غير قادر على السيطرة، أو هو حتى يستشعر الرضا فكل تسبب يعنى حاجة الطالب إلى دروس خصوصية. ولعلى أطمح إلى أن يقوم أحد بعمل استبيان ميدانى عن عدد مرات الاشتباك غير المفترض بين طلاب المدارس الإعدادية والثانوية وبين مدرسيهم أو عدد مرات لجوء الطلاب أو أولياء الأمور إلى تقديم شكاوى ضد المدرسين فى أقسام الشرطة (ولست أعتقد أن أى بلد فى العالم شهد هذا العدد من الاشتباكات أو من جرجرة المدرس متهما إلى أقسام الشرطة)، ولقد يلجأ الطالب تمرداً على هذا النمط الاستبدادى فى التعليم إلى الهروب من المدرسة أو القفز من فوق السور بعد الحصة الأولى. بل لقد سجلت حالات قفزت فيها طالبات من السور هرباً من تعليم ممل وغير مفيد ومستبد.

وثمة دراسة علمية ممتازة للدكتور كمال نجيب الأستاذ بكلية التربية- جامعة الإسكندرية- بعنوان «ثقافة الاستبداد فى المدارس المصرية» أتمنى أن يعكف وزير التعليم وقيادات وزارته على دراستها واستخلاص العبر منها. هذا إن أرادوا نمطا تعليمياً منتجاً وديمقراطياً وغير مستبد.

وعليهم وعلينا وعلى الجميع أن يدركوا أن الأمر لا يتعلق بطلاب ولا بمدرسين وإنما بوطن وبمستقبله فمن تربي وتعلم بأسلوب الحفظ والتلقين والإكراه وعدم احترام العقل، سيقوم باستتساخ ذلك كله فى تعاملاته فى كل مجالات الحياة. وثمة نموذج أكاديمى أهديه إلى وزارة التعليم هو أن جمهورية «قايمار» الألمانية امتلكت عند قيامها أفضل دستور صاغته البشرية حتى الآن، لكن هذا الدستور سحق وتلاشى تحت وطأة مجتمع تربي تلاميذه بأسلوب استبدادى وعاشوا فى أسر يسودها الاستبداد. والتلاميذ كبروا ففرضوا أسلوباً استبدادياً فى العمل فى المدارس والمصانع وجميع مناحى الحياة فهزم الدستور وهزمت النصوص الديمقراطية، وتسيد الاستبداد،

وما أقصد من هذه الكتابة إلا أن نمتلك تعليماً عقلانيا وعلميا وديمقراطيا لنمنح مجتمعنا قدر الإمكان هذه الصفات الثلاث فهل هذا كثير؟

المواطنة وكيف نعلم أولادنا .. الدين

كان حفيدي يردد ذات الآيات بإصرار، يحاول جاهداً أن يستوعبها، وتسلفت إلى أذنى محاولاته لحفظ مالا يستطيع أن يفهم. «من شر الوسواس الخناس الذى يوسوس فى صدور الناس من الجنة والناس» (صدق الله العظيم). سألته إن كان يفهم المعنى؟ فنفى. حاولت أن أشرحه له مبسطاً فتقبل المحاولة بملل ظاهر، فهو لم يعتد على ذلك، ولا هو مطلوب منه. مؤكداً أنني أضيع وقته وجهده فى إلزامه بالفهم، بينما هذا المسمى «فهماً» غير مطلوب، المطلوب فقط هو الحفظ.

اتصلت بمدرسة الدين، وهى مدرسة اللغة العربية، قالت بملل هى أيضاً: إن المنهج المقرر هو حفظ قصار السور، حاولت أن أقنعها بأن حفظ آيات القرآن الكريم مهم، لكن الأهم أن يفهم التلميذ المعنى حتى يقترب من القرآن ويحبه ويلتزم بتعاليمه وليس مجرد أن يحفظه، تملكت وكأنها تقول لى : وإنت مالك. ولو أن كل أب أو جد تدخل فى شأنها فإن الأمر سيكون مستحيلاً. ومع ذلك يبقى السؤال المحير وهو لماذا لا نختار من سور القرآن الكريم آيات سهلة الفهم بحيث يتمكن التلميذ فى معناها ومغزاها ويحفظها دون أن تخيم عليه سحابات كامنة فى كلمات يصعب عليه فهمها؟

واهتمامى بهذا الأمر قديم. . فطالما سألت نفسى كيف نعلم الدين فى المدرسة؟ وفى مناقشة مع وزير سابق للتربية والتعليم لعله كان الأكثر تجاوباً مع حماية أطفالنا من آثار التفريق على أساس من الدين، سألته هل من الصحيح أن يتجمع التلاميذ كل حسب ديانته، فنصنع وبأيدينا هذا الحد الفاصل بين أطفال صغار، المسلمون وحدهم معاً والمسيحيون كذلك. بحيث يستشعر كل منهم بالمفارقة والمفاصلة؟

فأجاب ما من بديل سوى أن نجتمع التلاميذ المسلمين فى فصول ونعزل المسيحيين فى فصول. فصل كل أسمائه محمد - محمود - على.. إلخ، وفصل آخر كل اسمائه: مينا- بطرس- حنا إلخ فقلت هذه كارثة؟ وأجاب هو أيضاً بملل واضح ألم أقل لك؟ وأعود إلى تأمل منظر فراش الفصل وهو يسوق أمامه التلاميذ المسلمين إلى فصل ثم

يسوق التلاميذ المسيحيين إلى فصل منفصل، فنعلن لكل منهم أنه ليس كالأخر. وأنه النقيض في أعز شيء لديه وهو الدين،. وهكذا نكرس التمايز. أما الكارثة فهي البديل الآخر فصول للتلاميذ المسلمين و«جيتو» للتلاميذ المسيحيين.

ثم أعود لأسأل. من يقوم بالتدريس في حصص الدين؟

وهنا تكون الكارثة أفدح، مدرس اللغة العربية يدرس الدين الإسلامي. وهذا يعني أولاً إنه لا يوجد مسيحي يدرس اللغة العربية. ويعني ثانياً أننا نسلم تلاميذنا إلى مدرس لم يدرس إلا النذر اليسير من أمر الدين ومقصود تعاليمه، ولا لماذا أتى هذا حلالاً وذاك حراماً. كذلك الأمر بالنسبة للتلاميذ المسيحيين يدرس لهم في حصة الدين مدرس رياضيات أو فيزياء أو أى شيء آخر لا يكفل ولو بأقل معرفة حقيقية باللاهوت المسيحي أو أسس الديانة المسيحية أو كيفية شرحها.

وإلى هنا ونتوقف لنأمل الحقيقة المؤلمة. فمن حيث أردنا أن نقرب بأبنائنا نحو أصول الدين وفهم مبتغاه الحقيقي فإننا نسلمهم لمن لا يعرفون منه إلا ما هو سطحي أو على أفضل الافتراضات ما هو غير متعمق في فهم أسس الإيمان الإسلامي أو المسيحي.

فاذا ما أتينا إلى مدرس اللغة العربية نكتشف إن إلمامه باللغة العربية (هذا إذا ما كان ملماً بها فعلاً) يدفعه بالضرورة وحتى دون إرادة متعمدة، إلى تفسير الآيات الكريمة تفسيراً لغوياً فقط. وهنا نأتى إلى واحد من أبواب الفهم الخاطئ.

فالفقه الإسلامي عرف نوعين من تفسير القرآن الكريم، واحد يقوم على أساس الفهم النصي بينما الآخر يقوم على أساس أسباب التنزيل.

فاذا ما قمنا بتلقين ابنائنا أسس الدين على أساس الفهم النصي وحده، ربما أخطأنا بشكل فادح. ألم يستند الإرهابيون المتأسلمون في الجزائر إلى الفهم النصي للآية الكريمة «وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً، إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً» (صدق الله العظيم). لكي يفتوا بقتل الأطفال والأجنة في أرحام الأمهات؟ في حين أن الفهم الصحيح للآية يأتى من التعرف على أسباب التنزيل والأوضاع والأحوال التي نزلت فيها هذه الآيات والأسباب التي أوجبت نزولها. وليس عاقلاً أو معقولاً فهمها على أساس الفهم اللفظي وليس مقبولا أعمال هذا التفسير في تنفيذ أعمال إجرامية، ناسين أنه «لا تذر وذر أخرى».

وإذا كان على كرم الله وجهه قد قال «القرآن لا ينطق وهو مكتوب وإنما ينطق به البشر وهو حمّال أوجه» فكم من هؤلاء يمكنه أن يدلى برأى صحيح عبر تفسير نص لا علاقة له بأسباب التنزيل؟

وماذا إذا ما علمنا أن الكلمة الواحدة قد تأتى فى القرآن بأكثر من معنى، وهو ما يعتبر بذاته جزءاً من إعجاز القرآن. فمثلاً كلمة «الناس»، نجد آية كريمة تقول «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى» وآية أخرى تقول «الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم» (آل عمران: ١٧٣) فى الأولى الخطاب موجه إلى الناس جميعاً، وفى الثانية حديث عن بعض من الناس يقولون لناس آخرين إن أناساً قد جمعوا لهم.

ولعلنا لا نخطئ إذا قلنا إن فى الأنجيل آيات تعطى هى الأخرى فهما خاطئان إذا ما فسرت فقط على أساس اللفظ دون أن نربطها بزمانها ومكانها وأسبابها.

فإذا كان الأمر بهذا العمق وبهاجة إلى تعمق فى الفهم وتأسيس فى المعرفة فكيف نأمن أن يصل الفهم الدينى الصحيح إلى ابنائنا مسلمين كانوا أم مسيحيين. ولعل - أقول لعل- أن قلة المعرفة تؤدى بأصحابها إلى تقديم دروسهم فى صورة حماسية وربما متشددة أو حتى متعصبة إما لإخفاء عجز المدرس عن تقديم الفهم الصحيح، وهو بالضرورة فهم يجب أن يقوم على أسس التسامح مع الآخر، وإما لأنه هو نفسه غير متسامح وربما متعصب.

والحل؟

هذا هو السؤال الذين يتعين علينا أن نسعى جميعاً للبحث عن إجابة له. إجابة تحفظ لأبنائنا فهمهم لصحيح الدين وتمنحهم القدرة على التعايش المتسامح، كما كان الأمر دوماً، ربما ينبت ذلك فى عقولهم رفضاً للتطرف والتعصب.

ولقد يرى البعض تحويل حصص الدين إلى لقاءات جامعة تضم كل التلاميذ معاً بحيث يمكن إيجاد من هم أكثر علماً وأكثر فهماً وأكثر إدراكاً لخطورة الفهم الجاف لألفاظ يجب فهمها عبر تفهم أسباب التنزيل. ولقد يرى البعض وضع برامج جديدة مجمعة للتربية الدينية بحيث يلقي التلاميذ الأخلاقيات والقيم والتعاليم المشتركة وهى كثيرة، وأيضاً واجبة التعلم.

ولقد يكون الحل عقد دورات تدريبية مكثفة وعاجلة لمن يكلفون بتدريس مادة الدين

تشرح لهم كيفية التواصل مع عقول غضة وتعميق صحيح الدين فى ثناياها . ولقد يكون للبيت والأسرة الدور الأهم فى ذلك .

وربما كانت هناك مقترحات أخرى . . فأتى مقترحات أخرى ستكون بالقطع أفضل مما نفعله الآن .

ثم نأتى بعد ذلك إلى مشكلة تعليمية أخرى تتعلق هى أيضا بالمواطنة . أقصد المواطنة المتكافئة . فذات يوم جاءت مكالمة تليفونية باكية . الأم تشكو أن الولد يرفض الذهاب للمدرسة لأن مدرس اللغة العربية يضربه لأنه لم يحفظ قطعة «النصوص» وهى صفحة كاملة فى كتاب القراءة تضم آيات من القرآن الكريم . والولد المسيحي يقول إن المدرس يتقصده هو تحديداً ليجبره على تلاوة القرآن ويشرح معانيه . وإذ يتعثر - وهذا قد يحدث مع أى طالب - يضحك الفصل ويضحك المدرس، ويأمره بأن يعيد التلاوة . . وتنتهى الحصة كلها ما بين تائب المدرس وضحكه وضحك الطلاب على زميلهم . وهكذا تتحول الآيات الكريمة التى هى رمز لقمة البلاغة والإعجاز والتسامح واحترام الآخر إلى أداة لتمييز المواطنة وتعذيب تلميذ على يد مدرس لا يعرف لا حقيقة الإسلام ولا مقصود الدين ولا مبادئ المواطنة . طلبت من الأم أن أتحدث إلى الابن وجرى حديث طويل قلت فيه : إن حفظ القرآن ليس مجرد واجب ديني وإنما هو حفظ لحصيلة من الإعجاز اللغوي، فمكرم عبيد . . ولم أكمل صاح الابن : مين مكرم عبيد؟ ولم يتركنى لأجيب، وإنما انهار باكياً «إشمعنى أنا اللي الأستاذ مستقصصني؟ طيب خاطره ولم أتابع قصته، فقط تحدثت مع وزير التعليم الأسبق فقال متمللاً: «طبعا المدرس غلطان لكن هل سأضع رقيباً على كل مدرس؟» .

ونبتت خلال المحاوراة التليفونية مع الوزير فكرة تقول : لماذا - ولكى لا يتحول الأمر إلى تكريس للتفريق - لا نضيف إلى هذه النصوص ولو سطرًا واحداً من الأنجيل، يأتى ولو على سبيل الحكمة والموعظة مثل «ها أنت ذا ترى القشة فى عين أخيك ولا ترى الخشبة فى عينك» وصاح الوزير «والله فكرة على الأقل لكى يشعر الطالب المسيحي أنه ليس الآخر المستبعد» . وطبعاً يحتاج الأمر إلى انتظار لطبعة جديدة من هذه الكتب . ورحى الوزير قبلها ولعله بابتعاده عن المنصب قد استراح من هموم التعصب المتفشى فى البناء التعليمي .

ونعود إلى المواطنة التي تحتاج - في اعتقادي- إلى جهد وتفكير وممارسات وفعل جاد ومستنير كي تترسخ، وكى نسد بهذا الفعل وهذه الممارسات أبواب جحيم التفريق والتعصب. ولتكن البداية من المدرسة ومن المناهج التعليمية.
أو هذا ما أعتقد.

وبعد نشر هذا المقال.. كان ما دفعني للكتابة مرة أخرى

* * *

فكأنى وضعت ملحاً على جرح مفتوح فازداد استدعاء للصراخ.
فإذ تحدثت عن أسلوب تعليم الدين في مدارسنا، وعن الآثار السلبية التي تنعكس عبر هذا الأسلوب.

وإذ سألت كيف نعلم ابنانا الدين دون أن ندس في عقولهم فكرة التفريق بين المصريين بسبب من الدين؟ وجازفت فقلت هل من حل آخر غير ما نفعل؟ فأى حل آخر سيكون أفضل مما نفعل بديننا وأبنائنا ووطننا.

انهالت مكالمات تليفونية ورسائل وفاكسات واقتراحات.

وبرغم كل شيء فقد شعرت بالبهجة لأن بصيصاً من اقتراحات عاقلة لاح في الأفق
ولست أزعم الحق في المفاضلة بينها وإنما هي محاولة، مجرد محاولة للدعوة لإعمال العقل في موضوع مهم وشائك ويمس مستقبل الوطن في آن واحد.

وابتداء اعترف باننى تلقيت طعنة مؤلة عبر مكالمة تليفونية من ذات السيدة التي تحدثت عنها في المقال السابق، قائلاً ان ابنها كان يرفض الذهاب للمدرسة لان مدرس اللغة العربية كان يتقصده في كل حصة، إذ يدعوه هو تحديداً، وهو المسيحي الوحيد في الفصل كي يمتحنه في حفظ ما جاء في كتاب القراءة من آيات القرآن الكريم، ثم يفرض عليه ان يورد تفسيراً للآيات يمس عقيدته المسيحية، وهو في نهاية الأمر تفسير خاطيء ومتعصب.. الأم اتصلت بعد نشر المقال صارخة انت لسه فاكرك؟ وسالتها عن الابن فازدادت صراخاً ارتاح وريحكم وسافر كندا عند عمه وكأن طعنة قاسية هبطت إلى قلبي.

ورسالة بالبريد من فضيلة الشيخ محمد على عبدالرحمن واعظ وخطيب مسجد يقول فيها «واعتقد جازماً ان تحفيظ التلاميذ لآيات من القرآن الكريم دون شرح لمعانيها واسباب نزولها وما تستدعيه هذه الآيات من موعظة وهداية، هو حرام قطعاً لانه يحرم

التلميذ من نعمة العقل والفهم والهداية التى منحها سبحانه وتعالى لنا، ويستعيد فضيلته عديدا من آيات القرآن الكريم التى تفرض علينا استخدام العقل والتفكير ونحن نتلو آياته الكريمة مثل «قد بينا الآيات لقوم يوقنون» (البقرة ١١٨)، «وكذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون» (البقرة ٢١٩)، وأيضا «وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون» (النحل ٤٤) وأيضا «وتلك الامثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون» (الحشر ٢١). ومثل «وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم فإسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» (النحل ٤٣).. وأخيرا «أن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون» (الانفال ٢٢).

ويقول فضيلته لقد وردت مادة عقل بمشتقاتها ٤٩ مرة بالقرآن الكريم، فكيف يجوز الاكتفاء بتحفيظ الآيات دون شرح أو موعظة أو إفهام أو إعمال لعقل؟، فالفهم للآيات الكريمة فريضة حتمية وواجبة، فالانسان كائن منحه الله نعمة العقل، وانزل القرآن هداية له وموعظة وتقريرا لما هو حلال وما هو حرام، وكل ذلك لا يتأتى إلا بالفهم وإعمال العقل». وكانت رسالة فضيلته تعقيبا على ما أوردته من أن مدارسنا تكتفى بتحفيظ الابناء لقصار السور دون أى شرح أو تفسير.

ورسالة بالفاكس من المفكر الاستاذ سمير مرقص يقدم لنا فيها بديلا متكاملا فيقول يبدو ان هناك ضرورة لادخال ما يمكن تسميته ب (حصة المواطنة) بحيث تستقر فى عقولنا ما يمكن تسميته المواطنة الثقافية تأكيدا لحق كل مكونات الجماعة الوطنية فى أن يجرى تمثيلها فى المكون المركب للثقافة وعملية التعلم، ويقول إن المواطنة التعليمية والثقافية تهدف إلى تمثيل الهويات الخاصة جميعا فى المركب الثقافى العام، وبحيث يكون تاريخ وثقافة كل الجماعات المكونة للمصريين ممثلا فى مناهج التعليم وفى مختلف مكونات الوعى والثقافة والإعلام، ثم يؤكد أهمية «أن يكون هناك حرص على حرية التعبير الكاملة للخصوصيات، وعلى ابراز المنظومة الرمزية بكل خصوصية بحيث يألفها الجميع فيكون حاضرا ومعروفا ومألوفا لدى المكون الآخر فلا يصير أحد هذه المكونات غامضا أو مستبعداً، وبهذا تتكون لدى المصريين جميعا ذاكره تاريخيه موحدة».

أما مناهج حصة المواطنة فهو يقترح لها مزيجا من الدراسات حول: الدور الوطنى المشترك للمصريين مسلمين ومسيحيين فى مواجهة الوافد المستعمر، ومواجهة الظلم،

وأخرى للقضايا المشتركة فى الديانات السماوية والقيم الإنسانية التى تؤكدھا، مثل: العدل وحقوق الانسان والتسامح وإعمار الدنيا والتعددية الثقافية واحترام الآخر..الخ. كما يقترح إعداد كتب كمراجع لمثل هذه الحصص الدراسية سواء لطباعتها وتوزيعها على الطلاب أو الرجوع إليها عند تصميم المناهج الخاصة بهذه الحصص. ويقترح كتباً مثل تكوين مصر لمحمد شفيق غربال، والأدب الشعبى لأحمد رشدى صالح، وحدة تاريخ مصر لمحمد العزب موسى، والمسيحية والإسلام فى مصر لوليم سليمان قلاده، الآخر الحوار المواطنة لسمير مرقس، كما يقترح تدريس نصوص لرفاعة الطهطاوى وعبدالله النديم وميخائيل عبدالسيد..الخ.

وثمة رسالة مطولة من استاذة جامعية (تخصص علوم الحضارة) رفضت ان تذكر اسمها، وهى تسأل فى البداية عن الهدف من تعليم اللغة العربية فى فصول التعليم الأساسى، وتقول «انه من الصعب ان يكون الهدف تعليم طفل عمره ما بين السادسة والثانية عشرة التفقة فى اللغة العربية وتاريخها والتعمق فى فهم مفردات صعبة ومعقدة ولا تستخدم فى أيامنا الحالية، وإنما المطلوب منه أن يتعلم لغة الجريدة اليومية والأخبار المرئية وما إلى ذلك من موضوعات، وعليه فإن التركيز فى المناهج يكون على مبادئ البناء اللغوى السليم للجملة العربية وتنبيه الحس اللغوى لدى الطفل، ومن ثم فالأفضل للدين وللتعليم معا هو تأجيل مسألة حفظ آيات من القرآن الكريم للمرحلة الاعدادية، وذلك بعد أن يكون التلميذ قد استوعب القدرة على التعامل مع اللغة كشئ محبب إلى نفسه وإلى عقله، ومن ثم يكون قادرا على حفظ آيات قرآنية، ويمكن أن نقرّبها إلى عقله وفهمه عبر شرحها شرحا مبسطا ليس على أساس النص اللغوى وحده وإنما على أساس حكمة التنزيل وأسبابه وساعاتها سيكون بالامكان تقديم مناهج تفسر وتشرح القصص القرآنى والاحاديث الشريفة المنتقاة كأمثلة إيضاحية وسلسلة وسهلة الاستيعاب، فتكون بذلك قادرة على منح التلميذ القدرة على الاستيعاب والاتعاظ والتقبل ومن ثم الالتزام.. فهذا هو المقصود الحقيقى من تعليم الدين، وليس مجرد إكراه التلاميذ وتحت مقصده المدرس ومقصلة الامتحان على حفظ ما لا يفهمون» وتتساءل الاستاذة ايهما أكثر فائدة للدين وللتعليم، ما يجرى الآن أم ما تقترحه هى؟ لكن الدكتوراة تعود لتفضل «الاكتفاء بمقررات عن القيم المشتركة والاخلاقيات والقواعد التى تقررها الديانات للمعاملات الصحيحة بين

البشر مع تفعيل هذه المعطيات وتقريبها إلى اذهان التلاميذ وان يتناوب على تدريسها مدرسان مؤهلان احدهما مسلم والآخر مسيحي، حتى لا يشعر أى تلميذ بالانزواء والتهميش بسبب من الدين على ان يكون اختيارهما من أفضل المدرسين وأكثرهم وعياً وليس لمجرد استكمال جدول الحصص الخاص به.

ورسالة أخرى من د. وسيم مجدى (طبيب)، تقول إذا تحدثنا عن توافق العملية التعليمية خاصة فى التعليم الاساسى مع المواطنة فاننا بحاجة إلى عدة اجراءات منها:

اتباع خط واضح وموحد فى تطوير المناهج، وأسلوب التدريس يستهدف تعويد التلاميذ على التفكير العلمى والبعد عن الخرافات وان يتعلم التلميذ مبدأ ربط النتائج بأسبابها المنطقية. وتدريب مائه خاصة بحقوق الانسان. مع التأكيد أن الحقيقة فيما عدا سبحانه وتعالى هى دوما نسبية ومن ثم ضرورة احترام الرأى الآخر وعدم رفضه، وتعويد التلاميذ على التسامح مع الآخر.

ثم ضرورة ترسيخ قيم العمل المشترك بين التلاميذ، وغرس قيم مشتركة مثل أهمية النظافة واحترام السلوكيات والقواعد المرعية واحترام الملكية العامة والخاصة. وضرورة توحيد المنهج العام للتعليم الأساسى بين المدارس العامة والخاصة والدينية، فالتعليم الأساسى هو بداية تكوين العقل الجماعى للمواطنين وتكوين الحس الوطنى واحترام الآخر وحقوق المواطنة واحترام المساواة بين المرأة والرجل وبين المسلم والمسيحي.. الخ. وأيضاً الاهتمام بوضع مناهج جديدة لعلم التاريخ مع تأكيد تاريخ المواطنة المشتركة والانتماء الوطنى وإظهار التكامل بين الماضى والحاضر.

.. ورسالة من ناظر مدرسة اعدادية بأحد الاقاليم (طلب عدم ذكر اسمه لان التعليمات الإدارية تمنع مدرسى التربية والتعليم من مخاطبة الصحف) ولست أدري لماذا؟ المهم أنه يرى أهمية استمرار حصص الدين كما هى مدرس مسلم يدرس الديانة الإسلامية ومدرس مسيحي يدرس الديانة المسيحية لكنه يشترط اختيار مدرسين يمتازون بالوعى والوطنية والاستنارة، وان تجرى لهم دورات دراسية تعقبها امتحانات شفوية وتحريرية وهذا يحتم أن يكون هناك حافز تشجيعى مادى يحفز هؤلاء المدرسين على ترك مواد تمنحهم فرصة إعطاء دروس خصوصية وتحفزهم للدراسة والتعلم حتى يصبحوا مدرسى دين أكفاء، ويضيف واستكمالا لذلك يكلف شيخ وقسيس مؤهلان ومدركان لحقوق الوطن عيهما فى

كل مديرية تعليمية للمرور معا على المدارس لعقد مؤتمرات مشتركة للتلاميذ والمدرسين يتكلمان فيها معا عن المواطنة ومواقف الأديان من احترام الآخر وعن كل ما يؤكد وحدة النسيج المصرى الواحد.

ولم يزل لدى فيض من الفاكسات لكننى اكتفى بهذه الاقتراحات مؤملا ان يقوم المسئولون بدراستها ودراسة غيرها بحثا عن أسلوب جديد.. وأعتقد إنه يمكن ايجاد بديل أفضل لما نفعل الآن.
فليس هناك أسوأ مما نفعل الآن.

حتى الاسم والعلم والنشيد

شكونا ألف مرة ، بكينا وتباكينا من تباعد شبابنا عن القيمة الوطنية والشعور الحقيقي بالانتماء لهذا التراب وهذا النيل، لاحظنا وتابعنا دون أن ننطق محاولات دؤوبة للجماعة المحظورة لاستبعاد شباب هذا الوطن عن ساحة الوطنية بزعم ان «الوطنية» هي نقيض «للاسلامية»(!) ناسين جميعا قول شيخنا وأستاذنا رفاة الطهطاوى «حب الوطن من الإيمان»، فتشنا عن أسباب ذلك الجموح المتباعد عن مشاعر عشق الوطن وقلنا - وكنا على حق تماما - بضرورة تدريس التاريخ المصرى تدريسا حقيقيا وليس شكليا فى كل مدارسنا وكل مراحل تعليمنا، تحدثنا عن الشعور بالتفرقة بسبب الدين أو الجنس أو الوضع الاجتماعى، وقلنا: البطالة وافتقاد القدوة واختفاء أفق المستقبل لكننا نسينا شيئا بالغ الأهمية.

فنحن وبأيدينا تلاعبنا على مجرى تاريخنا الحديث والمعاصر الملئ بالكثير والمهم من خوافز ومعايير الوطنية المصرية . تصوروا بلداً يصمم حكاهم ولأسباب سياسية على تغيير اسمه وهو أمر لم يحدث إلا فى بعض الدول الافريقية التى تمردت على أسماء فرضها الاستعمار فأنت باسماء وطنية الانتماء . أما عندنا فمصر أصبحت الجمهورية العربية المتحدة، وأشير إليها أنها «الاقليم الجنوبى» فأخفاء اسم سوريا (التي أصبحت الاقليم الشمالى) استوجب اخفاء اسم مصر، ولعل الكثيرين لا يعلمون أن تعليمات مشددة ورقابة صارمة منعت ذكر اسم مصر فى وسائل الاعلام والكتب والمناهج الدراسية، ثم ومع انفصام الوحدة أصبح الاسم جمهورية مصر العربية، واضيفت «العربية» بلا مبرر فمصر كانت ولم تزل وستظل «عربية» قبل الاضافة وبدونها.

وحتى العلم المصرى الذى عاشت أجيالا تستظل برقعته الخضراء وهلاله الذى يحتضن النجوم الثلاث كرمز لتأخى أبناء الديانات السماوية الثلاث حتى هذا العلم أطيح به عام ١٩٥٢ لتحل محله رقعة من ثلاثة ألوان الاحمر والابيض والاسود ولست أرى أى مغزى فيها قد نفهم الاحمر وكذلك الابيض فلماذا الاسود؟ لكنه وعلى أى حال صار علما ثم

أُضيفت نجمتان، ثم ثلاث، ثم نجمتان ثم النسر..

أما النشيد الوطنى فله حكايات طويلة.. لعل بداياتها كانت مع أول من نسج لمصر أو حاول نشيداً وطنياً، شيخنا رفاة الطهطاوى، الذى شاهد طلبة مدرسة البوليتيكنيك الباريسية وهم يصطفون كل صباح امام العلم الفرنسى (الذى لم يتغير حتى الآن) لينشدوا المارسيليز (الذى لم يتغير هو أيضاً). فقرر أن يغرس فى قلوب تلاميذ مدرسة الألسن محبة وطنهم فوقف تلاميذه لينشدوا كل صباح.

مال المصرى كذا دمه

مبدول فى شرف الوطن

تفديه العين بناظرها

والنفس بخير ذخائرها

ولأن الأمر كان منوطاً برفاعة وحده، فما أن نفاه الخديو عباس إلى السودان ليعمل «خوجه فى مدرسة طوكر» حتى سكت صوت النشيد الوطنى الأول. وظل ساكتاً حتى زار مصر فى عام ١٩٠٨ وفد من الشباب الرومانى وفى أحد الاحتفالات إلتقاهم طلاب المدارس العليا، أنشد الرومانيون نشيدهم الوطنى وصمت المصريون فى خجل، لكن طلاب الحزب الوطنى لجأوا إلى شاعرهم الشيخ على الغياتى فصاغ لهم نشيداً يقول:

نحن للمجد نسير

ولنا الله نصير

ليس يثنينا نذير

عن بلاد تستجير

وينشر النشيد فى ديوان «وطنيتى» الذى تصادره سلطات الاحتلال وتسجن المؤلف ويمنع الطلاب من ترديد النشيد.

وإذ تشتعل ثورة ١٩١٩ صاغ بديع خيرى نشيداً للثورة لحنه سيد درويش.

قوم يا مصرى مصر دايماً بتناديك

ومع سكوت صوت الثورة سكت صوت النشيد .

ثم شكل طلعت حزب لجنة لاختيار نشيد وطنى فاخترت نشيدين احدهما يقول :

دعت مصر فلبينا نداها

لكنه ايضا ما لبث ان اختفى لأن الحكومات تعاقبت وتجاهلته. حتى كان إشتراك مصر فى الدورة الاوليمبية عام ١٩٣٦ وأصدرت وزارة المعارف قراراً جاء فيه «نظراً لما للأناشيد القومية من الأثر القومى فى إيقاظ شعور الشعب حين يتناشدها فالحاجة ماسة إلى نشيد أسوة بالدول المتحضرة» ونظمت مسابقة فاز فيها الشاعر محمود محمد صادق ولحن النشيد عبدالحميد توفيق.

بلادى بلادى فداك دى
وهبت حياتى فدا فإسلمى
غرامك أول ما فى الفؤاد
ونجواك آخر ما فى فمى
ثم جاءت ثورة يوليو.. وتردد مع أصدائها أكثر من نشيد فقررت وزارة المعارف نشيدين يرددهما التلاميذ .

مصر التى فى خاطرى وفى فمى
أحبها من كل روى ودمى

والآخر:

على الإله القوى الاعتماد

بالنظام والعمل والاتحاد

وبعد العدوان الثلاثى أصبح النشيد الوطنى

والله زمان يا سلاحي

ومع كامب ديفيد اصبحت كلمة «سلاحي» غير مرغوب فيها فاختار الرئيس السادات نشيداً قديماً ألفه الشيخ يونس القاضى ولحنه سيد درويش ليستقبل به المصريون سعد زغلول العائد من المنفى :

بلادى بلادى بلادى

لك حبى وفؤادى

واعتقد أن اغلب المصريين لا يحفظون إلا هذا المطلع وحده ثم يتلثمون بعد ذلك بما يمنح أعضاء الجماعة المحظورة فى المدارس فرصة فرض نشيدهم بدلا من هذا النشيد (تصوروا انهم مازالوا وحتى الآن يفعلونها دون حساب) ؟

وأخيراً وبعد كل هذا التلاعب بالاسم والعلم والنشيد نطلب إلى الناس احترام مقدسات
الوطن ورموزه أليس هذا صعباً؟

لماذا يا وزير التعليم ؟

ولأن الأمر يهم كل من يهتم بهذا الوطن، مصيره ومستقبله ووحدته الوطنية . ولأنه يقدم نموذجاً صارخاً لعدم الالتفات إلى أهمية تطوير مناهجنا التعليمية لتصبح داعمة لتنمية العقل والفكر وحرية الرأي واحترام الآخر واحترام حقوق المواطنة . فإننا نستأذن فى أن نحكى الحكاية من بدايتها .

والبداية بدأت بالإقرار بالحاجة الملحة لكتب دراسية تستدعى التلميذ لاستيعاب القيم والأخلاقيات المشتركة بين المصريين ، وتدريسها بهدف تعزيز اليقين بمصرية التلاميذ وتأكيد التلاحم بينهم بغض النظر عن الدين.

ومن ثم أصدرت وزارة التربية والتعليم كراسات لتدريسها لتلاميذ المدارس الابتدائية وسوف نتوقف لنتأمل الكراستين المقررتين على تلاميذ الصف الرابع الابتدائى وتحملان عنوان " القيم والأخلاق " . ولقد كنا حسنى النية فتصورنا أن هذه هى مجرد بداية لبناء فكر جديد ، فكر مصرى يعلى من شأن الوطن ويلقن التلاميذ قيما مشتركة تبني فى داخلهم روح الانتماء والوحدة الوطنية.

والكراستان جميلتان فى كل شىء ، فى الطباعة ، وفى العقلية التى أنبتت الموضوعات وأسلوب الكتابة والتوجيهات التى توجهت إلى المعلم . فعلى ظهر الغلاف نقراً توجيهات مثل " الدين المعاملة " و " من حقه التعبير عن رأيك بحرية ولكن عليك إحترام آراء الآخرين " .

أما الرسالة الموجهة للمعلم فى صدر الكراستين فتقول تحت عنوان " فلسفة منهج الأخلاق " تدعو الأديان السماوية جميعها إلى الأخلاق الفاضلة ، والسلوك القويم ، والعادات الحسنة، وتوافقها المبادئ التربوية والتعليمية ، وأسس التنشئة الاجتماعية الصالحة بحيث ينشأ الأطفال على الأخلاق السليمة والسلوكيات الحميدة ، ومبادئ التعامل الطيب فى الحياة وتشترك فى تحمل هذه المسئولية كل من الأسرة والمدرسة والمجتمع " ثم تتحدث هذه المقدمة عن المتغيرات التى طرأت على عالمنا المعاصر والتى صاحبها "اهتزاز فى القيم واختلاط فى معايير الحكم على الظواهر والأشياء وكان لابد للمدرسة أن تقوم

بدورها التربوى فى رعاية الأخلاق وبتثا فى أبنائنا ومساعدتهم على التعامل مع هذه المتغيرات المتلاحقة والمؤثرة فى ظل ما تحمله العولة من تيارات وضغوط وإتجاهات" ثم " فكان ضرورياً إعداد منهج للأخلاق توجيها لتلاميذ المرحلة الابتدائية انبثاقاً من هويتنا القومية ومصريتنا الأصيلة وحضارتنا الراسخة تقدم فيه لتلاميذ مصر على اختلاف دياناتهم وبيئاتهم ومستوياتهم جرة تربوية تبتعد عن التلقين والتحفيظ".

ثم تحدد هذه التوجيهات أهدافاً لهذا المنهج التعليمى نلنقط منها:

* إكساب التلاميذ الأخلاقيات والعادات السلوكية السليمة.

* تعزيز قدرة التلاميذ على احترام الديمقراطية والحرية والتعبير عن الرأى واحترام

الرأى الآخر.

* إكساب التلاميذ القدرة على تقدير التراث المصرى الإنسانى والتمسك بهويته مع عدم

التخلف عن ركب الحضارة والتقدم.

* تكوين جيل مؤمن بالسلام ونبد العنف والتطرف والتعصب ويؤمن بالمحبة والإخاء

والمساواة، لأن الدين المعاملة.

ثم تؤكد التوجيهات فى ختامها أن الهدف من هذا المنهج الدراسى " خدمة وطننا

وإرساء القيم الفاضلة التى تنادى بها كل الأديان ، لأن الدين فى جوهره حسن الخلق".

ثم نأتى بعد ذلك إلى المنهج الدراسى ذاته لنجد أنه معد بطريقة منهجية أكثر من رائعة

ورسوم ونقوش وكتابة ممتازة تتركز حول قيم أساسية نتفق عليها جميعاً مهما أختلفنا فى

الدين أو الموقع الاجتماعى ، قيم مثل" الشجاعة - التواضع-النظافة-المسؤولية-العدالة-

الحب -الاحترام .. إلخ «. وهى تؤكد من خلال كتابة بسيطة ودون لجوء إلى الافتعال أن

هذه القيم جميعاً مشتركة بين مختلف الأديان بما يعزز فى التلميذ روح الاحترام والتأخى

مع من يختلفون معه فى الدين.

ثم نجد فى نهاية الكراسة قائمة بالمراجع يقف على رأسها " : القرآن الكريم والحديث

الشريف" ثم ومباشرة "الكتاب المقدس-العهد القديم والعهد الجديد".

أما فى متن الكراستين فإن الإسماء تأتى لتؤكد ذات المنحى فتلاميذ الفصل فيهم محمد

وجورج وجورجيت . وأهم من هذا وذاك فإن التوجيهات التربوية تأتى دوماً ملتصقة بآيات

من القرآن الكريم والأحاديث النبوية ومعهما وإلى جوارهما آيات من الانجيل . لتأكيد

الدلالة الأساسية وهى أن الديانات جميعاً تدعو أتباعها إلى قيم أخلاقية واجتماعية وسلوكية مشتركة فضلاً عما يترتب على ذلك من تأكيد للوحدة الوطنية.

وفى كراسات السنة الرابعة نقرأ عبارات ملهمة للتلميذ كفيلة بأن ترسخ فى أعماقه محبة الوطن والاستعداد للتضحية من أجله مثل " هذا الجندى يضحي بروحه من أجل حرية الوطن وكرامته " و" الشرطى الذى يموت فى سبيل أمن البلاد والقضاء على الارهاب " .
ويحفظ التلميذ ضمن هذا المنهج قطعاً من شعر بسيط وجميل:

أحمنى بها شخصيتى	حريتى حريتى
أبدع أعمالاً وفكراً	وعندما أكون حراً
على حقوق أحد	لكننى لا أعتدى
وليس فيه شر	فالحر لا يضر

وما أستعرضت كل هذه الابداعات إلا لأعرب عن حسرتى وغضبى ، وكى أستدعى حسرة كل المصريين وغضبهم لأن قراراً ما ، من جهة ما قد صدر بعدم طبع هذه الكراسات أما تلاميذ السنوات الثلاث الأولى أى الأقل سناً والأقل قدرة على الاستيعاب فقد طبعت كراساتهم ووزعت ولكن مع تنبيه على المدرسين بعدم تدريسها ولعلها سيلغى طبعها فى العام المقبل.

وأسأل لماذا؟ وبأى حق؟ ولمصلحة من؟ ولماذا هذه الكراسات بالذات؟ ولماذا فى هذا الوقت بالذات؟ وألف لماذا ولماذا. ولعل من حقنا أن نشير إلى أن المناهج التعليمية مليئة بما هو فج وبما هو مكرر وبما هو ضار بل ومسموم ونترك ذلك كله لنعصف بالأجمل والأرقى والأكثر فائدة.

ثمة شخص ما تجول فى غابة المناهج التعليمية فوجدها مليئة بشوك وصبار فارتاح وأستشعر سعادة غامرة لكنه وجد وردة وحيدة هى هذه الكراسات فانتزعها بفضافة ليلقى بها بعيداً.

فهل هذا عاقل؟ وهل هذا معقول؟

وهل ثمة تفسير من السيد وزير التعليم؟

أتمنى ذلك . فالأمر جد . ليس من أجل الكراسات الجميلة فحسب ، وإنما لانه يعبر عن توجه ما ، هو أكثر غلظة وأشد خطراً من مجرد حجب قيم أخلاقيات جميلة عن تلاميذنا ..

وأخشى أن أتزيد فأقول بأنه اتجاه لا يهتم بغرس القيم الوطنية والروح المصرية وقيم الوحدة الوطنية في تلاميذنا . فإن كان لا يهتم بذلك ، فبماذا يهتم ؟ والأهم من ذلك لماذا نسلم أمور وعقول أبنائنا لمن لا يهتم بمصرنا ووطننا وقيمنا ووحدتنا الوطنية؟.

مرة أخرى عن الوحدة الوطنية

تلكأت الكلمات، ترددت، زعمت لنفسها أنها تنتظر هدوء العاصفة، فلقد تهدأ بهدونها النفوس، وتنصت العقول . لكن العاصفة لا تهدأ ، ليس فقط لأننا لا نفعل شيئاً كي تهدأ ، وإنما لأنها تتجدد وبفعل أوضاع قائمة ومستقرة ومستمرة. هكذا يصبح الانتظار صمتاً على الأخطاء والأخطار التى تهددنا ، بل ومشاركة فى قبول ما لا يمكن قبوله.

والحقيقة أن موضوع الوحدة الوطنية قد استهلك آلفاً من الأطنان من الكلمات والخطب والكتابات والكتب دون أن يحقق أى تقدم فى الاتجاه الصحيح. والآن نسأل أنفسنا ونسأل الجميع بضعة أسئلة.

* هل نحتاج إلى قوانين جديدة نزيد بها الكتابات والخطب واللقاءات ؟ والاجابة بالقطع لا . فقط وإن لم تخوننى الذاكرة نحتاج إلى قانون من سطر وحيد يوحد قواعد بناء دور العبادة . وفيما عدا ذلك لدينا عشرات بل مئات من النصوص الدستورية والقانونية التى علاها الصدا من فرط تجاهلها. تناسيناها فنسيناها وأصبح تجاهلها أمراً واقعاً بل ومحتوماً.

* هناك النصوص الدستورية التى تفرض المساواة بين المواطنين فى الحقوق . لكننا لا نلتزم بها فى مجالات عديدة سواء فى تولى الوظائف أو إن شئنا الدقة ثمة وظائف محتجزة بحكم العادة- وهى عادة سيئة بلا شك ومخالفة للدستور دون أدنى شك - محتجزة بعيداً عن متناول البعض بسبب من الدين.

ونص المواطنة الجديد الذى أضيف للدستور . طربنا له وأطربناه ثم وضعناه إلى جوار النصوص الأخرى فى ثلاجة معدة سلفاً لحفظ مثل هذه الكتابات، ولا أقول النصوص والقوانين . وهناك نصوص قانونية تفتقرش مواد عدة من قانون العقوبات تجرم التمييز على أساس من الدين . وتجرم التهجم على الديانات وتصون حقوق العبادة، وتحمى حق الاعتقاد لكنها نسيت فصدت ولم تعد صالحة -وعن عمد- للاستعمال.

* سؤال آخر " هل صحيح أن المصريين أمام القانون سواء؟ الاجابة هذا نص راسخ

قديم لكننا نقوله كل يوم، نحاول أن نترزين به أحياناً لكننا نسقطه من حساباتنا فى الممارسات اليومية. فالمصريون ليسوا سواء فى التوظيف ولا فى بناء دور العبادة ولا فى مجالات أخرى لا نريد أن ننكأ جراحها.

* وسؤال ثالث: أليست لدينا حصانة من تاريخنا ومن التعاليم الدينية فى الإسلام والمسيحية؟ والاجابة للأسف لا.

فالتسامح الدينى لا يبرز ولا يسمح به إلا فى خطب رنانة تدوى وقت وقوع الكارثة حيث تكون القلوب قد أغلقها الغيظ والاسماع منصرفة إلى تلقى التعصب. أما تعليم التسامح فى المدارس فقط تفضل وزير التعليم الحالى بالغائه وأتمنى أن يقول لنا لماذا؟ لماذا ألغى تدريس كتاب مدرسى رائع اسمه "القيم والأخلاق" وهو كتاب يقرب بين المصريين ويعلمهم احترام بعضهم البعض بغض النظر عن الدين؟ يقولون بهدف تقليل الانفاق على طبع الكتب المدرسية . فهل تصدقون أن هذا التوفير بدأ بهذا الكتاب وحده وانتهى بهذا الكتاب وحده؟ وهل تصدقون أن الكتب التى كان قد سبق توزيعها على المدارس صدرت تعليمات بعدم تدريسها؟. الأمر إذن مقصود، متعمد فهل هذا معقول؟ بل هذا عاقل؟ وهل من مبرر غير الاضرار بعقول ونفوس أبنائنا وتركهم فريسة لدعاوى التعصب والظلامية؟ أما تاريخ المواطنة ، تاريخ مصرية المصريين جميعا ، ووطنيتهم فى معارك العداء للاستعمار ، وتاريخ بنائهم المشترك وعبر القرون لكل صرح فى هذا الوطن، فليس أمامنا إلا أن ننسأه فثمة قرار لا أدرى مصدره ولا المصلحة فيه بتقليص تدريس علم التاريخ وإلغاء الحصص المقررة له ودمجها فيما يسمى بالدراسات وفيها مواد مختلطة بالجغرافيا والادارة المحلية . وفى الامتحانات العامة نجد أن دراسة علم التاريخ اختيارية . هل تصدقون أن مصر أم التاريخ لا تدرس لابنائها علم التاريخ؟.

فقط أتمنى أن أعرف لماذا؟ وكيف وأين ، ومتى نعلم أبناعا أنهم صنعوا هذا الوطن معاً، وخاضوا الثورة العربية معاً ، وثورة ١٩١٩ معاً؟ وأطلق الأعداء عليهم الرصاص معاً فى معاركهم المشتركة ضد العدو ،متى وأين ؟ وكيف نستند إلى حائط التاريخ الذى نهدمه وعن عمد، ونبتعد بمعطيائه عن عقول وقلوب وعواطف أبنائنا؟ فقط أسأل لمصلحة من يحدث ذلك؟.

* والأسئلة عديدة وبلا حصر لكننى وبسبب مساحة الكتابة أكتفى بسؤال آخر. لماذا

وفى حالة الاعتداءات الطائفية بالذات تصمم جهات معينة على عدم اللجوء إلى القانون ومن ثم إلى القضاء، وتفرض على المعتدى عليه أن يقبل جلسات الصلح العرفية؟ رغم أن الجلسات العرفية فضلا عن كونها ارتداد عان عصر القانون وسطوته، توحى بالتمييز الدينى المفرط ، بل وتشجع دعاة التطرف الدينى على مواصلة اعتداءاتهم؟.

أليس المثل الشعبى يقول "اللى تعرف ديته إقتله" و"ديته" هذه تكون فى الاعتداءات الطائفية هى تبادل القبلات وعدد من الخطب التى لا يصدقها أحد ولا حتى من احترفوا القول بها. إن إعمال القانون ، وتطبيق العقوبات الواردة فيه، ليس منحة من أحد حتى يمكنه أن يسلبها من المعتدى عليهم ، أنه فرض واجب النفاذ و عدم تطبيقه لا يعنى سوى إعطاء اشارات خضراء أمام اعتداءات جديدة.

ويبقى بعد ذلك أن أقرر أنه لم يعد ثمة مجال للمضى فى هذه الممارسات الخاطئة ، كل الممارسات الخاطئة التى تمايز بين المصريين بسبب من الدين . الناس تغيرت أو فاض بها الكيل ولم تعد تحتل ما احتملته من قبل. وأدرك الذين يعانون من التمييز أنه لا مجال لصمت جديد، والوطن يتغير. والعالم يتغير. صدقونى لابد من تحرك سريع وعاجل ينفى ويلغى الممارسات التمييزية، كل الممارسات التمييزية والأمر سهل جداً ، فهو فقط يتطلب إرادة سياسية حاسمة.

فهل تأذنون بهذا المقال؟

عندما انفجرت موقعة الحجاب أثرت ألا أشارك فيها .

ليس عن خوف فأنا لم أعتد على الخوف من إبداء الرأي . ولكن لأن البعض وعن عمد متعمد خلط الأوراق فإما أن تكون مع أو ضد الحجاب ، وتبارى رجال دين وآخرون غيرهم فى الخوض فى الأمر، ونسى الكثيرون أن للأمر وجهه الآخر.. هو حرية الرأي ، وحق التعبير ، وأيضا وهذا هو الأهم بحق الاجتهاد .

والآن وبعد أن هدأت العاصفة أو كادت، هل تأذنون لى بأن أعود إلى مقال لشيخ من رجال الدين هو الشيخ على عبد الرازق صاحب كتاب "الإسلام وأصول الحكم" . وكما هو معلوم فإن الشيخ قد ألهم معركة بكتابه هذا .

هذا الشيخ عاد ليناقد مسألة الحجاب فى مقال نشره عام ١٩٢٨ .

وليأذن لى القارئ أن أورد بعضا من هذا المقال المنشور فى مجلة الهلال عدد أغسطس ١٩٢٨ ص ١١٨٩ . وعنوانه "السفور والحجاب على ذكر كتاب الأنسة نظيرة زين الدين" ويقول " كان أمر السفور والحجاب من المسائل التى غلت بين المصريين واشتدت حيناً من الزمن ، لكن نحواً من عشرين عاما قد مضت عليها فاستقر غليانها ، وارتدت فاترة لا يكاد يسيغها الذوق ، وبالية لا تثير بهجة ولا لذة وإعجابا . وإنى لأحسب مصر قد اجتازت بحمد الله طور البحث النظرى فى مسألة السفور والحجاب إلى طور العمل والتنفيذ ، فلست تجد بين المصريين إلا المخالفين منهم من يتساءل اليوم عن السفور: هو من الدين أم لا؟ ومن العقل أم لا؟ ومن ضروريات الحياة الحديثة أم لا؟ بل تجدهم وحتى الكثير من الرجعيين منهم يؤمنون بأن السفور دين وعقل وضرورة لامناص لحياة المدنية الحاضرة عنها . ولكن العقبة الجديدة التى تواجه المصريين اليوم إنما هى الوسيلة التى يتدرجون بها إلى السفور الفعلى تدرجاً لا يكون فيه منافرة بين نوق الحجاب القديم ونوق السفور الجديد . فإن الرجل والمرأة بالطبيعة يحرص كل منهما على استرضاء الآخر ، وموافقة ذوقه ، وذلك الحرص الطبيعى من المرأة على موافقة نوق الرجل هو فيما نظن

العقبة الوحيدة التي يوشك أن يجتازها المصريون إلى السفر الكامل الشامل، لا أثر فيه للحجاب إلا قليلاً.

ويقول "إننا لنغضب من جهات كثيرة بكتاب الآنسة نظيرة زين الدين، وأهم هذه الجهات في نظرنا أن تنهض شابة فتيّة من بنات الشرق بالعودة إلى ما تعتقده إصلاحاً، وإن كان في ذلك خروج على المؤلف، وإعلان ما تعتقده صواباً، وإن خالفت في ذلك رأى الشيوخ والمتقدمين". ثم هو ينتقد الخائفين من إعلان رأى وإن خالف رأى المجموع قائلاً: "فأولئك ليسوا بأنفع للبشرية من أهل البله الذين لا يميزون بين خير وشر، بل وربما كان أولئك في سكوتهم عما يعرفون، وفي اعراضهم عما انكشف لهم من الحق أحض درجة من الحمقى والمغفلين". ويقول "إن الذى ينقصنا إنما هو الشجاعة فى الرأى، وقول الحق، ومن غير تردد ولا رياء، فهنا مبدأ الكمال الإنسانى، وهنا تختلف أقدار الناس فمصلح ومفسد، وشجاع وجبان".

لكن الشيخ لا يريد أن نخط فى حواراتنا بين ما هو دينى وبين ما هو اجتماعى ومن هنا فهو ينتقد مؤلفة الكتاب طالبا منها "ألا تلتفت إلى مثل هذه البحوث النظرية وألا تتشبث بها كثيرا، فيقول «وكذلك نرجو للآنسة المصلحة ألا تعنى نفسها مرة أخرى، ولا تصرف وقتها ومجهودها فى مجال الجدل وخصوصا الدينى، فلقد علمتنا التجربة فى مصر أن السفر كبعض مسائل الحياة الأخرى إنما يمكن حله من طريق العمل لا من طريق البحث والجدل. قد يكون فى الجدل أحيانا لذة علمية أو رياضة عقلية، وقد يكون نافعا فى مجال الدعوة (البروباجندا) لمذهب من المذاهب، ورأى من الآراء، فأما فى مجال العمل فقد يكون الجدل ولاسيما الدينى منه، أشد ما يعوق العاملين، وأضيع ما يكون لجهد المصلحين.. إذ قد نستطيع أن نفترض رجلا من خصوم السفر. ينهض للرد على ذلك الكتاب، فما أهون أن يسود كتابا أضخم من كتابها ويحشر فيه من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة أكثر مما فعلت، ويزج فيه من المباحث والأفكار مزخرفة برائع البيان وحسن الترتيب ورونق الطبع ما يرد به على الآنسة حتى تشعر بأنها محتاجة إلى وضع مؤلف جديد تدفع فيه عن نفسها، وعن كتابها، وهكذا يبقى الناس دواليك بين يدي الآنسة وخصومها، ولا يستقر لهم رأى ما بقى فى الجانبين قلم يصير ومطبوعة تنشر".

ثم يختتم الشيخ مقاله محذراً .. "فى الجد أننا قد أصبحنا نعتقد أن من الواجب علينا

أن نحول بين الجد ، وخصوصا الدينى ، وبين شئون الحياة الاجتماعية العملية بقدر ما يجب أن نحول بين حركة النهوض فى الشرق وبين كل ما يعوق ذلك النهوض".
وبعد..

لم أرد بنشر هذا البعض من مقال الشيخ على عبد الرازق سوى أن أشير إلى رأى فى المسألة وهو رأى نشر فى عام ١٩٢٨ ولم يحدث أى لفظ أو ضجيج أو حتى جدال واضح. فأكثر الناس كانوا فى هذا الزمان يتقبلون الرأى سواء وافقوا عليه أم اعترضوا. ويقابلونه برأى آخر ان كان لديهم اعتراض.. دون ضجيج ودون تكفير.

* * *

ولقد قلت أكثر الناس متعمداً ، فثمة بعض كان يقف بالمرصاد لكل رؤية مخالفة أو مختلفة .

فعندما أصدر الشيخ على عبد الرازق وكان من حزب الأحرار الدستوريين كتابه " الاسلام وأصول الحكم" رافضا فكرة الخلافة مؤكدا أنها «ليست من الاسلام فى شىء فالحكم والحكومة والقضاء والادارة ومراكز الدولة هى جميعا خطط دنيوية صرفة لاشأن للدين بها . فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها ، وانما تركها لنا لنرجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة" (ص ١٠٢) وأكد أن " شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لاتتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة وأولئك الذين يسميهم الناس خلفاء ، فليس من حاجة إلى تلك الخلافة لأمر ديننا ، ولا لأمر دنيانا " (ص ٣٦).

والحقيقة أن هذا الكتاب قد فجر ضجة عالية لأن الأمر كان من بدايته إلى نهايته متعلق بتعلق الملك فؤاد برغبة جامحة فى أن ينصب خليفة للمسلمين ، فدعا الى مؤتمر للخلافة حضره مندوبون من بعض بلدان المسلمين .. وفشل المؤتمر . وهكذا أتى كتاب الشيخ على عبد الرازق لطمه لأحلام الملك .

والمهم أن هيئة كبار العلماء بالأزهر اجتمعت بحضور ٢٤ عضوا واستدعت المؤلف وحاكمته باعتبار أنه حاصل على شهادة العالمية وأنه قاض شرعى وبعد ساعتين من الجدل صدر الحكم. «اجتمعت هيئة كبار العلماء فى ١٢ أغسطس ١٩٢٥ وقررت نزع شهادة العالمية من الشيخ على عبد الرازق ، ومحو اسمه من سجلات الجامع الأزهر ، وطرده من

كل وظيفة ، لعدم أهليته للقيام بأى وظيفة دينية أو غير دينية « وعقب صدور الحكم أسرع شيخ الأزهر آنذاك ليزف البشرى إلى الملك فأبرق إليه " شاكرًا له غيرته على الدين من عبث العابثين وإلحاد الملحدين وحفظ كرامة العلم والعلماء " .

ورفض وزير العدل عبد العزيز باشا فهمى التصديق على القرار وقال " استحضرت هذا الكتاب وقرأته مرة وأخرى فلم أجد فيه أدنى فكرة يؤاخذ عليها مؤلفه، بل على العكس وجدته يشيد بالإسلام ونبي الإسلام .. وثقل على ذمتى أن أنفذ هذا الحكم ، وهو حكم باطل لصدوره من هيئة غير مختصة بالقضاء ، وفى جريمة الخطأ فى الرأى من عالم مسلم يشيد بالاسلام " . (عبد العزيز فهمى باشا — حياتى — ص ١٥٤) .. وغضب الملك ، واستقال عبد العزيز فهمى ومعه ثلاثة وزراء هم محمد علي علوبة وتوفيق دوس واسماعيل صدقى .

ويمضى الزمن ، ليدور دورات عدة ، ويصبح حزب الأحرار الدستوريين شريكا قوياً فى الحكم وبرزت رغبة ملكية سامية فى تعيين الشيخ على عبد الرازق وزيراً للأوقاف .. واجتمعت هيئة كبار العلماء من جديد وطلبت من الملك " وفضله غزير على الأزهر أن يتفضل فيضيف مكرمة إلى مكارمه الحميدة فيعفو عن الأثر المترتب على الحكم السابق " وقد كان ، وفى مارس ١٩٤٧ عين الشيخ على عبد الرازق وزيراً للأوقاف . لكن مايهنا من ذلك كله .

هو أن الشيخ على لم يهتز من قرار نزع شهادة العالمية منه ، ولا من اتهامه بالالحاد والجهل بالدين، بل واصل معركته فأصدر العديد من التصريحات الصحفية متمسكاً برأيه ثم ها هو يدخل معركة أخرى عام ١٩٢٨ بمقاله فى مجلة الهلال .. فصمت الجميع . فما جدوى الهجوم على من يجيد النزال ، ومن يمتلك الحجة ويدافع عنها بشجاعة مستنيرة لم يجدوا سبيلاً لإرهاب الشيخ واسكاته فسكتوا هم .

وهذا هو الدرس الأساسى . فلا يكفى أن يكون صاحب الرأى مستنيراً وإنما يجب أن يكون عالماً فى موضوعه وأهم من هذا أن يكون شجاعاً فلا يتراجع أمام ضغط أو اضطهاد طالما كان مقتنعاً بصحة موقفه .

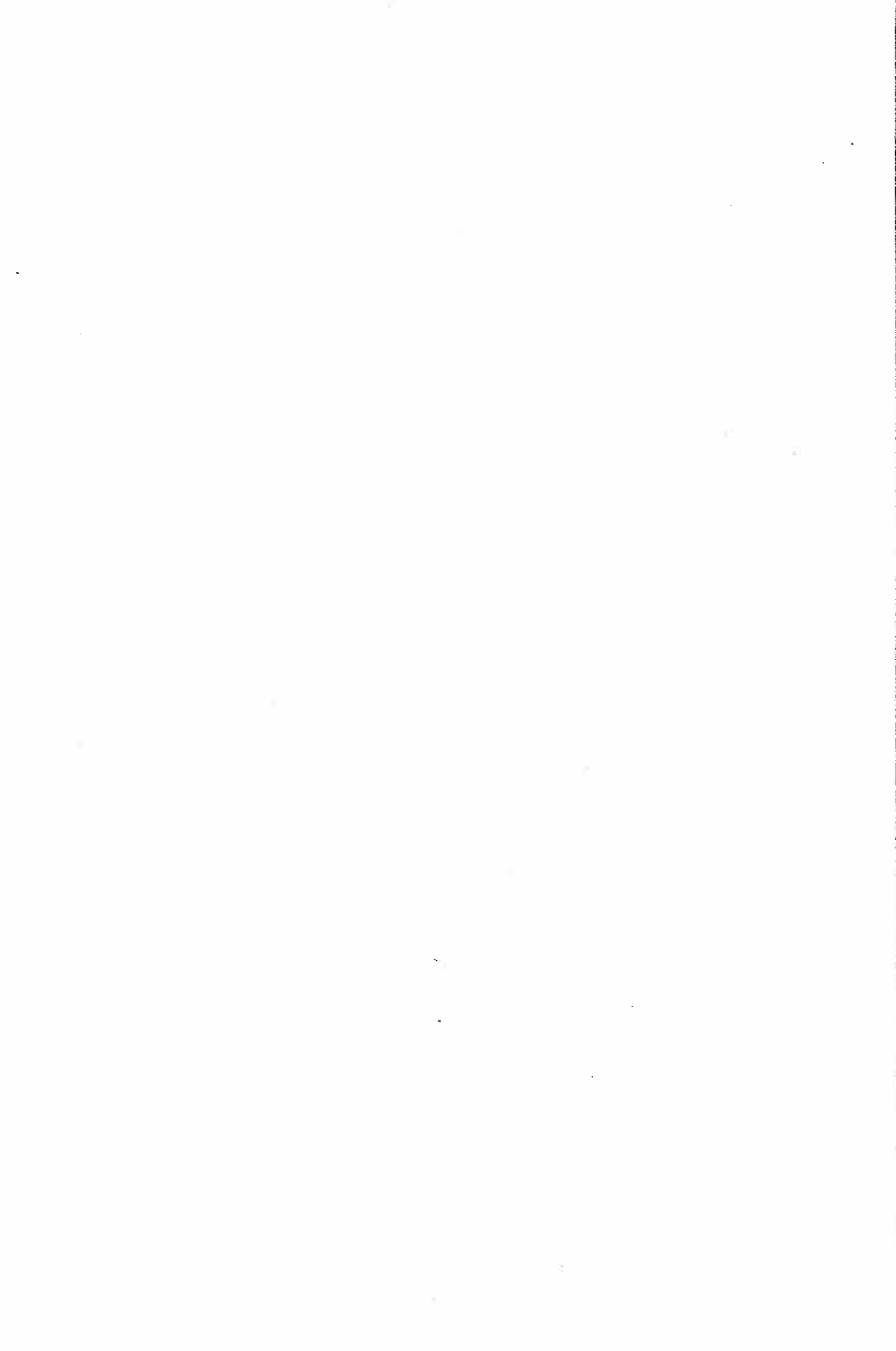
فماذا جرى لنا بعد قرابة الثمانين عاماً؟ أين الشجاعة فى الرأى ، وأين لقدرة على الصمود دفاعاً عن رأى يعتقد صاحبه أنه صحيح ؟

ولماذا ضاقت أنفسنا وأنفاسنا برأى نعتقد أنه خطأ؟.

هذان السؤالان ألحا فى خاطرى منذ الوهلة الأولى لافتعال الصخب الصاخب بلا حدود.. حول رأى، هو فى نهاية الأمر مجرد رأى أو اجتهاد. ولقد يكون الرأى خطأ، لكنه فى نهاية الامر رأى، يرد عليه برأى آخر دونما حاجة إلى إتهام أو تكفير أو استناد إلى نصوص يمكن الرد عليها بنصوص أخرى.

فلنفتح الباب أمام الرأى ونقيضه ولنترك هواء الاجتهاد النقى ينعش حياتنا الفكرية ،فبدون الرأى والاجتهاد سيكون الجمود، والتراجع إلى الخلف بدلا من مواكبة العصر. والمسألة هنا لا تتعلق بقضية بذاتها، وانما هى مسألة مبدأ بل هى مسألة حياة للفكر أو موت للاجتهاد.

ولهذا فقد آثرت أن انتظر بعضا من وقت، فهل هذا الوقت هو الملائم؟.



فكيف نستعيد بعضاً مما فقدنا؟

وعلى مر الزمان فقدنا أشياء عدة، ولكن أخطر ما فقدناه هو كثير من العقل ولست أقصد هنا عقل شخص بعينه أو جماعة بذاتها ولا حتى تياراً كاملاً وإنما هو العقل الجمعى الذى ينتظم فيه المكون الفكرى والوجدانى للمصريين.

فمصر التى تغيرت إيجاباً فى مناحى عديدة، تغيرت سلباً فى بعض مكونات عقلها الجمعى ووجدانها وفكرها وأسلوب تعاملها مع رأى والمعتقد وحتى الدين.

وهكذا، فإذا ما أردنا أن نتعامل مع أحوالنا، وأن نتعامل مع بعض مشكلاتنا التى تؤرقنا، وإذ أقول تؤرقنا فإننى لا أقصد الأرق الجماعى، وإنما أرق المهتمين بالشأن المصرى حقاً وبالمستقبل المصرى ويوجههم الوجدان المصرى حقاً.

فحتى فى هذا الأمر المتعلق بمصر ومصيرها نجد المخلصين والمتظاهرين والمتجاهلين والصامتين عن رضاء والصامتين عن خوف، والراغبين فى «كلفتة» الجرح وهو ملوث بميكروباته وفيروساته فلا يلبث أن ينفجر فى وجوهنا مرة ومرات دون أن نتلقن الدرس . وتشتبك الدموع مع حدود الوطن وتتحول إلى جراح فى قلب الأمة لكننا نظل كما نحن البعض يبكى علنا والبعض يبكى سراً والكثيرون يتأبكون، والغالبية تتغاضى أو تتجاهل. دون أن نجاهر بخطورة فقدان العقل وبضرورة إيجاد حلول جذرية وشجاعة وحاسمة. والأمثلة عديدة..نختار بعضاً منها..

* ما نسميه نحن تجاوزاً بمسألة "الوحدة الوطنية" وإن كانت التسمية الحقة هى "التجاوزات الطائفية" .. تحدث هذه التجاوزات وتتحول إلى صدمات، وتسيل قطرات من دماء، لكن الأخطر هو ما ينزفه الوطن من وحدة نسيجه.. وبرغم التكرار لا نزال نعتبر أن الأمر هو مجرد خطأ فردى أو محدود أو وقتى وتجرى مداواته بأن نشاهد صورة لشيخ وقسيس يتعانقان أو يتصالحان، ثم نعود لنكرر ما حدث.

ولعل الأجدر بنا أن نتعلم من التكرار . وأن نجد حلاً حقيقياً وجذرياً بدلاً من أن نتظاهر بالتصالح و"اللى فى القلب فى القلب" أو أن نتظاهر بالتباكى بينما نرتكب ذات

الأخطاء واللى فى القلب فى القلب أيضاً.

ولعلنا بحاجة إلى حزمة متشابكة ومتكاملة من التصويبات، ولا أقول الإصلاحات. فالتصويب يعنى تحديداً وبوضوح الاعتراف بوجود أخطاء يتعين تصحيحها. والحزمة معقدة التركيب، والتعقيد يأتى من استمرار الأخطاء وتراكمها وتشعب مجالاتها بحيث استقرت فى العقل الجمعى على أنها أمر واقع، وأن تكرارها قد يكون هو الصوب، بل قد يكون بذاته تقريباً من الدين أو هو مزيد من التدين وما هو كذلك على الإطلاق.

فنحن على سبيل المثال نحتاج إلى إعادة شحن بطاريات العقل المصرى والوجدان الشعبى بمعانى الوطنية ومعانى الأخوة فى الوطن، وهل اقترح مثلاً إعادة النظر فى المناهج التعليمية بحيث تحتشد فى كتب القراءة وبطريقة غير ظاهرة الافتعال قصص ورموز وموضوعات وأشعار تؤكد الأخوة فى الوطن والوحدة فى تحقيق مصالحه، واحترام المواطنة ويتعزز ذلك كله بآيات قرآنية وآيات من الإنجيل وأحاديث نبوية..

فلماذا لا تحتشد فى كتب القراءة بسنواتها المتعددة آيات من القرآن الكريم مثل:

-فذكر انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر.

-وليس عليك هداهم ولكن الله يهدى من يشاء.

-إدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هى أحسن، أن ربك

هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين.

-أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين. صدق الله العظيم

-ومعها وإلى جوارها بعض آيات من الإنجيل تأتى لتعزز القيم والأخلاقيات المشتركة مثل

"ها أنت ذا ترى القشة فى عين أخيك ولا ترى الخشبة فى عينك"، ثم تفسير لذلك كله يظهر

إنسانية الأديان السماوية وقدرتها على غرس القيم المشتركة وحقوق المواطنة ومحبة الوطن.

ونصوص شعرية يحفظها التلاميذ ويستمتعون بها ويشروح إيجابية لأبياتها. مثل ما

قال شوقي:

أعهدتنا والقبط إلا أمة

للحق واحدة تروم مراما

نعلى تعاليم المسيح لأجلهم

ويوقرون لأجلنا لإسلاما

لو شاء ربك وحد الأقواما

وفى المناهج أيضاً لابد أن تتوج "المصرية" و"محبة الوطن" هامة الموضوعات. وعلى عكس ما يريد البعض لابد من تعميق وتوسيع مساحة دراسة تاريخ الوطن وأماجه، وأن يتشابه ذلك مع العمل لمستقبله.

* وبعد ذلك لابد من أن تتحرك الدولة لإعمال القانون، إعماله حقاً وفعلاً. فالمادة ٦٨ (فقرة و) من قانون العقوبات تنص "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين فى الترويج أو التحبيز بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو إزدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف الدينية المنتمية إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى". والمادة ١٦٠ (عقوبات) تعاقب بالحبس والغرامة مع امكانية تغليظ العقوبة إلى السجن خمس سنوات "كل من يشوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال دينى" وهى تحمى "حرمة المبانى أو الرموز أو أية أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس" تأملوا النص : ملة. أو حتى فريق من الناس.

فلماذا لا نعمل هذه القوانين؟. إننا نطالب بإعمالها ليس فقط من أجل الردع، وإنما لننزع من الأذهان فكرة أن هذه النصوص معطلة لقصد ما، أو لسبب ما، وإن انتهاكها مقبول من جهة ما.

وقبل هذه كله فإننى أعتقد أنه قد آن الأوان لتوحيد المعايير القانونية والتنظيمية لبناء دور العبادة للمصريين جميعاً على السواء، ليس فقط درءاً لنوازع الفتنة وسداً لمنافذ تسريبها وتصويباً للوجدان العام والسائد إزاء هذا الأمر، وإنما أيضاً إعمالاً للدستور ولتعديله الأخير حول حقوق المواطنة فيتخذ هذا التعديل مجراه الفعلى ويوضع كبصمة أو وشم على العقل المصرى الجمعى.. وقبل هذا وذاك إعمالاً لصحيح الدين ولصحيح السنة النبوية إزاء الكنائس والبيع ولعهد الرسول الكريم لرهبان دير سانت كاترين.

ومن الضرورى كذلك مواجهة كل محاولات الاتجار بالدين، فالجماعات التى تحاول استخدام الدين كستار للعمل السياسى أو لتحقيق كسب سياسى تشحن بطاريات العقل المصرى بشحنات متطرفة من دعاوى "متأسلمة" وليست إسلامية وتحول المتلقى إلى كائن

متخشب العقل والفكر يرفض الآخر ويكرهه، ويعتبر هذا الرفض وتلك الكراهية هي بذاتها جزءاً من الدين، وهو أمر غير صحيح على الإطلاق، بل على العكس من ذلك. فمثل هذا التطرف ليس سمة دينية لكنه في الأساس سمة غير وطنية . فماذا يجدى إذا قلت لشخص منهم إن مثل هذا الموقف يؤذى الوطن ويدمر وحدته بينما هو يتلقن عن طريق زعيمه شعاراً مقززاً "ظظ في مصر".

فوضع الدين في مجابهة الوطن جريمة في حق الدين قبل أن تكون جريمة في حق الوطن، ألم يقل أبانا الشيخ رفاة الطهطاوى "حب الوطن من الإيمان". لكننا ونحن نحذر من التهاون مع تسييس الدين أو اتخاذ الدين ستاراً وسبيلاً لتحقيق مصالح ذاتية أو انتخابية لجماعة بعينها، يتعين علينا كى نكون موضوعيين أن نحذر من لجوء البعض إلى أى من كبار رجال الدين كى يقدم له دعماً فى هذا المجال أو ذاك. إن تحصين العقل الجمعى ضد استخدام الدين فى السياسة ، والتحذير من مخاطر ذلك على الوطن ووحدته يتطلب بالضرورة تحصينه ضد كل أشكال هذا الاستخدام حتى لا يبدو الأمر انتقائياً، وتترسخ فى الوجدان الجمعى أن هذا وذاك كل منهما يستخدم الدين لصالحه.. وأنه لا بأس أن يستخدمه الجميع لمصلحة ذاتية.

علما بأن ثمة نصاً قانونياً واضحاً وحاسماً ورد فى مادة ٢٠١ (عقوبات) يمنع وبشكل قطعى رجال الدين من القول مدحاً أو ذماً فى الحكومة أو فى قانون أو فى مرسوم أو فى قرار جمهورى" أكرر مدحاً أو ذماً وأقرر أن العقوبة هى الحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وثمة خيوط عديدة أخرى تتشابك معاً ضمن تعقيدات تهادت على مدى تاريخى فازدادت تعقيداً ورسوخاً وتركت بصمات رديئة على العقل المصرى.

والحل فى اعتقادى لن يكون بالمصالحات الخالية من يقين فعلى والمتسمة بالتكاذب المفتعل ولن يكون بأن تتدخل قوات الأمن بعد أن تقع الواقعة لنفرض هذه لمصالحات الشكلية فتتكسر فى النفوس الكراهية المتبادلة ولن يكون بخطب إعلامية لا تقنع أحداً، وحتى ولو كان حسن النية.

وإنما يأتى الحل عبر خطة منهجية متكاملة تتحقق بالتوازي وفى كل المجالات وتمتد من أعمال النص الدستورى حول حقوق المواطنة فى مسألة بناء دور العبادة أو حقوق التوظيف

فى مجالات معينة أو مناهج التعليم أو الإعلام.

حزمة متكاملة فإن لم تأت متكاملة فإنها ستفقد فاعليتها عند أول منحى لأن العقل
الجمعى بشقيه المسلم والمسيحى سيظل متشككا فى معطياتها أو جدواها..
فإن فعلنا الصواب نكون قد اجتزنا خطوة مهمة فى طريق استعادة بعض مما فقدناه
من العقل الجمعى.

فلماذا.. لا نطبق القانون؟

وكأن اليد امتدت إلى جرح غائر فأوجعت الكثيرين.

فما أن نشر مقالى بالأهرام : "عن الفقه المغلوط . والافتاء بغير علم ٩-٩-٢٠٠٦ . حتى إنها لت رسائل ومكالمات كل منها يفتح للأسئلة ألف باب لم يكن أكثرها فى خاطرى ، فالبعض تحدث حتى عن التليفزيون المصرى وما يحدث فيه ، والبعض تطرق إلى الواقفين على المنابر .. أحيانا بغير علم وفى أحيان أخرى بسوء قصد وسوء نية ، والبعض امتدت ملاحظاته إلى صحف عديدة .. لكن أكثر هذه الملاحظات حدة وأكثرها أهمية جاء من صوت قديم أجش وأمر يسأل : "لماذا لا تراجع القوانين ؟ ستجد فيها حلاً لكل ذلك ، هذا أن طبقت ، فلماذا لا نطبق القانون؟".

واهتز خاطرى بما دفعنى إلى العودة الفاحصة لبعض القوانين ، وإلى الرجوع المحاذر لبعض من يعرفون أكثر فى هذا المجال ، وكانت النتيجة ليست فقط مثيرة للدهشة ، وإنما أيضاً مثيرة للحسرة وللتساؤل المريب . ففى القوانين ما يكفى ويزيد لسد ثغرات كثيرة تتدفق منها سموم نسكت عنها ناسين أو لاهين أو متعمدين -الله أعلم- وننسى أن القانون قائم وواجب الاحترام وأن التقصير فى تطبيقه ليس مقبولا بأى وجه من الوجوه .

* * *

فمراجعة بعض وليس كل مواد قانون العقوبات تكشف لنا المواد التالية:

م-٦٨ (و) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين فى الترويج أو التحبيذ بالقول أو الكتابة أو بأى وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة ، أو إزراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف الدينية المنتمية إليها ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى " .

ولعل من حقنا أن نتساءل لماذا تمر أمام أعيننا وأسماعنا وفى كل يوم مئات من حالات استغلال الدين فى الترويج لأفكار متطرفة أو تضرر بالوحدة الوطنية أو السلام

الاجتماعى إلخ دون أن يلتفت أحد إلى إعمال القانون؟.

ولأى مصلحة نترك هذا اليوم الذى ينشق بالخراب والتخريب؟.

-م ١٦٠ وتعاقب بالحبس أو بالغرامة وتعطى امكانية تغليظ العقوبة إلى السجن خمس سنوات لكل من يشوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال دينى . وهى تحمى أيضا وبشكل صريح حرمة المبانى أو الرموز أو أى أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس.

ونكتشف هنا أن "الحرمة" لا تمتد فقط إلى الطوائف الدينية وانما إلى كل "فريق من الناس" وهذه المادة هى أيضا مهددة أو بالدقة منسية فهى تحمى حرية العقيدة وحرية العبادة وتحمى أيضا حرية الرأى والفعل-فى حدود القانون-لأى فريق من الناس.

.. وهناك كذلك م ١٦١ وهى تحمى الوحدة الوطنية من أى عدوان يهددها ولا بد أن هناك مواد عديدة أخرى تستحق أن نفعلها وأن نتخذ منها حصنا فاعلا لحماية الوطن وقبل الوطن حماية الدين من أن يستخدمه البعض، أو يتاجر به البعض ،سواء فى سوق السياسة والانتخابات أو فى سوق الفضائيات المشبوهة أو على صفحات الصحف.

لكننى أستاذان فى التركيز على مادة أخرى أعتقد أنها تمثل مرفأ تجاهلنا فاقنادنا تجاهله إلى خطأ .. وإلى خطايا . وهى:

-م ٢٠١ عقوبات وتقول نصا: كل شخص لو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته ألقى فى أحد أماكن العبادة ، أو فى محفل دينى مقالته تضمنت مدحا أو ذمأ فى الحكومة ، أو فى قانون ، أو فى مرسوم أو فى قرار جمهورى، أو فى عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية أو أذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شىء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فإذا استعملت القوة أو التهديد تكون العقوبة السجن".

و لو استعدنا ما كان لاكتشفنا أن البعض حاول أن يستند فى بعض من تصرفاته إلى استجلاب سند من رجال الدين، فجعل من أقوالهم أو فتاواهم أو تصريحاتهم أداة لمساندته . ولاكتشفنا أن قولا من هذا قد استدعى قولا مضادا من ذاك. وما دما قد فتحنا الباب من طريق فإن ذلك بذاته يستدعى فتح الطرق المضادة.

وهكذا تحول الدين فى أيدي البعض إلى ستار لاتخاذ مواقف سياسية ، ثم إذا به

يتحول إلى تجارة فى سوق السياسة ثم فى سوق الانتخاب وكان أجدر بنا أن نوقف ذلك كله، بل وأن نمنعه ليس من أجل إعمال القانون فقط وإنما لندراً أسباب فتن نحن فى غنى عنها.

والنتيجة هى أننا-وبأيدينا -نعطى البعض أدوات ليستخدمها فى مواجهة مسيرة التقدم وفى تضاد مع الوحدة الوطنية . ويستمر هذا البعض ، يتمادى ، ونحن ويا للدهشة نعجز عن استخدام سلطة القانون.

والقانون .. أى قانون ليس مصنوعاً من ذهب ، بل من معدن يمكنه أن يصدأ ، والويل لأمة تترك قوانينها ليعلوها الصدا فتتاكل ثم تضع فى سوق النسيان أو التناسى ، وتذبل هيئة القانون ومعها تضع هيئة الدولة.

والثير للدهشة أن مجموعة هذه القوانين التى تراكم فوقها الصدا يمكنها أن تم إعمالها. أن تحمى هذا المجتمع من الافتاء بغير علم . ومن محاولات اغتيال الوحدة الوطنية ومن الاتجار بالدين فى ساحة السياسة ومعتكك الانتخابات . لكن الأكثر إثارة للدهشة هو أننا نطالب بل ونسعى أحياناً لاستصدار قوانين كتلك التى نسيناها أو حتى أقل منها فعالية بينما لدينا منها ما هو أكثر فعالية وأمضى فعلاً.

وهكذا نترك ديننا ودينانا ، حاضرننا ومستقبلنا نهياً لأخطاء فادحة ولمن يتاجرون بالدين، ونسكت عن تطبيق القانون القائم فعلاً والواجب الاحترام، تم نشكو من اجتراء الغير على ديننا وعلينا . ونشكو من انصياع البعض من شبابنا لدعاوى التطرف، نتركه كى يصبح شوكة فى جنبنا . وحتى وإن اقتلعتنا هذه الشوكة أو تلك فإنها تعود ، ونحن المسئولون عن كل عودة لها ، لأننا نحن الذين سمحنا بما هو غير مسموح به، وأبحننا ما هو غير مباح .

إننا بأيدينا جرحنا قلبنا

وبنا إلينا جاءت الآلام

ولعله يكون مثيراً للحيرة أن أتخذ هذه الأسطر منبراً للمطالبة بتطبيق القانون القائم فعلاً، والمفترض أنه واجب النفاذ فعلاً ، لكن الأكثر إثارة للحيرة هو أن أتجاهل أن أول لبنة فى الفقه القانونى هى "افتراض العلم بالقانون " وأن" الجهل بالقانون لا يعفى من العقوبة" فإذا افترضنا حسن النية فإن هذا العلم غير قائم ، لا لدى القائمين بالأمر ، ولا

لدى القائمين بالفعل المؤثم، ولا القائلين والفاعلين بما يستدعى تطبيق القانون عليهم وفرض سطوته عليهم.

فهل أتمادى فى افتراض الجهالة بالقانون وأناشد جهة ما بأن تقوم باستخراج هذه النصوص القانونية ، استخراجها جميعا ثم إعادة نشرها وعلى أوسع نطاق.

ذلك أن هذا النشر سيكون بذاته دحضاً لكل قول أو فعل مخالف .وسيكون حافزاً للمواطن العادى كى لا ينصت إلى ما هو خارج عليها ويسهم فى منعها .. ثم لعله يدفع هذه الجهة المعنية أو تلك إلى الامتناع عن استدعاء ما هو مؤثم قانونا من أقوال وأفعال لتستقوى به تفتتح الأبواب كل الأبواب أمام قوى التطرف لتستخدم ذات السلاح وتتمادى فى ذات الفعل.

باختصار ليس أمامنا سوى استعادة القانون إلى ساحة الفعل . أليس غريبا أن نطالب بذلك ؟ وأجيب على نفسى .. لا ليس غريبا ، فالصمت الرسمى عن أعمال القانون إزاء أفعال مؤثمة قانونا، هذا الصمت إذا ما استمر وتكرر عشرات بل ومئات وربما آلاف المرات إنما يكون إشهاراً رسمياً بوفاة هذا القانون . ويكون القانون بحاجة إلى شهادة ميلاد جديد.

وأخيرا وفيما أختتم هذه الكتابة طافت فى خاطرى أبيات من شعر شوقى .. فتشت عنها ، أرهقت نفسى فى البحث عنها بأكثر مما أرهقتها فى البحث عن هذه النصوص القانونية المنسية أو بالدقة التى يجرى تناسيها .. وعثرت عليها ، فلنقرأها معاً ..

إذا زرت يا مولاي قبر محمد
وقبلت مثوى الأعظم العطرات
فقل لرسول الله يا خير مرسل
أبشك ما تدري من الحسرات
شعوبك فى شرق البلاد وغربها
كأصحاب كهف فى عميق سبات.
نعم..

فى عميق سبات

العمق الثقافى والحضارى للآثار الفرعونية

فى العام الأول من دراستى الجامعية كان أستاذنا د. شفيق شحاتة يشخط فىنا بأعلى صوت فى محاضراته عن القانون الخاص، وقد خصصها جميعا للحديث عن القواعد القانونية فى الحياة الفرعونية على امتدادها. والقانون يمتد حتما إلى المجتمع والثقافة والعلوم والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمعاملات. كان يصرخ فىنا الحضارة الفرعونية، ليست مجرد أهرامات وتمائيل وأحجار، هذا كله نتيجة لحضارة متفتحة. وكنا ننبهر وننسى، ونواصل حفظنا لكتابه دون تعمق.

وعندما كنت أعد رسالة الدكتوراه فى ألمانيا اقتادنى أستاذى البروفيسور لوثر راثمان لألتقى برئيس قسم الحضارة المصرية الذى طلب مقابلة الطالب المصرى. كان يقظا برغم سنين عديدة تراكمت تجاعيدها على وجهه. تحدث طويلا عن مصر والمصريين، ثم وفجأة قال غاضبا وكأنه تذكر شيئا، أنتم المصريون ترتكبون خطأ فى حق تاريخكم، ومضى بصوت وأهن يحاول أن يرتفع قدر الطاقة أنتم تتصورون أن حضارة الفراعنة هى حضارة حجرية. أكوام من الأحجار والتماثيل، وكأن ذلك كله أتى بالمصادفة. إنه ثمرة لحضارة عريقة تموج بالعلم والثقافة والعلاقات الاجتماعية المتحضرة.. لكنكم تكتفون بالتباهى بالأهرام والتماثيل ولا تمنعون النظر فى المجتمع الذى أثمر ذلك. ساعتها تذكرت أستاذى الجليل د. شفيق شحاتة، ثم تاه الأمر فى دوامة التفاصيل المملة.

وفيما أقلب فى مكتبتي وجدت مجموعة من كتب كنت قد جمعتها منذ سنوات لدراسة هذا الموضوع، ثم تناسيتها فنسيتها، وعبر هذه الكتب عشت فى بحر من الانبهار. فهذه الحضارة الحجرية أنطقته حياة متقدمة وتقدمية، تقاليد غنية وعاقلة، وإعمال للعقل واحترام للعلم واحترام للمرأة، وحياة ليبرالية فى مجملها. ليبرالية ربما فى كثير من نواحيها أكثر مما نعتقد بل وأكثر مما نعيش نحن.

فى كتاب د. سيد كريم - لغز الحضارة المصرية نجد قائمة بالأسئلة التى يواجهها المتوفى أمام محكمة الآخرة نطالع منها:

* «هل حافظت على حسن سمعتك؟ هل امتدت يدك إلى سرقة ما ليس لك؟ هل تغلب عليك غضبك فصرت أسيرا له؟ هل أهملت محرائك وأرضك وقت الزرع؟ هل رأيت خيالك وقد بدا كبيرا على الجدار فأخذك الغرور وظننت نفسك كبيرا وقويا مثل خيالك؟ هل تعاملت فى الأسواق بالعدل والأمانة؟ هل تجنبنا طريق الصواب عندما وجدته محفوقا بالمخاطر؟ هل صنت لسانك عن شهادة الزور؟ هل أخذك الغرور بذكائك فعميت عن الحكمة؟ هل رويت بحكمته عطش المتعطشين إلى الصدق؟ هل استخدمت قوتك فى سبيل النور وليس الظلام، والوقوف إلى جانب الحق والعدل؟ هل تسببت فى تقييد حرية أحد أو سلبتها منه؟».

هذه المنظومة الأخلاقية والفكرية تضع أمام المصرى القديم نمطا من الحياة العقلية والعلمية ربما يمكن تفهمها بعمق من خلال التعرف على تعلق المصريين فى ذلك الزمان بالعلم والكتابة. فالكتابة عندهم كانت معيارا أساسيا لاحترام الإنسان، وتقدم الحياة الفرعونية نسقا من الحياة يتعين على الإنسان أن يلتزم به ليكتسب الحكمة ويحظى برضاء الآلهة واحترام الناس. وفى كتابه الحكم والأمثال والنصائح عند قدماء المصريين يورد د. محرم كمال منظومة متكاملة لهذه القيم التى عاش المصرى القديم محاولا الالتزام بها: «لا تمنع أناسا من عبور النهر إذا كان فى قاربك مكان. خذ الأجر من الرجل الغنى ورحب بمن لا يملك شيئا». ويضيف نصا من دفاع الميت عن نفسه عند حسابه أمام قضاة الآخرة: «لقد عشت بالعدل ونشرت الإصلاح فى كل اتجاه، حتى حمد الناس سيرتى. فكم أطعمت الجوع، وسقيت العطشى، وكسوت العراة، وأويت الأعراب، وأوقفت سفنى لتتقل المارة، وكنت أبا لأيتام، وعينا للأعمى، وأذنا للأصم، وعصا للشيوخ. إن قلبى نقى ويدائ طاهرتان».

لكن نصا آخر يورد كل ما سبق ثم يضيف إليه فقرة بالغة الروعة: «كنت أتكلم بالخير ولقد جمعت مالى بالطرق المشروعة والعادلة». وفى الكتاب الرائع فجر الضمير - لبريستد نقرأ نقشا على باب مقبرة أمينى: «لم أطردهم فلاحا من أرضه، ولم أمنع راعيا من الرعى، ولا يوجد بئس فى عشيرتى، ولا جائع قط حتى فى زمن المجاعة. لقد أعطيت الأرملة نصيبا مثل الرجل، ولم أرفع الرجل العظيم فوق الرجل الفقير»، وفوق محاجر المرمر فى حنتوب نقرأ عبارات تتحدث عن مسئول يقول عن نفسه «إنه أنقذ الأرملة، وواسى المتألم،

وأطعم الجائع وخاصة الطفل، ووزع الطعام على كل سكان مقاطعته فى زمن الجذب ووزع الطعام بسخاء وبلا تمييز فكان كبار القوم ينالون مثل ما يناله الفقراء».

وكان النظام العام يفرض على المصرى القديم حماية أى شخص يتعرض للأذى، فإن لم يستطع فإن عليه إبلاغ المسؤولين ويتحدث ديودور الصقلى عن هذا القانون قائلاً: «إذا رأى أحد فى أثناء تجواله رجلاً يقتل أو يعانى أذى دون أن ينقذه وكان قادراً على ذلك استحق عقوبة الموت. فإن لم يكن قادراً تحتم عليه أن يبلغ عن اللصوص ويقتفى أثر المجرم. ومن يتهاون فى ذلك يجلد عدداً معيناً من الجلادات ويحرم من الطعام ثلاثة أيام».

إنه نسق متكامل من قواعد اجتماعية وحياة ثقافية راقية ومتحضرة. ويبقى أن أشير إلى فهم غاية فى الرقى للكتابة ومطالعة الكتب. لقد أشرنا من قبل إلى احترام المصرى مهنة الكتابة ونشير إلى المزيد: «الكتابة أجمل من أى مهنة أخرى. إنها ألد من الخبز والجعة والعطور إنها أثمن من أى ميراث وأثمن من أية مقبرة فى الغرب».

ولكن ولنتوقف هنا وباهتمام مثير للدهشة فليس المطلوب أى كتابة ولا أى علم ولا أى معرفة وإنما: «تعلم كيف تحرك القلم بأصابعك، وكيف يحرك عقلك أصابعك فلا يخط قلمك إلا الحكمة والمعرفة وما ينفع الناس».

هذه العبارة الرائعة تضاف إليها عبارة أجمل: «حذار أن تكون أسيراً للكتب وحدها تطلع إلى السماء وإلى الحقول وإلى الناس وتعلم».

وبمثل هذه المعارف يمكننا أن نتخلص من قيد الحضارة الحجرية. فما كان للأحجار أن تنطق بمثل هذه البراعة والخلود، إلا فى ظل قيم وأخلاقيات وثقافة متحررة ومتقدمة..

ولكننا ومع موجات التخلف وعصور الانحطاط تجاهلنا الإبداعات العقلية ونسينا العلم وأخمدنا صوت العقل ورضينا بالخرافة والشعوذة، فضاعت أسس التقدم واندثرت بواعثه ولم تبق سوى منشآت لم يقدر عليها الزمن، وعاندت بإعجازها الهندسى عوامل الفناء، وفرضت وجودها فرضاً على إناس أعتدوا أن أقول أنهم قضوا قروناً وربما لم يزالوا لا يستحقون حيازتها.

تصوروا كيف تبقى المنشآت الحجرية وتضيع الهندسة والمواهب والقدرة والفن والعلم التى تكافتت مع الأخلاقيات والضمير كى تنهض بهذه المنشآت فتبقى وكأنها شوكة تحاول إيقاظ عقولنا... دون جدوى.

ويحاول ديورانت في موسوعته «قصة الحضارة - الشرق الأدنى» أن يلفت نظرنا ليس إلى ما بقى من منشآت الفراعنة وإنما إلى ما ضاع منا من قيمهم التى يتحدث عنها طويلا سواء فى نظام حكومى متسق يكفل الأمن ويواجه الفساد، ويعتمد على العلم والتعليم ويقول «لقد ارتقوا بالكتابة ونهضوا بالآداب والعلوم والطب والهندسة والجغرافيا، وقد أقاموا حضارتهم على دستور واضح للضمير الفردى والضمير العام للمجتمع. واهتموا بالعدالة الاجتماعية، وهم أول من عرف نظاماً يرفض تعدد الزوجات. لقد كتبوا فى الفلسفة والهندسة وبرعوا فى فن العمارة، وتعلموا مبدأ الاتقان فى كل ما يفعلون» ثم يقول «لعله من الخير لنا أن نحاول الارتقاء كى نصل إلى مستواهم».

ويقول سارتون فى كتابه «تاريخ العلم» «لقد بلغ علماء الرياضة والهندسة والطب عندهم درجات مهمة فى السلم الذى مازلنا نحن نحاول الصعود فيه». وتقف عالمة المصريات مرجريت مرى فى كتابها «مصر ومجدها» فى صف الفكرة التى نحاول نحن تأكيدها إذ تقول: «أن جوهر تقدم المصريين هو عناصر متكاملة من الفكر والمثل العليا والتربية الروحية» أما أحمد باشا كمال وهو أول عالم مصرى للمصريات فيقول فى كتابه «بغية الطالبين فى علوم وعوائد وصنائع قدماء المصريين» «أن أجدادكم قد رفعوا العلم أعلى منار وكانوا بين الأمم كعلم فى رأسه نار، حتى انقلبت حكمتهم فى أزمنا الحالية جهلاً».

أما الدكتور محمود سلام زناتى وهو أحد أكثر من كتبوا فى هذا المجال عمقاً فقد ركز فى كتابه الرائع «حقوق الإنسان فى مصر الفرعونية» على أن احترام حرية الأفراد وضمان العدالة الاجتماعية «والانعدام التام للفوارق الاجتماعية أمام القانون واحترام الحقوق الإنسانية والاجتماعية كانت الأساس للتقدم العلمى الذى وضع قواعد النهضة الفرعونية».

وينقل لنا نصيحة الملك «تيتى» لابنه «إن من يحوز ما يكفيه لا تسهل رشوته، أما المحتاج فلا ينطق بالحق» ويمضى الدكتور زناتى لينقل لنا قواعد السلوك التى كان يتلقنها القضاة «أيها القاضى: انك تحاسب الناس فى الدنيا والإله يحاسبك فى الآخرة، فلا تنطق بغير الحق، ولتزن نطقك بعقلك وليس بقلبك. ضع ميزان العدل أمامك والظلم خلف ظهرك. إياك أن تصدر أحكامك وفق رأيك، بل ارجع إلى الشرائع المرسومة التى تأمر بالعدل والإنصاف التى وضعها الإله. الإله يأمر بالعدل ولا يرضى بالظلم، ولتبين

رأيك على الأدلة والبراهين التى يبتهج بها ضميرك . وإذا جلست أمام الميزان فالتزم بالحق المطلق بين الناس جميعاً ، لا فرق بين غنى وفقير أو مالك ومملوك ، ولا تمالئ الأغنياء على حساب الفقراء ، ولا الأقوياء على حساب الضعفاء ، فالناس إذا ما اختصموا سواسية . أيها القاضى اجعل همسات المظلومين تطغى على صراخ الظالمين ، فالحق يغلب القوة والإيمان يحطم الأغلال» . . وأخيراً «أيها القاضى لا تحكم على الناس بأفعالهم حتى تعرف دوافعها» . ويبقى أن قانون «حور محب» قد نص على معاقبة القاضى المرتشى بالإعدام .

وهكذا يلخص الدارسون للعصر الفرعونى «الماعت» التى نسميها وعن حق «مفتاح الحياة» بأنه الضمير الملزم بالحق والعدل والحكمة والمساواة .

لكن أستاذنا د . محمود سلام زناتى يمنحنا المزيد من المعرفة بهذا الالتزام الذى يمتد لاحترام حقوق العمال ، ثم يمتد لحقهم فى الإضراب وفى التعامل مع المضربين حتى هؤلاء الذين يضربون فى المزارع المملوكة لفرعون والمملوكة لمعابد الآلهة ، بصورة حضارية وديمقراطية ويقدم لنا نماذج عديدة ، منها وثيقة وردت فى برديات متحف تورين ، ونقرأ «فى العام ٢٩ الشهر الثانى من الفصل الثانى ، اليوم العاشر اقتحم فريق العمال فى الجبانة الأسوار الخمسة صائحين «لن نعمل ونحن جياع وجلسوا خلف معبد تحوتمس الثالث ، وجاء إليهم الرؤساء قائلين لابد أن تعودوا فمعنا أمر الملك بذلك ، لكنهم لم يتراجعوا ، وفى اليوم الثالث هجموا على معبد رمسيس الثانى ، وهو مكان مقدس ووعدهم كبير الشرطة برفع الأمر إلى عمدة طيبة ، وصاح العمال «لقد جئنا إلى هنا بسبب الجوع ، نحن بدون ثياب وبدون زيت وبدون سمك ، اكتب إلى فرعون سيدنا الطيب وأخبره بذلك ، واكتب إلى الوزير ، افعل ذلك كى نعيش ، وتراجع رئيس الشرطة وأمر بفتح الخزانة الملكية وصرفوا لهم مخصصات الشهر السابق ، لكن العمال صمموا على مواصلة الإضراب مطالبين بمخصصات الشهر الحالى ، وهنا حضر لهم «منفو موسى» رئيس الشرطة وقال لهم : انهبوا إلى منازلكم واجمعوا امتعتكم وخذوا زوجاتكم وأطفالكم وساتقدمكم جميعاً إلى معبد تحوتمس الثالث وفى اليوم الثامن من الإضراب صرفت لهم كل مخصصاتهم» .

ثم يورد لنا واقعة أخرى « فى العام الثالث من حكم رمسيس العاشر توقفت فرق العمال عن العمل وعبروا النهر و احتلوا مقر رئيس الكهنة وقضوا الليل فيه ، وفى الصباح

أصدر كبير الكهنة أوامره « اذهبوا إلى غلال الوزير واعطوا رجال الجبانة مؤونتهم منها »
ويلقى الدكتور زناتى على هذه التصرفات قائلاً «لقد تم التعامل مع العمال المضربين
بصورة مهذبة وحضارية ومنحوا مستحقاتهم واعترف لهم الجميع بحقوقهم ، وبأن هناك
ما يبرر إضرابهم ولو كان الفرعون طاغية لأمر رجاله بهدم القرية على رؤس أصحابها،
وألقوا بهم وراء الشمس».

وما نريد أن نقول هو التأكيد على حالة حضارية تستند إلى معطيات محددة هي :
الحق والعدل ونزاهة القضاء، واحترام حقوق الجميع بما فى ذلك حق العمال فى الإضراب
والتأكيد على العدل الاجتماعى . ويضاف إلى ذلك ويسبقه معطيات ولدت كل ذلك هي :
العقل والعلم والحكمة .

فأين ذهب كل ذلك؟ هذا هو السؤال الذى يتلوه سؤال آخر: ومتى وكيف نستعيد بعضا
من القدرة الفرعونية على العطاء والتقدم والبناء .
ونعود لنؤكد أنه ما كان لكل هذا التراث أن يقوم ولكل هذه المنشآت من أهرامات
ومعابد وتمائيل ومقابر وتراث رائع لم يزل يبهر العالم أن تقام بدون هذه القيم والمعايير
الأخلاقية .

ولعل من حق أستاذنا وأبانا الشيخ رفاعه الطهطاوى أن نقرر إنه كان أول مصرى فى
بدايات النهضة المصرية إهتم بالآثار الفرعونية وعارض محمد على باشا عندما سمح بنقل
إحدى المسلات إلى باريس فكتب مؤكدا «حيث إن مصر أخذت الآن فى أسباب التمدن
والتعلم على منوال أوربا فهى أولى وأحق بما تركه لها أسلافها من أنواع الزينة
والصناعة» (تخليص الابريز فى تلخيص باريز ص ٢٩٩) ويمضى رفاعه قائلاً «إنه لم يكن
بين الأمم مثل قدماء المصريين فى قوتهم وكانت خيولهم تسبق سالفاً خيول سائر الممالك
فى الركض فى ميادين الفخار والعلم».

ومن حق شيخنا رفاعه أن نقر له برؤيته المتعمقة لطبيعة ومنبع الحضارة الفرعونية
فخيول الفراغة سبقت خيول الجميع فى ميادين العلم كما يقول .

ويعود رفاعه للحديث عن الحضارة الفرعونية ومنابعها الحضارية فى كتابه «مناهج
الألباب المصرية فى مباحج الآداب العصرية» فيقول «كانت مصر أيام الفراغة أم أمم
الدنيا وكانت شوكة سلاحها قوية، وهيبتها فى القلوب متمكنة عليه، ومصر أم الحضارات

لم تسبقها أمة فى ميدان المدنية ولا فى حرفة تقنين القوانين وتشريع الأحكام ولم تجحد
نعمة اقتباس علومها أمة عاقلة» (ص ١٩).

ويؤكد رأينا هذا الدكتور جمال الدين الشيال «فراغة هو أول مؤرخ مصرى عرف
تاريخ مصر القديم على حقيقته، وهو أول مؤرخ مصرى آمن بأماجد هذا التاريخ المصرى
الفرعونى القديم» (التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر - ص ٧١).

وإذا كان أبانا رفاعة الطهطاوى قد أبدى سخطه على المصريين الذين وصفوا آثار
الفراغة بأنها «مساخيط» وعلى «عزيز مصر» لأنه لم يدرك قيمة هذا التراث وأخذ يبعثه
كهدايا لمن شاء من أصدقائه الأجانب. فإن جيمس هنرى بريستيد يواصل غضبه لأن
أجبالا متعاقبة من المصريين أمعن فى تدمير هذه الآثار ويروى كيف عثر على «حجر
شديد الأهمية لدى بعض القرويين استخدموه كقاعدة لحجر طاحونة لطحن الغلال وظلوا
لسنوات عديدة يديرونه غير مدركين أنهم يحون نقوشا بالغة الأهمية» (فجر الضمير -
ص ٤٨).

لكن اللافت للنظر أن الصفحة الأولى من الطبعة العربية لكتاب بريستيد قد غمرت
اقتباسات فرعونية تتحدث جميعا عن قيمة العدل وضرورة التمسك به. ونقرأ:

* يعترف بفضل الرجل الذى يتخذ العدالة نبراساً له «الوزير الأكبر بتاح حتب».

* إن فضيلة الرجل المستقيم أحب عند الآله من قربان الرجل الظالم» (من وصية والد
الأمير مرى كارع).

* ن العدالة خالدة الذكرى فهى تنزل مع من يقيمها إلى القبر، ولكن اسمه لا يمحو من
الأرض بل يبقى على مر السنين بسبب العدل (الفلاح الفصيح).

أما الوزير وسركاف فقد كان اسمه الرسمى «مقيم العدالة».

ويقول بريستيد إن العقل كان قيمة أساسية عند الفراغة. فكان «القلب هو العقل،
والعقل قوة منشئة للكلمة التى تعلن الفكرة فتلبسها ثوب الحقيقة» (ص ٥٥). ويحدثنا
بريستيد طويلا عن المنظومة الأخلاقية المتكاملة لدى الفراغة «أنى لا أقول كذبا». «وكن
إنسانا محبوبا من والده وممتدحا من أمه» ويقول إن الفراغة كانوا يدركون تماما «أن
الوازع الأخلاقى فى حياة الإنسان قد بنى عبر المؤثرات التى تفرزها العلاقات الأسرية».
والمصرى القديم أقام فلسفته فى الحياة على تجسيد الأفكار، فهو لم ينظر إلى المبادئ

الأخلاقية فى شكل كلمات مجردة أو قيم كلامية بل فى صور مجسمة «فهو لا يفكر فى السرقة وإنما فى السارق نفسه، ولا يفكر فى الحب وإنما فى المحب ولا يفكر فى الفقر وإنما فى الرجل الفقير» (بريستيد -ص ٢٣١). ولهذا «فإن انبثاق الوازع الاخلاقى من العلاقات الأسرية قد برز فى صورة مجسدة تتلخص فى الاحترام الشديد للأب، والتقدير الكامل للأم، بما تجسد كذلك فى مواقف تجسدت فيها كل معانى الاحترام والمساواة للمرأة». ويكمل د. محمود سلام زناتى هذه الفكرة المبهرة باقتباسات أكثر من رائعة ولعلها قادرة على أن تشعرنا بقدر من الخجل عندما نقارن بين الحقوق الفعلية للمرأة الفرعونية، وما يجرى الآن من مباحكات وتربص بحق المرأة.

فعندما تصور المصرى القديم وجود أرباب تصور معها وعلى الفور وجود ربات وكذلك ملوك وملكات، كهنة وكاهنات. وحتى فى المهن المختلفة فى إحدى مصاطب الأسرة الرابعة «دفنت سيدة هى «بسشت» وكان لقبها رئيسة الطبييات». وهناك «تشات» التى كانت وكيلة أملاك الحاكم» لكن الأهم من ذلك هو كيف يعامل الرجل زوجته. يقول الحكيم أنى «لا تكن فظاً نحو المرأة فى بيتها عندما تعرف أنه حسن الترتيب. لا تقل لها أين ذلك الشئ... لأنها وضعت فى المكان المناسب، والآن وأنت مفعم بالسعادة ضع يدك فى يدها فهناك كثير من الناس لا يعرف كيف يتصرف الرجل مع المرأة» وللمرأة نصيب كبير فى ميراث الرجل وفى وصية «نيكا ورع» (ابن خوفو) أوصى لزوجته بنصيب يفوق نصيب كل ولد من أولاده. أما ماسبيرو فيقول فى كتابه (الحياة فى مصر القديمة) «المرأة المصرية كانت أكثر احتراماً وأكثر استقلالية من أى امرأة أخرى فى العالم» أما الباحث الفرنسى باتوريه فيقول «لم تكن سلطة المرأة فى مصر تستند إلى فكرة الأم، وإنما كانت تستند إلى فكرة المرأة ذاتها، وكانوا يطلقون عليها «بانيت» أى ربة البيت. وهى مساوية للرجل سواء فى الأسرة أو فى المجتمع وتتمتع بأهلية قانونية كاملة بمجرد بلوغها سن الرشد». أما ديودور الصقلى فيقول : «عند المصريين القدامى كان للملكة من القوة والمجد أكثر مما للملك، ويتعهد العريس عند الزواج بأن يستمع إلى رأى زوجته فى جميع الأمور».

كذلك تمسك المصريون القدماء بحرية الاعتقاد الدينى. فعندما توحدت البلاد تحت حكومة واحدة لم يسع أحد لتوحيد المعتقدات بل تركت كل مقاطعة محتفظة بمعتقداتها ومعبوداتها الخاصة، ولم يحدث أى ضغط فى هذا الصدد إلا فى ظل اخناتون، لكن دعوته

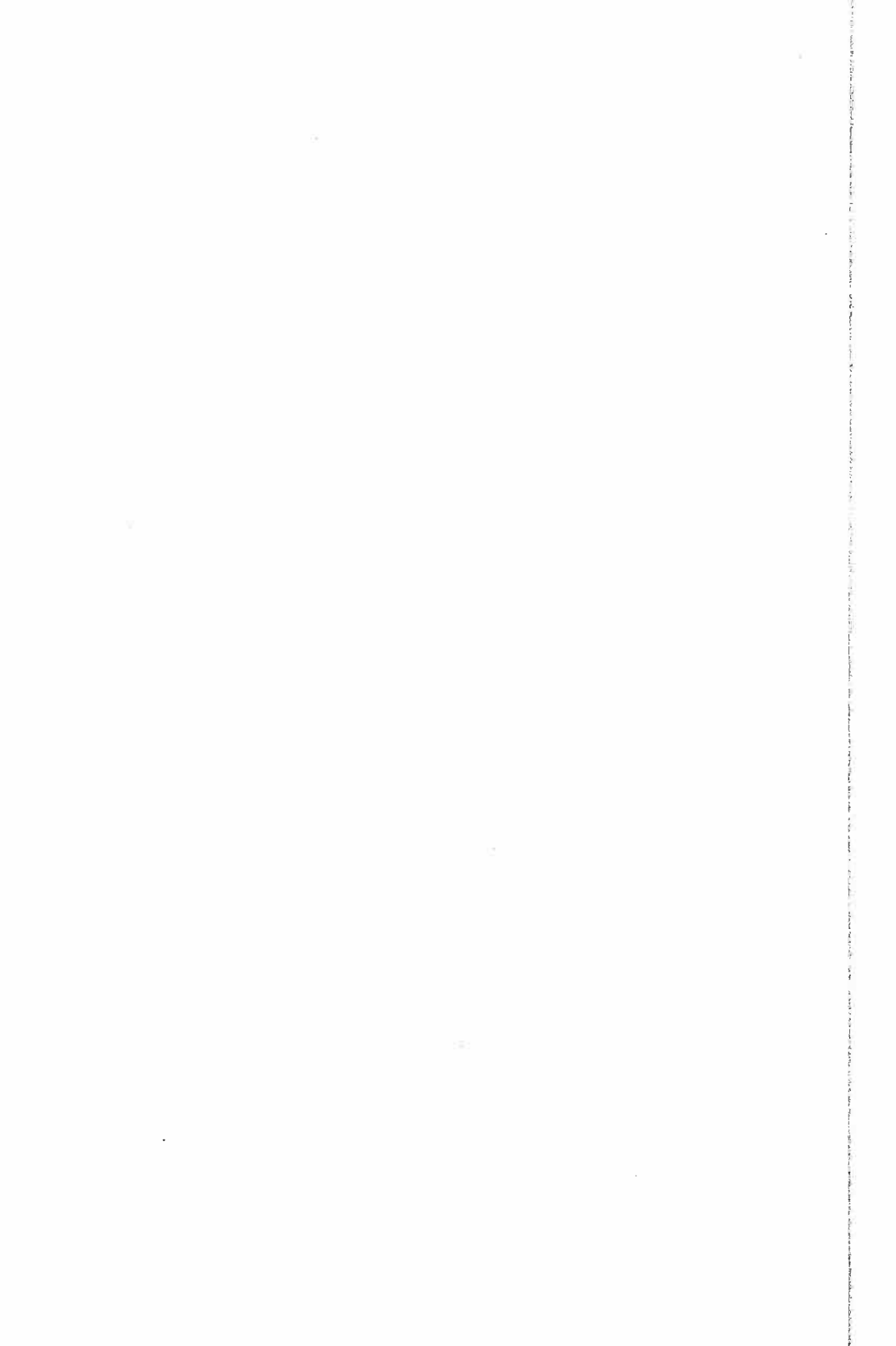
هذه انتهت بنهايته وعاد المصريون كل لمعتقده ومعبوده الخاص به .

ولم يكن الأمر مقصوراً على معتقدات المصريين بل سمح للغرباء بممارسة معتقداتهم وطقوسهم الدينية الخاصة بهم . ويروى هيرودوت أن الملك أمازيس قد سمح لليونانيين بإقامة هياكل ومعابد لآلهتهم، وكان أشهر هذه المعابد يسمى «الهيلينيوم» (هيرودوت يتحدث عن مصر - ص ٣١٠) وعندما بدأت الإمبراطورية الفرعونية فى التوسع واحتلت جيوشها مناطق السودان ومناطق أسيوية حتى الفرات حمل الفراعنة معهم ديانتهم وأقاموا معابدهم «بيد إنه لم يحدث قط أن أكره المصريون سكان البلاد المغلوبة سواء أكانوا من الزوج أو الأسيويين على اعتناق ديانتهم بل على العكس لقد أقروا للمغلوبين بالحق فى اتباع دياناتهم الخاصة، اللهم إلا فى فترة وجيزة جدا هى فترة حكم امنحوتب الرابع، ثم عادت حرية الاعتقاد كما كانت» .

وكان المصرى القديم يعرف مقومات الحضارة ويعرف أن اختفاء هذه المقومات سيؤدى إلى انهيارها . ويعتبرون أن التخلّى عن هذه المقومات سيؤدى إلى غضب «رع» ومن ثم إلى خراب كل شىء، ونقرأ فى «معجم الحضارة المصرية القديمة» هذه التحذيرات القاسية .

- إذا غضب رع على أرض نسى حاكمها العرف .
- إذا غضب رع على أرض عطل القانون فيها .
- إذا غضب رع على أرض عطل العدالة فيها .
- إذا غضب رع على أرض أضاع الثقة فيها .
- إذا غضب رع على أرض جعل أغبياءها فوق علمائها .
- .. لقد حذرونا منذ زمن طويل .

لكننا ولم نزل لم نستمع إلى النصيحة .



والفراعنة غاضبون.. وما زالوا

في كتابة سابقة نقلت صرخات فرعونية تتهمنا بالجهود، صرخات تؤكد أن ما ورثناه ليس مجرد أبنية حجرية ومقابر ومومياوات فقط، هي جميلة نعم، معجزات نعم، عجائب نعم، تجتذب سياحا نعم، لكنها لا تلهمنا ولا تثير في أعماقنا وخزة المقارنة، لماذا هم وليس نحن؟.

والإجابة عن هذا السؤال الصعب هي أن هذه الآثار لم تأت عفوا، وانما هي مجرد ثمرة لبناء حضارى متكامل من استخدام العقل والعلم، بناء حضارى مفعم باحترام الآخر، وتأكيد حرية الاعتقاد، وتقديس حريات الأفراد وحقوق الإنسان والمرأة، وكل ما يؤكد للإنسان إنسانيته، ويبقى أن نسأل أنفسنا كيف؟ ولماذا؟ أقصد كيف نستعيد ما كان فى زمن الفراعنة من حضارة عقلانية وعلمية تعتمد على حرية الفكر والإبداع؟ ونقطة البدء فى الاجابة المعقدة والتي يتعين عليها أن تكون كذلك، هي أن نعرف الأبعاد الحضارية ومحتواها الفكرى ومنطقها وأساليب التعاطى معها فى الزمان الفرعونى، أليس هذا مثيرا للغيظ واليأس معا؟، فنحن بحاجة كى نخطو أولى خطوات تقدمنا أن نعود فنتعلم وربما نقلد ما كان منذ أكثر من أربعة آلاف عام، وكأنا أمام فزورة شعبية أو أحجية منطقية أن نتراجع كى نتقدم، وأنا ممن يرفضون فكرة الاستنساخ السلفى من الماضى أرفضه عندما ينادى به الذين بهرتهم الكتابة عن البعد الاجتماعى والفكرى والعقلى والمجتمعى عند الفراعنة فطالبوا بالمماثلة، وأرفضه أيضا إذ ينادى به المتأسلمون مطالبين بالمماثلة مع ما كان فى الزمن الأول للإسلام شبرا بشبر وذراعا بذراع، بحجة «أن الإسلام يعود غريبا كما بدأ» وهو حديث شريف.

وهذا الحديث الشريف يمكن بل ويجب فهمه على أحد معنيين يعود غريبا أى يعود فيعانى الغرب فى عالم ينكره ويتخوف منه كما كان فى بداية الدعوة، وهذا هو المعنى الصحيح، أما المعنى المتأسلم فهو يزعم أن هذا الحديث يفرض علينا أن نقلد كل ما كان أيام الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا بطبيعة الحال غير ممكن.

مرة أخرى لا أمل فى أن نحاول استنساخ ما كان فى الماضى، وإنما الأمل فى أن ندرك بواث النهوض وأن نمسك بآلياته ثم نبني نهضتنا نحن، التى تليق بزماننا نحن، وطموحنا نحن. ولكننا إذ نتحدث عن التعلم من الماضى واختيار أو بالدقة حسن اختيار المعطيات والآليات وحسن استعادتها، نجد أن ذلك يتطلب أولاً وقبل كل شئ حسن التعرف على ما كان، أى دراسة تاريخنا المصرى ومنذ العصر الفرعونى دراسة علمية وأكاديمية صحيحة، ولقد كنا نشكو فى الماضى شكاوى مريرة من سوء إعداد مناهج تدريس التاريخ، شكونا من تصور أن الحضارة الفرعونية هى مجرد حضارة حجرية، وفيما بعد ذلك شكونا من القفز المتعمد وغير المبرر على مراحل بأكملها بحيث لا يستطيع حتى الباحث المتخصص التعرف على ما كان فى تاريخنا خلال الحقب الرومانية والقبطية، وشكونا من مؤرخى السلطان الذين كتب عليهم أن يكتبوا دراسات وأن يعدوا مناهج تبدو وكأنها أكاديمية وما هى كذلك، لأنها كتبت خصيصاً لارضاء الحاكم فأطنبنا وبالغنا فى دور هذا الحاكم أو ذاك وطمسنا دور آخر أو آخرين لارضاء للهوى، وشكونا من أننا تجاهلنا أبجدية الكتابة التاريخية التى يتعين عليها أن تستند الى التعريف الإغريقى الدقيق والحكيم فى أن واحد والذي يقول إن «التاريخ هو البحث عن الأشياء الجديرة بالمعرفة التى وقعت فى الماضى».

ومن ثم فالجدير بالمعرفة فى العصر الفرعونى مثلاً هو تلك المنظومة من القيم والأعراف والأخلاقيات والقوانين والابداعات العقلية والعلمية التى انتجت ما نزهو به من آثار.. وليس الاكتفاء بدراسة الآثار ذاتها، قلت شكونا وشكونا من أخطاء وتجاوزات فى اعداد الكتب الدراسية والمناهج التعليمية لعلم التاريخ.. ولكن ها نحن نفقد حتى هذه الكتب هى وما بها من أخطاء، فعلم التاريخ يندثر فى مدارسنا وبفعل فاعل، فبرغم الشكوى بعدم احساس الشباب بالانتماء للوطن فإننا نكتشف أن التاريخ كعلم يختفى من مناهجنا التعليمية.

سألت حفيدتى ماذا تدرس من مراحل التاريخ فلم تعرف؟ فثمة علم جديد مخترع وملف عن عمد متعمد اسمه «دراسات» تختلط فيه معلومات ضحلة عن التاريخ بأخرى عن الجغرافيا والحكم المحلى وأشياء أخرى، وهو بكل المعايير منهج مرتبك ولا يقدم للطالب ما يمنحه القدرة على التعرف على مصرية مصر ولا على مصريته هو.

أصرخ فى وجوهكم، البعض يرفض تدريس التاريخ كعلم مستقل له منهجية عقلانية

وأكاديمية يتعرف الطالب من خلالها على ما هو جدير بالمعرفة من تاريخ مصر، ويتعلم كيف يحبه، ولماذا يحبه، يا أيها المصريون إن الوطنية شيء متخيل أو مفترض، ذلك أنه لا يمكن تجسيدها أو الإمساك بها، لكنها شيء غامض يسرى إلى الأعماق قطرة قطرة، إنها شيء كالحب يتسلل إلى أعماق الوجدان فيشكلها ليسمو بها إلى سماء بلا حدود اسمها محبة الوطن.

والوطن ليس مساحة من أرض ولا تراب ولا مبان ولا منشآت، الوطن شيء آخر، أسمى وأرقى، والوطنية وباللأسف تتشكل من معدن قابل للصدأ، ذلك أن الوجدان الوطنى لا يولد تلقائياً مع الإنسان وإنما هو يتولد فى وجدانه تدريجياً مع التلامس والعيش والتعلم، وبدون ذلك فإن الروح الوطنية وروح الانتماء الوطنى والولاء للوطن تخبو بل لعلها لا تتولد أصلاً.

إن الروح الوطنية تصنع صنعا ومصنعها الأساسى هو ممارسات وتعليم ودراسة تاريخ الوطن، ونحن الذين نمتلك أعظم حضارة نهرب ويفعل فاعل من دراسة تاريخ وطننا، بينما الآخرون يبحثون عن عمق تاريخى فلا يجدون.

إن البناء المنظم والمنتظم للروح الوطنية كان يتطلب منا فى الماضى أن نقف كل صباح فى طابور المدرسة الابتدائية لننشد:

أنا مصرى بنانى من بنى

هرم الدهر الذى أعيا الفنا

وقفة الأهرام فيما بيننا

لصروف الدهر وقفتى أنا

نحن نفرض تعتيماً على تاريخنا فنحجبه عن عقول ابنائنا ثم نطلب منهم أن يقولوا أنهم مصريون ونطلب منهم الانتماء لمصر ونطلب أن يضحوا من أجل مصر، وأذكر أن أحد أساتذتنا فى علم التاريخ فزع عندما سمع وزيراً سابقاً للتعليم يطرح فكرة الغاء حصص التاريخ وقال أنت لا تستطيع أن تحب امرأة لا تعرفها ولم تتعرف عليها فكيف نطلب من أبنائنا أن يحبوا مصر ويعملوا لها بينما هم لا يعرفون عنها إلا حاضرها وهو حاضر صعب ومرهق وظالم؟.

قانون الطفل

بين الدعاوى الظلامية والأقوال المرسلّة

ولعلّى أجد من الضروري أن أعترف بحماس وربما بكفاءة هؤلاء الظلاميين ، فهم نشطون متحمسون ولا يتركون لأحد أى فرصة لقول أو فعل باتجاه التقدم والتجاوب مع متطلبات العصر إلا وفتحوا حناجرهم على أعلى ما تمتلك من صوت ، متخذين مما هو متاح لهم من وسائل إعلامية ، وفضائيات لم أزل أتمنى أن أعرف من يمولها ومن يسمح للمتأسلمين الذين ينصبون أنفسهم دعاة وقضاة وأصحاب فتوى بأن يغتربوا من عطايها وهى كثيرة وفيرة، يفتحون حناجرهم وجيوبهم معاً زاعمين أن ذلك كله إنما يأتى فى سبيل الله ، وما هو كذلك .

وهكذا، وما أن بدأ الحديث عن " قانون الطفل " حتى تسارعت الفضائيات " إياها " تستدعى المدعين وأصحاب الفتاوى التى أستاذن بأن أسميها " فتاوى بير السلم " بمعنى أنها فتاوى مغشوشة وغير ذات علاقة بصحيح الدين .

وأول ما نلاحظه على هذا الضجيح المصطنع هو الإصرار المتأسلم على رفض أى فهم تجديدى أو عقلانى لصحيح الدين وينسى هؤلاء الحديث الشريف " أن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها " (رواه أبو هريرة) ويشرح الإمام السيوطى فضل هذا الحديث شرحاً مستفيضاً فى كتاب كامل أسماه " التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة " وقال فيه " وقد يأتى من يجدد هذا الدين بشكل متلاحق ، وقد يأتى أكثر من مجدد فى زمان واحد " . ويشير الشيخ أمين الخولى فى كتابه " المجددون فى الإسلام " إلى ذات الموضوع قائلاً أنه بعد هذا الحديث " لم يبق بعد ذلك مقال لقائل ولا اعتراض لمعترض ، ولم تعد فكرة التجديد بدعاً من الأمر يختلف الناس حوله ولا يضيع الوقت فى تلك المهاترات التى تكثر وتسخر حول كل محاولة جادة لدفع الحياة الدينية والاجتماعية إلى ما لا بد لها منه من سير وتقدم وتطوير ووفاء بما يستجد دائماً من حاجات الأفراد والجماعات " (ص ١٠) .

وهكذا فالتجديد فرض حتمى وهو لا يتم عبر النقل من الفقه القديم وإنما مع مراعاة تطور المجتمعات زمانا ومكانا فنجد الإمام ابن القيم فى كتابه " أعلام الموقعين " يؤكد " من أفتى الناس بمجرد النقل من الكتب ، على اختلاف أعرافهم وعوائدهم وأزمنتهم وأحوالهم فقد ضل وأضل وكانت جنايته على الدين " (جزء ٣ - ص ٧٨) . أما الإمام القرافى فيقول فى كتابه "الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام" " ينبغى للمفتى إذا ورد له مستفت ألا يفتيه بما اعتاد أن يفتى به حتى يسأله عن بلده وهل حدث لهم عرف فى ذلك البلد أم لا " (ص ٣٢٣) . وبرغم ذلك كله فما أن يحاول هذا الوطن أن يتخذ خطوة إلى الامام حتى ينهض هؤلاء بالقول بحرمة هذه الخطوة وكأنهم وحدهم المكلفون بفهم الدين ، أو الممثلون الرسميون للدفاع عنه ، وباليتهم يضعون فتاواهم أو أفكارهم فى سلة الوطن والناس ولتحقيق خيره وخير المواطنين ، وباليتهم يمعنون النظر فى القول الفقهي المعتمد "حيث تتحقق مصلحة الناس فثمة شرع الله". ويقرر الامام نجم الدين الطوفى هذا المنهج الفقهي قائلاً «والمصلحة المقصودة ليست مصلحة فرد أو جماعة ولا تعبيراً عن الهوى بل مصلحة المجموع» ويؤكد " أن المصلحة هي مصدر للتشريع " - (دائرة المعارف الاسلامية- الشارقة- الجزء ٣٠ - ص ٩٣٦٤) .

والمثير للدهشة أن هذه القوى الظلامية تشن هجومها على قانون "الطفل" الذى تقر الأديان جميعاً بضرورة رعايته وتعطى لهذه الرعاية أهمية تتمثل فى آيات قرآنية وأحاديث شريفة وتعاليم متعددة تتفق جميعاً على حماية الطفل ورعايته .

ويتطلب الأمر أن يحتذى أصحاب هذا القانون بالمجلس الأعلى للبحوث الإسلامية وبالأزهر الشريف لتأكيد صحة ما تضمنه القانون من توجهات ونصوص ، وتأكيد تطابقها مع الشرع ومع أقوال الفقهاء .

لكن هذا اللجوء يستوجب وقفة لا تتعلق بمدى ضرورة الالتزام بهذا الرأى أو ناك فقط، وإنما أيضا بمدى علاقة ذلك بالنصوص الدستورية الواضحة عن الفصل بين السلطات ، وهو الفصل الذى يمثل اللجنة الأساسية فى الحكم المدنى القائم على القانون الوضعى. فالمجلس الأعلى والأزهر الشريف مع كل الاحترام لهما ولآرائهما هما معاً جزء من السلطة التنفيذية ، التى تصدر قرارات التعيين لكل منهما وتخصص لهما المخصصات المالية منحةً ومنعاً . ومن ثم فإن العودة لاستشاراتها تكون وفقط فى حدود الاستشارة وليس الالتزام

الذى إن وقع يضع السلطة التشريعية فى حرج شديد.

هذا فضلا عن لا أحد يمكنه أن يقرر أن رأيه وحده هو الرأى الصحيح ألم يقل على) كرم الله وجهه) "القرآن لا ينطق وهو مكتوب وإنما ينطق به البشر وهو حمّال أوجه " . وكذلك نرى أن عليا رفض أن يتقبل مبايعته خليفة للمسلمين إذا ما إشتطت أن تكون "على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين " أى سيرة أبي بكر وعمر بن الخطاب وقال لمن عرض عليه هذه البيعة المشروطة "كتاب الله وسنة رسوله نعم أما سيرة الشيخين فلهما رأى ولى رأى" . والإمام الشافعى يجىء بعده ليقول " رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب" .

أما الإمام أبو حنيفة فيقول " رأينا هذا هو أفضل ما قدرنا عليه . فمن جاعنا بأفضل منه قبلناه" وقال أيضا "العلم عندنا هو الرخصة عن سعة أما المنع فكل واحد يحسنه " ومالك وقف أمام قبر الرسول صلى الله عليه وسلم قائلاً: " كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد ما عدا صاحب هذا القبر".

أما الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فيقول " ليس لمسلم مهما علا كعبه فى الإسلام على آخر مهما انحطت منزلته فيه سوى حق النصيحة والارشاد . فليس فى الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية أو المؤسسة الدينية بوجه من الوجوه فالاسلام لا يجعل للقاضى أو المفتى (ونلاحظ أنه كان آنذاك مفتياً للديار المصرية) أو لشيخ الإسلام أى سلطة على العقائد وتقرير الاحكام ، ولا يسمح لواحد منهم أن يدعى حق السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه أو ينازعه فى طريقة نظره" (الأعمال الكاملة-الجزء الثانى-ص ١٢٥) . مرة أخرى كل الاحترام للمشورة التى يقدمها الأزهر الشريف والمجلس الأعلى لكنها تبقى مشورة نهتدى بها ولا نلتزم بالاقتداء بها.

ونعود للظلاميين الذين ينقضون على كل جديد وكل دعوة للتجديد حتى لو كانت فى مصلحة الطفل الذى رعاه الله وحماه وفرض علينا رعايته وحمايته . ولعل أمثال هؤلاء هم الذين دفعوا أحمد شوقي إلى القول:

إذا زرت يا مولاي قبر محمد

وقبلت مثوى الأعظم العطرات

فقل لرسول الله يا خير مرسل

أبتك ما تدرى من الحسرات

شعوبك فى شرق البلاد وغربها

كأصحاب كهف فى عميق سبات

..ولأن نصوص قانون الطفل هى بالأساس دعوة للتقدم واحترام حقوق الإنسان، وإعمال العقل والمصلحة، كان الهجوم الظلامى عليها شديداً، والاتهامات يجرى تقاذفها دون ترو بل ودون نظر عقلى.

لكننا مع ذلك وإذ نؤيد ما ورد فى هذا القانون من نصوص إيجابية، نحتاج الى وقفات من تأمل وتدبر، وابتداء هل من حقنا أن نسأل عن السبب الحقيقى لموقف القوى الظلامية من هذا القانون؟ فلست أعتقد أن السبب هو موضوع الختان أو حق ولى الأمر فى ضرب الطفل، فهذه تعلات تخفى خلفها الأسباب الحقيقية التى أعتقد أنها تكمن فى نصوص أتت فى القانون ولم تعجبهم، نصوص مثل:

م ٣ فقرة ب: يقوم القانون على كفالة الحقوق التالية: الحماية من أى نوع من أنواع التمييز بين الأطفال بسبب المولد أو الوالدين، أو الجنس أو الدين أو العنصر، وتأمين المساواة الفعلية بينهم فى الانتفاع بكل الحقوق.

تقف هذه العبارة فى الطوق الظلامية، فهم رفضوا حقوق المواطنة المتكافئة ورفضوا المساواة بين المسلم والمسيحى وبين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات، فإذا رفضوها عند التصويت على التعديلات الدستورية بالنسبة للكبار فكيف يقبلونها بالنسبة للأطفال؟

م ٥٣ : يهدف تعليم الطفل بمختلف مراحل التعليم إلى تحقيق الغايات التالية:

٢: تنمية احترام الحقوق والحريات العامة للإنسان.

٣: تنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته ولقيم الدينية والوطنية.

٤: تنشئة الطفل على الانتماء لوطنه والوفاء له، وعلى الإخاء والتسامح بين البشر،

وعلى احترام الآخر.

٥: ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس أو لعرق.

ونتوقف لنراجع المواقف الظلامية من احترام الحقوق والحريات العامة للإنسان، وهم الذين يرفضون أصلاً حق الاختلاف وحق النظر العقلى فى القضايا المختلفة، متوهمين أنهم وحدهم حراس الحقيقة القائمة على فهمهم الخاطى للدين، كذلك الحال بالنسبة

عبارات الإخاء والتسامح بين البشر واحترام الآخر، وأيضا النص على ترسيخ قيم المساواة وعدم التمييز بسبب الدين والجنس، أليست أفكارهم وتصرفاتهم تبنى على أساس التمييز بين الجنس (رجل أو امرأة) وبين الدين (مسلم أو مسيحي)؟ أما الحديث عن القيم الوطنية، وتنشئة الطفل على الانتماء لوطنه فيمكن مقارنتها بتصرفات يومية تحدث في بعض المدارس الحكومية والخاصة، حيث يكون للظلاميين نفوذ أو وجود، فالنشيد الوطني يجري تجاهله، وأحيانا يأتي مكانه نشيد من صنعهم هم، وتحية العلم حرام، وبالمناسبة أسأل وزير التعليم عن مدى اهتمامه بهذه التصرفات التي تجرى علنا، وفي أكثر من مكان وتحت سمع وبصر الجميع؟

هذا - في اعتقادي - هو السبب الحقيقي لامتعاض السادة الظلاميين من هذا القانون، ذلك أن تطبيق هذه النصوص يغلق أمامهم أبواب بث سموم الظلام والتخلف ورفض الوطن والوطنية ويفتح الباب لتعليم ليبرالي متقدم قائم على إعمال العقل وليس النقل، وعلى احترام المساواة والمواطنة والوطن، وهذا ما لا يرضون عنه، بل ويعتبرونه خطرا داهما على مشروعههم لإغلاق العقل المصري والارتداد به للوراء.

لكن النظر المتمعن لبعض ما ورد في هذا القانون من نصوص تكفل حقوقا مهمة للطفل يجعلنا نسأل ذات السؤال الذي يتبادر عندما نجد الأحلام وهي تصاغ كتابة وينص عليها في قانون، والسؤال هو: «هل هذا حلم أم علم»، والمعتقد أن يسعى المجتمع الى تطوير آلياته وأدواته وأفكاره ثم يصوغها في قوانين ملزمة، أما ان نصوغ الأحلام في نصوص قانونية ونكتفى بمجرد النص عليها دون سعى لتحقيقها فهذا أمر آخر.

فالدعوة الى ذلك النوع من تعليم الطفل الواردة في م ٥٣ (السابق الإشارة إليها) تطلب تغييرا شاملا ليس فقط في مناهج التعليم وإنما تطلب تغييرا كاملا في عقلية القائمين على العملية التعليمية وإعادة تدريب المدرسين على اتقان هذا النوع من التربية والتعليم بل وتتطلب إعادة الاعتبار لتدريس تاريخ الوطن.

ونقرأ

م ٥٤: التعليم حق لجميع الأطفال في مدارس الدولة بالمجان.

أما المادة ٩٦ فتعتبر أن الطفل يتعرض للخطر بما يستوجب معاقبة المتسبب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز السنة، إذا حرم الطفل من التعليم الأساسي أو

تعرض مستقبله التعليمى للخطر ولعلها مصادفة غير سعيدة أن يناقش هذا القانون فى ظل شكوى أدلى بها وزير التعليم أمام لجنة برلمانية من أن وزارة المالية لا تدبر له الموارد المطلوبة لبناء مدارس جديدة، والسؤال هنا هل الأمر جد فعلا؟، وهل يمكن أن يقدم للمحاكمة المسئول الذى لم يدبر ميزانية كافية لتعليم كل طفل كى يكفل عدم تعريض مستقبله التعليمى للخطر؟ وهل سيحبس فعلا؟

أما م ٧ مكرر فتتنص لكل طفل الحق فى الحصول على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وعلاج الأمراض، وتتخذ الدولة كل التدابير لضمان تمتع جميع الأطفال بأعلى مستوى ممكن للصحة وتنص.. كما تكفل الدولة للطفل فى جميع المجالات حقه فى بيئة صالحة وصحية ونظيفة، وطبعاً لابد من كفالة ذلك لأسر الأطفال بما يعنى حق المسكن الملائم والنظيف.

أما المادة ٣٢ بند ٥ فتتنص على ضرورة تلبية حاجة الأطفال للترويح ومزاولة الألعاب والأنشطة الترفيهية والفنية.

والمادة ٣١ فقرة ثانية تعطى لكل طفل الحق فى التمتع بخدمات دور الحضانة وتتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة لكفالة هذا الحق.

كل هذه النصوص جميلة ورائعة.. وهى جزء من الحلم المصرى، ولكن وإذ نلاحظ أن القانون يختتم بالعبرة التقليدية ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يعمل به أى يحتاج الى أموال تكفى مقعداً لكل طفل فى مدرسة ملائمة ومسكن صحى ونظيف لكل أسرة ومكان فى دار الحضانة ومناهج تعليمية جديدة..و..الخ، لكن الموازنة العامة ليس فيها مليم واحد لتحقيق أى شيء من ذلك، فكيف؟ ولا يبقى أمامنا إلا أن نتمسك بالحلم وأن نعمل على تحويله الى حقيقة وأن نعمل القانون حقاً وأن نصمم على تطبيقه وأن نحاسب من لا يطبقه لنؤكد أن الحلم لا يصبح حقيقة بنص قانونى وإنما بفعل شعبى - وهذا هو المفترض، فلنبداً فوراً.

حتى أنتم يا قضاة مصر!

ونحن من الذين نعتبر القضاء المرفأ الأخير، والحصن المنيع، ونحن الأشد حاجة إلي الاستناد لقضاء شامخ ومستدير، ونحن الذين ساندنا وقفة القضاة من أجل قضاء مستقل ومتحرر من أي ضغوط من السلطة التنفيذية أو الإدارية. ونحن الذين سكنتنا حتي علي ما اعتقدنا أنه تصرفات غير متوقعة مثل خروج القضاة إلي الشارع، وإفساحهم المجال لقوي أرادت أن تستثمر وقفتهن لأهداف تخصصها وهي بالضرورة لا تخصصنا، ولا تخص الوطن، ولا تخص الديمقراطية. ومثل تقاذف القضاة مع بعضهم بعضا بالاتهامات.

سكنتنا عن ذلك وواصلنا دعمكم لأنكم الملاذ الأخير وذلك رغم اشفاقنا من أن يمس ذلك هيبة القضاء الذي اعتدنا علي ألا تمس ولو بأقل قدر.

ولكن.. أتت في جمعيتكم العمومية الأخيرة صيحات أدهشتنا وحثمت أن نخاطبكم بقدر من الصراحة محتمين بما نعتقد أنه الود الصافي والمتبادل، والثقة المتبادلة أيضا في أننا لا نستهدف إلا مافيه الخير لمصر وشعبها وإلا مايعطي للقضاة حقهم ويحفظ لهم قدرهم. أما الصيحات التي أدهشتنا فهي تلك التي ترددت في الجمعية العمومية الأخيرة لنادي القضاة ثم في تصريحات منسوبة لمسؤولين في نادي القضاة رافضة ومن حيث المبدأ تعيين المرأة في منصب القضاء.

فكيف ؟ ولماذا ؟ وبأي حق ؟

وقبل أن ندخل في حجج دستورية وقانونية وعقلانية وحتى تراثية أستأذن في أن أسأل:

- هل من حق ناد أو هيئة ما أن تتخذ قرارا بحرمان نصف المجتمع أو حتي ما هو أقل من نصف المجتمع من المشاركة فيما يقوم به من عمل، أم أن ذلك أمر ينظمه القانون؟

- وماذا لو اجتمعت نقابة مهنية ما أو ناد ما واتخذ قرارا تحت ضغط قوي سياسية ما

وقرر قرارا مماثلا ؟ فإلي أين ستسير مصر؟

- وبعد قرار كهذا هل تجرؤ امرأة علي اللجوء لمنصة القضاء طالبة القضاء بحقها في

شغل وظيفة القاضية أو حتي أي وظيفة أخرى، أم أن هذا القرار سيعني بالضرورة سبق الفصل في هذه الدعوي؟!.

وأيضا - وأرجو ألا أغضبكم - هل لهذا الموقف علاقة ببروز ماخيفنا في صفوفكم من توجهات وسمات وثياب وتصريحات وحتى أحكام توحى بتوجه ما، وهو مايتعين علي القضاة أن يرفضوا أن تنقسم صفوفهم إلي سمات وملابس وإشارات وتوجهات تتخذ في نهاية الأمر منحي سياسيا، وهو مابرز في أحيان ما خلال رقابة القضاء علي العملية الانتخابية. وهل يأمن انسان مثلي أو مثل الكثيرين غيري أن يقف أمام منصة قاض تبدو عليه ملامح وسمات وتصرفات وملابس تعطي إشارات بتوجهات نقف ضدها وتقف ضدنا؟ وبعد هذه الأسئلة التي قد يبدو بعضها أو حتي كلها ساذجة، أرجو أن تأذنو لي بأن أكون كمن يبيع الماء في حارة السقاين فأشير إلى مواد من الدستور:

٨م: تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

١١م: تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساراتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

٤٠م: المواطنون لدي القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
ولا يحتاج الأمر إلي أي تعليق. أو أي شرح فأنتم ياسادتي أقدر وأدري بالمعني الكامن في النص وهو نص أمر وحاكم ولا مجال للتنصل من إعماله.

ولعلكم الأكثر معرفة ودراية بأحكام المحكمة الدستورية العليا والتي أكدت أهمية المساواة بين أصحاب المراكز القانونية المتساوية، واستأذن في إيراد نص من أحد أحكام المحكمة يقول: إن صور التمييز المجافية للدستور قوامها كل تفرقة أو تفضيل أو استبعاد ينال بصورة تحكيمية من الحقوق أو الحريات التي كفلها الدستور أو القانون، وذلك سواء بإنكار أصول وجودها أو تعطيل أو إنقاص أثارها بما يحول دون مباشرتها علي قدم من المساواة الكاملة بين المؤهلين للانتفاع بها، وبوجه خاص علي صعيد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (القضية رقم ٣٠ لسنة ١٥ قضائية دستورية بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٤) والأحكام كثيرة في هذا الصدد.

فإذا أتينا إلى الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر ثم صدقت عليها فأصبحت بذلك جزءاً لا يتجزأ من الكيان القانوني المصري، نجد الاتفاقية الدولية التي تحظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) وقد وقعت عليها مصر منذ عام ١٩٨٠ فإننا نجد نصاً فيها يوجب على الدولة الموقعة أن تتخذ في جميع الميادين ولاسيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كل التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك كي يضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع على أساس المساواة مع الرجل.

والاتفاقيات المماثلة كثيرة والنصوص أكثر.. وأنتم الأدرى بذلك.

ولعل - أقول لعل - أن ثمة خبيئاً يختبئ خلف هذا الموقف، خبيء يقول أو بالدقة يزعم أن ثمة مانعاً دينياً يمنع جلوس المرأة مجلس القضاء. فهل هذا صحيح؟

لست أعتقد. فالسيدة عائشة - رضي الله عنها - جلست مجلس القضاء، وفاطمة الزهراء كانت تحاضر في ملأ من الرجال والنساء في أمور الدنيا والدين، وزينب بنت المؤيد (القرن السادس الهجري) كانت من أشهر فقهاء عصرها، وكانت تدرس الشريعة في أشهر مساجد عصرها.. وجلست هي أيضاً مجلس القضاء، والإمام أبو حنيفة النعمان الذي يتبعه معظم أهل السنة أفتى جازماً بحق المرأة في الجلوس مجلس القضاء. ولعلكم تعرفون أن القانون المصري يعتد فيما يتعلق بالأحوال الشخصية بأرجح الأقوال في مذهب الإمام أبي حنيفة.

فلماذا ياسادتنا ؟ وبأي حق تضعون بينكم وبين حقوق المرأة في تولي القضاء حاجزاً مؤلماً وغير مقنع، وهو أيضاً ذو أثر سلبي على مسيرة الوطن؟

ويبقى أخيراً أمران:

أولهما من منا نحن الذين درسنا القانون لم يجلس مجلس التلميذ المنصت لسيدة تولت موقع الأستاذية في القانون. هن كثرات وتعلمنا علي أيديهن، فكيف لمن تتلمذ أن ينفي عن من تعلم علي يديه حق استخدام المعرفة التي استقاهها منه كما يستخدمها هو؟ وذلك ليس بسبب سوي التفريق الذي لا يقوم علي أساس من دين أو دستور أو قانون..

أما الثاني فهو - وأستأذنكم في ذلك - أن مصر والمصريين يتطلعون إلي دور للقضاة يحمي الديمقراطية، والحقوق المتكافئة، والمساواة.. يتطلعون إلي أن يكون القضاة رافعة

للمزيد من الحرية والتحرر واحترام حقوق الإنسان..
ياقضاة مصر نحتاج إليكم في معركة التقدم فكونوا معنا ولا تخزلونا
وعلي أي حال فإن لكم كل الاحترام.

نعم.. المرأة قاضية

وأعود للكتابة حول هذا الأمر.. أعود برغم أن الأمر قد أصبح مقررا .
أعود معربا عن خشيتي من أن يتعرض هذا القرار لاعتراض بعض من السادة القضاة
المتترسين في ناديم، وهو اعتراض أعتقد أنه نابع من فهم ما للشريعة، أو تطبيق ما
لرؤية مجتمعية أو حتي انحياز ما لموقف قد يكون سياسيا.

أعود لأعرب عن خشيتي من أن يرشح بعض من هذا الرأي إلي ساحة الجمهور،
فيعتبر أن جلوس المرأة للقضاء أمرا غير مرغوب فيه دينيا أو مجتمعا. وخشيتي من أن
يحتدم نقاش بين وزير في حكومة نعارضها وبين ناد للقضاة - أو من يقولون إنهم يمثلونه -
نحن نؤيده في دفاعه عن استقلال القضاء، فإن احتدام النقاش حول هذا الموضوع،
فإننا سنجد أنفسنا مؤيدين لموقف صحيح ومستنير وتقدمي، اتخذته الوزير الذي نعارض
سياسة حكومته، معارضين وبشدة لرأي من قضاة نعتز بهم ونحترمهم، لكنهم يقولون
برأي اعتذر إن أصفه بأنه غير مستنير وغير متطابق مع آراء عديد من الفقهاء.

ولهذا فإنني أتى بهذه الكتابة لأحاول أن أقدم فهما لعله يريح الرأي العام إن كان
مترددا أو حتي رافضا، ويريح النقاش، محاولا أن أنزع منه فتيل الحلال والحرام،
ليبقى الأمر كما يجب أن يكون محصورا في إطار ما هو صحيح أو خاطئ، أو ما هو
ممكن أو غير ممكن، مقبول أو غير مقبول، فساعتها سيكون بالإمكان الالتقاء عند فهم
مشترك لا يعرقل النهوض بالمرأة ومنحها ما تستحق، كل ما تستحق.

ولنبداً بالنقطة الأكثر التهابا أو التي يتصورها البعض كذلك. وهي.. موقف الفقه
الإسلامي من هذه المسألة.

ولأن نصا واضحا ومحددا لم يرد لا في القرآن ولا في الحديث الشريف، فقد أجهد
المجتهدون من الفقهاء أنفسهم في إرساء موقف محدد من مسألة تولي المرأة منصب
القضاء.

* ونبدأ بالحجة الأساسية وهي أن الأصل في الأشياء الإباحة، فما هو مباح من

تصرفات ومواقف يظل مباحا إلي أن يأتي ما يقيدده. ولم يأت في الشرع الحنيف ما يقيد هذا الحق للمرأة.

ولهذا نرجع للفقه وهو علي ثلاثة مواقف: موقف يمنع المرأة مطلقا من تولي، وله في ذلك حججه، ورأي ثان يقول بجواز تولي المرأة للقضاء فيما عدا الحدود والقصاص، ورأي ثالث نادي به أحد فقهاء المذهب الحنفي وهو محمد بن حسن الشيباني ويرى حق المرأة في تولي كل أشكال وكل أفرع القضاء، بما فيها الحدود والقصاص (بدائع الصنائع - ج ٩، ص ٤٠٧٩)، وأيده في ذلك عديد من كبار الفقهاء الذين يعدون مرجعا فقهيا معتمدا مثل: الإمام الحسن البصري، وابن حزم، وابن جرير الطبري، وابن القاسم.

وهكذا وقع الخلاف بين الفقهاء فوَقعت الرخصة، فالإجماع بين أهل الفقه يرى أن اختلاف الفقهاء يمنح المسلم رخصة الاختيار بين آرائهم، فلماذا تأتي الرخصة عند البعض عبر الفلتر الذكوري الذي ينكر علي المرأة حقوقها، ويحرمها من حق أساسي من حقوقها، ولعل - أقول لعل - هذا الفلتر الذكوري يأتي أيضا مغلفا في بعض الأحيان برداء سياسي نعرفه جميعا ونعرف مصدره الحقيقي.

فإذا بحثنا عن حجج أخرى في المأثور التراثي نجد عشرات من الأدلة. فإذا كان القتال دفاعا عن دعوة رسول الله، وعن الرسول شخصا من أشرف الأعمال، فإن الرسول - صلي الله عليه وسلم - قد أذن للنساء بالقتال معه، فأم عمارة (نسيبة بنت كعب الأنصارية) قاتلت يوم أحد وأبليت بلاء حسنا وجرحت إثني عشر جرحا ما بين طعنة رمح أو ضربة سيف. إلي درجة أن عمر بن الخطاب عندما ولي الخلافة جاءته أكسية وملابس من أفضل ما كان متاحا آنئذ فاقترح عليه بعض الحاضرين أن يرسل إحداها إلي زوجة ابنه عبدالله فرفض قائلا: بل أبعث بها إلي من هي أحق به منها وهي أم عمارة، فلقد سمعت رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يقول عن يوم أحد: ما التفت يومها يمينا ولا يسارا إلا وأنا أراها تقاتل دوني (طبقات ابن سعد - ج ٨ - ص ٤١٥) ولم تكن أم عمارة استثناء، فغيرها كثيرات، وقد أحصى التراثيون خمس عشرة امرأة قاتلن مع الرسول* في غزوة خيبر (المرجع السابق - ج ٨ - ص ٩٥).

ومهما أفضنا، فإننا سنجد عشرات وربما مئات من الأدلة علي مشاركة المرأة في كل

ما هو مهم للمسلمين، قتال - إفتاء - شوري - حسبة.. إلخ.

* فإذا أتينا إلى التشريع المدني، وجدنا حججا وأدلة، بل نصوصا واجبة التطبيق بغير حصر. فهناك في الدستور المواد ١١ و١٤ و٤٠، وهناك قانون السلطة القضائية (٤٦ لسنة ١٩٧٧) الذي تحدد المادة (٣٨) منه شروط التعيين في مناصب، ولم يرد فيها ما يمنع المرأة من تولي القضاء، ولا ما يجعل ذلك مختصا بالذكور وحدهم. وكذلك الحال بالنسبة للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٧ الخاص بمجلس الدولة. والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالنيابة الإدارية.

كذلك فإن القانونين الأولين قد أباحا تعيين المحامين المشتغلين أمام المحاكم في سلك القضاء، بشروط محددة لم يرد فيها نص علي اشتراط الذكورة. علما بأن قانون المحاماة قد أباح للرجال والنساء علي قدم المساواة الاشتغال بالمهنة.

هذا مع العلم بأن عديدا من البلاد العربية والإسلامية لم تجد غضاضة في تولي المرأة أمر القضاء، ولم يقم هناك شاهد أو ادعاء شرعي علي منعها من ذلك. ففي إيران وباكستان وبنجلاديش وإندونيسيا، حيث يقيم الغالبية الغالبة من المسلمين في العالم تعمل المرأة قاضية دون اعتراض من أحد، وكذلك في المغرب منذ ١٩٦١ والجزائر منذ ١٩٦٣ والسودان منذ ١٩٦٥ ولبنان منذ ١٩٦٧ وتونس منذ ١٩٦٨ واليمن منذ ١٩٩١ والأردن منذ ١٩٩٦.. فما بالنا نحن؟ وهل الشرع عندنا مختلف عن الشرع عندهم؟ أم إن هناك اجتهدا فقهيا منفثا وعندنا ما يمنعنا من الرأي المنفتح؟ حتي إذا ما كانوا هناك قد أخذوا بإعمال العقل وليس النقل وتمسكنا نحن بالنقل، فلماذا لا ننقل نحن عن الغالبية الغالبة من المسلمين، أم سيسير جميعهم إلي الأمام، بينما نظل نحن أسري للجمود؟

* وهناك المعاهدات والاتفاقات التي التزمت بها مصر، وصدقت عليها فأصبحت ملزمة وواجبة التطبيق.. فميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) تنص جميعا علي مساواة كاملة للمرأة مع الرجل في كل الحقوق، بما فيها حق تولي الوظائف العامة.

وهناك كذلك اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٢) التي تنص علي أن «لنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الأعمال المقررة بمقتضي التشريع بشروط تسوي بينهن وبين الرجال دون تمييز (مادة ٣).

وهناك كذلك الاتفاقية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٨-١٢-١٩٧٩) بعنوان من أجل القضاء، علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وهكذا نقف أمام حالة محيرة فعلا. فالفقه يمنحنا الرخصة. والدستور يفرض علينا، وقوانين السلطات القضائية لا تمنع، والاتفاقات الدولية تلزمنا، والغالبية العظمي من مسلمي العالم يفعلونها، فماذا جري لنا نحن حتي نتمسك بما يجعلنا نخالف كل ذلك من أجل الانصياع لفكرة ذكورية تتسم بالنظر للمرأة نظرة دونية، بينما تأتينا مرتدية مسوحا تقول إنها دينية، وما هي كذلك. وربما - أقول ربما - كان البعض من القائلين بها يقول بها التزاما بموقف سياسي ما كان لنا أن نلتزم نحن جميعا به، فهو في نهاية الأمر موقف سياسي تختبئ خلفه مصالح سياسية، هي ليست مصالحنا بالتأكيد، ولا مصالح الوطن باليقين.

ثم نأتي إلي حجج أخرى تتمسح بالعرف والأوضاع الاجتماعية والأخلاقية. البعض يقول إن المرأة رقيقة الإحساس، انفعالية الطبع. ولو كان هذا منعا لأتي شرطا في قوانين السلطة القضائية كأن ينص علي عدم تولي الرجال رقيقي الإحساس وسريعي الانفعال لهذه المهنة. ثم إن القاضي لا يخترع ما يستجيب لإحساس رقيق أو غليظ، بل هو يطبق نصوص القانون وفقط. كذلك فإن المرأة عملت في النيابة الإدارية أمدا طويلا وصعدت حتي سدة رئاستها. فهل شاهدتم منها ضعفا أو انفعالا؟

ولأن «الغرض مرض» كما يقولون، فإن التعلات تتداعي. المرأة إذا عملت كوكيل للنائب العام قد يستدعي موقعها الخروج مساء لمعاينة حادث قد يكون جسيما. والسؤال هنا: إذا كان هذا مانعا، فهل تمنع المرأة من وظيفة طبية قد تستدعي لإسعاف جريح أو مصاب في الطريق العام سواء وقع الحادث صباحا أو مساء؟ وهل تمنع المرأة الطبية من العمل في الطب الشرعي فتستدعي للمعاينة سواء بسواء مع وكيل النائب العام؟ بل إن المرأة قد تولت مهنا أكثر صعوبة من منصب القضاء، فهي ضابطة شرطة بكل ما يؤدي ذلك إلي مخاطر ومخالطة مع الجانحين، وهي تعمل في السجون كسجانة وضابطة ومشرفة اجتماعية لتلتقي كل يوم بنساء خالفن القانون إلي حد القتل أو ارتكاب جرائم خطيرة.

ثم تعالوا يا من تبحثون عن حجج أخرى فتقولون بالعرف والوضع الاجتماعي والأخلاقي الذي يمنع جلوس المرأة كقاضية، وأستأذنكم في أن أطرح سؤالا بريئا: هل

من اللائق أن تقف امرأة أمام محكمة الأسرة لتحكي للقضاة الرجال ما قد يكون غير ملائم للحديث به من زوجة تشكو أمرا محرجا، أم إن الأليق والأجدر والأقرب إلي الخلق والعرف والعدل أن تتحدث المرأة بما تريد لقاضية لا تستشعر معها الحرج؟

وأخيرا أقول لمن اعترض وتحديدا لمن سيظل معترضا: ماذا تريدون من موقف كهذا؟.. فإذا نحينا المسحة السياسية جانبا.. ماذا يتبقى؟

إن شرعا فهاكم رأي الشرع. وإن قانونا هاكم الدستور والقوانين والاتفاقات الدولية. وإن مماثلة وتقليدا فلم لا تقلدون أغلب البلاد الإسلامية والعربية، وما تلتزم به الأغلبية الساحقة من مسلمي زماننا. أم إنكم وحدكم علي صواب وكل هذا علي خطأ؟ ثم إذا ما كان في هذه المهنة مشقة، فلم لا نترك للمرأة - كما نترك للرجل - الحق في الاختيار في قبول مهنة ما أو رفضها؟

وأخيرا إليكم بعضا مما قاله شاعرنا العظيم حافظ إبراهيم صارخا في وجوه دعاة التمييز ضد المرأة:

ليست نساؤكم حلي وجواهر

خوف الضياع تصان في الأحقاق

ليست نساؤكم أثاثا يفتني

في الدور بين مخادع وطباق

تتشكل الأزمان في أدوارها

وولاعهن علي الجمود بواق

أما أمير الشعراء أحمد شوقي فكأنه كان، ومنذ مطلع القرن الماضي، يخوض ذات المعركة التي لم نزل - ويا للدهشة - نخوضها حتي اليوم.. فيقول:

هذا رسول الله لم ينقص حقوق المؤمنات

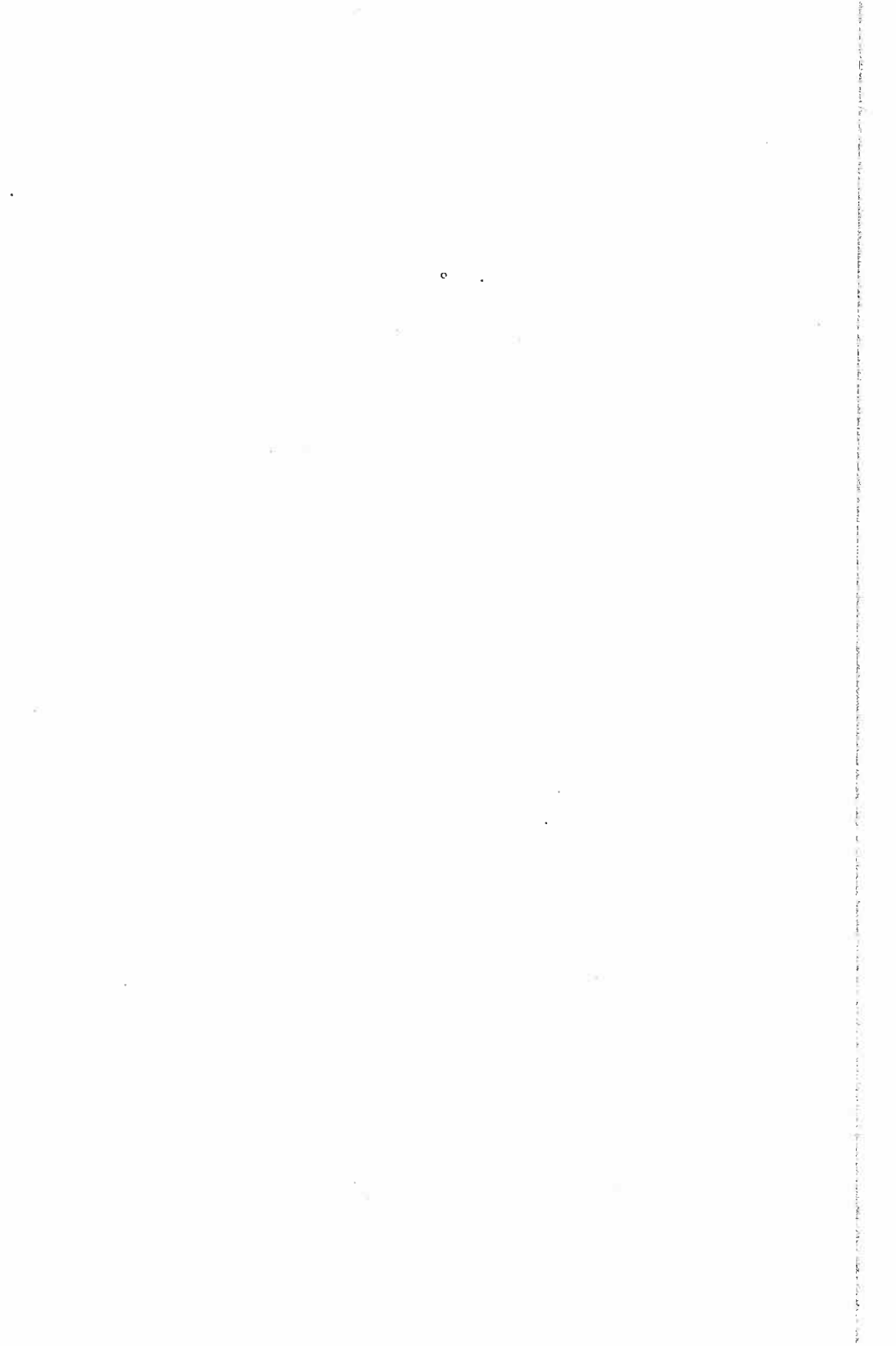
العلم كان شريعة لنسائه المتفقهات

رضن التجارة والسياسة والشئون الأخريات

مصر تجدد مجدها بنسائها المتجددات

النافرات من الجمود كأنه شبح الممات..

وأعود فأكرر.. كأنه شبح الممات.



معارك تحرير المرأة

عاشت المرأة المصرية فى عصور الحضارة والنهضة أزهى فترات نهضتها . ولم تكن مصادفة أن امتلكت كامل حقوقها فى أزمنة الازدهار والنهوض أو فى أزمنة الانتفاض سعيًا لتحرير الوطن . ينهض فتنهض معه ينتفض فتنفض معه . يتحرر فتحرر معه . هكذا كان الأمر دومًا . ومن هنا ندرك أن معركة تحرير المرأة ليست معركة مع الرجل وإنما مع نزعة التخلف فإن سادت عقلية التخلف يتخلف الوطن والعكس صحيح . وفى الأزمنة القديمة حيث العظمة المصرية متألفة ومشترقة كانت المرأة ملكة وكاهنة ورئيسة كاهنات وطبيبة وموظفة فى دواوين فرعون . وكانت سيدة الأسرة وقائدها . يقول إنجلز فى كتابه «أصل العائلة» « فى عصر بناء الأهرام شهدت المرأة أزهى عصورها . كان الرجال يحتشدون لبناء المعابد والأهرامات ويتركون الأسرة والحقل والماشية تحت رعاية الزوجة التى كانت سيدة منزلها بحق» .

ثم انطفأت أنوار التقدم والنهضة وذهبت معها حقوق المرأة . وسادت الظلمة عقوداً وفقدت المرأة حقوقها واحداً إثر الآخر .

ومع بدايات نهضة مصر الحديثة فى عصر محمد على ارتفع صوت ينادى بتحرير المرأة . هو صوت الأب الروحي للتقدم الفكرى والتحرر والليبرالية الشيخ رفاعة الطهطاوى ، أو كما أسماه أحد تلاميذه « أوجد زمانه ونادى عصره وأوانه المجد فى نفع وطنه بنشر المنافع ، الأمير المعظم رفاعة رافع الطهطاوى » . (صالح بك مجدى-حلية الزمن بمناقب خادم الوطن) وقد خاض رفاعة معارك تحرير العقل المصرى عبر مستويات عدة خاضها معاً مدركاً أن تحرير الوطن يتطلب نهضة علمية وتحرراً عقلياً ونهضة مجتمعية وفكراً ليبرالياً وتحريراً للمرأة .

وسنتوقف هنا عند أحد الجوانب المضيئة فى معارك الشيخ رفاعة وهو ما يخصنا فى هذه الكتابة عن المرأة .

وقد وهب رفاعة كثيراً من وقته وجهده فى نشر التعليم مؤكداً أن : « التعليم يجب أن

يكون عاماً لجميع الناس يتمتع به الأغنياء والفقراء على السواء فهو ضرورى لسائر الناس يحتاج إليه كل إنسان كاحتياجه إلى الخبز والماء» ولنتذكر أنه بعد أكثر من مئة عام قال د. طه حسين قولة مماثلة تماماً، واعتبر ذلك تجديداً ما بعده تجديد . ولأن التعليم يجب أن يكون عاماً فإنه يجب أن يشمل المرأة أيضاً هكذا يؤكد رفاة قائلاً: « إن القول بأنه لا ينبغي تعليم النساء الكتابة وأنها مكروهة فى حقهن ارتكازاً على النهى عنه فى بعض كتب التراث فينبغى ألا ننظر إلى من علل ذلك ، فقد إقتضت التجربة فى كثير من البلدان أن نفع تعليم البنات أكثر من ضرره بل لا ضرر فيه أصلاً ودخول المدارس للبنات والغلمان واجب قانوناً، فى جرمانيا بل إن أوربا كلها تعلم البنات والبنين على قدم المساواة وهذا هو السر فى أن بلادهم هى أقوى البلدان» (رفاعة الطهطاوى-المرشد الأمين للبنات والبنين - فصل : فى تشريك البنات مع الصبيان فى التعلم والتعليم وكسب العرفان - ص ٦٦) . ثم هو يناقش مسألة الحجاب قائلاً « إن وقوع اللخطة بالنسبة لعفة النساء لا يأتى من كشفهن أو سترهن بل ينشأ ذلك من التربية الجيدة أو الخسيسة والتعود على محبة واحد دون غيره وعدم التشريك فى المحبة والإلتام بين الزوجين» (رفاعة الطهطاوى -تخليص لابريز فى تلخيص باريز - ص ٣٠٥) فقط نلاحظ أنه كتب ذلك منذ أكثر من مئة وستين عاماً . ونمضى مع رفاة إذ يطالب بالمساواة للمرأة فيقول: « إذا امعن القائل النظر الدقيق فى هيئة المرأة والرجل فى أى وجه من الوجوه لم يجد إلا فرقاً يسيراً يظهر فى الذكورة والأنوثة وما يتعلق بهما ، ثم أن للمرأة بغض النظر عن تباين الجنس صفات أخرى تتميز بها عن الرجل» (المرشد الأمين للبنات والبنين - ص ٦٨) وللمرأة عند رفاة حقها الكامل فى العمل وهو ضرورى لتمكينها من استكمال وضعها الاجتماعى والأخلاقى «فكل ما تطيقه النساء من العمل يبأشرنه بأنفسهن» وهو كما قلنا لا يطلب للمرأة حق العمل لمجرد المساواة الشكلية أو مجرد إظهار نزعة تحررية فالعمل ضرورة حتمية ذلك أنه كما يؤكد رفاة «يشغل النساء عن البطالة، فإن فراغ أيديهن من العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل وقلوبهن بالأهواء وإفتعال الأقاويل» ويواصل رفاة دفاعه عن حق المرأة فى العمل مؤكداً أن العمل بذاته ينهض بعقلية المرأة وبأخلاقياتها فيقول «إن العمل يصون المرأة عما لا يليق بها ويقربها من الفضيلة، فإن اليد الفارغة تسارع إلى الشر والقلب الفارغ يسارع إلى الإثم » (تخليص الابريز - ص ٢٠١) . والمساواة بين الرجل والمرأة هى عنصر مكمل

لسيادة الحرية فى المجتمع . فلا مجتمع حرب بلا مساواة. ويقول رفاة « والحرية هى قرينة المساواة فكلاهما ملازم للعدل والإحسان . وهى بين أهالى الجمعية (المجتمع) رجالاً ونساءً صفة طبيعية فى الإنسان تجعله مساوياً فى جميع الحقوق الأهلية لإخوانه ذلك لأن جميع الناس متساوون فى ذواتهم وصفاتهم » (المرشد الأمين للبنات والبنين - ص ١٢٧) . والمساواة بين المرأة والرجل هى تحقيق العدل الذى تتولد منه كل الفضائل » فالعدل العمومى والإنصاف المشترك بين جميع أبناء الجمعية (المجتمع) يحقق جميع الفضائل » (رفاة الطهطاوى - مناهج الألباب المصرية فى مباحج الآداب العصرية - ص ١٣١) .

وهو يكرر تأكيده على مساواة المرأة بالرجل فيورد ترجمة للدستور الفرنسى وتأتى فى مواده الالتزامات التالية :

* سائر الفرنساوية متساوون قدام القانون.

* كل واحد منهم متأهل لأى منصب كان أو أى رتبة كانت . (تخلص الأبريز - ص

(١٤٨)

وهو لا يمل من أن يشير فى كل مرة إلى أن المساواة تعنى مساواة المرأة بالرجل . ورفاعة ليس مجرد مثقف أو كاتب تنويرى ومستنير، لكنه إذ يؤمن بما ينادى به يلتزم التزاماً كاملاً بتنفيذه . فهو إذ يتزوج من ابنة خاله السيدة كريمة، يضرب مثلاً نادراً فى الالتزام بما يقول من تجديد وتحرر ومساواة بين المرأة والرجل . فيحرر لها تعهداً كتابياً لم يزل محفوظاً حتى الآن بين مائتركه من أوراق يقول فيه نصاً « التزم كاتب هذه الأحرف رفاة بدوى رافع لبنت خاله المصونة الحاجة كريمة بنت العلامة الشيخ محمد الفرغلى الأنصارى أنه يبقى معها وحدها على الزوجية دون غيرها من زوجة أخرى ولاجارية أيا كانت، وعلق عصمتها على أخذ غيرها من نساء، أو تمتع بجارية أخرى . فإن تزوج بزوجة أيا ما كانت، كانت بنت خاله بمجرد العقد طالقة بالثلاثة وكذلك إذا تمتع بجارية ملك يمين . لكنه أوعدها وعداً صحيحاً لا ينتقض ولا يحل أنها مادامت معه على المحبة المعهودة مقيمة ، و على الأمانة والعهد لبنتها ولأولادها ولخدمها وجوارها ساكنة معه فى محل سكناه لا يتزوج بغيرها أصلاً، ولا يتمتع بجوار أصلاً، ولا يخرجها من عصمته حتى يقضى الله لأحد منهما بقضائه »

ونتوقف أمام هذه الوثيقة المثيرة للدهشة والاحترام معا . فالشيخ رفاة يحدد فيها واجبات الزوجة وهى : الأمانة والعهد لبيتها وأولادها وخدمها وهو بذلك يستكمل منظومة المساواة. وفى نفس الوقت يعطى الزوجة حق «الخلع» إذا تزوج زوجها بأخرى أو تمتع بجارية ملك يمين . وهو يحدد ذلك كله طوعية وكتابة وكأنه كان يعرف ان زمنا مظلما سيأتى تخيم فيه غيامات من قهر المرأة وحرمان الزوجة من أبسط حقوقها فيقدم نموذجا يستحق الاقتداء .

وهكذا ومع نهوض الوطن، فى أول خطاه نحو بناء مصر الحديثة كان رفاة الطهطاوى ينبت فى تربة مصر زهوراً رائعة تتمثل فى منظومة تعليمية حديثة وحركة ترجمة واسعة، وفهم تجديدى لأمر الدين ،وأيضاً دعوة مستنيرة لتحرير المرأة وإقرار بحقوقها فى التعليم والعمل وفى المساواة ثم يضع لها مع ذلك عقداً نموذجياً مكتوباً للعلاقة بينها وبين الزوج . ويبقى ان نواصل رحلتنا مع حركة تحرير المرأة فى مصر مؤكداً مرة تلو الأخرى ان نهضة المجتمع وتقدمه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنهضة المرأة ومساواتها مع الرجل فى مختلف الحقوق .

* * *

وبعد فترة نهوض فى عهد محمد على وما بعده بقليل عادت مصر لتغفو إغفاءة فرضها خضوعها للاحتلال البريطانى .

لكنها إذ تذوقت مذاق التقدم والفكر الحر تأبى إلا أن تتمسك به . وفى مطلع القرن الماضى بدأت مصر تستيقظ من نومها أو بالدقة من تناومها وكتب اللورد كرومر ممثل الاحتلال منزعجاً « أن مصر تنوب شوقاً إلى الثورة » ولم يكن كرومر شاعراً لكنه وصف مصر وقتها وصفاً دقيقاً، فمصر بدأت فى التحرك سعياً نحو حريتها، وإذ تأتى مصر إلى ساحة الحرية تتهاذى حركة تحرير المرأة فى ذات الطريق . وجاءت البداية مع قاسم أمين فى كتابيه «تحرير المرأة» و « المرأة الجديدة » فألقى بهما حجرين وليس حجراً واحداً فى بحيرة التحرر الراكدة . ولأن الكتابين تمت قراءتهما واستعراضهما عديداً من المرات فإننا سننتقل إلى مالم يتعرف عليه جمهور القراء تعرفاً كافياً. فبعد عامين من صدور كتاب « المرأة الجديدة » صدرت فى مصر ترجمة جريئة لكتاب شديد الجراءة . المترجم هو على فهمى محمد اما المؤلف فهو الفقيه الهندى « السيد

الأمير على الهنـدى » الذى وصف نفسه بأنه قاضى الهند سابقاً .والكتيب صغير الحجم صدر بالإنجليزية بعنوان « مركز المرأة فى الاسلام» ومعه ملحق أصغر حجماً بعنوان « المرأة و الاقتصاد » وهو فى الأصل محاضرة ألقاها المؤلف فى جامعة لندن . وعلى غلاف الطبعة العربية يسارع المترجم إلى الاشتباك مع أعداء المرأة فيورد بيتين من شعر إسماعيل صبرى يقولان :

يامن تزوج بأنتتين ألا إئتد

أ وقعت نفسك ظالما فى الهاوية

ما العدل بين الضرتين بممكن

لوكنت تعدل ما أخذت الثانية

ولأن المترجم كان يعرف أنه سيتعرض لهجوم شرس من دعاة التخلف فقد أهدى ترجمته « إلى صاحبة الدولة والعصمة البرنسيس نازلى هانم أفندى فاضل » مضيفاً « مولاتى الأميرة أجمع علماء الاخلاق والسواس والمشرعون على أن المرأة هى قوام الهيئة الاجتماعية وعماد تقدم الامم وتشبيد الدول . وأن الأمة التى لاحياة إجتماعية لها عدم فى الوجود بل هى شر من ذلك العدم . وفى هذا الكتاب الذى وضعه أكبر فيلسوف إسلامى جمع بين تشريع الشرق وعمل الغرب ما يكفى العمل به إن ينهض بهذا العالم الاسلامى العاثر، ويعيد إليه سيرته الأولى . فسر ذلك المجد العظيم وعله هذا الانحطاط العقيم هى المرأة» (ص ٣) .

ويتحصن المترجم بدرع آخر فيورد مقدمة كتبها « سعادة المفضال اسماعيل صبرى باشا وكيل الحقانية سابقاً وشيخ الشعراء » والمقدمة تقول « قرأت ما ترجمته عن السيد الامير على، فأعظمت الأصل والترجمة ووجدت ذلك المؤلف مشتملا على أكثر ما يحتاج المفكر فى شأن أمنائنا وأختنا وزوجتنا وبنتنا لاسيما فى الوقت الحاضر الذى فتح على المسلمين أبواب مسائل شتى يجب عليهم ألا يغلقوها، وأن يتذرعوا بحلها إلى سبب من أكبر أسباب الرقى الذى ننشده الآن جريا على سنة العصر الحاضر، فكان عليك نقل مثل ذلك المؤلف إلى لغتنا العربية ليهتدى به عقلاؤنا ومفكروننا سواء السبيل » ونغادر المقدمة إلى متن الكتاب . ويبدأ المؤلف فى إنكار ماهو سائد فى الغرب من أن الاسلام لا يسمح بمساواة المرأة بالرجل ثم يقول « أن المرأة فى نظر الشريعة السمحاء تحتل مكانة أرفع

مما كان مخولاً لها في انجلترا حتى بضع سنين، وانها تحتل الآن مكانة أرفع مما لاقتها في كثير من بلدان أوروبا » (ص ٨) ويقول « وليس عدم إدراك مركز المرأة في الاسلام إلا جزءاً من ذلك الشعور العام الغير مبني على التعاطف مع الأمم الإسلامية » (ص ٧) . ولعله كان يقصد أيضاً أن كثيرين من مدعى الفقه والعلم لا يعرفون حقيقة المركز الذي منحه الاسلام للمرأة . ويبدأ المؤلف في سرد بعض من حقوق المرأة « فإذ تبلغ الفتاة سن الخامسة عشرة لا يمكن عقد قرانها إلا برضاء حر منها، ولا يمكن لأي إنسان ان يرغمها على زواج لا ترضاه » (ص ١٠) « أما الزوجة فهي لاتفقد شخصيتها الاعتبارية من جراء قرانها، بل تبقى مستمتعة بعد زواجها بجميع حقوقها القانونية» وهو يؤكد أن الشريعة تعطي المرأة « الحق في أن تشغل أى وظيفة ما، أو القيام بعمل ما، وللمرأة ان تكون وصية على تركة، ثم إن أبا حنيفة الذي يتبعه معظم أهل السنة أفتى بحق المرأة في الجلوس للقضاء » (ص ١٦) ويمضى المؤلف ليعدد أسماء نساء شهيرات لمعن في سماء التشريع والفقه والشعر والأدب « ففاطمة الزهراء كانت تحاضر في ملأ من الرجال والنساء في أمور الدين والدنيا . وهناك فضل الشاعرة الأكثر شهرة في زمن الخليفة المتوكل، وشهادة التي كانت خلال القرن السادس الهجري أشهر المتحدثين في التاريخ والأدب، وزينب أم المؤيد وكانت في ذات الفترة من أشهر فقهائ عصرها، وشهد لها فطاحل زمانها من العلماء بالنبوغ والفضل وكانت تدرس الشريعة في أشهر مساجد عصرها . أما قضية تعدد الزوجات فقد قال عنها المؤلف « أننى أؤكد كل التأكيد ان تعدد الزوجات ليس من تعاليم الاسلام، فإن عادة تعدد الزوجات (ونلاحظ أنه قال انها مجرد عادة) عرفها العالم القديم وكانت شائعة عند الاثينيين والفرس والعبرانيين وعرب الجاهلية، بل انها كانت شائعة في العالم المسيحي رغم نهى جستنيان عنها » (ص ١٩) اما في الاسلام فإن النبي محمد ومن أجل تغيير أفكار أمته حدد عدد الزوجات، واشترط في ذلك شروطاً شديدة هي في الحقيقة بمثابة التحريم، ولكنه صرح بتلك العادة من قبيل التسامح ومرونة الدين نظراً لشيوعها وكثرة انتشارها قبل الاسلام. ففي القرآن الكريم « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » وليس العدل هنا هو مجرد المساواة في المسكن والمصرف وإنما هو المساواة في الحب والميل والاحترام. ويؤكد القرآن الكريم ذلك إذ يقول « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل » ويمضى المؤلف مؤكداً

أن علماء المعتزلة قالوا « انه مادامت المساواة التامة فى الشعور مستحيلة التحقيق فإن آيات القرآن ظاهرة المعنى والمبنى فى تحريم تعدد الزوجات » اما الطلاق فهو ليس كما يصوره البعض فالقرآن يقول « فإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما أن الله كان عليما خبيراً » النساء: ٣٥، فإن فشل الحكمان يكون للزوج أن يطلق زوجته، لكن كثيراً من القضاة لا يعطون للزوج هذا الحق الا بعد ثلاثة أشهر من فشل التحكيم وذلك بأمل أن يثوب أحدهما أو كلاهما إلى الصواب»

ويمضى الكتاب مدافعا عن حقوق المرأة دفاعا مستنيراً وهو وأن أتى فى صورة مخاطبة للغرب والغربيين إلا أنه كان فى واقع الأمر موجها للمسلمين الذين يخطئون الفهم الصحيح لتعاليم الاسلام السمحة .

وعلى غير المعتاد فإن المترجم قد لجأ إلى عديد من الشعراء ليقرظوا الكتاب قبل صدوره ويضم قصائدهم اليه . ولعله كان يتخذ منهم حصنا ضد هجوم ظلامى كان متوقعا .

فحافظ إبراهيم يتحدث عن المؤلف قائلاً :

قام يدعو الى الهدى بكتاب

فيه أرضى النهى وأرضى النبيا

وكتب خليل مطران :

إن النساء إذا أقلن فإنه

بنهوضهن نهوض نصف الناس

وكتب حسن القاياتى :

زعموا ديننا يعق النساء

زعموا باطلا وقالوا هراء

وقال أحمد نسيم للمؤلف :

سعدت بك امرأة عرفت مكانها

وأبنت منزلها من الإسلام .

* * *

وتمضى مصر فى طريق تحررها استعداداً لانطلاق ثورة ١٩١٩ وتمضى معها بالضرورة حركة تحرير المرأة . ولعل أهم ما ميز هذه الحركة هو تصدى الأستاذ الإمام محمد عبده لقيادتها . وفى أكثر من كتاب وفى أكثر من فتوى يقف الأستاذ الإمام مفتى الديار المصرية مدافعاً عن المرأة وعن حقوقها . ونقرأ له بعضاً من هذا الدفاع المستنير إذ يقول « الأسرة لبنة فى بنية الأمة، والتي تتكون من العائلات، فصلاحيها صلاح للأمة، والرجل والمرأة متمثلان فى الحقوق والأعمال، كما أنهما متمثلان فى الذات والعقل والشعور . واعلموا أن الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة فى بيوتهم، إنما يلدون عبيداً لغيرهم » (الشيخ محمد عبده - الأعمال الكاملة - الجزء الخامس - ص ٢٠٨) والشيخ يستند فى ذلك إلى فهم صحيح وعصرى للإسلام . فيقول « فالناس كانوا لجهلهم بوجوه المصالح الاجتماعية على كمالها لا يرون للنساء شأناً فى صلاح حياتهم الاجتماعية وفسادها حتى علمهم الوحي ذلك، لكن الناس لا يأخذون من الوحي فى كل زمان إلا بقدر استعدادهم، وإن ماجاء به القرآن من الأحكام لإصلاح حال البيوت بحسن معاملة النساء لم تعمل به الأمة على وجه الكمال، بل نسيت معظمه فى هذا الزمان وعادت إلى جهالة الجاهلية » (الأعمال الكاملة - الجزء الرابع - ص ٦٥٤) . ودعونا نتوقف أمام هذه العبارة التى تكاد أن تتطابق مع كثير مما يجرى فى أيامنا الراهنة . دعونا نقف أمام عبارة الأستاذ الإمام مفتى الديار المصرية الشيخ محمد عبده وهى تحذرنا «أن ما جاء به القرآن بحسن معاملة النساء لم تعمل به الأمة على وجه الكمال، بل نسيت معظمه وعادت إلى جهالة الجاهلية » نعم عادت إلى جهالة الجاهلية ولم تزل . وعن تعدد الزوجات يقول الشيخ « ان هذا النظام ارتبطت نشأته بزيادة أعداد النساء عن الرجال فى اجتماعات الحربية القديمة ومنها المجتمع العربى الجاهلى . والاسلام لم يقر عادات الجاهلية . فما كان عند الجاهلية من عادات ليس صحيحاً ان الاسلام قد جعله ديناً . فقد عمد الإسلام إلى إصلاح هذا بالغائه تدريجياً حيث كان مباحاً بلا حدود، فوقف به الاسلام عند حد الاربعة وضيقه ياشترط العدل، وهو أمر نادر الحدوث لا يصلح ان يتخذ قاعدة مما يعنى الاكتفاء بزوج واحدة إلا لضرورة قصوى ثم يمضى الشيخ موضحاً «وإذا كان تعدد الزوجات فى صدر الاسلام مفيداً فإنه يجلب اليوم المضار للأسرة وللأمة، وإذا ترتب على شيء مفسدة فى زمن لم تلحقه فيما قبله فلا شك فى وجوب تغيير الحكم وتطبيقه على

الحالة الحاضرة » ثم يمضى بنا الشيخ قائلًا « أما جواز إبطال هذه العادة (نلاحظ إنه أسماها عادة) فلا ريب فيه، ومن ثم فإن من حق الحاكم والعالم ان يمنع تعدد الزوجات باستثناء ما إذا كانت الزوجة عقيما ويريد الزوج الانجاب فللقاضى ان يتحقق من قيام هذه الضرورة ويبيح الزواج من أخرى » (المرجع السابق - الجزء الاول - ص ١٧٤) .

أما الطلاق عند الشيخ محمد عبده فهو « محظور فى ذاته مباح للضرورة » مستنداً إلى قول على بن أبى طالب « لا تطلقوا فإن الطلاق يهتز منه العرش ». وإلى حواشى ابن عابدين الذى قال: إن الأصل فى الطلاق الحظر، بمعنى أنه محظور إلا لعارض يبيحه، فإذا كان بلا سبب يكون حمقا، وسفاهة رأى، وكفر بالنعمة و إيذاء للمرأة وأهلها وأولادها . وهو لا يأخذ بطلاق الغاضب استناداً إلى قول على بن أبى طالب « من فرق بين المرء وزوجته بطلاق الغضب واللجاج فرق الله بينه وبين أحبائه يوم القيامة ». بل إنه لايعتد بالطلاق إلا اذا تم فى حضور شهود . وإذ نتأمل هذه الكلمات الواضحة والصريحة والمنتمية لصحيح الاسلام يصبح من حقنا أن نسأل أنفسنا لماذا ما نحن فيه الآن؟ ولماذا كان الجدل الصاخب والمثير للجدل حول موضوع قانون الخلع بينما حسم الأستاذ الإمام الأمر فى فتوى شهيرة قال فيها « إن تخويل الطلاق للنساء هو مما تقضيه العدالة الانسانية لشدة الظلم الواقع عليهن من فئة غير قليلة من الرجال » (المرجع السابق - الجزء الثانى - ص ١١٨)

ويبقى السؤال المحير لماذا لا يأخذ البعض من الفقه والفتاوى والآراء إلا الأكثر تشددا وتعصباً وافتقاراً لما هو معقول وما هو متلائم مع روح العصر ومتطلباته ؟ مجرد سؤال أتمنى أن أجده إجابة له.

ثم نأتى إلى شيخ مستنير آخر هو على عبد الرازق صاحب كتاب « الاسلام وأصول الحكم » لنطالع له تعليقا على كتاب أصدرته الأنسة نظيرة زين الدين تحت عنوان « السفور والحجاب » نطالع ونتأمل ونقارن « وإنى لأحسب مصر قد اجتازت بحمد الله طور البحث النظرى فى مسألة السفور والحجاب » ونتوقف لنسأل : إذا كان هذا صحيحاً عام ١٩٢٨ فهل هو صحيح الآن ؟ تم نواصل مع الشيخ على عبد الرازق « ومن ثم فإن مصر قد انتقلت فى هذه المسألة إلى طور العمل والتنفيذ فلست تجد بين المصريين - إلا المخالفين منهم - من يتساءل عن السفور هل هو من الدين أم لا؟ ومن العقل أم لا ؟ بل نجدهم وحتى

الرجعيين منهم يؤمنون بأن السفرور دين وعقل وضرورة لامناص عنها لحياة المدنية الحاضرة، ولكن العقبة الجديدة التى تواجه المصريين اليوم إنما هى الوسيلة التى يتدرجون بها إلى السفرور الفعلى تدرجا لا يكون فيه منافرة بين ذوق الحجاب القديم وذوق السفرور الجديد « فقط نتذكر ونأسى إذ نتذكر أن هذا المقال نشر عام ١٩٢٨ .

ثم هو يتحدث عن المؤلف قائلاً انها « شابة فتية من بنات الشرق تنهض باءعوة إلى ماتعتقده صواباً وإن خالفت فى ذلك رأى الشيوخ والقدامى » ثم يقول « فالذى ينقصنا هو الشجاعة فى الرأى وقول الحق من غير تردد ولارياء، فهنا مبدأ الكمال الانسانى، وهنا تخلف أقدار الرجال . مصلح أو مفسد، وشجاع أو جبان » (الهلال - اغسطس ١٩٢٨) .
اما الاستاذ المجدد احمد أمين فيقول « فما لم ترتق المرأة، ومالم تتحرر، ومالم تتعلم لم يكن هناك أمل كبير فى جيل صالح جديد » (احمد أمين - فيض الخاطر- الجزء الثامن - ص ٧٦) . ثم هو يقول « وبرغم ان المرأة أكثر محافظة على العادات والتقاليد من الرجل إلا أنها أحسن تقديراً للواقع وأقرب أمالاً » (المرجع السابق - الجزء الاول ص ٢٦٢)
وهو يؤيد السفرور « لأنه علامة على زوال الفروق بين الرجل والمرأة وليس مجرد كشف للوجه » (المرجع السابق - الجزء التاسع - ص ١٩٧) .

ونأتى إلى ساحة الشعر الذى هو ديوان العرب . ونقرأ لحافظ إبراهيم

ليست نساءكم حلى وجواهرأ

خوف الضياع تصان فى الأحقاق

ليست نساءكم أثاثا يقتنى

فى الدور بين مخادع وطباق .

أما أحمد شوقى فيدافع عن المرأة وحقوقها فى أكثر من قصيدة ويقول فى واحدة منها

هذا رسول الله لم

ينقص حقوق المؤمنات

العلم كان شريعة

لنساءه المتفقهات

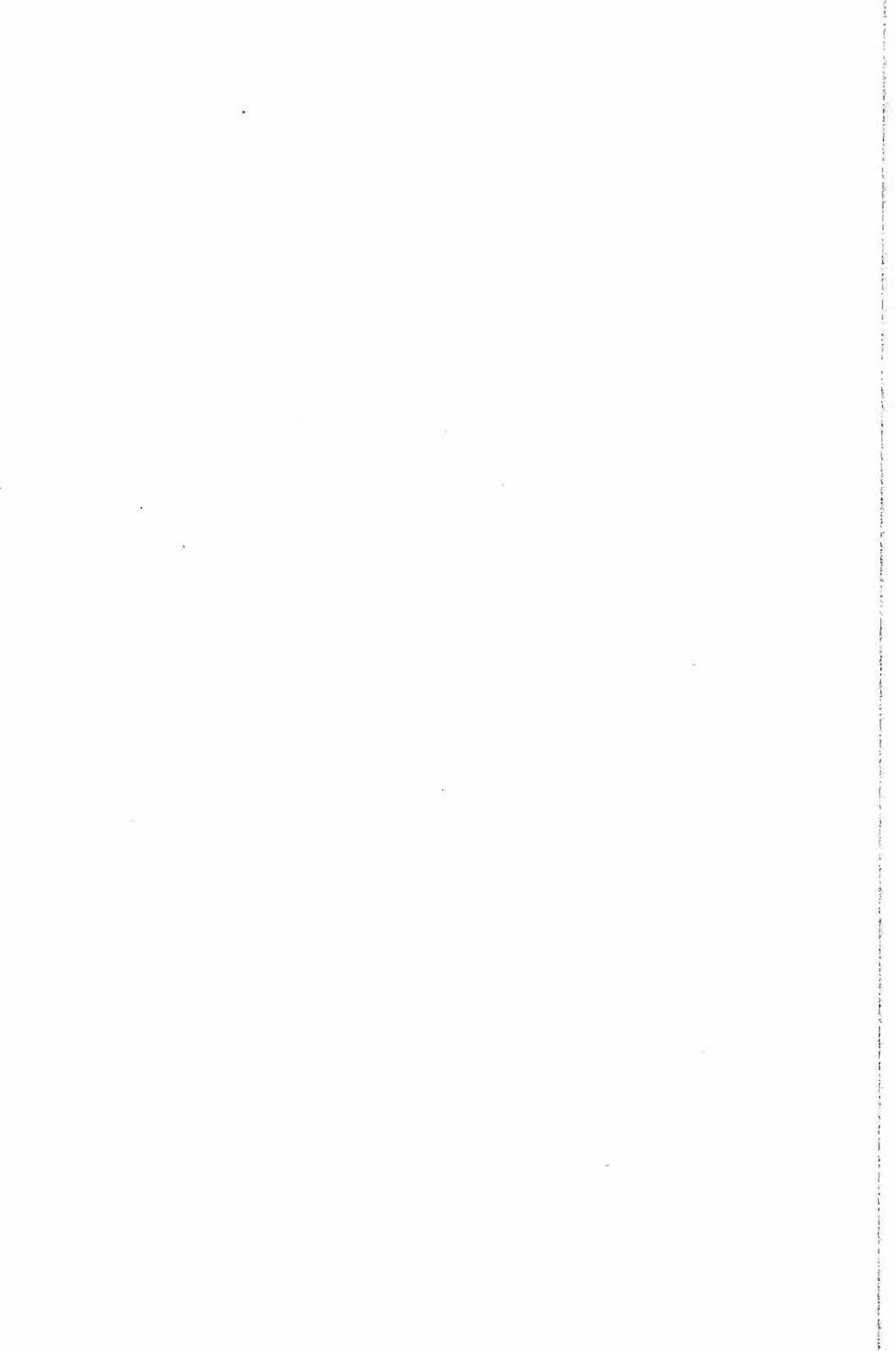
رضن التجارة والسياسة

والشئون الأخريات

مصر تجدد مجدها

بنسائها المتجددات

فلنتذكر جميعا ، ولنقل جميعا ..مصر تجدد مجدها بنسائها المتجددات .



ضد التخلف ٠٠ ضد التأسلم

في خيمة الدكتور مندور..

وابتداء أسجل اعتقادي بأنه ليس من حق أحد لا أنا ولا غيري أن يقتحم خيمة د. محمد مندور دون أن يستأذن من الأكثر إخلاصا ووفاء من بين كل تلاميذ مندور الدكتور فوزي فهمي، فهو ليس مجرد تلميذ يجسد الوفاء للأستاذ، ولا مجرد مرید في ساحة شيخه، لكنه يسعى جاهدا لتذكير فريق الليبراليين والمستنيرين المصريين والعرب بأن لهم إماما في غابة الفكر عليهم أن يصطفوا دوما في ساحته ليستلهموا منه عبير الفهم المتقن للحرية والديمقراطية، وأن يتنفسوا في أرجائها مذاق عشق الوطن ومحبة الشعب، ولهذا كان طبيعيا أن يجتهد فوزي فهمي في نشر بعض مما غاب عنا من كتابات د. مندور، ليس لمجرد تخليد ذكرى واحد من أهم التنويريين العرب، وإنما بأمل أن يستمتع العقل العربي بنفحة تنويرية لعلها تحفزه الي فعل يحرك الساكن والراكد في العقل العربي، فحيث يوجد مندور يكون فوزي فهمي، وحيث يوجد فوزي فهمي لابد أن يكون مندور حاضرا.

أقول ذلك بمناسبة صدور كتاب جديد لمندور.. «الصحافة وحريتها، الفنون ووحدتها» وهي مجموعة دراسات ومقالات جمعها ابنه د. طارق مندور وكتب مقدمتها د. فوزي فهمي وتمتعت مكتبة الأسرة بشرف إصدارها.

وأكاد ألمح عبير كتابة فوزي فهمي فيما سماه توطئة لتكون في صدر الكتاب وكل الكتب التي تصدرها مكتبة الأسرة. انه فوزي فهمي وليس غيره الذي ينتزع من ساحات الفكر أزهارا مثل «منذ نقش حكيم مصري قديم وصية لابنه علي ورق البردي، يابني ضع قلبك وراء كتبك، وأحببها كما تحب أمك، فليس هناك شيء تعلو منزلته علي الكتب. ومنذ أطلق د. طه حسين مقولته إن القراءة حق لكل إنسان بل واجب محتوم علي كل إنسان يريد أن يحيا حياة صالحة، ومنذ كتب العقاد جملته الأسرة إنما أهوي القراءة لأن عندي حياة واحدة في هذه الدنيا، وحياة واحدة لا تكفيني». إنه ذلك المذاق السحري الذي يمتد عبر ميراث العقل المصري من الفرعوني الحكيم الي عشرات ومئات من التنويريين المصريين

حتى مندور ومنه الي فوزي فهمي.

وفي المقدمة (وهي غير التوطئة) يقول التلميذ عن أستاذه «لعله من قبيل المصادفة أن يجئ مولد مندور (١٩٠٧ - ١٩٦٥) في ذات العام الذي شهد بزوغ الجامعة الأهلية الي الوجود ليضئ لنا الكثير من آفاق النقد في الأدب العربي الحديث». ثم.. و«الدكتور مندور الذي لقب بشيخ النقد في الأدب العربي الحديث مفكر موسوعي حصل علي درجة الليسانس في الآداب وأيضا في الحقوق في ذات العام، وحرص في أثناء بعثته في فرنسا علي دراسة علوم الاجتماع والاقتصاد فضلا عن إطلاع واسع علي الفلسفة اليونانية القديمة والفلسفات واللغات الأوروبية المعاصرة، لكن مندور وبقدر إيمانه بأهمية ترسيخ المعرفة العلمية وتأسيس المنهج العلمي كان مؤمنا بأن الشعوب في بداية نهضتها تتعلم من الفنون والآداب والنقد أضعاف ما تتعلمه من السياسة والفلسفة، مؤكدا أن للأدب وظيفة اجتماعية عليه أن ينهض بها، ومن ثم عمل علي تأسيس المذهب الواقعي الاشتراكي في الواقع العربي إبداعا ونقدا.

وبعد التوطئة.. ثم المقدمة يأتي التصدير. ألم أقل إن فوزي فهمي لا يملُ بدا من الحديث عن أستاذه.. ويبدأ التصدير مباشرة : «يسكنني أستاذي وشيخي د. محمد مندور نموذجا إنسانيا متفردا لمعان إيجابية جسدها أدواره التي خاضها علي مدي تاريخه. ومع كل الصعاب التي واجهها لم ينكسر». ويمضي قائلا «حررتني علاقتي بالأستاذ العظيم من كل ما هو مغلّق، وأكسبتني معني أن رأس المال لحياة فعالة هو خصوبة التفكير وحرية، والذي يقود الي الاختلاف مع الآخر، ولكن بممارسة مشروعة تسعى الي الفهم المشترك، إذ كان يري أن صنع العالم وتقدمه ليسا مهمة فرد بعينه، بل هما حصاد تداول الأفكار وتفاعلها، وإعادة النظر من دون طرطشة العاطفة، أو التعصب، أو الانغلاق أو الغلو أو النرجسية وغيرها من عوائق المعرفة، ومعطلات الفهم وتجده، وقد قال لي يوما اذا أردت أن تفهم شيئا فعليك أن تعلمه واستطرد قائلا إن مجالات الإبداع الإنساني كالعلم والفلسفة والفن كلها يحكمها نسيج علاقات متلاحمة بوصفها أدوات معرفية، بينها ثمة جدل لكنها غير متناقضة الهدف، فهي التي تشكل للإنسان وعيه، وتمنحه الأمل، وتفتح أمامه إمكانات تحقيق مطلبه في فهم واقعه بروية شاملة».

ويتذكر فوزي فهمي عن أستاذه كيف أفهمه «إن المختلف في الرأي لا يغتصب حق

الذي يختلف معه، بل ينبغي أن يكشف نفسه له بالحوار، وليس بالانقلاب عليه، إن شرط الاختلاف أن يكون ابنا للاجتهاد، وطريقا الي اليقين، ولكن يجب ألا يتحصن أي من الرأيين ضد سماع الآخر واستيعاب النقاش، وامتلاك القدرة علي المراجعة» (ص ١٢) ويروي لنا د. فوزي واقعة عن اختلاف فكري حاد مع أستاذه فإذا بالأستاذ يكتب مقالا في الجمهورية يمتدح فيه التلميذ الذي اختلف معه ويضع للمقال عنوانا أكثر من رائع هو: «الجيل الصاعد يصحح المفاهيم» رأيتم كيف كان د. مندور ليبراليا حقا؟ ورحب الصدر مع الخلاف والاختلاف ويصحح مفاهيمه حتي عبر تلميذه.

ثم بعد ذلك هناك تقديم (رابع) للابن الذي أسهم في جمع هذا التراث د. طارق مندور، وفي هذا التقديم يحكي لنا شيئا من عناد أبيه دفاعا عن الحق وعما يعتقد، إنها المزاوجة الرائعة بين العناد ورحابة الصدر، أن تؤمن بفكرة وتدافع عنها لكنك تتقبل الرأي الآخر مع استعدادك لقبوله.

ود. مندور لم يكن مجرد مفكر ليبرالي ولا ناقد أدبي، بل مناضل وطني وسياسي من الطراز الأول، وهو في هذا الجانب يتبدي صلبا عنيدا قويا أبيا، وقد عاند مندور خصوم شعبه ووطنه، إنه عناد وأي عناد، ففيما كان يدرس في فرنسا نشر في الصحف الفرنسية مقالات يهاجم فيها موقف فرنسا الرافض لإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر، ولعل الهجوم كان حادا وموضوعيا في آن واحد بما دفع وكيل وزارة الخارجية ورئيس وفد فرنسا في مؤتمر مونترال الي الاشتباك معه في محاورات صحفية انتهت بانتصار مندور وتراجع الحكومة الفرنسية بإعلان وفدها في المؤتمر موافقته علي إلغاء الامتيازات الأجنبية. وعندما عاد مندور الي مصر عمل بالصحافة ورأس تحرير جريدة الوفد المصري وكان يصدر أيضا الي جوارها جريدته الخاصة «البعث» وكانت كتاباته الصارخة (عام ١٩٤٦) تصفع سياسات إسماعيل صدقي الذي أخاف الكثيرين فسماه المصريون الطاغية لكن مندور لم يخف بل واصل إدانته لطغيان صدقي ضد شعبه، ولتهادن صدقي مع الاحتلال ضد مصلحة وطنه، سجنه صدقي ثم خرج ليعاود، فسينه مرة أخرى، ثم خرج ليعاود.

نحن إذن أمام مناضل سياسي ووطني عنيد ومفكر هادئ الطبع، رقيق الحاشية يتقبل الرأي الآخر برفق وحنان. وقد يتنازل عن رأيه ويتراجع عنه اذا ما اقتنع بحجج الآخر.

لكنه أبدا لا ينحني في خصومة لمصلحة الشعب أو مصلحة الوطن، انه نوع من الرجال هادئ وعنيد، رقيق وصلب.

لكنني أود أن أوضح من البداية أنني سأفتش في هذه الكتابة عن مندور آخر . مندور الذي تجاهلته كثير من الكتابات . فالبعض الذي يتذكر مندور لا يرى فيه إلا الناقد الأدبي الكبير الذي أرسى دعائم مدرسة راقية وعلمية في النقد . وينسى الكثيرون د . مندور المناضل السياسي والوطني صاحب الصوت المرتفع دفاعاً عن الشعب وفقرائه وعن الوطن ومستقبله .

ونبدأ بمقال عنوانه " الرأي العام " ونقرأ " ولسنا في حاجة إلى التدليل من جديد على فساد توزيع الثروة في مصر وتلك أفة قديمة ستلقى هذه الأمة في علاجها مشقات كبيرة " ويقول " وأمتنا تنقسم في جملتها إلى طبقتين أغنياء وفقراء وأما الطبقة الوسطى فلا تزال في بدء تكوينها (كتب مندور هذا المقال عام ١٩٤٥) وكبار الأغنياء طبقيتهم قوم مترفون أنانيون يسخرون من الاهتمام بالمسائل العامة التي لاتعنيهم إلا فيما يمس مصالحهم المباشرة . وأفراد الشعب تشغلهم مهام العيش ومشقاته حتى لاتترك لهم فراغاً للتفكير الجدي في الأمور العامة . والفقر ينال من قوة نفوسهم فلا يستطيعون أن يتحرروا من إرادة الأغنياء . وعندما يكون المرء في قبضة غيره والحاجة إلى الكفاف من العيش تلاحقه، كيف تريد أن يكون حر الرأي ؟ " وأعود لأقول أن مندور قال ذلك عام ١٩٤٥ وهو يتحدث عن أسباب ضعف الرأي العام . ولست أعتقد أنني بحاجة إلى أي مقارنات بين ما كان وما نحن فيه الآن .

لكن مندور يدرك حقيقة مهمة فيمسك بها وهي دور الطبقة الوسطى في بناء المجتمع المصري فيقول " والملاحظ في الأمم الغربية أن الطبقات الوسطى هي التي تكون الرأي العام وتقوده . وذلك لأنها الطبقة الطموح، ثم لأنها قريبة من الطبقة الدنيا التي تكون جبهة الأمة . وهي بحكم هذا القرب تعرف آلام الشعب وأماله كما تفهم عقلية . وهي طبقة جادة لا تعرف الاستهتار تتمتع بقسط من الاستقلال المادي يعطيها القدرة على الصلابة في الرأي ومواصلة الكفاح من أجله . ثم إنها طبقة مستنيرة تستطيع بما لها من ثقافة ألا تقف عند الرضا أو السخط، بل تستنبط الوسائل الكفيلة بتحقيق الخير لعامة الناس " (ص ٢٠) . إن عبارات مندور تدفعنا دعفاً إلى التأمل في أوضاعنا الراهنة، لنرى

كيف طحنت الطبقة الوسطى تحت وطأة الضغط الاقتصادي وكيف تهاوت قدراتها الاقتصادية فتهاوى معها دورها الثقافي والفكري وكذلك دورها النضالي . إن ثبات دخول الفئات المختلفة من الطبقة الوسطى وخاصة المهنيين منها والتهاب الأسعار يدفع بأبناء هذه الطبقة إلى مأساة الحاجة والعجز عن سد متطلبات الحياة . فتفقد مصر أحد الأذرع التي يفترض أن تخوض بها معركة نهوضها وتقدمها الفكري والثقافي والسياسي .

لقد كانت الطبقة الوسطى وعلى مدى عقود عديدة رافداً مهماً للنهوض المصري فإذا بها الآن تتضائل وتنكمش، فإن تحركت كانت حركتها فتوية تطلب بعضاً من خبز أو زيادة في مرتب، ويتلاشى خلف ذلك كله دافع النهوض بالوطن وتحرره وتحرير شعبه من مشكلاته .

كان مندور يتحدث في ١٩٤٥ وكأنه يتحدث عن أحوالنا نحن الآن . لكن المثير للدهشة أنه يوشك أن يخترق عقول البعض فيكاد يتحدث عنا الآن وهو يتحدث عنهم في الماضي . لنستمع إليه ونتأمل ما نحن فيه " ونحن على تمام الثقة من أن سفسطة الاقتصاديين لن تقف عند حد . فسيحاولون إيهام الشعب أن علاج الفقر الصحيح هو زيادة الإنتاج بتنمية الصناعة وحمايتها من المنافسة الأجنبية، ودعاة الإصلاح الاجتماعي لا ريب يسرهم أن يزيد الدخل العام للأمة، وهم ليسوا من خصوم الصناعة، ولكنهم سيحرصون علي أن تكون وسائل الإنتاج ملكاً للأمة جميعاً ولو بطريق التساهم لا لفرد من الأفراد " ويمضى مندور مؤكداً " انه لا يجوز أن نترك مشكلة توزيع الثروة تغيب عن الأذهان تحت ضباب مريب من الحرص على تنمية الثروة القومية وتعزيز استقلال إقتصادى موهوم." (ص ٢٠)

ونتوقف لنأمل . أليس هذا بالضبط ما نعانى منه الآن . فبعض مدعى المعرفة الاقتصادية وما أن تترسوا في مواقعهم الرفيعة حتى عادوا إلى ذات النغمات البالية التي تتحدث فقط عن أرقام زيادة الناتج القومي العام، يزعمون بهذه الأرقام محاولين الزعم أن هذا وحده يكفي، ناسين أو متناسين مسار هذه الثروات المتحققة وإلى أين تتجه، وناسين أو متناسين أن الغالبية الغالبة من الشعب لا تنال من ذلك شيئاً سوى الفقر والمزيد من الإفقار . وليس أمامنا نحن إذ نطالع كتابات د. مندور إلا أن نسعى كما سعى هو، وأن نحاول كما حاول هو، أن نطلب بعضاً من عدل اجتماعي. عدل اجتماعي حقيقي وفعل ينهض عبر إعادة النظر في مسارات الثروة ومنعها من أن تتمركز فقط في جيوب عدد محدود بل محدود جداً من كبار كبار الأغنياء بينما يتمركز الفقر والإفقار في جانب غالبية

المجتمع ابتداء من أفقر الفقراء إلى أعلى مراتب الطبقة الوسطى .

لكن د . مندور وهو يتحدث عن ضعف الرأي العام في مصر لا ينسى دور قطاع من الصحافة التي تسهم في تدهور القيم وتفكيك قدرات الرأي العام . ونقرأ لمندور وكأنه يقرأ معنا الآن بعضا مما يصدر من صحف "وما دامت الصحف ملكا لأفراد أو شركات وما دام هدفها الأول هو الربح المادي، فما أظن أننا نستطيع أن نرجو من ورائها خيراً كثيراً في تكوين رأى عام سليم . ذلك أن حرصها على الانتشار يدفعها إلى اللعب على غرائز القراء فلا تجد فيها إلا فتناً سياسية تدور حول كبار الشخصيات، ولا ترضى في القارئ غير حب استطلاع خبيث، أو تهريجا ديماجوجيا يولول لآلام الشعب ويلوح له بآمال خادعة دون أن يدرس مشاكله دراسة جدية ويقترح لعلاجها الوسائل المجدية وأخيرا ترى إثارة الغرائز الجنسية اعتماداً على ما تنزله حياتنا الاجتماعية بنفوس الشباب من كبت. وإنه مما لا شك فيه أن أمثال هذه الصحف تقوم بعملية هدم كبيرة، فهي تقوض الجدية في النفوس، كما تفسد الأخلاق وتعود العقول على الكسل" (ص ٢١) .

لكن مندور يرى أن للصحافة دوراً آخر غير هذا التهريج الديماجوجي " فعلى الصحافة أن توقظ الأمة حتى تستيقظ فتسعى إلى أهدافها وتطالب بحقوقها باعتبارها أمة لها أن تتمتع بالحرية والسيادة الكاملتين، وباعتبارها شعباً هو مصدر السلطات، ومن الواجب أن يمثل في مجالسه النيابية تمثيلاً صحيحاً " ثم يمضى قائلاً، وأرجو أن نتأمل الكلمات بدقة " إن للبلاد حكومة لابد من مراقبتها حتى لا تنزلق إلى خطأ أو فساد ينسحب عليه الزمن فيستعصى علاجه أو لا يمكن تداركه " ثم يقول " لابد من أن تتمخض هذه المعارك عن الحق، بعد أن يتبدد الزيد فتستطيع الأمة أن تحكم حكمها على رجالها وعلى من يتصدون لزعامتها " (ص ٣٥) .

وبعد .. هذا هو د . محمد مندور الحقيقي الذي وهب قلمه وحرشته لشعبه . وإذا كان البعض يرى فيه الأكاديمي الذي وضع أسس النقد الأدبي الحديث، فإننا نرى فيه أيضاً المناضل السياسى الشجاع .

ولا يبقى سوى أن نشكر مكتبة الأسرة على هديتها التي تسهم بها في ساحة تحرير العقل ودعم الفكر الليبرالي المستنير . وأن نقول لأستاذنا مندور سمعاً وطاعة . سنحاول أن نهتدى بتحذيراتك وإرشاداتك لعلنا نمضى بمعاركنا في الطريق الصحيح .

نحو تمييز إيجابي للمرأة والأقباط

ونعود- ويبدو أننا سنفعلها مرة ومرات أخرى- لنظامنا الانتخابي الذي أكدت الممارسات العملية أنه غير موضوعي بل وحتى غير عاقل.

فأى ترتيبات انتخابية هذه التي تستبعد وفي الواقع العملي أكثر من ٩٠٪ من السكان من ممارسة حقوقهم في الترشيح وحقوقهم في التمثيل في البرلمان.

وأنا إذ اتحدث في الأمر استبعد محاولات تلافي «العوار» المترتب على هذه الترتيبات بالجوء إلى «تعيين» عدد من النساء وعدد آخر من الأقباط بقرار من السيد رئيس الجمهورية.

أستبعد هذه المحاولات لسببين: الأول : أنها بذاتها تعبير أو حتى تأكيد على أن نظامنا الانتخابي لا يمكنه أو لعله لا يسمح بأن يأتي إلى مقاعد البرلمان بمن يتعين أن يأتي بهم.

والثاني : هو أن هذه التعيينات هي نوع من الاعتذار الرمزي عن سوء المعطى الانتخابي، وتأتي رمزية لأنها ملتزمة بحدود قانونية تحدد العدد بما لا يعطى تمثيلاً كافياً أو حتى شبه كاف.

ومرة أخرى نعود لنسترجع ما سبق أن تحدثنا عنه.

فاشتراط رسم للترشيح قيمته ألف جنيه ثم ألف أخرى يفرضها المحافظون على كل مرشح يستبعد من إمكانات الترشيح نسبة عالية من المواطنين، ثم هي تصبح عالية جداً عندما تفسح الترتيبات الانتخابية عن قصد أو عن ضعف -سيان- المجال أمام شراء المقاعد البرلمانية بملايين لا يستطيعها إلا من ينتمون لشريحة محدودة العدد.

والترتيبات الانتخابية أدت إلى استبعاد واقعي للمرأة، وهي نصف المجتمع من حقوقها في التمثيل البرلماني عبر الانتخاب.

فلم يحدث أن دخلت إلى مجلس الشورى وطوال تاريخه سيدة واحدة عبر الانتخاب، ولم يسمح «الفلتر» الذكوري إلا بتمرير ثلاث نائبات فقط في دورة مجلس الشعب الحالية.

أما الأقباط الذين نفترض أنهم يمثلون ١٠٪ من السكان فهم عاجزون عن الإفلات عبر

«الفلتر» ذو النكهة المتطرفة... والنتيجة فى الدورة الأخيرة «لم يفلت أحد».

نتأمل هذه المحصلة المؤسفة ثم نعود إلى نصوص الدستور التى يتحجج بها بعض «الجهابذة» الاستبعاديين لاستمرار فرض استبعاد الغالبية الغالبة من المصريين من التمثيل فى البرلمان.

ونقرأ... ونتأمل... ونعمل العقل هذا إن كان استخدام العقل لم يزل مسموحاً به فى زماننا.

م ٨: تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

م ٤٠: المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

فكيف يتحقق التوافق، أقصد التوافق الفعلى والحقيقى وليس الشكلى بين ما يجرى فى الواقع، وما يترتب عليه من نتائج وبين هذين النصين الدستوريين، وهما نصان أمران وحاكمان؟

وأجيب... فيما يتعلق بالأوضاع المانعة لمساحة واسعة من المصريين غير القادرين مالياً على الترشح يتطلب الأمر وببساطة تعديل قانونى يخفض وبنسبة كبيرة جداً رسوم الترشح، وما يفرضه المحافظون بحيث تتلاءم هذه النسبة مع قدرات الشرائح الأكثر فقراً فى المجتمع، فالدستور لا يستثنى هؤلاء الفقراء والمعدمين من حقوقهم فى التكافؤ فى إمكانات الترشح للانتخابات.

كما يتطلب الأمر تحديداً جدياً وملائماً لمتوسط إمكانات المرشحين للإتفاق المسموح به فى الانتخابات. ثم وهذا هو الأهم نص ملزم يجبر السلطات المعنية على تنفيذ هذا القانون تحت طائلة شطب المرشح الذى يثبت عبر تحقيق قضائى إنه أنفق فى المعركة الانتخابية أكثر من الحد المقرر قانوناً.

ثم نأتى بعد ذلك إلى مسألة تمثيل المرأة والأقباط، لنكتشف أن الأمر يتطلب ما يسمى فى الفقه القانونى بالتمييز الإيجابى. ويرى عدد من المشرعين أن مثل هذا التمييز ممكن بل هو محتتم فى ظل نصوص المادتين ٨ و ٤٠ من الدستور. ومن بين هؤلاء الفقيه القانونى المستشار د. فتحى رجب الذى يؤكد «ولما كان الأصل فى النصوص الدستورية أنها تتكامل فيما بينها فى إطار الوحدة العضوية التى تجمعها فلا تتفرق توجهاتها أو تنعزل

عن بعضها البعض بل يكون نسيجها متآلفا بما يحول دون تهادمها أو تناقضها .. وأن النصوص، كل النصوص القانونية وسائل فنية خادمة لمصالح مجتمعية ومحقة لمقاصد موضوعية، وعزلها عن هذه المصالح وتلك المقاصد، لا يفضى إلا إلى إهدار تلك المصالح وضياع هذه المقاصد» ويقول «وتطبيقا لذلك فإن مراعاة الواقع المجتمعي بعناصره كلها أمر لا يجوز أن ينفصل عن التفسير اللغوي أو الشكلي الخالص للنصوص، والتماثل في المراكز القانونية الذي يستند إليه الفقه والقضاء، والذي يقتضى معاملة متماثلة لا يمكن في جميع الحالات أن تكون تماثلاً شكلياً وإلا أفضى من الناحية العملية المؤكدة إلى مفارقات تبتعد بالنص التشريعي عن مراد الشارع من تقريره» (دراسة بعنوان: المرأة والبرلمان- ماذا جاء فى وثيقة البرنامج الانتخابى للرئيس؟).

ونتأمل هذه العبارات المتقنة والملتزمة بالفهم العاقل لمقاصد الدستور، لنجد أنها تفرض علينا دون أى تعديلات على النصوص الدستورية أن نضع من النصوص القانونية ما يكفل تحقيق التمييز الإيجابى للمرأة والأقباط حتى يمكن الالتزام فعليا وليس شكليا بنصوص المادتين ٨ و ٤٠ من الدستور.

ولأن الكثير من دول العالم المتحضر وغير المتحضر لا تعرف حالة التمييز السلبى للأقباط، فإن الكثير من الاتفاقيات والقرارات الدولية تكتفى بالنص على ضرورة التمييز الإيجابى للمرأة. ونظراً لتساوى المراكز القانونية وإعمالا للنصوص الدستورية يكون من الواجب تعميم مثل هذه النصوص على المرأة والأقباط سواء بسواء.

ونراجع الكثير من الاتفاقيات والنصوص الدولية، فاللجنة الدولية المختصة بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة أوصت باتخاذ تدابير ايجابية مثل المعاملة التفضيلية أو نظام الحصة.

ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أوصت باتخاذ «تدابير ايجابية لضمان تحقيق التكافؤ بين فرص الرجل والمرأة». ثم إن هناك الاتفاقية الدولية لحظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي وقعت عليها مصر منذ عام ١٩٨٠ والتي تنص مادتها الثالثة على ضرورة «أن تلتزم الدول الأطراف فى الاتفاقية بأن تتخذ فى جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كل التدابير اللازمة بما فى ذلك التشريع لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين على أساس المساواة مع الرجل»، كما تنص مادتها السابعة على

ضرورة «أن يشمل هذا الالتزام التصويت فى الانتخابات والاستفتاء والترشيح لجميع الهيئات التى ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام».

وغنى عن القول أن الترشيح دون ضمانات يكفل وجوداً ايجابياً يعتبر مجرد شكل خال من المضمون، وأن توقيع مصر الاتفاقية يجعل منها جزءاً ملزماً من القانون المصرى .
وإذ نعود إلى تجارب الدول الأخرى فإننا نجد أن ٩٢ دولة قد أقرت مبدأ تخصيص مقاعد للنساء سواء بتحديد حصة أو بمطالبة الأحزاب بتوفير هذه الحصة أو بوضع تشريعات فى هذا الاتجاه .

ونعود لنقرأ فى الدراسة الممتعة للدكتور فتحى رجب «أن هناك مبدأ مستقر فى فقه القانون الدستورى مؤداه إمكانية رفع مستوى الضعفاء إلى مستوى الأقوياء (المساواة الرافعة) أو خفض مستوى الأقوياء إلى مستوى الضعفاء (المساواة الخافضة) . . . وعلى ذلك فإن الأمر لا يدور فى فلك التسوية بين متساوين بل يتمحور حول مبدأ التمييز بين غير متساوين» .

ولأن الدستور المصرى قد نص على مبدأ حاسم وهو تخصيص نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين، فلا يتصور أن يضيق صدر المتحذلقين من الجهابذة الذين يزعمون بعدم جواز التمييز الايجابى للمرأة وللأقباط بزعم مخالفة ذلك للمادة ٤٠ من الدستور بينما نص المادة يفرض علينا فرضاً الأخذ بفكرة التمييز الإيجابى وعلى أى حال فإننا مقبلون على تعديلات دستورية شتى فلم لا نضع نصاً يحمينا من حذلقه هؤلاء المتحذلقين؟

وفى مقال سابق اقترحنا أن ينص فى قانون الانتخاب الذى يوشك الجميع على القول بالأخذ فيه بفكرة القائمة النسبية على أن يكون رقمى ٣ و٦ فى ترتيب القائمة مخصصاً للنساء ورقم ٤ مخصص للأقباط . . . أو أى شئ مماثل، المهم أن تكفل نظاماً انتخابياً يحقق لنا مجلساً تشريعياً يمثل الشعب المصرى حقاً . . . أقصد كل الشعب المصرى دون إقصاء لأحد، فذلك الإقصاء مخالف للدستور والعقل والوحدة الوطنية . أليس كذلك؟

زكى مبارك ٠٠ اللغة والدين والتقاليد

د . زكى مبارك هل تذكرونه؟ بل هل تعرفونه أصلاً؟ والسؤال مثير فمساحة المعرفة فى حياتنا الحالية لا تتسع لمثل هؤلاء الأساتذة الكبار الذين وهبوا الوطن علماً ومعرفة ورؤية مستنيرة ثم طواها وطواهم النسيان .

د . زكى مبارك أو كما كان يحلو له أن يشاكس خصومه بأن يسمى نفسه الدكتور زكى مبارك لأنه حصل على أكثر من دكتوراه سواء من القاهرة أو باريس قدم لمصر عشرات من الكتب وآلاف من المقالات والدراسات وحاضر فى الجامعة فقدم لمصر آلافاً من التلاميذ، لم يعد يذكره أحد . فتعالوا كى نتذكره لننتذكر معه ما نحن فيه الآن . ونقلب فى تراثه فنختار كتيباً صغيراً لكنه فضلاً عن عمقه وكتابته البسيطة وقدرته على السعى نحو الاستنارة والوطنية يأتى إلينا فى سلاسة تخاطب المواطن العادى، وهو يضع يده ولم يزل على جراحنا الحالية . الكتيب كتب وصدر عام ١٩٣٦ وعنوانه «اللغة والدين والتقاليد فى حياة الاستقلال» وهو يهدف إلى التأكيد على أن هذه العوامل الثلاث تمثل أركاناً أساسية لاستقلال الوطن . قلت كتب عام ١٩٣٦ ولكنه والآن أى بعد ثلاثة وستين عاماً لم يزل وكأئن يعيش بيننا ولم يزل قادراً على إثارة الحرج فى نفوسنا ووضع الملح فى جراحنا لعلنا نستيقظ، نحس، نخشى على مصيرنا ومصير ابنائنا .

ونعود إلى جوهر الفكرة التى تبدأ بالإهداء «إلى فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى أهدى هذه الصحائف تحية من رجل يضمّر له أصدق الود، ويعرف فضله فى إعزاز اللغة والدين ومحمود التقاليد» .

وإذ نبدأ باللغة ينجرنّا زكى مبارك بل لعله يصفعنا إذ يقول «اللغة فى ذاتها شخصية استقلالية فالذى يعبر بلغته يشعر بالقوة وتنطبع نفسه على حب الكرامة والاستقلال » (ص ٨) . ثم هو يتحدث عن زمان الاستعمار والمستعمرات حيث نجد «فرنسا فى مستعمراتها تنشر لغتها وانجلترا فى مستعمراتها تنشر الانجليزية، فإذا كان الغاصبون يرون أن نشر لغتهم من مؤيدات الاحتلال، أفلا يرى الوطنيون نشر لغتهم من مؤيدات

الاستقلال؟» (ص ٢٣) ثم يمضى قائلاً : «أننى أجدد إيمانى بأن حفظ اللغة هو الأساس فى حفظ الاستقلال، ونحن خليقون بأن نأخذ الدرس من غاصبينا، فاللغة كما قلت شخصية استقلالية وهى وحدها من أهم مظاهر الاستقلال فعوضوا عليها بالنواجز أن كنتم تعقلون» ثم هو يدعو إلى تبسيط اللغة بحيث تصبح «لغة يفهمها الفلاح والملاح والنجار والبناء». لغة سخية تسعد أبناءها جميعاً بغير حساب، نريد لغة تجمع بين التواضع والجبروت، يرى فيها العوام ما يشاعون من البساطة والجمال، ويرى فيها الخواص ما يريدون من السمو والتحليق» (ص ٢٦) ثم هو يقول فى عام ١٩٣٦ «أن اللغة العربية لا يعرفها أهلها، لأن المؤلفات الحديثة خالية من الجاذبية فى أكثر الأحوال والمؤلفات القديمة مهجورة لا أنصار لها ولا أشياع» (ص ٢٣). ثم يشهر زكى مبارك سيفه فى وجوهنا جميعاً. «اللغة العربية غائبة من لافتات المحلات، وهى لا تدرس بالكيفية المطلوبة التى تجعل الطالب يحبها ويحب استخدامها، ورسائل الدكتوراه تسمح الجامعة المصرية للبعض بأن يقدموها بلغة أجنبية كأن لغتنا لا تصلح. والطلاب يحاولون أن يكتبوا دراساتهم بلغة متقنة لا يفهمها العامة ويرون فى ذلك تميزاً عن الآخرين». ونتأمل غصبة زكى مبارك ثم نعود لننتأمل ما نحن فيه الآن. فاللغة العربية تدهورت، أكرر تدهورت على أيدينا، المسئولون لا يقرأون مما كتب لهم سطرأً واحداً صحيحاً. والويل لمن يعرف اللغة، بل الويل للغة ذاتها إذا حاول أحدهم أن يرتجل إذ يتبدى الجهل باللغة صارخاً، ووصل إلى الحد أن البعض يتندرون بأنه يجرى اختبار فى اللغة العربية للمسئولين من يخطئ يأتى ومن لا يخطئ لا محل له. لأنه يندر أن يستخدم أحدهم لغة سليمة أو شبه سليمة. لكن ذلك كله يهون إزاء ما نحن فيه وما نحاول مداراته. تلاميذنا وطلبتنا لا يعرفون اللغة بل أن جهلهم بها هو جهل فاضح فادح، وإذا كان المسئولون يخطئون فى الإعراب فإن الجيل الجديد يخطئ فى الهجاء وفى النطق وفى فهم المعانى المقصودة. هل تتصورون أن شباباً من المصريين يدرسون فى الجامعة أو أنهموا دراساتهم الجامعية دون أن يعرفوا القراءة والكتابة باللغة العربية، فقد تصور آبائهم أنهم يبنون مستقبل ابنائهم بإرسالهم ومنذ الحضارة إلى مدارس أجنبية تنقلوا عبر مراحلها حتى تخرجوا فى الجامعة دون أن ينعموا بمعرفة اللغة ولا قراعتها ولا كتابتها. يبنون مستقبلهم عبر إتقان لغة أو لغات أجنبية، فأى مستقبل وإلى أين يصل بهم؟ تصوروا أن أحدهم قد نبغ فهل يصلح أن يكون مسئولاً كبيراً أو

صغيراً وهو لا يعرف العربية؟

وإذا كانت اللغة هي جزء أساسي من المكون الحضارى للمجتمع فأى علاقة لهؤلاء الشبان بمصر وبالمصريين وبالمستقبل المصرى إن كانوا يهتمون به أصلاً. والمشكلة الحقيقية الآن هي أن تدنى مستوى التعليم فى المدارس والجامعات الحكومية وعدم قدرة هذا النوع من التعليم على تخريج من يجدون عملاً فإنه ليس أمامهم إلا التعليم الأجنبى باللغات الأجنبية يجيدونها، ويتقنونها وينسون ما هو غير مفيد من وجهة نظرهم، وهو لغة بلادهم ودينهم وكأنهم ينسون وعن عمد أنفسهم. ولعل من حقى أن أسأل عن حال أسرة أرسلت بناتها للمدارس الفرنسية فالجامعة الفرنسية، وبناتها لمدارس انجليزية ثم الجامعة الانجليزية أو الأمريكية، ثم ابنا إلى المدرسة الألمانية فالجامعة الألمانية، فكيف سيلتقون فكراً واجتماعياً وثقافياً؟ كل منهم يتكون مستقلاً عن الآخر، بعيداً عن أمه وأبيه وأخوته، وأهم من هذا بعيداً عن وطنه. فهل فكرنا فى مصير أجيال كهذه وفى علاقة ابنائها بوطنهم وثقافته وتقاليده ورويته الحضارية وقضاياه.

فكروا معى. ارجوكم فكروا جدياً واجعلوا من تعليم لغتنا قضية القضايا لأنها قضية مصيرية. وأرجوكم تذكروا ما كتبه زكى مبارك فى ١٩٣٦. لعله يذكرنا بأننا الآن أسوأ مما كنا عليه عندما وجه إلينا سهامه منتقداً، فنحن الآن نستحق أكثر.

وإذا اعتبر زكى مبارك أن اللغة هي واحدة من أهم مقومات إستقلال الوطن ونطالع كيف أنه أكد فى حزم " أن اللغة لا تكون من مقومات الاستقلال إلا يوم يشعر الناس جميعاً بأن لها فى وطنها سلطاناً دونه كل سلطان ". وأن أول ما يجب لتحقيق ذلك هو إعزاز اللغة فى نفس أبنائها، وهى لاتعز فى أنفسهم إلا حين تغنيهم أو تكاد عن جميع اللغات، حيث تصبح لغة العلم والمدنية فيجد فيها كل طالب مايسعفه من المراجع فى العلوم والفنون والآداب " (ص ٥٢)

ونمضى لنقرأ " والدين هو أيضاً من أهم مقومات إستقلال الوطن". لكن زكى مبارك يحذرنا، ويؤكد أهمية أن نفرق وبحذر شديد بين ما أسماه " الدين المزيف " أو ماأسميناه نحن " بالتأسلم " وبين " الدين الصحيح ". ونقرأ " الدين المزيف بلاء يصبه التأخر على الأمم والشعوب لأنه يمنح الكسالى والمتعطلين سلطاناً خطراً يشل حركة التقدم والنهوض، ورجال الدين المشعوذون لهم سوابق فى قتل الحرية واضطهاد الأحرار وطمس معالم

العقل والعلوم والفنون " (ص ٥٤) .. تعالوا نتأمل هذه العبارة ونقارنها بهؤلاء المتنطعين المدعين الذين يشوهون قدسية الدين بفتاوى نسميها " فتاوى بير السلم " إشهاراً لزييفها وبعدها عن صحيح الدين وعن العقل والعلم لنكتشف كم تدهور حالنا.

ويمضى زكى مبارك " أما الدين الصحيح فهو ثروة قومية يجب أن يحرص على حمايتها وتتميتها ساسة الشعوب . الدين ثروة قومية وهو لهذا عماد من عمد الاستقلال لأنه يصح ضمير الفرد. والدين الصحيح هو الذى يعلم الانسان أن يستهين بطغيان الطاغين وكيد المفسدين ولؤم الحاقدين " (ص ٧٤) . ثم هو يؤكد " لا يمكن لمن عجزوا عن سياسة أنفسهم أن يصلحوا لسياسة أمتهم، ومن عجز عن الجهاد المشروع فى سبيل الرغبة لن يقوى أبداً على الجهاد المشروع فى سبيل الوطن " (ص ٧٤) إن هذه العبارة التى يوردها زكى مبارك ببساطة أو بالدقة يمررها بداء شديد تلخص كل الموقف السياسى والاجتماعى الذى التزم به . ويمضى زكى مبارك مستخدماً الداء المتقن فى تطويع الفكرة وتمريها دون أن يشعر أحد بما فيها من شوك فيتحدث عن الأزهريين فيقول " لقد انساقوا إلى ما انساق إليه تلاميذ المدارس وأخذوا يتربصون حطوطهم فى المصالح والدواوين .. وذلك من أهم المقاتل فى حياة الاستقلال " (ص ٧٨) ثم يفتح ملف الصراع الفكرى والمجتمعى بين ثقافتين وبين نظامين تعليميين وبين نمطين من المثقفين الأول ليبرالى تحررى والآخر يستند إلى القديم ولايقبل منه أو له أى تغيير . ثم هو يعيب على أهل زمانه وكأنه يعيب على أيامنا الحاضرة وعلى ما فيها فيقول " لقد أنفقنا من الورق والمداد ما يقدر بالألوف من الجنيهات فى سبيل الجدل حول السفور والحجاب، وقضينا سنين نختصم حول ما يقدم إلى البنات من علوم " ثم يقول وكأنه يتنبأ " وسنقضى أعواماً كثيرة فى نضال وصراع إلى أن نتفق " (ص ٩٠) .. والحل هو قبول الآخر واحترامه واترام حقه فى الاختلاف والممارسة ويقول " ومعاذ العقل أن تخلو الدنيا من الشغب حول المبادئ والآراء . ولكن لامفر من التنبيه إلى أننا جاوزنا حد المعقول فى الخلاف " (ص ٩٠) جاوزنا حد المعقول لأننا لانتحرم الآخر ولانقبل بحرية الرأى والفكر والمعتقد . لكن زكى مبارك يحذرنا بحزم " وأنا أطلب المستحيل حين أوصى بفرض هذا الاختلاف فهو خلاف يوجب ظرف الزمان والمكان، ولن تستريح مصر إلا يوم تنحاز إنحيازاً كاملاً إلى إحدى المدينتين الشرقية أو الغربية " لكنه يرى أن ذلك صعب وعزيز المنال.

غير أن الصراع الفكرى والحضارى على زمن زكى مبارك كان أقل ضراوة وأكثر عقلانية، فقد كان صراعاً بين ثقافتين وأسلوبين لفهم الحاضر وطموحات المستقبل . ويقول زكى مبارك عن هذا الصراع رنه صراع بين قوتين " قوة الجامعة المصرية وقوة الأزهر الشريف، فالجامعة المصرية لن تسكت أبداً عن الدعوة إلى المدنية الغربية لأنها أنشئت لذلك، والأزهر لن يسكت أبداً عن الدعوة إلى المدنية الشرقية، ولن يكف أهله عن التذكير بمجد الأسلاف. ويزيد من خطر الأزهر قرب أهله من قلوب الجماهير الشعبية وقدرته على بث الشراك والحبائل لدعاة المدنية الغربية "

هذا الصراع بين جامعتين ومدنيتين ورؤيتين على زمان زكى مبارك تدهورت ألياته وتحول فى أيامنا المريعة إلى حالة عقيمة من الدوران فى فراغ والانزلاق من هاوية إلى أخرى . فلا جامعة اليوم أصبحت كجامعة الأمس ولأصبحت قادرة أو حتى راغبة فى أن تخوض معارك الاستنارة والتقدم والدفاع عن العقل والعلم ضد طوفان الجهالة والخرافة. تردى الوضع ولم تعد الجامعة تسعى إلى ليبرالية أو تطور أو تقدم . كما أن الطرف الآخر وهو الأزهر الشريف لم يعد هو النقيض ولا هو محور الصراع . الأزهر يستمتع بالصمت والمحاذرة تاركاً الساحة للجدل والجهالة، للظلام والظلامية . اختفت الجامعتان والمنارتان وتحول الصراع إلى طرفين أحدهما عدد محدود من المستنيرين والتثويريين من المثقفين والآخر ساحة متسعة من متأسلمين ومدعين وجهلاء يفتون بغير علم . ويحاولون أن يقدموا صورة زائفة من تأسلم ليس اسلاماً صحيحاً، وينصبون من دعاوهم خيمة من ظلام وظلامية ويتخذون من الدين الحنيف متاعاً وتجارة سواء فى سوق السياسة أو سوق الفضائيات.

ولا يبقى أمامنا سوى أن نحاول ونواصل . بأمل أن نبدد الظلام وأن نستعيد مصر ومستقبلها من براثن هذه الطغمة .

أما زكى مبارك فقد كان ينتقد زماناً قديماً لكنه أفضل ألف مرة مما صرنا إليه، فماذا لو رأى ما نحن فيه؟

الإرهاب: التعريف والمواجهة

فيما لم يزل مشروع قانون مكافحة الإرهاب يتعثّر بين أيدي من يتولون صياغته . وفيما لم يزل الخلط مستمرا بين مفردات مختلفة لكنها عند البعض تبدو كمترادفات، وفيما البعض عندنا يخلط بين «الجهاد» وبين «الاغتيال» و«الإرهاب» وفيما يخلط البعض متعمدا بين معارك التحرر الوطني وبين الإرهاب . تبدو هذه الكتابة ضرورية في اعتقادنا .

ومن ثم نجد أنه من الضروري أن نبدأ بمحاولة التفريق بين المفردات كي نعرف الفرق بينها

* **الجهاد** وأصله جَهَد (بفتح الجيم والهاء والدال) وتعنى المشقة، وفى القرآن الكريم «وأقسموا بالله جهد أيمانهم» فإذا وضعت الضمة على الجيم أى «جُهد» تصبح بذل أقصى ما يستطيع من طاقة . وفى الآية الكريمة «والذين لا يجدون إلا جُدهم» ويقال أجهد عماله أى حملهم فوق طاقتهم، ومنها اجتهد واجتهاد وجهاد . (مختار الصحاح وأيضا المعجم الوسيط) .

أى أن المعنى الحقيقى للكلمة هو أن يبذل الإنسان جهد طاقته فى الدفاع عن القضية التى يؤمن بها أيا كانت هذه القضية أو هو حتى بذل أقصى الطاقة فى أى عمل يقوم به . لكن العرب وخاصة فى صدر الإسلام اتخذوا من كلمة «جهاد» تعبيراً عن بذل أقصى الجهد فى مواجهة العدو أو حتى فى دعوته إلى تفهم تعاليم الإسلام . فكانوا يقولون «جاهد فى الله خير جهاد» بمعنى سعى بأقصى ما يستطيع لنشر التعاليم والدعوة الإسلامية .

* **اغتيال**: وأصلها غول . واغتاله فى اللغة تعنى أنه قتله بغتة من حيث لا يدرى . واغتيال على وزن افتعال أى أن الإنسان يترصد لعدوه حتى يقتله بغتة وبشكل مفاجئ، ويكون ذلك عن عمد وقصد . وكان العرب يقولون «إن فلانا قتل خصمه غيلة أى أخذه إلى «غول» (أى مكان كثيف الشجر) ثم باغته هناك وقتله من حيث لا يدري (الفيروزبادى) ويقال «غالته الخمر إذا شربها أى أذهبت عقله دون أن يدري» (الوسيط) .

* **فتك** : (بفتح الأحراف الثلاثة) أى غدر بخصمه لكنه قتله مجاهرة ووجها لوجه . ويقول الزمخشري «هو القتل على حين غرة» والفارق واضح بين الاغتيال والفتك . فالاغتيال هو أن يطعنك فى ظهرك أو ما يشبه ذلك . أما الفتك فيقتلك على حين غرة وإنما مواجهة . وكان العرب فى الجاهلية يرفضون بل يحتقرون قتل الخصم فى غفلة منه أى الاغتيال فالفارس الجاهلى كان يصيح فى خصمه «خذ حذرك لأنى سأقتلك» (هادى العلوى- الاغتيال السياسى فى الإسلام- ص ١٥) .

ونلاحظ أن الإسلام قد رفض الاثنين معا . يقول الفخر الرازى فى «التفسير الكبير» تفسيراً للآية الكريمة «إن الله يدافع عن الذين آمنوا . إن الله لا يحب كل خوان كفور» (الحج- ٣٨) . «إن مسلمى مكة استأذنوا الرسول «صلى الله عليه وسلم» فى أن يقتلوا المشركين الذين آذوهم، وأن يكون القتل سراً أى غيلة أو حتى أن يفاجئوهم بالقتل فتكا أى مواجهة فرفض الرسول وقال «الإيمان قيد الفتك» ونزلت الآية السابقة تأكيداً لقول الرسول، ويروى الدينورى فى كتابه «الأحداث الطوال» (ص ٢٣٦) «أن مسلم بن عقيل رفض أن ينفذ أمر قائد شيعى بالكوفة لاغتيال عبيد الله بن زياد مستنداً إلى الحديث الشريف «الإيمان قيد الفتك، لا يفتك مؤمن» أخرجه أبو داود . واستخدم ذات الحديث فى إدانة مقتل الحسين وفى رفض أى مبررات للاغتيال أو للفتك بالخصوم (أبو الفرج الأصفهاني- مقاتل الطالبين) . وهكذا نكتشف أن القرآن الكريم والحديث الشريف يشكلان معاً موقفاً شرعياً متكاملًا يرفض الاغتيال والفتك معاً، ومهما تكن دوافعه وحتى لو كان ضد المشركين الذين يمارسون اضطهاد وتعذيب المسلمين ويحاربون الدين والمؤمنين به .

وإذا كان البعض يستند إلى حكايات كثيرة جداً وردت فى كتب التراث عن اغتالات وأعمال فتك ارتكبتها مسلمون ضد خصومهم فما كان ذلك إلا امتداداً للتراث الجاهلى فى زمن كان فيه الإسلام حديثاً فى قلوب الناس . لكن تواتر الأخطاء وكثرتها لا يمنحها أى قدر من الصحة إذا ما حرمها القرآن والسنة . ومن هنا يمكن التأكيد على أن الإسلام أقصد صحيح الإسلام لا يعرف بل هو يرفض أى قتل حتى للمشركين أو الكفار سواء كان ذلك اغتياًلاً أو فتكاً .

* **إرهاب** : وأصلها رهب (بفتح الراء وكسر الهاء) أى خاف . ويقال أُرهب فلاناً أى أفرّعه وأخافه (مختار الصحاح) . ويشتق من ذلك الفعل المزيد بالتاء «ترهب» لتعنى أن

«الراهب» خاف غواية الدنيا فانقطع للعبادة . وفى القرآن الكريم «يا بنى إسرائيل إنكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأوفوا بعهدى أوفى بعهدكم وإياى فارهبون» (البقرة - ٤٠) أى خافوا . ونقرأ أيضا «قال ألقوا فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم» (الأعراف- ١١٦) . وكذلك «لأنتم أشد رهبة فى صدورهم من الله، ذلك بأنهم قوم لا يفقهون» (الحشر- ١٣) وأيضا «واضمم إليك جناحك من الرهب» (القصص-٣٢)- أى من الخوف .

الإرهاب إذن ليس قتلا فى ذاته بل محاولة لإفزاع الناس وإخافتهم فيرضخون تحت وطأة الخوف . ولقد يكون الاغتيال أو الفتك سبيلا لإرهاب الآخرين . لكن التفريق فى القانون بين المعنيين ضرورى .

وكذلك الأمر أيضا فى القواميس الأجنبية فكلمة اغتيال assassinate تعنى القتل عبر استخدام العنف، أما كلمة إرهاب terror فهى الفزع العظيم ومنها terrible أى رهيب . وهكذا يتبين أن نحاذر من أن استخدام كلمة «إرهاب» استخداما قانونيا قد يعنى فقط إثارة حالة من الفزع لفرد أو للجمهور . ومن ثم فهو بالمقارنة بالاغتيال أو الفتك مجرد نتيجة أو مجرد عمل تحضيرى .

وهذا أمر يتعين أن يعالج بحرص وتفهم لغوى دقيق عند صياغة أى نص قانونى . ويبقى بعد ذلك الخلط بين «الإرهاب» (مع التحفظ اللغوى السابق) وبين الدفاع عن الوطن أى حركة التحرر الوطنى . وهو خلط متعمد، لا يمكن لطفل أن يقع فيه، لكنه و«لأن الغرض مرض» كما يقولون فإن أغلب الحكومات الغربية تخلط بين الاثنين فتدين هؤلاء الذين يخوضون معارك تحرير وطنهم بأنهم إرهابيون . لكن الأمر لا يكون هكذا دوما . فلأن هذا الخلط الساذج والذى يتجاهل أبسط مواثيق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى إنما يأتى لأسباب سياسية، فإن السياسة إذ تتلون يتلون معها الموقف فثمة من يعتبر حركة تمرد ما حركة تحرر وطنى وهى ليست كذلك . بينما يعتبر النضال لتحرير الوطن إرهابا وهو ليس كذلك .

لكنه يبدو أن تحديد تعريف حديث ومتفق عليه محليا ودوليا للإرهاب أكثر صعوبة من مواجهة الإرهاب ذاته .

وإذ نواصل رحلتنا للبحث عن تعريف دقيق ومحدد لكلمة «إرهاب» لنكتشف أن كل

حرف من أي عبارة لتحديد هذا التعريف مغموس بالسياسة ، وبالمصلحة السياسية .
تتكاثر التعريفات وتباین بل وتتناقض حتي تم إحصاء ١٠٩ تعاريف لهذه الكلمة . (قوانين
مكافحة الإرهاب- الهيئة العامة للاستعلامات- ص ١٩) .

وفي حين يدقق البعض فيقصر «الإرهاب» علي «استخدام أساليب ترويعية من جانب
الحكومة أو في مقاومة الحكومة» (قاموس وبستر) ومثل «هو الذعر والفرع والرعب، وهو
حالة ذهنية سببها الخوف من عمل معاد» (قاموس بلاك) .

لكن قواميس أخرى تصفه بأنه «استخدام العنف غير المشروع أو التهديد به بواسطة
شخص أو مجموعة أشخاص أو ممتلكات لتخويف أو إكراه مجتمعات أو حكومات لتحقيق
أهداف سياسية أو فكرية» وفي قاموس (أليوت) «الإرهابي هو الذي يستعمل العنف من
أجل الإطاحة بالنظام القائم لتحقيق أهداف سياسية» وقاموس (لاروس) يقول «الإرهابي
هو الذي يستخدم العنف» وهكذا فإن التشريعات الحديثة تخلط وربما عن عمد بين «فعل
القتل» و«فعل إثارة الفرع والخوف» .

ومع ذلك فإن الفقهاء القانونيين لا يفترون في فخ هذه التعريفات السياسية، فالفقيه
البريطاني ديفيد بيكفورد لم يزل يؤكد في المؤتمر الدولي للقانون الجنائي (١٩٩٧) أن
الإرهاب «هو إحداث الفرع والرعب بهدف الوصول إلى نتيجة مقصودة وبقدر جسامة
الرعب يكون مدي النجاح في تحقيق النتيجة» وثمة تعريف للفقيه الأسباني سالوانا يقول
«الإرهاب في المفهوم العام لعلم الإجرام هو كل جنحة أو جنائية سياسية أو اجتماعية يؤدي
ارتكابها أو الإعلان عنها إلي إحداث ذعر عام ويخلق بطبيعته خطراً عاماً» .

وعلي أي حال فإن الإرهابيين أنفسهم عززوا فكرة الخلط هذه . فهم يقتلون من أجل بث
الذعر في المجتمع أو العالم . ويواصلون بث الذعر ملوحين بالقتل والعنف .

لكن الخلط الأكثر خطراً يأتي من السياسيين الغربيين الذين يعتبرون أن القتال من
أجل التحرر الوطني هو أيضا إرهاب . فيقول بولوك: «إن الإرهاب هو كل عنف يرتكب ضد
الأشخاص أو الأموال أو المؤسسات ويكون له طبيعة سياسية ويستهدف الحصول علي
إستقلال إقليم من الأقاليم» وهكذا يحاول أن يدمج حركات التحرر الوطني بأنها إرهابية .
وتدفع أمريكا بقوة في هذا الاتجاه . فالمندوب الأمريكي في الأمم المتحدة حاول أن يفرض
علي الجمعية العامة إذ ناقشت في دورتها الثامنة والعشرين موضوع الإرهاب تعريفاً يقول

: «إن الإرهاب هو فعل قام به كل شخص قتل شخصا آخر خرقا للقوانين أو سبب ضرراً جسدياً بالغاً له أو قام بخطف شخص أو حاول خطفه أو شارك في مثل هذه الأعمال» .
ونلاحظ علي الفور محاولة إسقاط أي صفة وطنية أو سياسية عن الفعل الذي قد يكون جزءاً من معركة تحرر وطني أو تحرير للوطن . إن تأمل التعريف الأمريكي للإرهاب هو كاشف بذاته لما هو مطلوب بالتحديد عند مواجهة ما يسمونه بالإرهاب . طبعاً هم يواجهون المتأسلمين الإرهابيين من أمثال بن لادن والظواهري والقاعدة، لكن النص كاشف وفاضح ونتأمل المفردات ونقرأ «الإرهاب هو فعل قام به كل شخص قتل شخصاً آخر» . . هنا تختفي القضية العامة وخاصة قضية التحرر الوطني فإذا أخذنا القضية الفلسطينية مثلاً . . «فكل شخص» تعني كل «مناضل» في سبيل تحرير أرضه . قتل «شخصاً» أي قتل أي شخص عسكري أو مدني . وإذا كان البعض يناشد «المقاومة الفلسطينية أن تتقصد العسكريين أي جنود الاحتلال والذين يمارسون أقسى درجات الإرهاب الصهيوني وأن تحاذر قدر استطاعتها من ضرب المدنيين فإن التعريف الأمريكي يجعل من كل شخص عسكرياً كان أم مدنياً في إسرائيل محمياً بمظلة مكافحة الإرهاب . وكذلك فإن الحديث عن «كل شخص يقتل أي شخص» يضيفي ويقصد متعمد الحماية علي إرهاب الدولة الذي تشنه قوات مسلحة ورسمية لدولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني .

فإذا ما انتقلنا من مرحلة التعريف التقليدي للإرهاب إلي ما هو جديد، نجد هناك الجديد في عالم الإرهاب . فإذا نتابع ما يتمدد الآن عبر الشبكة المعلوماتية من معلومات وموضوعات تحرض على الإرهاب وتعتبره جزءاً من الجهاد الذي لا يكون المسم مسلماً بدونه، بل هي تقدم معلومات دقيقة عن كيفية تصنيع أدوات وأسلحة العمل الإرهابي من مواد متوافرة في الأسواق العادية . فهل يمثل مثل هذا الفعل عملاً إرهابياً؟ وهنا يتعين علينا أن نراجع مواقفنا إزاء حرية التعبير، وحرية التعامل مع الإنترنت، وإزاء ما كان يندرج وحتى وقت قريب في باب «الأعمال التحضيرية» التي أكدت بعض مصادر الفقه القانوني ضرورة عدم مساءلة القائمين بها طالما أنها لم تتحول إلى عمل تنفيذي، علماً بأن القائمين على هذا التحريض المنظم والمنتظم ينجحون في أحيان كثيرة في «توليد» عناصر إرهابية من خلال هذه الشبكة عبر إقناعها بأن هذا هو صحيح الإسلام .

ويقتادنا ذلك إلي الحديث عن مدي فعالية المواجهة القانونية (أياً كان التعريف المطبق)

للإرهاب، وكذلك المواجهة الأمنية له .

المواجهة القانونية والأمنية ضرورية لكنها ليست كافية بل هي لا تحل المشكلة، فالإرهاب يبدأ فكراً . يتولد من فكرة تسيطر على فرد أو جماعة تشوش عقله وضميره وتوهمه إنه لكي يكون مسلماً حقاً ومؤمناً حقاً يتعين عليه أن يقتل أعداء فكرته . أي الفكرة التي يعتقد هو أنها صحيح الإسلام وأن من يخالفها إنما يخالف الإسلام ذاته ناسياً أن فكرته هي مجرد رؤية شخصية نسبية الصحة، وأنها مجرد فهم إنساني قد يصح وقد يخطئ للدين المقدس . ومثل هذه الفكرة المتأسلمة الخاطئة إذا ما سيطرت على صاحبها فإنها تقتاده بالضرورة إلى ممارسة العمل الإرهابي . يفعله وهو يستشعر الاستعلاء بالإيمان، وبأنه الأكثر إسلاماً والأقوى إيماناً . ولهذا يقبلون على الأعمال الانتحارية باعتبارها «شهادة» تقتاد صاحبها وفوراً إلى الجنة . وهل يمكن أن تمنع إنساناً كهذا من الذهاب وسريعاً إلى الجنة؟

الحل الحقيقي إذن هو المواجهة الفكرية لهذا الفكر المتأسلم وهي مواجهة تمتد من مناهج التعليم إلى برامج الإعلام إلى الفن والدراما والحوار والجدل المستند إلى حقيقة الإسلام وحقيقة مبعثه . لكننا وبالأأسف نقصر في ذلك الواجب ونكتفي بالقانون والمواجهة الأمنية . . وهذا لا يكفي .. بالقطع لا يكفي .

تنويعات .. على مسألة الإرهاب

ولأن هاجس الأعمال الإرهابية لم يزل مخيماً على أفاق مساحة كبيرة من عالمنا ، ولأن البعض لم يزل - وعن عمد - يتجاهل الأسباب الأساسية لتوالد الإرهاب والإرهابيين . ولأن "الغرض مرض " كما يقولون . فإن العالم وبرغم عمق الكارثة لم يزل يتعثر فى محاولات لإيجاد تعريف متفق عليه للإرهاب ، ومن ثم تختل موازين التعامل الجدى وتتباعد إمكانات المواجهة الفعلية.

فلم يزل الغرب بشكل عام يتعثر فى تعريف للإرهاب أمام القول بأنه عمل أفراد موجه ضد أفراد ، وذلك بهدف حماية مرتكبى "إرهاب الدولة " سواء الأمريكيون منهم أو الاسرائيليون، وقد استخدمت الأمم المتحدة كأداة لترويج هذه الفكرة التى تستهدف أيضاً إدانة عمليات النضال الوطنى المعادى للاحتلال الأجنبى . ولأن الأمين العام للأمم المتحدة يجسد هذه المؤسسة التى تتم عملية توجيهها أساساً " بالروموت كنترول " الأمريكى فإن كلاً من كوفى عنان وبان كى مون يتحسمان لفكرة استبعاد إرهاب الدولة ومن ثم الحق الوطنى فى مواجهة العدوان على الوطن أو الشعب عند وضع أى تعريف للإرهاب . وذلك بحجة أن القانون الدولى العام ينظم عملية متابعة أنشطة الدول ويحدد مساراتها . (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة : فى مناخ أرحب من الحرية - ٢١ مارس ٢٠٠٥) .

ولأن هذه مسألة حاسمة بالنسبة لأمريكا وإسرائيل فقد تواصل الرفض الغربى لفكرة عقد مؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب . لأن عقد مثل هذا المؤتمر سوف يفرض وضع تعريف محدد للإرهاب قد - أقول قد - يتضمن إدانة لإرهاب الدولة .

كذلك يتجنب كثير من الدعاة الغربيين لمواجهة الإرهاب مواجهة الجذور الحقيقية للعمل الإرهابى . فافتقاد المعايير العادلة فى التعاملات الدولية وإصرار الكثيرين على حماية مرتكبى إرهاب الدولة من المساءلة حتى لو كانت مجرد مساءلة معنوية، تخلق إحساساً بالظلم والقهر يتوالد منه ماينبت مناحاً يسمح للفكر الإرهابى بالتواجد ، فسياسة المعايير المزدوجة سواء فى فلسطين أو العراق أو أفغانستان تمنح الفرصة للدعاة الإرهابيين لإيهام

أتباعهم بأنه من الضروري مواجهة " إرهاب الدولة " بإرهاب مضاد وهم بالطبع لايسمونهم إرهابا وإنما جهاداً .

كذلك فإن افتقاد معايير العدالة الاجتماعية سواء على النطاق العالمى مثل نهب ثروات الشعوب الفقيرة عبر معايير للتجارة الدولية غير موضوعية وغير عادلة . والنهم الرأسمالى المتوحش الذى لايهتم سوى بمضاعفة الأرباح سواء بتحويل طعام الفقراء إلى وقود لسيارات الأغنياء أو المضاربة على أسعار البترول ليرتفع سعره إلى أرقام جنونية، أو على النطاق المحلى بتوزيع الناتج القومى بأسلوب غير متوازن وغير عادل، والتغاضى عن تركز الثروة فى أيدي حفنة من الأفراد ، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى كالفساد والبطالة وعثرات اجتماعية أخرى .

هذه المسببات يتجاهلها الجميع ويحاولون مواجهة الخطر الإرهابى بمجرد سن قوانين متشددة وإجراءات أمنية تحقيق آثارها بالمواطن العادى بأكثر مما تحقيق بالفعل الإرهابى . لكن الشيء الأكثر أهمية من كل ماسبق هو أن الجميع يتجاهلون الحقيقة الأساسية وهى أن " الإرهاب يبدأ فكراً " بمعنى أن الإرهاب يتوالد عبر فكرة توحى لصاحبها أنه إذ يرتكب الفعل الإرهابى فهو يمارس الجهاد فى سبيل الله . وتعزز هذه الفكرة الخاطئة بمرويات وردت فى كتب تراث أوردت إلى جوارها ما لا يصدقه عقل عاقل . وكلما زاد التشدد الغربى سواء فى التعامل مع الاسلام والمسلمين، أو فى ممارسة المعايير المزدوجة تحت مظلة عالمية، وجد دعاة الإرهاب ما يبررون به إرهابهم، وتعززت فكرة أن " العالم ينقسم إلى فسطاطين (معسكرين) فسطاط الايمان وفسطاط الكفر " بمعنى أن الدعاة الإرهابيين وأتباعهم هم وحدهم أهل الايمان ، والآخرين جميعا هم أهل الكفر . والمثير للدهشة هو أن الرئيس بوش قد قال بمثل ذلك عقب أحداث ١١ سبتمبر عندما أكد أن من ليس معه فهو مع الإرهاب. كما تعززت هذه الفكرة بالأكذوبة التى ردها هنتنغتون حول " صراع الحضارات " ولخصها فى مقولة الصراع بين الحضارة الغربية والحضارة الاسلامية ولنا قول تفصيلى فى دحض هذه الفكرة وتأكيد خطورتها ولكن هذا التفصيل لامجال له الآن .

كما يمكن القول - دون أى تبرير لتصرفات الآخرين - أن العقل العربى والاسلامى يتعرض سواء على المدى التاريخى أو حتى فى مستوى الحاضر للعصف بقدراته على

احترام الآخر وعلى إعمال العقل المتجرد من التحيز لفكرة مسبقة ، وهى جميعا ثمار
مريرة تراكمت فى هذا العقل عبر الخضوع لحكايات ومرويات تراشية غير عاقلة وغير
معقولة ولممارسات أكثر بعداً عن العقل. وهى أيضا ثمار مريرة لبرامج ومناهج تعليمية
وإعلامية تغلق نوافذ العقل وتمنع تقبله للآخر سواء كان معتقداً دينياً أو فكرة أو بلداً أو
شخصاً . وهكذا تتوالد " المفاصلة " بين كيانين وهميين . وهكذا يتوهم " الانتحارى " الذى
يفجر نفسه ليقتل رجالا ونساء وأطفالا ربما كانوا مسلمين وهم بالقطع أبرياء أنه يرضى
الله بما يرتكب من قتل وإرهاب . هذه " المفاصلة " التى تدفعهم إلى الهتاف فى وجه
القضاة « شهداؤنا فى الجنة وقتلاكم فى النار » . نحن إذن بحاجة أولا وقبل كل شيء
إلى إضفاء مسحة من العدالة فى العلاقات والممارسات الدولية والمحلية وقبل هذا وذاك إلى
تعليم واعلام وممارسات تتسم باحترام العقل ومعطياته و تجعلها معياراً للحقيقة وإلى
تعلم احترام الآخر واحترام عقيدته وحرية دمه وماله .

ولأن أحداً لا يهتم بالأسباب الحقيقية للإرهاب يكون الاكتفاء باللجوء إلى القوانين وإلى
الإجراءات الأمنية وهى إجراءات غالبا ماتمس حريات الأفراد المسلمين. ففى ألمانيا أصبح
من الجائز قانونا دس كاميرات وأدوات تسجيل فى مساكن المشتبه بهم وأماكن ترددهم
واقتحام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم . وفى كندا صدر قانون يسمح لأجهزة الأمن
بتطبيق ما أسمى "بالشهادة الأمنية " الذى يمنح الأمن الحق فى القبض على المتهمين
بالإرهاب لمدة غير محددة دون عرضهم على المحاكم أو إطلاعهم على الأدلة المتوفرة ضدهم
. وإذا كانت المحكمة العليا الكندية قد حكمت بإلغاء هذا القانون فإن هناك محاولات
حكومية دؤوبة لايجاد نص قانونى قريب من النص الملغى . وفى انجلترا وبعد صراع
مرير أجاز مجلس العموم قانونا يسمح بتمديد فترة احتجاز المتهم بالإرهاب دون أمر
قضائى من ٢٢ يوما إلى ٤٢ يوما . وقد أوشك هذا التمديد أن يطيح بحكومة براون .
فضلا عن أنه قد تم تمريره بفارق تسعة أصوات فقط وبعد أن أعلنت المتحدثة باسم
الحكومة أن هذا المحتجز إذا ثبتت براءته فسوف ينال تعويضا قدره ٣٠٠٠ إسترليني
(مايقارب ٣٦٠٠٠ جنيه مصرى) عن كل يوم احتجاز .

.. وهكذا وكما يتمدد الفعل الإرهابى ليطال الأبرياء فإن قوانين مكافحة الإرهاب ولأنها
لا تهتم بتلافى الأسباب الحقيقية تطال هى أيضا .. الأبرياء .

فلا يمكن الاكتفاء بالبعد الأمني دون إمعان النظر فى الأسباب السياسية والاجتماعية والفكرية التى يتوالد منها الفكر الإرهابى، أى دون محاولة لمعالجة جذرية لمسألة الإرهاب، وفيما يخصنا نحن العرب والمسلمين دون أى محاولة جادة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والأهم من ذلك دون مواجهة الإرهاب «المتأسلم» مواجهة فكرية، وإبراز «صحيح» الإسلام. وهى مهمة ليست فقط ضرورية لمواجهة التأسلم وإنما هى جزء حتمى من الأداء الإيمانى، والنكوص عنها ليس فى صالح الإسلام ولا فى صالح صورته أمام العالم، وهى أساساً مسئولية أمام الخالق، إذ يتراجع من يعرف أمام من يروج للخطأ والخطيئة، ألم يقل الإمام أبو حنيفة عندما نصحه عمه بالصمت كى يخرج من سجن المأمون بسبب إنكاره لخلق القرآن «يا عماه إذا سكت العالم تقية، والجاهل يجهل فكيف يظهر الحق؟». وهذا الدور يحتاج إلى جهد مكثف ممن يعلمون، يقومون به بلا خوف ولا «تقية» ولا إمساك للعصا من منتصفها. كما إنه يتطلب مواجهة عقلانية وعلمية ومعرفية تتغير بها المفاهيم، وبرامج الإعلام ومناهج التعليم والممارسات الإدارية والحكومية بحيث يتسيد الفكر الليبرالى المناخ العام فى المجتمع بما يمحو الظلام والظلامية المخيمين على كثير من مساحات العقل.

ولأن ذلك لا يحدث، ستبقى ممكنات تجدد الفعل الإرهابى متمترسة، وستبقى تهجمات بعض مفكرى الغرب برغم رعونتها ومجافاتها للحقيقة قادرة على إيجاد من ينصت إليها. كما أن هذا يفسح المجال أمام ما يمكن تسميته بالتصرفات والقوانين العنصرية التى يجرى إصدارها فى أكثر من دولة لتمارس فقط ضد «الأجانب» الذين يكونون جميعا ويا للمصادفة من العرب والمسلمين أو من هذه الأصول.

ولعل النموذج الأكثر بشاعة لذلك التمييز العنصرى هو قانون باتريوت الأمريكى الذى صدر فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١. ويركز القانون كل قسوته وبعده عن احترام حقوق الإنسان على «الأجانب» أى أن شيءنا الدقة على العرب والمسلمين. فيسمح الجزء ٤١٢ من هذا القانون «باعتقال المقيم الأجنبى فى الولايات المتحدة الأمريكية ومنهم حملة البطاقات الخضراء إلى أجل غير مسمى دون اتهامه بأى جريمة». فإذا اكتفى الأمن بالقول بأنه يشكل خطرا على الأمن القومى لأمريكا فإن اعتقاله يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى على أن يعاد النظر بملفه مرة كل ستة أشهر. ولا يشترط القانون أن يحاكم المعتقل خلال

هذه المدة أو فى نهايتها» (د. أحمد أبو الحسن زرد- قوانين مكافحة الإرهاب- الهيئة العامة للاستعلامات - ص ٧٩).

كما يعطى قانون باتريوت لأجهزة الأمن الحق فى تتبع تعاملات «الأجانب» على الإنترنت، ثم أصدر الكونجرس الأمريكى قرارا يسمح لأجهزة الأمن دون إذن من القضاء بالتتصت على اتصالات الأجانب، بل إن هناك نسا قانونيا يسمح للأمن بالتفتيش فى أى مكان دون إبلاغ صاحب الشأن.

ونتوقف لنتأمل أمرين، أولهما أن عملية مكافحة الإرهاب فى أمريكا وعدد من الدول الأوربية تخيم عليها فكرة عنصرية تستوجب الشك فى كل من هو عربى أو مسلم. أما الأمر الثانى فهو أن قوة الرأى العام فى الغرب تستطيع مواجهة مختلف المحاولات الأمنية لفرض قوانين وتشريعات تضر بحقوق الإنسان بحجة مواجهة الإرهاب، وإن كانت هذه الحماية تقتصر فى بعض الأحيان على حماية المواطن الغربى وليس الأجنبى. فقد رأينا كيف ألفت المحكمة العليا الكندية نسا قانونيا جائراً يسمح باحتجاز المتهمين بالإرهاب لأجل غير مسمى، وكيف أوشك رئيس الوزراء البريطانى أن يطاح به لمجرد أنه أصدر تعديلا يسمح بتمديد احتجاز المتهمين بالإرهاب لمدة ٤٢ يوما دون عرضهم على القضاء. وكيف أنه أفلت بقانونه بفارق تسعة أصوات فقط وبعد أن تعهد بأن تدفع الحكومة لكل من لم تثبت إدانته بعد هذا الاحتجاز مبلغا يساوى ٣٦ ألف جنيه مصرى عن كل يوم. إنه الرأى العام القوى والمتحرك، وهى التقاليد الراسخة لاحترام حقوق الإنسان، فما بالنا بما قد يحدث فى دول العالم الثالث عندما يحاول البعض أن يقيد الجميع بمقولة تقييد الإرهابيين، أو عندما يحاول أن يطبق المثل الشعبى «اضرب المربوط يخاف السايب»، وهكذا نكتشف أن الإرهاب المتأسلم يهزم الديمقراطية وحقوق الإنسان مرتين. مرة عندما يعتبر أن الآخرين جميعا هم «فسطاط الكفر» وعندما يستبيح دماء وأموال الآخرين مسلمين وغير مسلمين وعندما يرفض الآخر فكرا ووجودا، ومرة أخرى عندما يصبح إرهابهم مبررا لانتهاك حقوق وحريات شعوبهم.

ولعل الوضع الجزائرى يمثل نموذجا لبلد من العالم الثالث عانى من إرهاب متأسلم شديد الوطأة وبالع والوحشية أراق من دماء الأبرياء أنهاراً فجاءت مواجهته عبر الإجراءات الأمنية المستندة إلى قوانين متشددة لتحد إلى حد كبير من حقوق الأفراد الذين يعانون بين

شقى الرحى إرهابا متأسلما وضغوطا أمنية وقانونية متشدة. فالمرسوم التشريعى (٩٢-٢) يعرف الإرهاب تعريفا شديدا الاتساع بحيث يعتبر إرهابا ٠٠ «إعاقة حركة السير أو حرية التنقل على الطرقات واحتلال الأماكن العامة عن طريق التجمعات» ومن ثم فكل تظاهر أو تجمع أو وقفة احتجاجية تعتبر بحكم القانون إرهابا. كذلك يعتبر إرهابا «الحاق الضرر بالبيئة بواسطة وسائل الاتصال والنقل».

ثم صدر الأمر (٩٥ - ١١) الذى يضم إلى تعريف من يقوم بعمل إرهابى «أى شخص يبيع أنواع السلاح الأبيض أو يشتريها أو يوزعها أو يستوردها أن يصنعها» وتترايد. العقوبات «يعاقب أى شخص يستخدم أماكن العبادة لأغراض الوعظ دون إذن من السلطات المختصة بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة تتراوح قيمتها من ١٠.٠٠٠ إلى ١٠٠.٠٠٠ دينار جزائرى» كما يعاقب بالحبس من ٣ إلى ٥ سنوات وبغرامة تصل إلى ٥٠٠.٠٠٠ دينار أى شخص يقوم عن طريق الوعظ أو أى عمل آخر بنشاط يتناقض مع الهدف النبيل لدور العبادة» والعبارات المطاطة والعقوبات الصارمة لا تحتاج إلى تعليق.

خلاصة الأمر نحن بحاجة إلى مواجهة للإرهاب.. نعم. مواجهة حاسمة حازمة ٠٠ نعم. لكن القوانين وحدها لا تكفى والإجراءات الأمنية وحدها لا تكفى. كذلك فإن المواطن العادى يحتاج ويستحق أن تصان حريته كاملة وحقوقه كاملة. كى لا يقع بين شقى الرحى.

ويبقى بعد ذلك أن نتأمل الواقع المصرى، ومشكلات إعداد قانون للإرهاب لا يهدر حقوق الأفراد.

وأنا ممن يعتقدون بأن مصر ومفكرها ورجال الدين فيها هم المسؤولون قبل غيرهم عن خوض المعركة الفكرية ضد التأسلم السياسي وضد الإرهاب الذى ينبت من بين أظافره، ليس فقط لأن مصر هي بلد الأزهر بعلمائه وتراثه، ولا لأن مصر هي كلمة البدء في ساحة الليبرالية التي نطق بها الشيخ رفاعه الطهطاوي والذي أرسى أول لبنات الفهم المستنير والتجديدي للدين ثم من تلاه من شيوخ أجلاء : الأفغانى - محمد عبده - أمين الخولى - شلتوت وعشرات غيرهم، وإنما وهذا هو الأهم لأن مصر تحمل علي عاتقها مسئولية نشوء التأسلم السياسي علي أرضها وما أنبته من إرهاب ثم ما تلاه من فكر شديد التطرف وشديد البعد عن صحيح الإسلام وسماحته والذي جاء علي يدي الأستاذ سيد قطب فتولد

منه كل تلاوين الإرهاب المتأسلم علي يدي أمثال بن لادن والظواهري وامتداداتهما عبر كثير من الدول والذين يزهون بأن يسموا أنفسهم بالقطبيين.

إنها إذن مسئولية تاريخية لكننا لا نقوم بها لأسباب لا أريد الخوض فيها، ونكتفي ويا للأسف بالمواجهة الأمنية والقانونية ناسين أو متناسين أن الإرهاب يبدأ فكراً، وأنه طالما لم تهزم هذه الفكرة الخبيثة هزيمة فكرية ويتضح خطأها وبعدها عن الإسلام فإنها ستظل قادرة علي توليد أجيال متتالية من الإرهابيين إن لم يكن اليوم فغداً.

لكننا ويا للأسف لا نقوم بهذه المهمة بما يكفي، بل لعلنا لا نقوم إلا لماماً وفي المناسبات، ويبقي العالم عندنا علي صمته ربما خوفاً، وربما تقية، وربما ارتياحاً إلي إمساك العصا من منتصفها.

ولأننا بإعلامنا وتعليمنا وأزهرنا الشريف ومثقفينا ورجال الفكر فينا لا نقوم بالواجب الفكري فإنه لا يتبقي أمامنا إلا القوانين والأمن كسلاح إن نجح اليوم جزئياً فإنه لا يمنع من تجدد الكارثة في غد قريب أو غير قريب.

والحقيقة أن مصر تمتلك قوانين رادعة، بل لعلها أكثر من رادعة. فالمادة ٨٦ مكرر (أ) من قانون العقوبات تنص علي أن «يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة كل من أمد الجماعات أو العصابات أو غير ذلك من التشكيلات الإرهابية بأسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات تساعد في تنفيذ أغراضها». والعقوبة تسري أيضاً في المواد ٨٨ مكرر ٩٧ و٩٨ من قانون العقوبات ضد «كل من دعا آخر للانضمام إلي مجرد اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة في ظل النشاط الإرهابي حتي ولو لم تقبل دعوته، وكذا كل من علم بوجود مشروع لارتكاب مثل تلك الجرائم ولم يبلغ أمره للسلطات».

نتأمل الأفعال المجرمة : أمد الجماعة الإرهابية بالمال أو المعلومات أو دعا آخر للانضمام إلي مجرد اتفاق. . حتي ولم تقبل دعوته، والعقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، ودون خيار آخر أمام القاضي.

وإذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت حكماً شهيراً ببطلان المادة ٤٨ عقوبات التي كانت تجرم الاتفاق الجنائي فإن ذلك لم يرتب أي أثر علي استمرارية العقوبات السابقة لأن هذه المادة الملغاة كانت ترتب العقوبة علي الاتفاق الجنائي إذ يقع

كجريمة منفصلة كأن يتفق البعض مجرد اتفاق علي سرقة منزل أو محل ثم لا يترتب علي الاتفاق تنفيذ الجريمة. ومن ثم فإن هذا الإلغاء لا يسري علي الأعمال التحضيرية أو الاتفاق الجنائي في الجرائم التي تمس أمن الدولة في الداخل أو الخارج.

وهنا نتوقف لنسأل وهل ثمة عقوبة أشد من التخيير بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة؟ ومن ثم نسأل لماذا إذن نرهق أنفسنا بحثاً عن مواد جديدة لقانون جديد لمكافحة الإرهاب؟ هذا السؤال تجيب عنه وبوضوح نصوص التعديلات الدستورية الأخيرة، وخاصة النص الجديد للمادة ١٧٩ من الدستور والتي تقول «تعمل الدولة علي حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب» ثم تمضي المادة «وينظم القانون أحكاماً خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار، وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولى من المادة: ٤١ والمادة: ٤٤ والفقرة الثانية من المادة: ٤٥ من الدستور دون تلك المواجهة. وذلك كله تحت رقابة القضاء. ولرئيس الجمهورية أن يحيل أي جريمة من جرائم الإرهاب إلي أي جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون».

إن تأمل هذه المادة يحدد لنا بصورة واضحة الإطار العام الذي يتحرك فيه واضعو نصوص قانون مكافحة الإرهاب المنتظر.

فالفقرات المطلوب عدم الاعتداد بما فيها من ضمانات وفقاً للمادة ١٧٩ من الدستور تقول «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض علي أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون (مادة ٤١ فقرة أولى)، وأيضاً «للمساكن حرية فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون» (مادة ٤٤)، وكذلك «للمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولدة محددة ووفقاً لأحكام القانون» (مادة ٤٥ فقرة ٢).

فقط... نعيد قراءة هذه النصوص وما فيها من ضمانات... والمطلوب «ألا تحول هذه الضمانات» دون المواجهة المطلوبة في القانون الذي يجري إعداده. ومن حقنا بالطبع أن

نعرف إلي أي مدى يجب «ألا تحول» هذه الضمانات دون الإجراءات المطلوبة. وكيف ستكون رقابة القضاء وما حدودها وممكناتها؟ فالأمر يتعلق بحقوق أساسية لعل أخطرها هو مسألة احتجاز المشتبه بهم ومدة هذا الاحتجاز ومداه. ٠٠ وعشرات من الاسئلة الأخرى، ونعود لنتحدث عن شقي الرحي ونؤكد : نقاوم الإرهاب- نعم، نواجهه. ٠٠ نعم. ولكن لا مساس بحقوق أساسية للمواطنين. أو هذا ما نصر عليه ونعتقد بضرورته.

حول كتاب د. طارق الزمر ليست مراجعات ولا تراجعات

ولأنى قضيت فى السجن سنين عديدة متعرضا للتعذيب شبه النازى، فإننى وبصراحة شديدة لا أستطيع أن أقسو على أى سجين رأى مهما كانت خلافاتى أو اختلافاتى معه. ولهذا السبب فإننى أرحب بأى محاولة للخروج من قفص الأخطاء الفادحة التى وقع فيها هؤلاء السجناء من تكفير وإرهاب «نعم إرهاب وليست كما يسمونها مصادمات عسكرية وكأننا فى حرب بين بلدين أو شعبين كما أن المصادمة العسكرية تظل دوما محسوبة عندهم على أساس النتائج وليس على أساس صحة القيام بالفعل ذاته أو خطئه».. هذه الأخطاء الفادحة لا تقف حاجزا أمام تعاطفى مع أى خطوة أو حتى نصف خطوة يخطونها إلى الأمام، لكن ذلك لا يمنعنى من إيضاح رأى وموقفى إزاء ما يكتبون أوضحه ولكن بهدوء فلا مجال كما قلت لأى قسوة.

وأبدأ بعدد من الملاحظات الأولية:

- أولا: لسنا نجد ونحن إزاء كتاب د. طارق الزمر «مراجعات لا تراجعات» أى مراجعات جديدة . بل مجموعة مقالات ركزت على تقييد ما أسمته «مبادرة وقف العمليات العسكرية» بمصر عام ١٩٩٧، لا جديد بعد ذلك إلا محاولة تأكيد ثبوت صحة هذه المبادرة بالرجوع إلى ما كان من تطورات عالمية ومحلية مثل العولة والقطب الواحد وتطور التكنولوجيا.. وما إلى ذلك وهى مفردات جديدة عليهم ولهذا تستخدم بتبسيط شديد.
- ثانيا: لست أدرى معنى هذا العنوان «مراجعات لا تراجعات» فهل يخطئ المسلم إذا اكتشف خطأ أو جريمة ما ارتكبها هو بنفسه أو ارتكبتها جماعته إذ يعلن، بل وإن يزهو بأنه تراجع عنها؟.

فالمرجعة تعنى الرجوع إلى قول أو فعل وفحص مدى صحته سواء فى الماضى أو فى الحاضر فإذا ثبت له «أقول إذا» إن الفعل كان خاطئا فى بدايته أو حتى فى نهايته «يتوب» عنه، والتوبة تعنى الإقرار بالخطأ والتراجع عنه، وإلا يظل فعل «التوبة» ناقصا وغير مقبول

فى اعتقادى لا من الله سبحانه ولا من العباد.

أما أن نسميها «العمليات العسكرية» (ص٧) والإعلان بوضوح أن قبول ما هو قائم من حكم وأحكام هو «ما لا يسع مسلم أن يفعله» (ص٧) وتبرير ما قاموا به فى الماضى بالنص «على أن المراجعات التى ندعو إليها لا تعنى مجرد إلقاء اللوم أو العتاب على شباب الحركة الإسلامية المتعجل «نعم المتعجل وليس المرتكب لفعل آثم» وغض الطرف عن الظروف القاسية والمطاردات المستمرة والتعذيب البشع الذى يتعرض له هذا الشباب فذلك تأييد للظلم وتكريس للبغى لا يقره الإسلام ولا يرضاه» (ص٨) هل فهمت شيئا عزيز القارئ؟ قتلوا العشرات واستباحوا دماء المسلمين ونعتوهم بالكفر، وسمحوا بقتل المسلمين غير المناوئين لهم قائلين «يقتلون ثم يبعثون يوم القيامة على نياتهم».

ثم لم يقل أصحاب المراجعات الأصلية لهؤلاء القتلة سوى أنهم «متعجلون» ويستحقون فقط «اللوم والعتاب».

ولست أدرى من أين أتى أصحاب هذا المراجعات بهذا الموقف؟ وإلى أى موقف فقهى عاقل استندوا؟ وهل نسوا الآية الكريمة «ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه، وأعد له عذابا عظيما» (النساء ٩٣) ولقد يقولون لقد فعلناها بحسن نية وكنا نظن أننا على صواب، فأجيبهم بالآية الكريمة «قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا، الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا»، لا مفر إذا من توبة واضحة شاملة حاسمة عن جرائم القتل ولا يكفى لا عند الله ولا عند العباد أن يقولوا «كنا نظن» فماذا لو أتى أحد غيرهم «ليظن» هو أيضا؟ لا يكفى أن يقولوا إن الظروف تغيرت ومن ثم تتغير الواجبات أو كما قال د. طارق بالنص «القواعد الفقهية توجب تغيير الأحكام بتغيير الزمان والأعراف والعادات» وبما أن العادات والأعراف لم تتغير وإنما تغير الزمان وحده فماذا لو عاد الزمان سيرته الأولى؟، ويؤكد د. طارق «ولا يخفى أن تغير الواقع المحيط يستلزم تغيير الواجب اللازم بشأنه» (ص٢١) أيضا نسأله ماذا لو عاد الواقع ليرتد إلى ما كان عليه؟.

ثم إن د. طارق يقول وبلا تردد «إن المبادرة لا تعنى تغييرا فى الأهداف بقدر ما تعنى تغييرا فى الأساليب والوسائل» (ص٢٠).

أما الأهداف التى لم تتغير كما يقول هو، كانت «الإطاحة بحكم الطاغوت الكافر»

و«تعبيد الناس لربهم» نفياً للآلية الكريمة «أفأنت تكرههم حتى يؤمنون» وهى تكفير الحاكم والمحكوم، واعتبار القانون الوضعى قانوناً كافراً ومن تعامل به أو معه كافر، وتعتبر الدستور تشريعاً كافراً ومن وضعه أو أقره أو خضع له كافر، والانتخابات كفرة والمشرعين جميعاً كفرة.. فهل هم مازالوا عند قولهم هذا أم تابوا عنه؟ ود. طارق يعود ليكرر ويؤكد أن المبادرة «شملت فحسب عدداً من الأساليب والوسائل التى تبين وقوع «المبالغة» فى تحقيق مناطها أو التى اتضح عدم ملاءمتها للواقع» (ص ١٢).. مجرد «مبالغة» هل هذه مراجعة جادة؟.

والدكتور طارق يرى فى المبادرة «إعطاء فرصة للنظام كى يراجع مواقفه» والفرصة أعطيت منذ عام ١٩٩٧ أى منذ أحد عشر عاماً فهل ستمتد الفرصة المعطاة؟ وماذا لو لم يستفد النظام من هذه الفرصة؟.

ثالثاً: نتوقف أمام مفردات ومواقف لا يمكن التغافل عنها من بينها..

- ما سُمى بالإرهاب (ص ١٥) هل كان إرهاباً واغتيالاً وقتلاً أم مداعبة؟
- القوانين الوضعية التى فرضتها جيوش الاستعمار (ص ٣١)
- إن امتلاك المستكبرين للسلطة والغلبة والظهور لا يعنى أن الله راض عنهم (ص ٥٤).. فماذا يكون موقفكم من حكم وحكام لا يرضى الله عنهم؟
- الدعوة لصيغة «الموادعة» مع النظام بسبب اختلال التوازن الاستراتيجى (ص ٦٣) فماذا لو تصحح هذا الاختلال؟.

- «التأكيد على كراهية ورفض رموز التنوير، وما يسمى بـ «تجديد الخطاب الدينى» وهو ما يعد تعدياً صريحاً على قواعد فهم الإسلام» (ص ٧٦) هكذا يقول نصاً، والغريب أن الدكتور طارق سبق أن تحدث عن ضرورة تغيير المواقف والأساليب والممارسات ثم ها هو يرفض تجديدها.

- وهو يهاجم «الدعوة لفتح باب الاجتهاد على مصراعيه لأنه أحد مصادر التنوير الليبرالى» (ص ٧٦) ولست أدري لماذا يقف د. طارق ضد التنوير وضد الليبرالية.

- ثم هو يدين:

- ابتداء فتاوى تتعلق بإلغاء الجهاد.

- وابتداء فتاوى تتعلق بالإخاء الإسلامى والمسيحى واليهودى.

- وابتداع فتاوى بأن الديمقراطية هي أفضل أنواع الحكم.
- وابتداع فتاوى حول ضرورة قتال الإرهابيين.
- وابتداع فتاوى تحذر من تمويل الإرهاب.
- وابتداع فتاوى تتعلق بحرية المرأة اجتماعيا وسياسيا.
- يسمي ذلك كله ابتداءً والابتداع بدعة والبدعة ضلالة والضلالة في النار.
- ثم يواصل إدانته:
- والدعوة لفصل الدين عن الدولة.
- وهو يرفض وبشدة «دعم أنصار الحداثة الذين يريدون أن يكون العالم الإسلامي جزءا من التقدم الذي يسود العالم». ألا يستحق هذا الاستنكار علامة استفهام فهو يرفض أن يكون العالم الإسلامي جزءا من التقدم.
- ويرفض نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي.
- ويرفض القبول بمحاربة ما يسمى بالإرهاب، ومطاردة التنظيمات والعناصر الإسلامية التي تحبذ الجهاد العسكرى.
- وهو يحبذ الرؤية الشاملة المتكاملة الأبعاد التي طرحها سيد قطب.
- وهو أخيرا يدعو لحوار الحضارات ولست أدري هل درس د. طارق جواهر الدعوة أم لا؟ وهل حدد بالفعل أن الحوار يجب أن يدور بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية؟ وهل اكتشف اللغم الموجود في هذه الدعوة.. فمثلا إن دار الحوار فمن سيمثل الحضارة الإسلامية؟ هل سيادته أم رجاله؟، وماذا سيكون موقف المسيحي في مصر أو موقف المسلم في فرنسا؟.
- أخيرا يا دكتور طارق ومع كل الاحترام ما هذه بمراجعة بل هي تستوجب التوبة عما فعلتم والتراجع عنه جميعا عن الفعل الإرهابي وعن الفكر الإرهابي والرؤية المتخلفة، ويكفى أن تتأمل ما في قولك من متناقضات.
- ولك برغم كل شيء تحيتي على اجتهادك وإن كان اجتهاد يتخذ طابع «مهلك سر».

كلمة هادئة إلى الإخوة في السعودية

ضمن بضعة مئات من آلاف المعتمرين هذا العام تلقى أحد قيادات حزبنا نسخة مجانية من كتيب بعنوان: كتاب التوحيد" صادر عن" الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - فرع منطقة "المدينة المنورة" وأرجو أن يأذن لي القارئ أن أحتفظ باسم المؤلف "معالي الشيخ الدكتور" كما قدم معاليه نفسه للقارئ.

وقد أكد زميلنا أن آلاف من نسخ هذا الكتيب وأمثاله قد وزعت ولمرات عدة على جميع المعتمرين.

ولما كنت ممن يعتقدون أن الكعبة المشرفة والمدينة المنورة وفريضة الحج والعمرة ليست مجرد هبة ربانية للسعودية لكنها مسئولية ثقيلة إزاء الله ورسوله ، وإزاء الدين الحنيف فإنني أستأذن الجميع في أن استعرض بعضاً مما ورد في الكتيب المذكور والذي يتلقفه المسلمون المعتمرون بشغف من يتلقى نفحة من نفحات الهدى الاسلامي الآتي من موطن الكعبة ومسجد الرسول.. ومهوى الأفئدة.

الكتيب يعتبر أن التعددية الحزبية كفر وإلحاد ، ويعتبر الأحزاب مجرد مكونات جاهلية . فتحت عنوان "حكم الانتماء إلى المذاهب الإلحادية والأحزاب الجاهلية(ص٤٥) نقراً " والانتماء للأحزاب الجاهلية كفر ورده عن دين الإسلام لأن الإسلام يرفض العصبية والنعرات الجاهلية» ، ثم .. " وهذه الحزبيات تفرق المسلمين والله قد أمر بالاجتماع والتعاون على البر والتقوى ونهى عن التفرق والاختلاف إن الله سبحانه يريد منا أن نكون حزباً واحداً هو حزب الله المفلحون ، لكن العالم الإسلامي أصبح بعدما غزته أوروبا سياسياً وثقافياً يخضع لهذه العصبية الدموية (أى رابطة الدم) والجنسية (أى رابطة الجنس) والوطنية (أى رابطة الوطن) ويؤمن بها كقضية علمية وحقيقة مقررة وواقع لا مفر منه، وأصبحت شعوبه تندفع اندفاعاً غريباً إلى إحياء هذه العصبية التي أماتها الإسلام ، وهو الذي يلح الإسلام على تسميته بالجاهلية " (ص٥٦).

ونتوقف لنراجع هذه النصوص ونتأملها ولنكتشف أنها تكاد أن تكون منقولة نصاً من

كتاب "معالم فى الطريق" للمرحوم الأستاذ سيد قطب .. والذى يعتبره متطرفو زماننا وإرهابيوه الأب الروحى والمفكر الملهم لهم جميعا بحيث أصبحت التسمية المتعارف عليها للفكر الإرهابى المتطرف بأنه فكر قطبى".

ولكن نسبة القول إلى قائل لا تعنى بالضرورة خطأه . فلنفكر بعقولنا حول مدى صحة اعتبار الأحزاب بدعة جاهلية وأن الذى ينتمى إليها كافر مرتد عن دين الإسلام . فهل هذا صحيح؟.

ألم يعرف الإسلام ومنذ بعثة الرسول الكريم الاختلاف فى الرأى والاجتهاد فى اللجوء إلى العقل؟ ونتأمل الآيات الكريمة " لقوم يعقلون" .. "لقوم يفقهون" .. "لقوم يتفكرون" وهى جميعا تفرض علينا إعمال العقل والرأى والفكر فى أمور ديننا . ولأن التفكير والتعقل إنما يأتى عبر "عقل" إنسانى فهو بالضرورة نسبى الصحة والاختلاف معه وحوله أمر حتمى. ولا يمكن أن يكون هذا عملا على تحقيق الفرقة بين المسلمين ، بل لعله أو هو كذلك بالفعل .. دافع مؤكد للمزيد من توحيد المسلمين عبر حوار متبادل واجتهادات شتى يكون الخلاف فيها حول أمور ديننا سبيلا للرأى الأفضل والأصوب .

ومنذ فجر الإسلام الأول أكد على بن أبى طالب كرم الله وجهه "القرآن لا ينطق وهو مكتوب وإنما ينطق به البشر ، وهو حمال أوجه" .. فماذا لو اختلف المسلمون أو بعض منهم حول الأخذ بوجه من هذه الأوجه؟ وماذا لو تمسك البعض برأيه أو اجتهاده وأنكر على الآخرين رأيه واجتهادهم ومن ثم اتهمهم بالكفر والإلحاد؟ هل يؤدى ذلك إلى توحيد المسلمين ، أم إلى مزيد من الفرقة والتناحر؟.

ولماذا إذن كان الحديث الشريف الصحيح الذى يقول " ان الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة من السنين من يجدد لها أمر دينها" .. التجديد فى أمر الدين هو إذن وبالضرورة فريضة إسلامية والتجديد يأتى عبر اجتهاد بشرى يطابق بين النص والواقع المتجدد ويأخذ بالتأويل استناداً إلى قول الامام النفرى "حيث تتحقق مصلحة الناس فثمة شرع الله" . ولأن الاجتهاد بشرى ولأن تقدير "مصلحة الناس" مسألة نسبية قد يصيب صاحب الرأى فيها وقد يخطئ . فإن الخلاف والاختلاف هو أمر حتمى ومطلوب، ولا مجال للقول بأنه تفريق للمسلمين.

وفى زماننا الحديث يكون البحث عن مصلحة الناس عبر دوائر شتى من بينها

بالضرورة التعددية الحزبية ، شريطة أن تكون جميعا ملتزمة بالأوامر والنواهي الواردة فى القرآن والسنة ، ثم تطلق فى هذا الإطار العنان للاجتهد وهو ما دفع الامام أبا حنيفة إلى القول " كلامنا هذا رأى، فمن كان لديه أفضل منه فليأت به".

ثم.. ولو افترضنا جدلا بأن التعددية الحزبية خطأ.. أفليس من الواجب أن نقول إنها مجرد خطأ ولا يستدعى الأمر بإتهام القائلين بها بالكفر والردة ، بما يدفع بعضا من الطائشين إلى أن يحمل سلاحه لانفاذ ما يعتقد انه حكم الشرع فى المرتدين؟ فإن فعل ذلك فعلى من سيقع وزر ما فعل، هو أم صاحب هذا رأى؟.

ثم نأتى إلى نصوص أخرى.. لعلها أشد خطراً فالكتيب يصف الرأسمالية بأنها مذهب إلحادى(ص ٥٥) ويبرر ذلك بأن " الرأسمالية همها جمع المال من أى وجه، ولا تتقيد بحلال ولا حرام، ولا عطف ولا شفقة على الفقراء والمساكين ، وقوام اقتصادها على الربا" ثم.. "وأى عاقل فضلا عن فيه ذرة من إيمان يرضى أن يعيش على هذه المذاهب بلا عقل ولا دين ولا غاية صحيحة من حياته يهدف إليها ويناضل من أجلها" وأيضا " إنما غزت هذه المذاهب بلاد المسلمين لما غاب عن أكثريتها الدين الصحيح وتربت على الضياع وعاشت على التبعية".

وبهدوء أيضا أسأل هل هو ملائم أن نتهم نظاماً إقتصادياً يتربع على المساحة الغالبة من الكرة الأرضية بالكفر والإلحاد؟ وهل يمكن اتهام مئات الملايين من المسلمين الذين يأخذون بالمذهب الإقتصادى الرأسمالى بأنهم كفرة ومردون؟.

وهل يمكن تصور نوع من المقارنة أو حتى المقاربة بين تلك الآراء التى يرددها التكفيريون من أمثال أسامة بن لادن وأيمن الظاهرى وغيرهما والتى تقول بمثل هذا القول الوارد فى هذا الكتيب.

وهل يمكن أن نفكر فى أثر رأى كهذا على شاب يحمل سلاحه ليضرب دولة الكفر فى كل بلد رأسمالى؟ أو ليطلق نيران عنفه على كل رأسمالى .. أو كل من يأخذ بهذه المذاهب الإقتصادية أو حتى يعيش فى ظلها راضيا بها.. أو غير مناوئ لها؟.

ولعله لا يمكن اتهامى شخصا بأننى من المتحمسين للأنظمة الرأسمالية ، أو اننى أقبل بنظام لا يشعر ولا يكثرث بالعطف أو الشفقة على الفقراء والمساكين ، لكن الاختلاف فى رأى والرؤية شئ والاتهام بالكفر شئ آخر.

ولعلى أستشعر خطراً من أن يتمدد الفعل الإرهابى مستنداً إلى أقوال كهذه. والكتيب الذى بين يدى يخلو من تاريخ طباعته، ومن هنا فإننى أفترض- ولعله الافتراض الأفضل- أن يكون قد صدر فى زمن قديم لم يكن الالتفات فيه إلى خطورة هذه المطبوعات قد إستيقظ ، ولم تكن المخاطر قد تراكمت. ولكننى لا أنفى خطورة استمرار توزيعه وبكميات كبيرة على معتمرين وحجاج يأتون من شتى بقاع الأرض يأتون إلى أرض الحرمين الشريفين سعياً وراء المزيد من الهداية.

والحقيقة أن كتابات كهذه تغرى وتحفز البعض من شباب غير واع بأمر دينه إلى التخطئ فى مهاوى الإرهاب . فإذا كانت الآليات الرأسمالية والتعامل بها ومعها كفراً وإلحاداً وردة عن الإسلام فكيف نحمل من خطر الإرهاب مؤسسات تتمدد على أرض المملكة السعودية وتعمل وفق الآليات الرأسمالية ، سواء كانت شركات أو بنوكاً أو غير ذلك؟.

كذلك فإن مثل هذه الكتابات تستدعى بالضرورة تحاملاً غربياً ليس على الكتاب ولا كاتبه ولا موزعيه وانما وبالأسف على الإسلام الذى يرفض هذه النزعة التكفيرية ، ويحذرنا من الولوغ غير الحذر فى التكفير.

وليس أمامنا سوى أن نعود فى النهاية إلى الكتيب محل النقاش لتقرأ على ظهر الغلاف ما يقول إنه " من مهام هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر " .. وهى مهام تتسم جميعاً بالإيجابية والتمسك بالإسلام الصحيح .. فمنها..

-إرشاد الناس وتوجيههم وحثهم على فعل الخير

-العمل على ما يحول دون اتباع المحرمات والممنوعات شرعاً

-حمل الناس على أداء الواجبات الشرعية..

ثم وهذا مهم..

-والحرص على أن تظهر هذه البلاد (يقصد السعودية) بالمظهر الحسن المشرف اللائق

بها ، بصفتها قلب العالم الإسلامى وقودته ، ومحط أنظار المسلمين..

فهل يعكس ما فى هذا الكتيب مثل هذا الحرص؟

وأخيراً .. ما أردت بهذه الكتابة إلا الحرص على صورة الإسلام والمسلمين وعلى

صورة دولة الحرمين الشريفين.

عربستان ۰۰ و ليس خوزستان

وإذا جاز لنا أن نسأل ۰۰ ولماذا تثار قضية عربستان الآن؟ نقول أولاً أنها ظلت تثار علي يد أصحابها أبداً، ولم يتوقف هذا الشعب عن المطالبة بحقه في الحرية. بينما نحن نغمض الأعين لهذا السبب أو ذاك.

أما لماذا نثيرها نحن الآن فلأننا نحتاج الآن وأكثر من أي وقت مضى إلي إيقاظ العقل العربي للاهتمام بهذه القضية ليس فقط دفاعاً عن شعب عربي يناضل من أجل تحرره وإنما حفاظاً علي عروبة وحقوق كل المساحات العربية المجاورة. ومع تصاعد المؤساة العراقية وزيادة تعقيداتنا بسبب من التدخل الإيراني المباشر في العراق والذي كان المستفيد الوحيد من الغزو الأمريكي الأحمق، تتجدد الحاجة لتجديد دعم النضال الأحوازي في التحرر. ونقرأ: «الأحواز الوطن العربي التوأم للعراق المحتل وهو من أهم ساحات الصراع العربي- الإيراني في العراق وعبر شعبه وعلي أرضه يتقرر مستقبل هذه المنطقة» (د. خالد المسالمة- الأرض العربية المحتلة. ص ۸).

هكذا كان الأمر ۰۰. أما لماذا تتمسك جمهورية إيران «الإسلامية» باحتلال قطر عربي وإسلامي واضطهاد سكانه المسلمين هذا الاضطهاد الجائر؟ فإن الأسباب عديدة. وتبدأ بعبارة من مذكرات رضا شاه الشخصية «لقد فكرت كثيراً قبل إقدامي علي اقتحام أكبر معقل يفصل بين فارس والعراق فوجدت أنه من الضروري القضاء علي أمير عربستان» (من مذكرات رضا خان نقلاً عن : مصطفى النجار- التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية من ۱۸۹۶ وحتى ۱۹۲۵ - القاهرة ۱۹۷۰ - ص ۲۳۳). وهكذا ولكي يجتاز رضا شاه الحاجز الجغرافي الذي يفصل بلاد فارس عن عربستان، ومن ثم عن العراق وهو حاجز جبلي شاهق وشديد الوعورة ويضم جبال زاغروس وجبال الباختياري لجأ إلي المحتل البريطاني في العراق وحصل علي مساعدته في اختطاف الأمير خزعل أمير عربستان عام ۱۹۲۵ ثم إعدامه.

وفضلاً عن الحاجز الاستراتيجي الشاهق والشديد الوعورة والذي يمثل العائق

الجغرافي بين الأطماع الإيرانية والعراق، ومن ثم بقية المناطق العربية فإن هناك مسألة استراتيجية وجغرافية شديدة الأهمية فعربستان تمثل مجمل شاطئ الخليج بامتداد ٨٠٠ كيلو متر وعمق يبلغ في المتوسط ١٥٠ كيلومترا. أي أنها حاجز جغرافي عمقه ١٥٠ كيلو مترا بين أراضي إيران ومجمل شواطئ الخليج.

ونواصل المعلومات الجغرافية المهمة، فمساحة عربستان ٣٢٤ ألف كيلو متر مربع أي تساوي تقريبا مساحة سوريا ولبنان والأردن وفلسطين مجتمعة. وهي تقريبا ربع مساحة إيران (١٦٤٠.٠٠٠ كيلو متر مربع) لكن الجغرافيا تقول أيضا إن ٨٠٪ من المساحة الإيرانية صحاري جرداء. بينما أراضي عربستان شديدة الخصوبة وترويتها خمسة أنهار كبيرة تنبع من جبال زاغروس وجبال البختياري، وأهم هذه الأنهار نهر الكارون ونهر الكرخة ونهر الجراحی وهي تخرق أراضي عربستان لتصب في الخليج العربي، وهناك أيضا عدد من البحيرات تمتد لآلاف الكيلومترات المربعة وهي مصدر حيوي لمزيد من المياه وللصيد. وباختصار فإن عربستان تمتلك نصف المخزون العام من مياه الري والشرب لإيران. وقد أقامت الحكومة الإيرانية قرابة العشرين سدا علي هذه الأنهار لتستخدم مخزونها من المياه في الري وفي مياه الشرب لمختلف محافظات إيران، بينما - وهذه مفارقة مؤسفة - تترك عربستان دون مياه شرب نقية. ومن هذه السدود تولد كميات هائلة من الكهرباء تنقل مباشرة لتضيء الشوارع والمنازل ولتشغيل المصانع في المناطق الإيرانية بينما تترك كل عربستان بلا إضاءة وبلا مصانع - ومادما في ساحة الجغرافيا فإننا نري أن أغلب الموانئ والمنافذ البحرية التي تصل إيران بالعالم الخارجي تقع أيضا في عربستان.

ثم نأتي بعد ذلك إلي الاقتصاد، ونستعين بالأرقام الإيرانية الرسمية.

* تنتج عربستان ٥٠٪ من الإنتاج الإجمالي لإيران من القمح ٩٠٪ من إنتاج التمور.

* ولأن الأرقام الرسمية الإيرانية تتجاهل ذكر أرقام محددة عن مساهمة عربستان في إجمالي الدخل العام لإيران فإن مصادر محايدة تقول إن حصة عربستان من إجمالي المحاصيل الزراعية والمياه والموانئ والبتروال والغاز تمثل أكثر من ٤٠٪ من مجموع الناتج الإجمالي الإيراني. ورغم ذلك فإذا كان مجمل سكان الجمهورية الإيرانية ٧٠ مليون نسمة

فإن ١٢ مليونا منهم أي من مواطني عربستان، يعيش أغلبهم تحت خط الفقر بكثير، وإذا كانت الأرقام الرسمية الإيرانية تقول إن ١٣٪ من السكان في عام ٢٠٠٧ يعيشون في فقر مدقع (جريدة الشرق الأوسط - ١٣-٨-٢٠٠٧) فإن عملية حسابية بسيطة توضح أن الغالبية العظمى من هؤلاء هم من سكان عربستان.

* وتتضاعف أهمية ثروات عربستان بالنسبة لإيران إذا علمنا أن هذه المنطقة تنتج ٨٥٪ من البترول والغاز الطبيعي لإيران وما يقارب ٧٥٪ من إنتاج إيران من الكهرباء. وبالتالي فإن هذا البترول المتدفق ليضخ لإيران أهم ثرواتها (٤ ملايين برميل يوميا) بما يضع إيران في المرتبة الثانية لدول الأوبك بالإضافة إلى كميات الغاز الطبيعي الهائلة يأتي من عربستان بينما يحرم سكانها من أبسط مقومات الحياة. ولعل هذه الأرقام هي التي تدفع الجمهورية الإيرانية «الإسلامية» إلى نسيان أي شيء في سبيل قهر الشعب الأحوازي وإسكات صوته بل وإسكات أي صوت عربي للدفاع عنه. ويجري اضطهاد سكان عربستان اضطهاداً منظماً ومستمرًا ومنهجياً بما دفع حوالي ٤٠٠ ألف من أبناء عربستان أي ٥٪ منهم للهجرة إلى الخارج.

ويبقى أن نقرر أننا لا نرغب بأي حال في محاصرة دولة إيران ولا في تجريدها من قدرات اقتصادية مهمة وأساسية. ونحن فقط نريد الحرية لشعب وأرض عربستان وعبر هذه الحرية سوف تنشأ بالفعل علاقات صحية وإنسانية، علاقات بين جارتين متحررتين تعملان وبإخلاص من أجل نهوض هذه المنطقة كلها، لصالح شعوبها كلها، وفي مواجهة أعدائنا كلهم. ذلك أن احتلال أراضي الغير لن يؤدي إلا إلى جراح قد لا يصمت عليها أصحابها طويلاً.

أما أسوأ الحلول فهو ما تصمم عليه إيران. فهي تقول إنها تواجه الاحتلال الصهيوني للشعب الفلسطيني المسلم بينما هي تضطهد شعب عربستان المسلم. وتقول إنها تواجه الامبريالية الأمريكية التي تحرم شعوباً مسلمة من حريتها ومن حقها في تحرير المصير، بينما هي تفعل نفس الشيء بالنسبة لشعب عربستان. وهي تعلن أنها ترفض احتلال أمريكا للعراق بينما هي وعلي بعد خطوات من العراق تمارس احتلالاً شديداً القسوة لشعب آخر.

إن أخطر ما يواجه إيران في هذه الظروف الدولية الصعبة هو أن تفقد مصداقيتها

أمام شعوب المنطقة وتتبدى ليس كقوة تحرير وتقدم وتوحيد للمنطقة ، وإنما كقوة احتلال وتخلف وتمزيق للمنطقة . ومن ثم لا مناص من إعادة الأرض لأصحابها والحرية لشعبها . ونسأل هل هذا ممكن؟ ويجب جرامشي نيابة عن الجميع: تشاؤم الواقع يهزمه تفاؤل الإرادة .

* * *

ونعود إلي بداية المسألة.

فى عام ١٩٢٥ تحالف شاه إيران (رضا شاه) مع الاحتلال البريطانى واختطف الإنجليز الأمير خزعل أمير عربستان وسلموه للإيرانيين الذين أعدموه وفرضوا سيطرتهم على إمارة عربستان .

ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن تجرى محاولات دؤوبة وشديدة القسوة لمحو الطابع العربى عن عربستان التى أسميت خوزستان، والحقيقة أن تغيير الأسماء وفرض أسماء جديدة قد اتخذ مسارات مثيرة للدهشة . فكل المدن والأنهار والمحافظات تم تغيير أسمائها وفرضت عليها أسماء فارسية . بل إن مصالح تحقيق الشخصية فى عربستان وزع عليها كتيب يتضمن أسماءً بذاتها لا يجوز تسميتها للمواليد، أسماء مثل «أبو بكر - عمر - عثمان - عائشة، إلخ» وهى ذات الأسماء التى يقوم المسلمون الشيعة فى العراق بقتل كل من يتسمى بها . والنتيجة أن شعب عربستان يمنح مواليده اسمين؛ اسم رسمى واسم يختارونه، ويستخدمون ذات الموقف إزاء المسميات الفارسية للمناطق والأنهار وغيرها . لكن المثير للدهشة هو أن محاولات محو الهوية العربية لسكان عربستان امتدت إلى حد قيام «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» بمحاربة تعليم شعب عربستان اللغة العربية لغة القرآن . ومن ثم يتعلمها السكان سراً ويتخاطبون بها سراً .

لكننا بذلك نسبق الحدث والحديث . فهل كانت عربستان حقاً عربية؟ وهل كانت

مستقلة؟

ونكتشف أنه فى القرن الأول الميلادى، قال المؤرخ «باليلى» إن هذه المنطقة جزء من الأرض العربية . وتوالى مختلف المؤرخين القدامى على الاعتراف بعروبة هذه المنطقة، بما دفع السير «أرنولد ولسن» فى كتابه «الخليج العربى» إلى التأكيد على ذلك واصفاً عربستان «بأنها تختلف عن إيران اختلاف ألمانيا عن اسبانيا» . أما المؤرخ «هورديك أوني»

فقد كتب فى كتابه «الفقاعة الذهبية - وثائق الخليج العربى» قائلاً «إن هذه المساحات الشاسعة من الرمال البنية، وهذه المياه الضحلة الزرقاء المترامية الأطراف وكل ما فوقها وكل ما تحتها هى عربية، وقد كانت وستظل جزءاً لا يتجزأ من الخليج العربى».

كذلك كتب المؤرخ الفرنسى «جان جاك برسى» فى كتابه «الخليج العربى» «لقد مرت عربستان مع الوطن العربى فى مراحل واحدة وبخطوات واحدة منذ أيام العيلاميين والسومريين والكلدانين، ويؤلف القسم الذى تغسله مياه قارون مع بلاد ما بين النهرين وحدة جغرافية وإقتصادية شاركت سابقاً فى الازدهار السومرى والكلدانى، وإذا كانت قد خضعت على يد كوروش وداريوش عندما أسسوا امبراطوريتهم فإنها ما لبثت أن أصبحت عربية من جديد.

وقبل الاسلام نزحت إلى منطقة الأحواز (عربستان) قبائل عربية أخرى آتية من قلب الجزيرة العربية منها قبائل مالك وكليب واستقرت هناك، وعندما قامت الجيوش العربية الاسلامية بفتح هذه المنطقة ساهم السكان العرب معها فى القضاء على الهرمزان فى سنة ١٧ هجرية، وطوال عهد الخلافة الأموية ثم العباسية وثورة الزنج ثم الحكم العثمانى كانت جزءاً لا يتجزأ من الأراضى التابعة للخلافة. واستمر الأمر كذلك حتى ١٩٢٥.

وإذا كان الايرانيون يجادلون فى أحقيتهم التاريخية فى أرض الأحواز بمقولة أن حكام فارس قد احتلوا هذه المنطقة لفترة من الزمن فإن سكان عربستان يردون عليهم بأن اليونان والرومان والعرب حكموا فارس ثلاثة عشر قرناً.. وقد استمرت السيطرة العربية على بلاد فارس آماداً طويلة فهل إدعى أحد عروبيتها. ويعود المؤرخون لاسترجاع حقائق تاريخية مهمة.

* فالمؤرخ الانجليزى «لونغريك» يقول فى كتابه «أربعة قرون من تاريخ العراق» «فى أراضى عربستان الزراعية المنبسطة تستقر قبائل عربية تمتلك الأرض وتسيطر على طرق المنطقة وتفرض الضرائب على الطرق النهرية دون معارضة من أحد وأكثر من مرة حاول الإنجليز بالتعاون مع الفرس احتلال «الأحواز» دون جدوى. ويأتى القرن التاسع عشر والأحواز دولة عربية مستقلة وقوية قادرة على حماية منطقة الخليج العربى هى وحلفاؤها الاقوياء فى إمامه عمان ووقفنا معاً فى وجه محاولات الفرس والترك والانجليز للسيطرة على المنطقة».

كما ان دولة فارس نفسها قد اعترفت باستقلال إمارة عربستان، ففي عام ١٨٥٧ أصدر ناصر الدين شاه مرسوماً ملكياً يقول: «تكون إمارة عربستان للحاج جابر بن مراد ولأبنائه من بعده. ويقيم في مدينة المحمرة (عاصمة عربستان آنذاك) مأمور من قبل الدولة الفارسية ليمثلها لدى أمير عربستان وتنحصر مهمته في الأمور التجارية فقط. ويتعهد أمير عربستان بنجدة الدولة الفارسية بجيوشه في حالة اشتباكها في الحرب مع دولة أخرى». وعندما أرادت بريطانيا إنشاء معمل لتكرير البترول في عبادان وهي جزء من أرض عربستان إنتدت السير برسي كاكس ليتفاوض نيابة عنها مع أمير عربستان باعتباره الحاكم العربى الأعلى في المنطقة لعقد إتفاقية بشأن السماح باستخدام خط أنابيب البترول للمرور عبر أراضي إمارته متجها إلى مصفاة عبادان وكان يتسلم وفق هذا الاتفاق ايجاراً سنوياً قيمته ٦٥٠ جنيهاً.

كما ان بريطانيا أبرمت معاهدة أخرى مع أمير عربستان تعهدت فيها بالدفاع عن الأمير وامارته وان تشاركه في صد أى هجوم خارجى عليه. وبرغم ذلك كله فإن بريطانيا قد تأمرت مع إيران على تسليمها دولة عربستان.

ويمكن ان ندرك المفارقة بالعودة إلى المؤرخ الفرنسى «جاك بيريبى» فى كتابه «الخليج العربى» إذ يقول «ان عربستان هى طرف الهلال الخصيب الذى يبدأ عند السهول الفلسطينية وينتهى عندها ماراً بלבnan وسوريا والعراق». فبريطانيا أسلمت الطرفين أحدهما لإيران والآخر لليهود فى فلسطين». أليست هذه مفارقة تستحق التأمل؟

وفى عام ١٩٦٤ أدرجت قضية عربستان على جدول أعمال مؤتمر القمة العربى المنعقد فى القاهرة واتخذت القمة قرارات تساند حقوق عربستان مساندة كاملة، بل وقررت إدراج قضية تحرير عربستان فى المناهج المدرسية العربية وبرامج الإعلام العربى. ولكن هذه القرارات التى اتخذت لأهداف سياسية، صممت لأهداف سياسية أخرى وتبقى قضية عربستان تحتاج إلى مزيد من قول.

هل هو حفل زفاف

للحلم الآتي؟

عالم القطب الواحد اختفى.. فاستعدوا

نخطئ كثيراً إذا نظرنا إلى تفاصيل الحدث الجورجى و مهما تكاثرت هذه التفاصيل، على أنها مجرد أحداث عابرة. تشابك مسلح حدث ثم توقف. فمهما كانت نتائج هذا الحدث سواء باقتلاع الوجود الجورجى من أراضى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا أو حتى ببسط السيطرة الروسية على هاتين المنطقتين مجردة جورجيا من أهم أوراقها في صراعها المحتدم منذ أمد طويل حول طموحات التوسع الأقليمى او الانتماء المباشر إلى " الحلم " الأمريكى كما قال رئيس جورجيا المستمتع - فى حالة نادرة - بالجنسية الأمريكية بالإضافة الى الجنسية الجورجية، أو تجسيد ذلك عملياً بالانضمام المباشر للحلف الأطلسى الأمر الذى يشكل مناوءة للنفوذ الروسى المتمرس فى هذه المناطق.

أقول أياً كانت قيمة التفاصيل وقيمة النتائج الواقعية على الأرض، فإن الأمر يتطلب منا نظراً يتجاوز هذه التفاصيل وتلك النتائج إلى ما يمكن تسميته بالنظر الفلسفى لهذا الحدث. النظر الفلسفى الذى يعنى تجميع المعطيات وترتيبها وفحص نتائجها وتداعيات هذه النتائج ثم استخلاص قانون جديد للعلاقات المتطاحنة بين كبراء هذا الكون. قانون عام جديد يأتى بمعايير جديدة تتوافق مع ماحدث من تغيير لتوازنات القوى فى العالم .

فالعالم الذى شهد انهيار الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى وم صاحبه من تداعيات تعلقة بالايديولوجية وبالقوى المتناثرة فى العالم التى تنتمى إليها. هذا الانهيار خلق حالة انتهاء الحرب الباردة التى كانت موجودة وملتهبة بين العملاقين السوفيتى والأمريكى ، بل وشهد حالة تسحب فكرى شمل القيادات الجديدة لروسيا التى تولدت عبر هذا الحدث من رحم الوجود القديم لكنها أتت بعد أن تخلصت به من كل ماكانت عليه واقتربت من خصوم الزمان القديم اقترابا فكريا وعمليا . اى بالدقه تماثلت مع خصم الأمس.

لكن هذا التماثل لم يشفع لها . فقد فعلته وهى واهنة وضعيفة سواء فى مجالات الاقتصاد ومن ثم فى مجالات التسليح والتقدم العلمى وغيرها. فصار القطب الواحد. علامة

على عصر سيطرت فيه أمريكا على مقدرات العالم وعلى منظماته الدولية، و تسعت الأحضان الأمريكية الشرسة وغير الدافئة لتشمل كثيرين فى أوربا وحتى فى دول المعسكر الذى كان يسمى اشتراكياً بما فيها روسيا.

وباختصار تسيدت أمريكا العالم، وكان ما كان وتتحقق نتائجه المريعة أمام أعيننا فى أكثر من مكان . ولأن السيد الأمريكى قد أبرز انياباً شرسة وهو يقول "من ليس معنا فى معركتنا ضد الإرهاب فهو ضدنا " ورغم أنه لم يقدم تعريفاً صائباً للفعل الارهابى. فإن الكثيرين، بل والكثيرين جداً انصاعوا لهذه الإرادة التى تبدت طاغية وحاكمة ومتحكمة. وحتى جرائم مشينة مثل غزو العراق ومثل جوانتانامو وأبو غريب وغيرها مرت دون محاسبة أو حتى عتاب تحت وطأة شراسة القطب الواحد.

وفى غضرن ذلك كانت متغيرات جديدة تتراكم فى الطرف الآخر. هذا الكائن الضخم والذى خرج من عملية انهيار منظومته الحاكمة ضعيفاً مفككاً وفاقداً اليقين. هذه المتغيرات بدأت بتوجيه ضربة حاسمة وقاصمة لاحتكار البترول والغاز وإخضاعه لسطوة الدولة فى مؤسسة "غاز بروم" التى أصبحت واحدة من أقوى كيانات البترول والغاز فى العالم. وأستقام العود الروسى رويداً رويداً ثم انتفض مع التهاب أسعار البترول واستطاع ان يعاود بناء قوته العسكرية واقتصاده وان يلعب دوراً دولياً متنامياً فى ظل احتياج عديد من الدول الاوربية لعلاقة طيبة مع المورد الأساسى للطاقة. وتحولت الطاقة فى يد الروس الى سلاح سياسى وإستراتيجى فاعل سواء فى تعاملاتها مع دول الجوار أو مع أوروبا واتخذت من هذا السلاح سبيلاً لجس نبض الخصم الرئيسى أى أمريكا فى مناكفات أتصلت لزمن حول مسائل مثل إيران وكوسوفا وغيرها.

ثم كان التغيير الحاسم إذ استطاع الروس أن ينتهزوا فرصة تصرف غبى من خصمهم الصغير المستقوى بخصمهم الكبير فأظهروا أنياباً كانت قد اختفت منذ أمد ليس بالقصير، اختفت بحيث نسيها البعض أو حتى تصور أنها لم تعد ولن تعود وكان الهجوم العسكرى الكاسح على جورجيا.

ولن نتحدث عن التفاصيل وعما كان، وتداعياته العسكرية أو حتى الإقليمية فقد حذرنا من ذلك فى بداية هذه الكتابة لكننا سنلجأ إلى رؤية عامة ينفلت منها ما يشبه القانون العام الجديد. فنحن نعتقد أننا نحن والعالم معاً أمام حالة من التغيير الكيفى ربما أتت

بأسرع مما يتوقعه البعض، ولكنها أتت. ربما بفعل نضج التغيرات الكمية وربما جاءت بفعل انتهاز فرصة الخطأ الجورجى الذى أتى بأسلوب ساذج وبتوقيت ساذج حيث أمريكا مقيدة الخطى أنتظاراً لانتخابات الرئاسة. هذه الحالة من التغيير حاسمة وفاصلة فى تاريخ العالم بحيث سيؤرخ بها فى الحاضر وفى المستقبل.. ما قبل جورجيا وما بعد جورجيا.

فالتحرك الروسى فى جورجيا ما جاء لمجرد اوسيتيا الجنوبية وابخازيا وانما يمكن فهم أبعاده من فهم معنى ومخزى تصريح مدفيديف إذ قال " لقد نالت جورجيا العقاب الكافى ولهذا نوقف إطلاق النار"

نحن الآن أمام نقطة فاصلة، عالم القطب الواحد انتهى وها هو العالم يعود الى عالم القطبين. وسوف ينعكس ذلك على مجمل الحراك العالمى فى المستقبل القريب وربما البعيد. فقدت أمريكا عرش التحكم الوحيد فى المسار العالمى وظهر منافس أو مناوئ جديد وهنا سوف يعيد الجميع سواء فى أوروبا أو بول العالم الثالث أو غيرها حساباتهم. وعلينا نحن أن نسرع كى نعيد ترتيب حساباتنا لتتوافق مع هذا التطور الجديد. فالفارق كبير بين ما كان بالأمس وما هو اليوم وما سيكون فى المستقبل .

لكننا سنضع فى اعتبارنا بالطبع أن ما كان فى زمان الاتحاد السوفيتى لن يستعاد، فلا النظام هو النظام ولا الفكر هو الفكر ولا الرجال هم الرجال. لكن مساحة التغيير تستوجب تغيير الأساليب والممارسات فى العلاقات الدولية وخاصة فى العلاقة بين القطبين الاساسيين. ومحاولة تحقيق أى قدر من الاستفادة منها.

وتبقى بعد ذلك مسألة أعتقد أنها مهمة. فجورجيا استعدت لتحركها البائس مستعينة بدعم اسرائيلى واضح الى درجة أن مسئولا عسكريا جورجيا أكد أن جنوده لن ينسحبوا أمام الروس " لأنهم أسود تدربت فى إسرائيل "

فهل ستكون هناك ثمة ثغرة فى العلاقة التى كانت متينة بين روسيا وإسرائيل؟ أعتقد ذلك . ومن ثم فلنفكر فى كيفية التعامل معها.

يسار أمريكا اللاتينية لماذا؟ وكيف؟

اليسار فى أمريكا اللاتينية مذاق خاص جداً . خاص لدرجة أنه يتميز به وبسببه عن كل يسار آخر . هو مذاق يمنح قدراً عالياً من الحنان الممتزج بمبدئية لا تنحنى أمام العواصف . مبدئية ثنائية . وثنائية فقط . الدفاع عن الفقراء والوطن . لا أكثر ولا أقل . ولعل النموذج الأكثر جمالا ليسار أمريكا اللاتينية هو الشاعر الشيلى بابلو نيرودا الذى وصف ثورة الفقراء المرتقبة بأنها «مثل ابتسامة الطفل فى القلب اليسارى» . وهو يرد على الذين يدعونه للهجرة هرباً من السجن «لماذا أهاجر إذا كانت عظامى مغروسة فى شيلى» وهو ينعى على بعض المثقفين خيانتهم لآمال شعوبهم ، لكنه يتحدث حتى عن هذه الخيانة برقة متناهية متسائلاً «هل تنزلق الكلمة أحياناً كالأفعى؟» ثم «لماذا تنتحر أوراق الشجر عندما تشعر بالإصفرار؟» . ولم يكن بابلو نيرودا وحده . هم هكذا دوماً فالمناضل لويس كارلوس بريستوس ، اعتلى صهوة جواده وصار يتنقل فى قرى وجبال البرازيل هو ومجموعة من أنصاره ، يخاطبون الفقراء والفلاحين باللغة التى يفهمونها ويعيشون معهم كما يعيشون ويدعونهم للثورة حتى أسماه الفلاحون «فارس الأمل» كما أكد المؤرخ جورج أمابو . إنها النسخة الأصلية للثائر جيفارا . وفى شيلى كان أيضاً سلفادور الليندى ، وليأذن لى القارئ ببعض من ذكريات شخصية معه . كنا نلتقى معاً فى اجتماعات رئاسة مجلس السلام العالمى . وذات يوم تمشينا فى ساحة يكسوها الجليد فى مدينة «لاهى» بفنلندا ، وفيما تساءلت عن هذا الميدان الشديد الاتساع ، أجاب بهدوء : أنها بحيرة متجمدة . فزعت وسألت وماذا لو أن قطعة من الجليد أنهارت بنا؟ فأجاب بما هو أكثر من الهدوء : لو كان هناك أى خطر لوضعت الحكومة لافتة تحذير . قلت مستنكراً : يعنى نموت ثم نلوم الحكومة؟ فأجاب بلهجة حادة «أنت لا تستطيع اكتشاف أخطاء الحكام إلا إذا جربتهم» . وعندما انتخب الليندى رئيساً لشيلى انعقدت رئاسة مجلس السلام عنده فى سنتياجو ، ودعا الليندى الوفود إلى اجتماع مفتوح يشبه المؤتمر الصحفى . كان جالساً

على المنصة وإلى جواره كبار رجال الدولة ومنهم قادة الجيش، وعلى يمينه مباشرة كان بينوشيه بنظارة سوداء داكنة. وبينوشيه هو الجنرال الذى قاد فيما بعد انقلاباً وحشياً انتهى بقتل الليندى وإقامة نظام فاشى غاشم. أحد الحاضرين الأوروبيين سأل الليندى وهو يشير إلى بينوشيه والضباط الآخرين «ألا تخشى من هؤلاء؟» فقال الليندى بهدوء: «لقد أقسموا يمين الولاء للنظام» ثم قال «أى هول يعم هذا العالم إذا كان الرجال لا يفون بالقسم». ولم يف هؤلاء الجنرالات بالقسم ودبروا مع أمريكا انقلاباً ضد الليندى الذى رفض الاستسلام، ولبس خوذة عسكرية وأمسك رشاشاً وقاوم. وعندما لفتوا نظره إلى إنه يقاوم وحده قال: لقد انتخبني الشعب وحدي رئيساً له، ولهذا لا بأس من أن أقاتل وحدي دفاعاً عن هذا الشعب». ومات الليندى ليلخص المذاق اليسارى فى أمريكا اللاتينية. الحلم الحانى الذى يترجم عند الضرورة إلى قتال شرس دفاعاً عن الفقراء، وعن الوطن.

وليسار أمريكا اللاتينية خصائص أخرى ميزته عن غيره، فهو فى أغلب هذه القارة يستطيع أن يترجم الأفكار والايديولوجيات وأن يلخصها فى كلمات بسيطة يفهمها الناس فيستطيعون إذ يفهموها أن يقاتلوا من أجلها. إنه يسار يتباعد عن استخدام المفردات صعبة الفهم، والصياغات المترجمة عن الآخرين، ويكتفى بكلمات واضحة. يسار ينتمى كما قلنا للوطن وللفقراء بلا تعقيدات ايديولوجية ولا شعارات لا يفهمها إلا المثقفون، إنهم ثوار بسطاء يخاطبون البسطاء بلغة بسيطة ليست منقولة عن أحد.

ولعل النموذج لذلك هو الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز. وقد صاغ دستوراً لنظام حكمه لنحاول أن نتأمله لعلنا ندرك جوهر أسلوب يسار أمريكا اللاتينية. فالجمهورية أسميت «جمهورية فنزويلا البوليفارية» نسبة إلى «سيمون بوليفار» الثائر الوطنى والأب الروحى للقوى الوطنية فى أمريكا اللاتينية. أما مقدمة الدستور الذى وضعته «الجمعية الوطنية التأسيسية» بناء على مبادرة من شافيز فتبدأ لتحدد كل شىء «الشعب الفنزويلي ممارساً لطاقاته الخلاقة، متوسلاً إرادة الله، مستلهماً المثال التاريخي للمحرر سيمون بوليفار، وبطولة وتضحيات الأسلاف سكان البلاد الأصليين، والرواد الذين صاغوا وطناً حراً ذا سيادة، تحقيقاً للهدف السامى المتمثل بإعادة تأسيس الجمهورية وبناء مجتمع ديمقراطى متعدد السلالات والثقافات فى دولة تقوم على أساس العدل واللامركزية،

وترسخ قيم الحرية والاستقلال والسلام والتضامن والمصلحة العامة ووحدة الأرض والتعايش وسيادة القانون ٠٠ وتضمن حق الحياة والعمل والثقافة والتعليم والعدل الاجتماعى والمساواة دون تمييز ودون تبعية» (دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية. كاركاس ٢٠٠٥).

لكن يسار أمريكا اللاتينية يأبى إلا أن يتميز عن الآخرين، كل الآخرين، فقد امتزج هذا اليسار مع حركة الكنيسة الوطنية وأثر فيها وتأثر بها بما أنتج ما اسمى «لاهوت التحرير». ودون الدخول فى تفاصيل لاهوتية ليس هذا مكانها نلخص هذا التوجه بأنه «لا يجوز إيجاد تعارض بين ما هو روحى ودينى وبين ما هو مدنى ويتعلق بحياة البشر. فالطقوس الكنسية هى وسيلة وليست غاية فى حد ذاتها. وسيلة لتحتمل الجماعة بإنجازاتها التى تمت خلال النضالات اليومية فى المصنع والمزرعة والشارع. والكاهن مجرد خادم للشعب يحميه ويدافع عن الفقراء وليس مجرد مدافع عن تعاليم الكنيسة» (الويزيوس بيبريس - لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية- ص ٢٢). وإذا كان الانجيل قد أكد أن نفاذ جمل من ثقب أبرة أيسر من دخول الغنى إلى ملكوت الرب. فإن قساوسة أمريكا اللاتينية وعبر هذا اللاهوت انحازوا للفقراء. ودافعوا عن حقوقهم، فانغمسوا مع قوى اليسار فى ذات المعركة. وقد سهل عليهم ذلك أن يسار أمريكا اللاتينية أتى بشعارات بسيطة ، خالية من التعقيدات الايديولوجية التى قد لا يتقبلها رجل الدين.

لكننا نكتشف أننا دخلنا إلى عمق الموضوع مباشرة دون أن نبدأ بالبداية المفترضة.

ما هو تعريف اليسار؟

لكن المثير حقاً للدهشة هو أننا إذ حاولنا- كما اعتدنا دوماً- اللجوء إلى القواميس والموسوعات- اكتشفنا أن هناك تجاهلاً مشتركاً لهذه الكلمة، ومن ثم خلت قواميس عديدة من أى تعريف، والمثير للدهشة أكثر وأكثر هو أن القواميس السوفيتية شاركت الأمريكية فى هذا التجاهل فبمراجعة قاموسين أساسيين صدرا فى موسكو فى الزمن السوفيتى وهما: المعجم الفلسفى المختصر- موسكو- دار التقدم - ١٩٨٦ ومعجم الشيوعية العلمية- موسكو - دار التقدم- ١٩٨٥، لم نجد أثراً لكلمة يسار ومن ثم فلا تعريف لها. أما «إنسكلوبيديا أميريكانا» فقد اكتفت بالإشارة إلى كلمة Left-handedness أى هذا الذى يستخدم يده اليسرى ، أو ما نسميه نحن فى اللغة العربية «الأشول» ثم حديث طول عن

هؤلاء المشاهير الذين كانوا يكتبون بيدهم اليسرى . فقط . ولعل لهذا التجاهل المشترك لكلمة يسار مغزى ايديولوجيا، إذ أن البعض يرى أن استخدام كلمة يسار هو محاولة لتجميع الصراع الأيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية .

لكننا وعلى أى حال عثرنا على كلمة Left فى قاموس أكسفورد والتعريف مختصر جداً . «هو عكس موقع اليمين كاليد اليسرى بالنسبة لليمنى، وفى السياسة هو الحزب التقدمي» . وربما كان التجاهل ناتجاً عن صعوبة وضع توصيف سياسى محدد وواضح ودقيق للكلمة . فهى كما يقول المفكر داود تلحمى «تصنيف عام وتقريبى، وهو يساعد على التوصيف السياسى فى الإطار العام، ولكنه لا يحسم بشكل كامل الهوية السياسية والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للنظام أو التنظيم أو الشخص المقصود بالوصف» (اليسار والخيار الاشتراكي- ص ١٢) . والحقيقة أنه لا يمكن تحديد «اليسار» إلا بنسبته لما هو على يمينه . ولعل هذا بداية النشأة، وبداية التسمية وسر هذا التعقيد . فمع تفجر الثورة الفرنسية وعندما تشكلت «الجمعية الوطنية التشريعية» عام ١٧٨٩، أصبح المتعارف عليه - دون سبب محدد- أن يجلس أنصار الإبقاء على النظام الملكى السابق والمدافعون عن حقوق النبلاء وكبار الملاك ورجال الكنيسة على يمين منصة رئاسة الجمعية، أما التيارات المعاكسة أى دعاة إلغاء النظام الملكى وإقامة نظام جمهورى على يسار المنصة . لكن الأمور تطورت سريعاً فالثورة سرعان ما أفرزت عناصر أكثر تشدداً . فأصبح بعض من كانوا يسارا مثل روبسبير يعتبرون يمينا فى نظر المتشددين . ولم تزل الجمعية الوطنية الفرنسية وغيرها من البرلمانات تحافظ على هذا التوصيف المكانى، لكنه مكانى ونسبى أيضاً . فالشيوعيون الفرنسيون يجلسون الآن فى أقصى يسار الجمعية الوطنية وعلى يمينهم يجلس الاشتراكيون بتلاوينهم المختلفة وفى اليمين يجلس الديجوليون، وفى أقصى اليمين يجلس ممثلو الجبهة القومية المتطرفة التى يقودها جان مارى لوبن ، وهكذا فإن من يعتبر يساراً بالنسبة للبعض يكون يمينا بالنسبة للبعض الآخر . وهكذا تنشأ تلاوين من نوع يسار الوسط ويمين الوسط . إلخ . ومن ثم يمكن القول أن تعبير اليسار يمكنه أن يحتضن مواقف ومواقع مختلفة . كما أنه تعبير مكانى وسياسى وفكرى وعملى أيضاً . لكنه فى كل الأحوال مكانى بمعنى أن كلمة يسار تستخدم عادة منسوبة إلى طرف آخر يكون على يمينها، وإن كان من المفترض أن لفظ اليسار يطلق بشكل عام على تلك

القوى والمجموعات التى تدافع عن التغيير وعن العدل الاجتماعى واحترام حقوق الإنسان وحرية، ولكن هذه المعطيات نسبية. فمفهوم العدل الاجتماعى يختلف من موقع لآخر وكذلك مفهوم حقوق الإنسان.

لكن عبقرية يسار أمريكا اللاتينية أنه فتح مظلة اليسار إلى أقصى مداها لتشمل كل من يرفض النفوذ الأمريكى ويحمى الوطن من التبعية ويرفض سيطرة الاحتكارات سواء الأجنبية أو المحلية فامتدت ساحة اليسار من أفقر الفقراء والسكان الأصليين والمهنيين ورجال الدين وحتى الطبقة الوسطى، إنه ما يسمى «يسار العالم الثالث» أو «يسار الجنوب».

وبما أننا لم نزل فى ساحة التعريفات فهل لنا أن نبحث عن تعريف لما يسمى «العالم الثالث»، والتعبير قديم استخدم فى الماضى لوصف ما أسمى بالمجموعة الثالثة أو الحالة الثالثة. فقد كان الملك فى فرنسا يستدعى ممثلى مجموعتين للتشاور معهما فى الأمور المهمة وهما رجال الكنيسة وكبار الملوك والنبلاء. ثم اضطر بعد ذلك إلى استدعاء «الفئة الثالثة» وهى ممثلى البرجوازية الناشئة وأصحاب المهن والحرفيين.

ومن هذا الوضع تم اشتقاق لفظ «العالم الثالث» لوصف البلدان المتخلفة اقتصاديا أو غير النامية أو التى تسعى فى طريق التنمية. كحالة ثالثة توجد بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة.

وتعتبر دول أمريكا اللاتينية أحد أهم تجمعات دول العالم الثالث. وهى فى أغلبها وينسب متفاوتة قليلة أو متوسطة النمو. وحتى تلك التى تمتلك منها ثروات كبيرة فإنها تعاني من سوء توزيع الدخل، ومن سيطرة الاحتكارات الأمريكية على اقتصادياتها، ومن تجاهل لحقوق السكان الأصليين وتزايد حدة الفقر واتساع رقعته. وهناك كذلك النفوذ الأمريكى الطاغى على هذه القارة التى تعتبرها أمريكا «حديقته الخلفية» أو «فناءها الخلفى» وذلك منذ إعلان «مبدأ مونرو» الذى أطلقه الرئيس الأمريكى جيمس مونرو فى عام ١٨٢٣ مؤكدا حرص أمريكا على استبعاد أى تدخل فى القارة الأمريكية بمجملها من جانب أى دولة خارجها. وكان مونرو يقصد تحديداً أى تدخل أوروبى وخاصة التدخل الإسباني والبرتغالى كقوتين استعمارييتين.

وهكذا نجح اليسار فى أمريكا اللاتينية فى اختيار أهدافه بعناية. ضد التدخل

الأمريكي وضد اضطهاد السكان الأصليين وضد الاحتكارات ومع الفقراء والعدل الاجتماعي . وامتدت خيمته لتشمل كل من يقف في هذا الصف .
ولكن كيف؟ وأين؟

وتبقى محاولة الإجابة عن السؤال الأكثر أهمية . . لماذا أمريكا اللاتينية بالذات؟
والإجابات متعددة . بعضها جغرافي وبعضها تاريخي، والآخر سياسى أو اقتصادى
أو نابع من تجاوب قوى اليسار مع واقعهم المحلى وليس مع النصوص المكتوبة فى زمان
آخر ومكان آخر .

ولنبداً بالجيران أى بالجغرافيا . لنجد أمريكا بجبروتها وباحتراراتها الضخمة والتي
اعتادت على أن تفرض هيمنتها على فنائها الخلفى، وأن تعتبر هذا الفناء عمقها
الاستراتيجى وساحة لنهب ثروات شعوبه . وفى الجغرافيا أيضا يوجد النقيض، هناك كوبا
كاسترو وجيفارا . وكوبا الثورية مثلت بصمودها - ورغم كونها دولة صغيرة (١١ مليون
نسمة) - تجسيدا للقدرة على التحدى للخصم الجبار، وهى قدرة غير محدودة ، فقد
واجهت بشجاعة وإصرار وتحدا حصاراً عاتياً فرض عليها منذ عام ١٩٦٣ ولم يزل مفروضا
حتى الآن . وتتبدى جسارة هذا الصمود وكفاعة بصورة أكبر بعد انهيار المعسكر
«الاشتراكى» والذي تصور الكثيرون أنه مصدر الحياة الوحيد لكوبا فإذا بها تصمد
وتتقدم وتبنى اقتصاداً قوياً وتصبح فوق هذا وذاك مصدر إلهام لكل أعداء أمريكا وكل
المدافعين عن الفقراء فى أمريكا اللاتينية . وتتبدى قدرة كوبا على التأثير فى أنها تلقت
درس الليندى . فعندما كان الليندى رئيسا لشيلي عارضت كوبا سياساته الهادئة والمرنة،
ولم تكتف بالمعارضة بل وضعت العصى فى عجلة حكومته، وسلطت عليه تيارات أكثر
تشدداً محاولة أن تفرض عليه سياسات رأتها كوبا فى ذلك الحين أنها معيار للثورية .
ووقع الليندى اليسارى الهادئ والعنيد بين شقى الرحى، يسار متشدد مسنود من كوبا
ويمين متطرف مسنود من أمريكا .

ولعل النهاية المساوية لتجربة الليندى كانت الدرس الأخير الذى منح كوبا وكل يسار
أمريكا اللاتينية المرونة التى أعانته فى المراحل التالية على اكتساب القدرة على التلاؤم مع
الواقع السائد فى قارتهم . ومن ثم بدأت مرحلة اقتصادية واجتماعية أسميت «المرحلة
الخاصة» واتسمت بحالة من المرونة الاقتصادية والسياسية .

ثم هناك أسباب محلية أهمها تفاقم حالات الفقر والإفقار وانهيار مستوى معيشة السكان بصورة غير مسبقة وخاصة في العشرين عاما السابقة بسبب التحكم الأمريكي في اقتصاديات عديد من بلدان المنطقة، واندفاع الحكومات فى تطبيق السياسات التى فرضتها العولة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى . ولأن هذه السياسات قد طبقت مبكراً جدا فى الفناء الخلفى لأمريكا وتحت الضغط الأمريكى فقد ظهرت نتائجها المدمرة قبل غيرها من دول المناطق الأخرى . ومن ثم تحركت الشعوب فى أمريكا اللاتينية قبل غيرها من الشعوب .

ثم إن اليسار فى أمريكا اللاتينية قد تلقن درسين مهمين أولهما أن يصوغ برامجهِ وشعاراته وتحركاته السياسية بحيث تستطيع أن تستوعب قوى الطبقة الوسطى التى عانت من تدمير إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية ومن تدنى مستوى معيشتها بصورة غير مسبقة نتيجة لذات السياسات التى فرضتها أمريكا . أما الثانى فهو الاهتمام بل والاندماج مع حركات السخط وسط السكان الأصليين .

كذلك نجح يسار هذه القارة فى تفهم قوى لاهوت التحرير فى الكنيسة وتحالف معها وتبادل الطرفان ضخ عناصر القوة لبعضهم البعض . والحقيقة أن قساوسة لاهوت التحرير قد اتخذوا من سيدنا موسى حافزاً لانتماهم للشعب وانغماسهم فى معارك الدفاع عنه . . . فموسى - عليه السلام - لم يصبح نبياً إلا بعد أن غادر قصر فرعون وهجر حياة القصر وانتمى للشعب وقاده فى طريق الهروب من سيف الطغيان .

وهناك أيضاً ظاهرة يبدو أنها محلية فى هذه القارة وهى الالتفاف الجماهيرى السريع حول القادة الذين يمتلكون قدراً من «الكاريزما» والشجاعة والوطنية . إنها شعوب مشتاقة للتحرر والخلاص والعدل، تشنق إلى من يتزعمها نحو تحقيق أحلامها . إنها ليست مصادفة أن تلمح دوماً فى سماء أمريكا اللاتينية أسماء قادرة على أن تلهم الجماهير طريق خلاصها اسماء مثل : سيمون بوليفار - كاسترو - جيفارا - أورتيجا - لولا - شافيز - موراليس . إلخ . ولعله من المثير للدهشة والحماس أيضاً أن نكتشف أن موراليس هذا هو واحد من أبناء قومية إيمارا عصب السكان الأصليين فى بوليفيا ، ولأن السكان الأصليين يشكلون الغالبية العظمى من السكان فقد انتخبوا رئيساً يسارياً من بينهم . إنها ظاهرة لافتة وتستحق الاهتمام ليس فقط لأننا إزاء نهوض يسارى فى صفوف السكان الأصليين

وإنما أيضا لأن هؤلاء الفقراء البوليفيين هم أنفسهم الذين أعرضوا عن تقبل دعوة جيفارا لهم للتحرك ضد الاقطاعيين وضد النفوذ الأمريكي . اعرضوا عنه وتركوه فريسة لعزلة انتهت باستشهاده . إن هؤلاء الفقراء من السكان الأصليين هم أنفسهم الذى تحركوا بعد عدة عقود لإقامة حكومة يسارية يقودها واحد منهم فى عام ٢٠٠٦ . ولعلها عقدة الذنب هي التى دفعت الرئيس البوليفى الجديد موراليس إلى الأمر بتعليق صور جيفارا فى مكاتب الحكومة .

والجدير بالذكر هو أن موراليس قد بدأ بتطبيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية تشبه إلى حد كبير ما فعله شافيز، ثم أقام تحالفا اقتصاديا وسياسيا مع شافيز (غنزويلا) وكاسترو (كوبا) مكونا ثالوثا موحداً سمي «البديل البوليفارى لأمريكا اللاتينية» وسمى اختصارا بـ «ألبا» وتعنى بالإسبانية «الفجر» .

وثمة سبب مهم آخر هو الضعف البادئ على أمريكا بعد فشل سياساتها فى العراق وأفغانستان وتنامى القوى المعادية لها على نطاق العالم بما منح حركات التحرر الوطنى وقوى اليسار فى أمريكا اللاتينية فرصة للنجاح وللاستقرار خاصة أنها تنهج نهجاً ديمقراطيا فى الوصول إلى السلطة وتستند إلى قوى مجتمعية وشعبية واسعة . ويبقى بعد ذلك أن نسأل كيف يتعامل اليسار فى أمريكا اللاتينية مع الواقع الجديد، وبعد وصوله إلى السلطة فى أكثر من دولة؟

وتبدأ قصة التدفق اليسارى الحديث فى أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٩٨ عندما رشح الضابط السابق شافيز نفسه رئيساً لفنزويلا تحت شعارات يسارية هادئة داعياً لما أسماه «اشتراكية القرن الحادى والعشرين» وهى دعوة تستند فى الأساس على حركة جماهيرية واسعة جدا تمتد من أفقر الفقراء إلى السكان الأصليين إلى رجال الكنيسة امتداداً حتى الطبقة الوسطى ونجح شافيز.. ثم يأتى الدور عام ٢٠٠٠ على شيلى لتستعيد زكرياتها مع الليندى فيفوز مرشح «ائتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية» ريكاردو لاجوس فى انتخابات الرئاسة، وفى عام ٢٠٠٢ فاز لويس سيلفا الشهير بلولا برئاسة البرازيل، وفى الأرجنتين فاز كيرتشنير عام ٢٠٠٣، ثم فى الأوروغواى وفى عام ٢٠٠٤ فاز فاسكيس مرشح «الجهة اليسارية الموسعة» وفى ٢٠٠٥ يتحقق التحول النوعى ليفوز موراليس برئاسة بوليفيا ليكون أول رئيس فى أمريكا اللاتينية من سكان البلاد الأصليين .

وتمتاز تجارب الفوز هذه ليس فقط بالانتشار الجغرافى وإنما بتكرارية النجاح ففى عام ٢٠٠٦ «نجح ائتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية» فى شيلى فى الوثوب إلى موقع الرئاسة للمرة الثانية، ومثلته هذه المرة السيدة ميتشيل باتشيليت، وفى ذات العام فاز كوريبا برئاسة الأكواور ممثلا «لتحالف اليسار الموسع» وأعيد انتخاب «لولا» مرة أخرى لرئاسة البرازيل. ثم ومن جديد وبعد غياب طويل نسبيا عاد أورتيجا زعيم حركة ساندينستا لينتخب رئيسا لنيكارجو. وأعيد أيضا انتخاب شافيز.

ولعله من الضرورى أن نشير إلى بعض هذه الجبهات التى حققت الفوز فى انتخابات شفافة وديمقراطية قد حققت الفوز بالديمقراطية بعد أن تخلت عن سياسة الكفاح المسلح التى كانت منتشرة فى أمريكا اللاتينية فى مواجهة الحكام الموالين لأمريكا، كما هو الحال فى حركة توباماروس فى الأوروغواى، وحركة ساندينستا فى نيكاراغوا. وجبهة فاريدوما مارتى فى السلفادور.

وأعتقد أنه من المهم أن نشير إلى دور المهاجرين العرب فى العمليات السياسية ففى السلفادور خاض شفيق حنظل الفلسطينى الأصل رئيس «جبهة فاريدوما مارتى للتححر الوطنى» معركة الرئاسة مرشحا لليسار وحصل على ٤٥٪ من الأصوات فى معركة ضارية كان طرفها الثانى مرشح اليمين انطونيو السقا وهو أيضا فلسطينى الأصل ومن نفس بلدة حنظل فى فلسطين وهى بيت لحم. وقبل أن نترك الحديث عن هذه المعركة الانتخابية بين اثنين من أبناء فلسطين نشير إلى أن «فاريدوما مارتى» الذى تسمت الجبهة اليسارية باسمه هو أحد القادة الثوريين من أبناء السكان الأصليين الذى خاض ثورة شعبية مسلحة من السكان الأصليين عام ١٩٣٤ ضد كبار الاقطاعيين المدعومين من أمريكا. ثم قبض عليه وأعدم. إنها ذات النكهة الجديدة لليسار، تحرك وطنى النزعة ملتزم بالدفاع عن الفقراء.

ولأن هذه البداية كانت على يدى هوجو شافيز (فنزويلا) ولأن فنزويلا بلد مهم من بلدان أمريكا اللاتينية (٢٨ مليون نسمة - ٩٠٠.٠٠٠ كيلو متر مربع - ثروة هائلة من البترول والغاز) فإن شافيز يستحق وقفة تأمل. فشافيز ضابط سابق فى الجيش، خدم فيه ١٧ عاما ووصل إلى رتبة مقدم ثم حاول القيام بانقلاب عسكري وفشل. وقبض عليه وسجن. وعندما أفرج عنه بعفو من الرئيس كالديرا. اندمج فى العمل السياسى. ويتمتع

شافيز بموهبة خطابية أكثر من رائعة وبحس شعوبى ناضج، ومن ثم فقد نجح فى تعديل مسار اليسار فى فنزويلا ليتجه نحو مسار وطنى مع كثير جداً من العدل الاجتماعى . وكان نجاح شافيز فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٨ نقطة التحول الأساسية فى تاريخ يسار أمريكا اللاتينية . وهى نقطة تحول تعتمد على الأساس فى حركة شعبية واسعة تتحرك من أجل شعارات للعدل الاجتماعى وتعتمد بالأساس على ديمقراطية صناديق الانتخاب . فعندما قرر شافيز تغيير دستور البلاد فى عام ١٩٩٩ أجرى انتخابات لجمعية تأسيسية تضع الدستور . ولم يتخذ القرار وحده بل لجأ إلى استفتاء شعبى للإجابة عن سؤال: هل تعدل الدستور أم لا؟ ووافق ٧٢٪ من المشاركين فى الاستفتاء على وضع دستور جديد . ومرة أخرى لجأ شافيز إلى صناديق الاقتراع لانتخاب، جمعية تأسيسية تضع الدستور الجديد ونجح فى الانتخاب أنصار الجبهة الواسعة التى أسسها شافيز وحازوا ٩٥٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية، ولم يكتف شافيز بذلك بل عاد ليلجأ للشعب من جديد فعرض الدستور على استفتاء عام ووافق الشعب على «دستور الجمهورية الفنزويلية البوليفارية» بأغلبية كاسحة . ويعود شافيز مرة أخرى إلى الشعب ليجرى انتخاب برلمان جديد عام ٢٠٠٠ ثم ينتخب هو رئيساً عام ٢٠٠٠ بنسبة ٦٠٪ من الأصوات .

وينص الدستور على حقوق أساسية تكفل الحريات والحقوق الاجتماعية فى التعليم والصحة والسكن والعمل ولعله من المهم أن نشير إلى المادة ٨٨ من الدستور التى تنص «تضمن الدولة المساواة والتكافؤ بين الرجال والنساء فى الأجر والعمل . وتعترف الدولة بأن العمل المنزلى نشاط اقتصادى يخلق قيمة مضافة وينتج ثروة ويوفر رفاهية اجتماعية ومن ثم يحق لربات البيوت ضمان اجتماعى ينظمه القانون» . إن هذه المادة الملهمة هى مجرد نموذج لموقف متكرر فى مختلف مواد الدستور .

ولم يقبل خصوم شافيز بهذه الإصلاحات وحاولوا تنظيم انقلاب عسكري أفشله الشعب، ثم جمعوا توقيعات (٢٤ مليون توقيع) للاستفتاء على سحب الثقة منه (وفق أحكام الدستور الجديد) وأجرى الاستفتاء وفاز شافيز إذ رفض ٥٩٪ من الناخبين سحب الثقة .

إنه الموج الجديد الذى يحكمه فكر شعبى جديد .

خاتمة

* كثيرون يقولون إنهم يسعون لتغيير العالم ، لكن أحداً منهم لم يستطع أن يغير نفسه.

تواستوي

* السلطة الزائدة عن الحد، تثمر فساداً زائداً عن الحد، والسلطة المطلقة تثمر فساداً مطلقاً.

لورد اكتورن

* قد أختلف معك في الرأي، لكنني مستعد أن أدفع حياتي ثمناً لحقك في التعبير عنه.

فولتير

* يجب الثقة في قدرة العقل البشري لا علي حل معضلات الحكم والسياسة والأخلاق فحسب، بل وحل مشكلات فهم الدين ذاته.

الفارابي - المعلم الثاني

* أعازل قد ظلمتنا الملوك

ونحن علي ضعفنا أظلم

أبو العلاء المعري

* لا دمي تشربه الأرض

ولا روحي تهدأ

فاقتلوني أتحدي

وانهبوا كسرة خبزي- أتحدي

واهدموا بيتي وخلوه حطاما- أتحدي

كلوني واشربوني- أتحدي

وطني أنت المفدي

والأمانى التي تقطر شهدا

توفيق زياد

* لعمرك ما أُرقت لغير مصر

وما لي دونها أمل يرام

...

* فأقلق مضجعي ما بات فيها

وما باتت عليه فهل آلام:

حافظ إبراهيم

* إذا لم تجودوا والأمور بكم تمضي

وقد ملكت ايديكم البسط والقبضا

فماذا يرجي منكم إن عزلتم

وعضتكم الدنيا بأنيابها عضا

وتسترجع الأيام ما وهبتكم

ومن عادة الأيام أن تسترجع القرضا

الإمام الشافعي

* ومن ذا الذي يدلي بعذر وحجة

وسيف المنايا بين عينيه مسلط

تميم بن جميل

* صوت الشعوب من الزئير مجمعا

فإذا تفرق صار بعض نباح

أحمد شوقي

* تضيع الحقيقة ما بيننا

ويصلي البرئ مع المذنب

ويهضم فينا الإمام الحكيم

ويكرم فينا الجهول الغبي

حافظ إبراهيم

* فلا يعتبر العقلاء بما يتشدد به الوزراء والقواد من الإنكار علي الاستبداد والتفلسف

بالإصلاح، وإن تلهفوا أو نافقوا، فكل رجال عهد الاستبداد لا أخلاق لهم، ولا حمية

فيهم، ولا يرجي منهم خير مطلقاً

عبد الرحمن الكواكبي

* غنياء ربائط المستبد يذلهم فيئنون، ويستدرهم فيخنون، ولهذا يرسخ الاستبداد في الأمم التي يكثر أغنياؤها . أما الفقراء فيخشاهم المستبد خوف النعجة الذئب .

عبد الرحمن الكواكبي

* أنا الإله

لم أمر أحداً أن يفعل السوء

لكن قلوبهم هي التي أفسدت كل ما قلت

...

اختلت الموازين

اختفي الحق

البعض يحاول حتي خداع الآلهة

يذبحون الأوز كقرايين

ويقدمونها للآلهة زاعمين أنها ثيران

من برلية فرعونية

* والله لقد حدثت أعمال ما أعرفها، والله ما هي من كتاب الله ولا من سنة نبيه . والله إنني أري حقاً يطفأ، وصدقاً مكذباً، وأثرة بغير تقي .

أبو نر الففاري

فتكلم، وتآلم، وتعلم كيف تكره .

* * *

أما مساهمتي البسيطة في هذه الخاتمة فهي

لا يجدي إن تحاول إبادة البعوض بقتله واحدة واحدة

بينما المستنقع الذي يتوالد فيه يحيط بك من كل جانب

- أوجاع الظلم الاجتماعي 19
- ليست منطقية وليست عاقلة 57
- الديمقراطية.. تمام يا أفندم 127
- الليبرالية.. والمواطنة كثير من الكلام ولا فعل 213
- ضد التخلف.. ضد التأسلم 315
- هل هو حفل زفاف للحلم الآتى؟ 363

